صانعات السلام

ما اهمية ما يفعلن؟

صانعات السلام

ما اهمية ما يفعلن؟

صنم نراقي اندرليني

ترجمة غسان مكارم

الطبعة الأولى 2020

Arabic edition © 2020 by Iraqi Al Amal Association

All rights reserved, international copyright secured

اصدار جمعية الأمل العراقية

جميع حقوق الطبع أو إعادة النشر محفوظة لجمعية الأمل العراقية

ISBN: 978- 1 -989865- 18- 7

صنم نراقي اندرليني

صانعات السلام
ما اهمية ما يفعلن؟

ترجمة

غسان مكارم

Canada
ICAN International Civil Society Action Network
For women's rights, peace and security
Iraqi Al-Amal Association
IPF INNOVATIVE PEACE FUND
Invest in women. Invest in peace.
جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association

الفصل الأول:

مقدمة

«أجد نفسي مضطرة لسرد قصة هذا الجانب من السلام الذي غالبًا ما تتجاهله الكتب المعتمدة في التاريخ والعلوم السياسية ـ الحكاية الشخصية لأحد اللاعبين والبعد الإنساني لمسار مجرد. وفي حين يُنظر إلى مصير الأمم ومسار السياسات العالمية من خلال التجريد والحركات الشاملة، هناك ما يُقال عن النظرة من الداخل.»

(حنان ميخائيل عشراوي، هذا الجانب من السلام، 1995)

مدينة نيويورك، آذار 2006: مقابل المبنى الضخم للأمم المتحدة وفي الطابق الثاني من «مركز الكنيسة» المعروف بمصاعده البطيئة والعدد الذي لا يحصى من منظمات السلام والعدالة، تصطف على طول جدران غرفة الاجتماعات الكبيرة صور وقصص ألف امرأة، يشكّلن مجموع المرشّحات لجائزة نوبل للعام 2005 ضمن حملة «ألف ناشطة من أجل السلام»، أتين من جميع الخلفيات ومختلف أنحاء المعمورة، بعضهن معلمات وطبيبات ومحاميات ومدافعات عن البيئة، والبعض الآخر مناهضات للعسكرة وناشطات سلام يعززن المصالحة والعدالة الاجتماعية، وتكرّس الكثيرات منهن حياتهن لحقوق المرأة والطفل. أولئك النساء أعطين صوتًا للواتي والذين لا صوت لهن/ م ـ الأطفال المكبّلون في شبكات عمل الأطفال والنساء المعرّضات للاتجار بالجنس، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمرضى، والمخفيين. لكنّ النساء الألف أولئك لا يشكّلن سوى غيض من فيض، ففي مقابل كل واحدة منهن، هناك عدد لا يحصى من اللواتي لم تُذكر أساميهن، يعملن ضمن نطاق شاسع، لكن لا يصعب فهمه: يقاتلن من أجل الحقوق

والمساواة وأمن شعبهن ومجتمعاتهن وكرامتهن، صامدات في التزامهن باللاعنف والتعايش، يشكّلن جوهر السلام.

جاء المعرض إلى نيويورك خلال فترة انعقاد الاجتماعات السنوية للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة وتوجّه مئات النساء من جميع أنحاء العالم إلى مقر الأمم المتحدة ضمن تقليد سنوي لمتابعة مداولات اللجنة، وهي من هيئات الأمم المتحدة التي غالبًا ما تكون أغراضها ووظائفها مبهمة خارج حدود المنظومة الأممية ومنظماتها. لكن للجنة وضع المرأة أهميّة كغيرها من الهيآت، فهي الجهاز الذي يتابع تطوّر وضع المرأة عالميًا ضمن منظومة الأمم المتحدة. وفي العام 2005، احتفت حوالي 3000 امرأة بالذكرى السنوية لمنهاج عمل بيجين وقد شاركت ناشطات حقوق الإنسان والمعلّمات والسياسيات وممثلات المجتمع المدني وناشطات السلام في مناقشة كيفية التعامل مع القضايا المصيرية. لكن الإعلام تجاهل إلى حد كبير قضاياهن (أو بشكل أدق، وجهة نظرهن حول القضايا الرئيسية التي تواجه العالم) وخبراتهن في الصفوف الأمامية للعديد من المعارك ـ من فيروس نقص المناعة إلى الفقر والحرب.

فنحن نعيش في كونين متوازيين، حيث النساء نشطات وعاليات الصوت ومتواجدات في شتى المجالات في الأول، لكنهن غائبات في الثاني، مع أدوار محدودة في إدارة السلطة أو توجيه حياتهن الخاصة. يبحث هذا الكتاب في طرائق سعي النساء لسد الفجوة، ويركّز على إسهاماتهن في بناء السلام والأمن، خاصة في سياق الحروب الأهلية والمدنية، منذ نهاية الحرب الباردة، وهو يعتمد على الأطر الدولية ويستكشف إسهامات المرأة في القضايا الملحة التي تواجه المجتمع الدولي، أي منع نشوب الصراعات العنيفة ومفاوضات السلام وبنائه بعد انتهاء الحرب.

لقد بدأ المجتمع الدولي، الذي تهيمن عليه البيروقراطيات المتعددة الأطراف والبلدان الصناعية الكبرى، في الانتباه للنساء، ولكنه يبقى عاجزًا عن معالجة الواقع المعقد لتجاربهن الواقع بين نقيضين. فمن ناحية، النساء ضعيفات، سلبيات، وغير قادرات على حماية أنفسهن، وهن ضحايا حتمية للاعتداء البدني والجنسي، ويحتجن

للحماية. ومن ناحية أخرى، النساء هن الترياق والحصن الداخلي ضد التطرّف، ومشاركتهن السياسية ستردع كل الشرور، المرتبطة بالتشدد الديني بشكل خاص.

بغض النظر عن الموقف، فإن الخطاب السياسي الرنّان والبيانات السياسية تتخطّى العمل الفعلي لمساندة النساء. فالاعتداء الجنسي المنتشر في مخيمات النازحين/ ات واللاجئين/ ات لا تتم معالجته بشكل كاف، ويستمر الكشف (العلني والخاص) عن تورّط أفراد حفظ سلام، عسكريين ومدنيين، في الاعتداءات الجنسية ضد السكّان المفترض حمايتهم. لكن الانخراط مع منظمات السلام النسائية وضمان مشاركتها في بناء السلام لا يزال في إطار الكلام، أمّا الممارسة فهي ظرفية في أحسن الأحوال، ولا يكترث الكثيرون للحجج القائلة بضرورة مشاركة النساء في المنتديات التي تناقش مستقبلهن. أما صنّاع القرار فيطالبون، ضمنيًا وعلنًا في الكثير من الأحيان، تقديم دليل على أن إشراك النساء في صنع السلام أو التعافي سيحدث فرقًا إيجابيًا. ومع ذلك، وبغض النظر عن الأدلّة وفشل المسارات الحالية، فإن البيروقراطيات وتكنوقراطييها تتحرّك ببطء شديد. إنه «العمل كالمعتاد»، كما يقول سفير سابق في الأمم المتحدة، وهو أصل القصور الذاتي.

لنكون منصفين، فإن الفجوة بين العالمين ليست كلها بسبب الجهات الفاعلة الدولية. فمخضرمات الحركة النسائية العالمية ينظرن إلى التيار العام بمزيج من الإحباط وخيبة الأمل والغضب، فقد حاولن مرارًا وتكرارًا، لكن النظام لم يتقبّلهن. فقد دفع ازدراء الأنظمة القائمة ـ بما فيها المسارات السياسية والدبلوماسية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى العفو عن مرتكبي الحرب، وغياب العدالة الحقيقية للضحايا، والحفاظ على النخبة الحاكمة ـ الكثير من النساء بعيدًا عن الساحة السياسية الرسمية، وتبقى أعداد كبيرة من غير الراغبات في التخلّي عن معتقداتهن وأخلاقهن خارج المؤسسات والهياكل التي تتخذ فيها القرارات.

في الواقع، فإن حل النزاعات وبناء السلام عمليّتان معقّدتان وفوضويتان للغاية، خاصة في حالات الحرب الداخلية، ولا يمكن حصرهما بقطاع واحد، فعلى المجتمع الدولي والعاملين في القطاع السياسي الرسمي استيعاب عمل المرأة، وما هو تأثيره

وإمكاناته إذا ما حظي بالدعم والاستمرارية. تحتاج النساء الناشطات في قضايا السلام والأمن إلى الانخراط بشكل أكبر في المسارات الحالية. العمل كالمعتاد لن يتغيّر ما لم يتم إجباره على التغيير.

يتناول هذا الكتاب النساء اللواتي يعملن من أجل السلام ويسعين جاهدات للانخراط في المسارات الرسمية، وهو يتحدّث عن من يقدّمن نظرة جديدة والتزامًا بقضايا منع نشوب النزاعات وصنع السلام وإعادة الإعمار وعن التغيير الذي يخلقنه. فحضور النساء في عمليات صنع القرار المؤثّرة على عالمهن وبلدانهن ومجتمعاتهن وأسرهن، لا يلغي حقوقهن غير القابلة للتصرف أو يخفف منها. وبغض النظر عن إيجابية أو سلبية تأثيرهن، فإن للمرأة الحق في المشاركة مثل الرجل، وهذا أمر بديهي.

لا يدور هذا الكتاب حول الحقوق التي يجب أن تتمتع بها النساء، بالرغم من معالجته للتمييز والعقبات والاستبعاد الذي يواجهنه. وبالتأكيد، فإن العديد من الأنشطة أو القضايا التي تثيرها النساء تتعلق بعدم المساواة، لكن هدف الكتاب الرئيس لا يتعلق بها، فهناك عدد لا يحصى من المقالات والتقارير والكتب حول هذا الجانب من الموضوع. والكتاب هذا ليس مقالاً حول كيفية استخدام المجتمع الدولي لعمليات السلام لتعزيز حقوق المرأة. فهذا أعتبره بديهيًا لثلاثة أسباب. أولاً، يعد دعم المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في صنع القرار، وخاصة في البلدان الخارجة من الصراع، مؤشرًاأساسيًا عن التحول عن الوضع القائم الذي حفّز الصراع في كثير من الحالات. ثانيًا، النساء مورد مهم، كونهن تشكّلن 50% من السكّان، وإن التغاضي عن قدراتهن والتزامهن ببناء السلام يشير إلى التخطيط السيئ. ثالثًا، يكرّس القانون الدولي احترام حقوق المرأة وتعزيزها، لكن المشكلة هي في التنفيذ والإرادة السياسية أو غيابها.

بدلًا من ذلك، أسعى هنا إلى سد الهوة بين عمل النساء وجهود اللاعبين الدوليين. فالسؤال الرئيس المطروح ليس ما يمكن أو ينبغي أن تفعله عمليات السلام بالنسبة للمرأة، ولكن ما الذي يمكن أن تفعله النساء في عمليات السلام لفائدة المجتمع ككل. يتعلق الأمر بدراسة عمل المرأة ضمن الإطار الفعلي للمجتمع الدولي ومجموعة

أولوياته المحددة، وإظهار كيف ولماذا تحدث فرقًا إيجابيًا، وما هي القيود والتحديات التي لا تزال تواجهها.

لا يحاول هذا الكتاب إنكار تجارب النساء الواسعة كضحايا أو الآثار المدمرة للحرب، ولا يمكن التغاضي عن أن الاستهداف المباشر والمتعمد للنساء، واستخدام أجسادهن ـ من خلال الاغتصاب، والتلقيح القسري، والتعذيب الجنسي ـ هو، حرفيًا، في الخطوط الأمامية لساحة المعركة. إن فقدان سبل العيش والشبكات الاجتماعية والعنف والعزلة والمصاعب التي تنجم عن النزوح القسري هو بالنسبة للكثيرات أمرٌ مدمّر ويمتد إلى المستقبل البعيد. لكن عند الاعتراف بتجارب النساء تحت العنف، لا يمكننا إغفال أو تجاهل مرونتهن، وشعورهن بالكرامة، ورغبتهن في البقاء، والنضال من أجل تجاوز موقع الضحية السلبي. وعلى حد تعبير موظف في الأمم المتحدة، فإن «النساء من أفضل العاملين في المجال الإنساني خلال الأزمات.»[1] كما أنهن من بين أكثر شركات بناء السلام التزامًا ويجب أن ندرك ونحترم ونؤيد جهودهن.

دائمًا ما تؤدي المناقشات حول مشاركة المرأة في السلام والأمن إلى سؤال «أي نساء؟»؟. فكثيرًا ما يشير النقّاد إلى مارجريت تاتشر أو كوندوليزا رايس أو الجيل الجديد من النساء الانتحاريات لنقض الحجج التي يتم تقديمها. لكن دور النساء في إدامة الحرب والعنف ليس موضع تساؤل في هذا الكتاب. يمكن للنساء، مثل الرجال، نشر الخوف وعدم الثقة، وارتكاب الفظائع، وإرسال جيوش من الشباب والشابات إلى الموت والقتل. كسياسيات، يمكن للنساء أن يصبحن صقورًا مثل الرجال. كما أنني لا أدّعي أن جميع النساء أكثر كفاءة ومهارة من الرجال في المفاوضات أو أن طبيعتهن أكثر محبة للسلام. كأفراد، يمكن للرجال والنساء ممارسة التأثيرات الإيجابية والسلبية في الحرب وصنع السلام، وطبعًا، فإن النساء لسن جميعهن متجانسات. ولكنْ، لكل تاتشر أو رايس هناك أونغ سان سو كي أو جودي ويليامز أو وانجاري ماثاي، نساء شنن السلام من خلال اللاعنف وتدمير الأسلحة والعناية بالبيئة. وحيث لا يمكننا تجاهل

(1) نقاش مع الكاتبة، كامبريدج، ماساشوستس، 2007.

النساء اللواتي يحملن السلاح، لا يمكننا أيضًا التغاضي عن الآلاف الساعيات عمليًا نحو السلام من خلال وسائل لا عنيفة.

وهذه النشاطية، هل هي ظاهرة جديدة؟ نعم ولا. هناك تاريخ طويل عن نشاط المرأة في المجال السياسي والمطالبة بالسلام، قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، أو عن نساء يتم تصويرهن كساعيات نحو السلام ـ وإن باستخدام أساليب غير تقليدية ـ كما في المسرحية اليونانية ليسيستراتا. وهناك أيضًا نظرة ضمنية وغير واعية تقول أن المرأة بطبيعتها ليست عنيفة. هذا قد يفسّر الصدمة عندما تقوم شابات (أو أسوأ من ذلك، أمهات) بوضع المتفجرات على أجسادهن وتفجير أنفسهن. فنادرًا ما يتم التعبير عن نفس الصدمة، إن وجدت، في حالة الشباب أو الآباء. ومع ذلك، فإن توقع أن تكون النساء أقل عنفًا أو أكثر سلمية من الرجال، نادراً ما يترجم إلى اعتراف بفعالية النساء في تعزيز السلام. على العكس من ذلك، هناك سبب شائع يُعطى لاستبعاد النساء من محادثات السلام وهو أنهن «لم يقمن بشن الحرب». بالإذن من كارل فون كلاوزفيتز، فإن مفاوضات السلام هي في الواقع امتداد للحرب بوسائل أخرى. فغالبًا ما يتم تجاهل الخبرة والمهارات في بناء الثقة والتخفيف من حدة الخوف والتوصل إلى الحلول الوسط ـ وهي مكونات أساسية لصنع السلام ـ عند التنافس على السيطرة أو السلام.

ومع ذلك، فإن نشاط المرأة المعاصر من أجل السلام، وخاصة في امتداده حول العالم، هو في الواقع ظاهرة جديدة: يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالطبيعة المتغيرة للحرب، وطمس الخطوط الفاصلة بين ميدان المعركة والمجتمع، والضحية والجاني، والعدو والجار. إنها حركة عالمية تقوم بالاتساع وذات طبيعة محلية للغاية لها خصائصها المرتبطة بالأمم المتحدة ونظام المؤتمرات والشبكات الدولية التي ظهرت منذ أوائل التسعينيات. وبما أن الحروب (خاصة الحروب الأهلية) تدمر المحرمات والأعراف الاجتماعية التي تحمي النساء، فإن النساء أنفسهن يأخذن الموقف ويقلن أن هذا يكفي.

حيث يلتقي المحلي بالعالمي

كان للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة برعاية الأمم المتحدة، المنعقد في بيجين سنة 1995، علاقة كبيرة بتحفيز نشاط المرأة في السلام والأمن. وجاء التركيز

على تجارب المرأة في الحرب، المبين في الفصل هاء (المرأة والصراع المسلح) من منهاج عمل بيجين، كإضافة جديدة إلى جدول الأعمال الواسع حول المرأة والتنمية. بعد سنة عن الإبادة الجماعية في رواندا ومعسكرات الاغتصاب في البوسنة، كان من الضروري في 1995 معالجة الواقع القبيح للحرب الأهلية وتأثيرها على حياة النساء. والفصل هاء لا يركز على إيذاء النساء فحسب، بل يتناول القدرة الذاتية للنساء في تعزيز السلام ويدعو إلى زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات. وكانت هذه المطالب ستبدو خارج الزمان والوقت، لولا مشاركة النساء الإسرائيليات والفلسطينيات، والأيرلنديات الشماليات، والنساء الناجيات من الإبادة الجماعية في رواندا وحرب البوسنة، والناشطات القدامى من جنوب إفريقيا. فقد عانت تلك النساء من الحرب في بيوتهن وحياتهن، لكنهن اخترن مقاومة العنف والعمل من أجل السلام وعبرن خطوط الصراع الخفيّة لاحتضان «الآخر» والبحث عن الحلول سوية. في العام 1995، وخاصة في ايرلندا الشمالية والشرق الأوسط، أخذت تلك النساء خطوات واسعة، وحشدن الرأي العام، ومنحن الصوت للأغلبية الصامتة التي تريد السلام. لم يكن بوسع المندوبات إلى المؤتمر، الحكوميات وغير الحكوميات، اللواتي صغن الفصل هاء، معرفة أن كلماتهن ستطلق ثورة عالمية، وستلهم النساء على الدخول في عالم السلام والأمن العالميين، وتحدّي آخر حصن، ربّما، للذكور المهيمنين على صنع القرار. كانت بيجين ومنهاج العمل بمثابة نقطة تحول ـ دعوة إلى العمل وإلهام كثير من النساء اللواتي يواجهن الصراعات العنيفة بشكل مباشر.

في السنوات التالية، نما نشاط النساء المحلي والوطني والدولي في صنع السلام وفي القضايا المتعلقة بالأمن بشكل كبير، مع ظهور الشبكات الإقليمية والدولية. لكن عفوية المبادرات وطبيعتها التي بدت منفصلة هي خادعة في جزء منها. فلماذا واجهت النساء الوضع الراهن وقلن «كفى» للعنف والصراع حول العالم في نفس الوقت؟ في الحقيقة، كان هناك تقاطع في العوامل. ففي بعض الحالات، ليبيريا وسيراليون مثلًا، وقفت النساء ضد امتداد الحرب إلى حياتهن اليومية، واستفدن من دعم لاحق من قبل المجتمع الدولي، بدءًا بحفنة من المنظمات غير الحكومية. في حالات أخرى، قامت الجهات المانحة ـ بما في ذلك مؤسسة فورد، ووكالات المعونة الثنائية، وصندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ـ بدعم القيادات النسائية، والاعتراف بأن النساء لسن مجرد ضحيّات سلبيات للحرب، بل يتمتعن بقدرات وإمكانات محددة لتعزيز السلام. وجاء الدعم من هذه المنظمات مدفوعًا من الداخل من قبل حفنة من النساء ذوات البصيرة والالتزام.

ومع تطور النشاط في البلدان المتأثرة بالصراع على المستوى الدولي، اكتسب الطلب على الإدماج السياسي الرسمي لحقوق المرأة في قضايا السلام والأمن مزيدًا من الزخم. وفي العام 2000، خلال مؤتمر الذكرى الخامسة لإعلان بيجين (بيجين + 5)، أطلقت مجموعة من المنظمات غير الحكومية نداءً عالميًا من أجل قرار لمجلس الأمن يعترف رسميًا بحقوق المرأة في المشاركة في قضايا السلام والأمن والحماية في مناطق النزاع. وبهدف الدخول في شراكات جديدة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، تواصلت المنظمات غير الحكومية ـ التي كانت تعرف في البداية باسم الفريق العامل المخصص المعني بالمرأة والسلام والأمن[1] ـ مع شبكاتها الواسعة من منظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إجماع حول القرار، وقامت ببناء تحالف من خلال العمل مع حكومات بنغلاديش وجامايكا وكندا وناميبيا ـ ذات المقاعد المؤقتة في مجلس الأمن حينها ـ ثم المملكة المتحدة.

فتحت بنغلادش الباب أمام مجلس الأمن في آذار 2000، وتحت قيادة السفير أنوار تشودري صدر بيان رئاسي رسمي يعترف بكل من حاجة المرأة إلى الحماية ومساهمتها في بناء السلام. وقامت ناميبيا بدفع الأمر قدمًا، فاستضافت حكومتها في أيار 2000 حلقة دراسية رفيعة المستوى حول «تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد»، وأصدرت خطة عمل رسمية تُعرف باسم إعلان ويندهوك.[2] وفي الأشهر اللاحقة، عندما أصبحت الركائز الرئيسة للقرار أكثر

(1) الأعضاء المؤسسون لفريق العمل هم: إنترناشيونال أليرت، اللجنة النسائية لشؤون اللاجئات والأطفال، منظمة العفو الدولية، نداء لاهاي من أجل السلام، الرابطة النسائية الدولية من أجل السلام والحرية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المجموعة ذات طابع رسمي بعضوية 12 مؤسسة وما زالت نشطة على مستوى الأمم المتحدة.

(2) إعلان ويندهوك، متوفر على موقع الأمم المتحدة www.un.org.

واقعية، أضافت الصلة بين مطالب النساء حول السلام والأمن وعمليات دعم السلام (وهي من اختصاص مجلس الأمن) وزنًا على المناقشات في المجلس وساعدت في إضفاء الشرعية عليها. وأخيرًا، في 31 تشرين الأول 2000، أصدر مجلس الأمن برئاسة ناميبيا القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. ولأول مرة في تاريخه الممتد لخمسين عامًا، أقر المجلس بأن للمرأة الحق في الحماية والدور في الحفاظ على السلام والأمن. كانت الغرفة ممتلئة، وصفق الجمهور.

مثّل هذا القرار نقطة تحول ووفّر إطارًا قانونيًا وسياسيًا حاسمًا يمكّن النساء، ولأول مرة في التاريخ، من المطالبة بفضائهن الخاص والتعبير عن آرائهن في مسائل السلام والأمن حول العالم، وكان نقطة تحول في العلاقة بين المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية، والنظام الدولي، وخاصة مجلس الأمن. ومنذ إقراره، تقوم المنظمات غير الحكومية بالضغط من أجل مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام الرئيسة للقرار 1325 في تشرين الثاني من كل عام. وقد أعرب أعضاء المجلس عن دهشتهم خلال الذكرى الأولى في 2001، وقالوا، أنه «لا توجد قرارات أخرى لديها ذكرى السنوية»، وردت عليهم المنظمات غير الحكومية بأن «القرارات الأخرى ليس لها دائرة عالمية.»

ولعل الأهم من ذلك أن 1325 أصبحت أداة لتمكين المرأة ومساعدتها في التعبئة حول العالم لتأكيد مطالبها بالجلوس على الطاولة عند معالجة وحل قضايا الحرب والسلام. وقد ازدادت أعمال المناصرة النسائية منذ العام، وتكشف لمحة موجزة عن الأنشطة في أوائل 2007 عن مجموعة كبيرة من المبادرات القائمة، ويتزايد الاهتمام بالعنف الجنسي والجنساني في المجتمعات المتأثرة بالصراع بين الناشطين على مستوى القاعدة الشعبية في نيبال والصومال، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات المانحة الثنائية، والأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية. وبدأ وضع المحاربات السابقات بالظهور في جدول أعمال صانعي السياسات الدوليين، وتجري مناقشة المشاركة السياسية للمرأة في كابول وكيغالي. فالمرأة تظهر قابلية أكبر في عمليات العدالة الانتقالية ويكتسب الخطاب حول النساء في قطاع الأمن وحفظ السلام

أرضية أثبت.[1] كما يستمر النشاط التقليدي من بوغوتا إلى بغداد، حيث تقف النساء في الخطوط الأمامية لتوفير الخدمات ورعاية الأسر والمرضى وكبار السن والحفاظ على أسرهن وضمان بقائها. حتى في مخيمات اللاجئين، تتحمل المرأة مسؤولية الآخرين، بالرغم من الأذى الصدمات التي تتعرض لها، وخاصة عندما يكون الاعتداء الجنسي على النساء استراتيجية حرب، فهي تبادر بجهود صنع السلام، وغالبًا ما تكون النساء أول من يطلق صوت المدنيين الذين أسكتهم الفظائع. وبعد انقضاء الدعم الدولي، تُترك النساء للتعامل مع الصدمات والعنف الآتي إلى المنزل مع الرجال الذين دمرتهم الحرب. توفر أولئك النساء الاستمرارية التي تمكّن الأسر والمجتمعات من الشفاء والمضي قدمًا، وتأخذن موقعًا بوصفهن صاحبات مصلحة رئيسيات وعناصر فاعلة في مقاومة الحرب وبناء السلام وتحديد الأمن وفقًا لشروطهن.

يسلط الكتاب الضوء على هؤلاء النساء وتجاربهن، لكنه ينتبه إلى المصاعب والصدمات التي تأتي مع نشاط السلام، فمعدّلات الإرهاق مرتفعة بين اللاعبين المحليين والدوليين، وهو لا ينكر التناقض الذي تشعر به النساء غالبًا عند تحمل الأعباء الجديدة. بالنسبة للكثيرات، فإن العمل من أجل إنهاء الحرب ليس مجرّد خيار، بل ضرورة للبقاء. وبمجرد انتهاء الأزمة، تضطر الكثيرات للعودة إلى حياتهن اليومية ووظائفهن. لكن عددًا لا يحصى منهن ما يزلن ملتزمات بالعمل البطيء والمؤلم لإعادة بناء مجتمعاتهن، وتضميد الجراح، واتخاذ موقف في العملية السياسية لدولهن.

الأهم من ذلك ربما، أن هذا الكتاب ليس عن القلة الاستثنائية، «المرأة الخارقة»، بل يتعلق بالنساء العاديات ـ المدرسات، الأخصائيات الاجتماعيات، الطبيبات، الأمهات، الممثلات، الراقصات، المحاميات، السياسيات، المقاتلات ـ اللواتي وجدن أنفسهن في أوقات غير عادية، يقمن باستعادة الحياة الطبيعية.

مثل غياب التجانس بين النساء بشكل عام، لا توجد أيديولوجية أو مقاربة أو حافز

(1) Women's International League for Peace and Freedom, «2007: Challenges and Opportunities for Implementing 1325,» 1325 PeaceWomen's E ـ news, issue 85, January 31, 2007, available at http://www.peacewomen.org/news/1325 News/Issue85.pdf.

واحد يحدد هذا القطاع المتنامي، الذي تسميه الناشطة المخضرمة كورا فايس «نساء السلام». فكثيرات منهن مثقفات أو أكاديميات لهن جذور راسخة في الحركة النسائية المناهضة للتسليح، وهناك أخريات تخرّجن من القوات المسلحة ـ مجموعات الدولة أو المعارضة ـ بدافع الرغبة في المساواة والعدالة ووضع حد للتمييز. وبقدر ما تجدن أرضية مشتركة، فإنهن تواجهن أيضًا تحديات من قبل عدد لا يحصى من النساء الناشطات على مستوى القاعدة الشعبية اللواتي غالبًا ما يكن بعيدات عن الخطاب الفكري للحركة النسائية أو المساواة، ولكنهن مدفوعات بالحقائق القاسية لوجودهن. ونظرًا لأن خطوط الحرب أصبحت أكثر وضوحًا وأصبح المدنيون هم الأهداف الرئيسة، تخرج أعداد أكبر من النساء من القواعد الشعبية والمجتمعات الريفية لمقاومة العنف. فالكثيرات شاهدن أطفالهن يتعرضون للاختطاف أو القتل ووجدن قوة في هوياتهن بوصفهن أمهات تتكلمن. من سري لانكا إلى أوغندا، دخلن في الصراع السياسي وطالبن بالمساءلة والعدالة. وهناك أخريات، في سيراليون وليبيريا وأماكن أخرى، كن ضحايا للعنف ومرتكبات له، يسعين نحو العدالة ويرفعن أصواتهن. وبمجرّد التحرر، يلبسن عباءة إعادة دمج المقاتلين السابقين، مما يشجع الثقة والمصالحة في مجتمعات قاربت على الانتهاء. من النخبة أو القاعدة الشعبية، متعلمات وأميّات، تلعب أولئك النساء دورًا تحويليًا في صنع السلام في مجتمعاتهن، من خلال المجتمع المدني وفي المسارات الحكومية الرسمية.

ومع اختلاف دوافعهن وأيديولوجياتهن، إلا أن رؤيتهن ومطالبهن للمستقبل غالباً ما تتقارب، وينظرن إلى السلام على أنه التحرر من العنف والحصول على سكن آمن وفرص العمل والتعليم والمساواة في نظر القانون والمجتمع والحق في الملكية وعودة الحياة إلى طبيعتها. تسعى أولئك النساء إلى إعلاء أصوات المهمشين وغير الممثلين في الساحة السياسية، وتدافعن عن سياسة الدمج والمساواة والحرية والتعددية، كما تشددن على مفهوم شامل للسلام، لا يتحدد من الناحية الأمنية العسكرية والسياسية فحسب، بل أيضًا من ناحية الأمن البشري، وهو متجذر في مزيج من العوامل السياسية

والاقتصادية والشخصية والمجتمعية والبيئية.[1] في الواقع، فإن ما يجمع أولئك النساء ـ إن كن من العسكريات أو المقاتلات السابقات أو النخبة أو الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة ـ هو التزامهن بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة للجميع.

إيجاد مساحة ضمن خطاب السياسات[2]

هذا المجال الناشئ لدراسات المرأة والسلام والأمن لم يجد مكانه الدائم بعد داخل الأوساط الأكاديمية، بالرغم من تزايد عدد الإسهامات لتطويره. فقد قامت كل من آن تيكنر وسينثيا إينوي وبيتي ريردون وجاكلين كوك وأخريات بدراسة العلاقات الدولية وتقاطعات العسكرة والسلام من منظار نسوي،[3] بالإضافة إلى كتابات سيمونا شاروني عن الشرق الأوسط، وأعمال شيلا مينتيس وآنو بيلاي ومريديث تورشين وكلوتيلد تواغيراماريا حول إفريقيا، وسينثيا كوكبورن عن البلقان وقبرص، وريتا مانشاندا من جنوب آسيا، التي ساهمت جميعها في التقاليد النسوية ولفتت الانتباه إلى التجارب الإقليمية للمرأة في الحرب وصنع السلام.[4] أمّا كتابات كارولين موسر، كعالمة وممارسة، فقامت بتحديد روابط جديدة بين النوع الاجتماعي والعنف السياسي. كما أفرد مجلّد شهادات النساء Arms to Fight\ Arms to Protect: Women Speak Out About Conflict، الصادر في 1995، المساحة لتجارب المرأة العادية في الحرب. ولفتت سوزان مكاي وديان مازورانا في Women and Peacebuilding (1999)، وكذلك كتابي (2000 Women at the Peacetable: Making a Difference)، وتقارير مؤتمرات انترناشيونال أليرت والمنظمات غير الحكومية الأخرى الانتباه بشكل خاص إلى القدرات الذاتية النسائية والخبرات الشخصية في صنع السلام.

---

(1) See Lloyd Axworthy, Safety for People in a Changing World (Ottawa: Canadian Ministry of Foreign Affairs, 1999).

(2) هذا القسم يكرر ويلخّص أجزاء من: Sanam Naraghi Anderlini and Judy El ـ Bushra, «The Conceptual Framework: Security, Peace, Accountability and Rights,» in Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action (Washington, DC: International Alert, Hunt Alternatives Fund: 2004), pp. 5 ـ 13.

(3) أنظري لائحة المراجع.

(4) انظري لائحة المراجع.

وساعد التقييم المستقل حول «النساء والحرب والسلام»، الذي أجرته إيلين جونسون ـ سيرليف وإليزابيث رين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في العام 2002، إلى جانب دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، في تأطير جزء كبير من النقاش. لا يمكن لهذا الكتاب تعداد الاسهامات كافة، خاصة وأن الكثير مما يسهم في فهمنا الجماعي يأتي من خارج الأوساط الأكاديمية أو النصوص التقليدية. وتتصدر المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية التي توثق أصوات النساء وخبراتهن في المؤتمرات وورش العمل، إلى جانب الأمم المتحدة ومؤسسات البحوث والسياسات، طليعة هذا الخطاب المتنامي.

يستمر هذا الحقل في التوسع، ويحول النشطاء والأكاديميون انتباههم إلى قضايا حفظ السلام ونزع السلاح وقطاع الأمن الأوسع، أما الحديث عن المرأة والعدالة الانتقالية فهو قيد التطوّر كما هو الحال مع الحوكمة بعد الصراع. لقد اكتسبت قضية العنف ضد المرأة جاذبية كبيرة داخل أوساط الأكاديمية والناشطين وصنع السياسات. فمجال المرأة والسلام والأمن هو في الواقع متعدد التخصصات، تتداخل فيه الأنثروبولوجيا، والدراسات الأمنية، والعلاقات الدولية، ودراسات المرأة، والعلوم السياسية، واقتصاديات التنمية. إنه متجذر بقوة في واقع حياة المرأة، ولا يمكن تجزئته بشكل مصطنع.

في المناصرة، غالبًا ما يشدد مجتمع الناشطين والناشطات على ثلاث قضايا رئيسة: المشاركة والحماية والوقاية. تتعلق المشاركة بضرورة إشراك المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن على المستويات المحلية والوطنية والدولية. والحماية تلبّي احتياجات النساء وتقديم المساعدة أثناء الأزمات والنزاعات وبعدها. أمّا الوقاية فهي تتعلّق، بمفهومها الواسع، بتجنب العنف وتحويل النزاع سلمياً، وبشكل خاص، بوقف العنف ضد المرأة في حالات الصراع.[1] وعلى المستوى المفاهيمي، يستمد هذا المجال من مجالات الخطاب الرئيسة ذات الصلة بالسلام والأمن ويؤثر فيها: إطار الأمن الإنساني، خطاب تحويل الصراع، قضايا المساءلة الإنسانية، وحقوق المرأة.

(1) Security Council Working Roundtable, background paper, January 27, 2004, available at http://www.international-alert.org/pdfs/SC_roundtable_three_p.pdf

الأمن الإنساني

يقوم إطار الأمن الإنساني، الذي تم التعبير عنه في التسعينات من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعتمدته الحكومة الكندية، بتحدي المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدولة (والعسكري بالضرورة)، ويضع أمن الناس أولاً. في أعقاب الحرب الباردة مباشرة، أصبح انعدام الأمن داخل حدود الدولة ـ بسبب التدهور الاقتصادي والحكم السيئ والأوبئة (لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز) والتدهور البيئي والوجود المنتشر للأسلحة الصغيرة والأنشطة الإجرامية والجريمة المنظمة ـ تهديدًا للدولة وشعبها، ويشكّل تزايد أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول وضمن الدول وعبر الوطنية تحديًا لمفاهيم الأمن القومي والدولي. (للاطلاع على مناقشة أكثر عمقًا للأمن الإنساني، انظري الفصل 7).

في عام 2000، قام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتعريف الأمن الإنساني بأنه «التحرر من العوز والتحرر من الخوف»[1] تناولها من خلال أربعة مكونات رئيسة: التهديدات الحرجة والواسعة، وحقوق الإنسان، والحماية، والبناء على مواطن القوة لدى الناس.

تشكل التهديدات الحرجة والواسعة عناصر في البيئة المادية أو الاجتماعية يمكن أن يكون لها آثار مدمرة على مدى فترات زمنية طويلة، مما يقوض قدرة الناس على التعافي من الصدمات والكوارث. مثلًا، يمكن أن يكون للحرمان الاقتصادي والفساد المتفشي وسوء إدارة الموارد على المدى الطويل تأثير كبير على عدد الأشخاص المتضررين في حالة وقوع كارثة طبيعية، خاصّة في حال البنية التحتية الرديئة والطرق السيئة والرعاية الصحية والتعليم دون المستوى المطلوب. كذلك، فإن الفساد والقمع يثيران الغضب ويزيدان من تعرض اليافعين ـ وخاصة الرجال ـ للتجنيد من قبل الميليشيات. هذا ويدعو أنصار الأمن الإنساني إلى الاهتمام باحتياجات الناس ومعالجة العوامل الأساسية التي تغذي الشعور بعدم الأمان في المجتمع.

---

(١) Kofi Annan, In Larger Freedom: Towards Security, Development and Human Rights for All (New York: United Nations, 2005).

تقع حقوق الإنسان في صلب خطاب الأمن الإنساني، كما يتلاقى قانون حقوق الإنسان مع القانون الدولي الإنساني في سياق النزاع المسلح والأمن البيئي وغيرها من القضايا. ويهتم إطار الأمن الإنساني أيضًا بحقوق الجماعات التي لم يتم تناولها على وجه التحديد في القانون الإنساني الدولي، ولا سيما كبار السن والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات وغيرها. كما يجعل الأمن الإنساني حقوق الإنسان (أي حقوق الناس) محورية في أمن الدولة، بحجّة أن انتهاكات حقوق الإنسان غالبًا ما تكون حافزًا لظهور جماعات معارضة مسلحة تهدد بدورها أمن الدولة، كما يتعارض مع توجّه كثير من الدول لحجب أو تقليص أو سحب الحقوق المدنية وحقوق الإنسان باسم أمن الدولة.

تعد الحماية أيضًا موضوعًا رئيسًا، لا سيما في سياق الطوارئ، ويطرح دعاة الأمن الإنساني ضرورة حماية حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص في جميع مراحل الصراع المسلح والكوارث الإنسانية أو الطبيعية، وعدم تركهم إلّا بعد إبرام الصفقات السياسية. وأخيرًا، من خلال جعل الإنسان في المحور، يتعرف نموذج الأمن الإنساني على نقاط القوة والإمكانات التي يمكن للأفراد استخدامها ويشجعها للقيام بالتغيير الإيجابي.

وكما ورد أعلاه، والمفصّل لاحقًا، غالبًا ما تكون ناشطات السلام من المؤيدات الطبيعيات لنموذج الأمن الإنساني، وذلك لأن مفهومهن الأمني مستمد ببساطة من تجاربهن الحية. فهن يعرفن ويتعاملن مع عواقب انعدام الأمن الأساسي ـ الافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي أو الخوف من العنف ـ لكنهن يعتمدن أيضًا على نقاط القوة الخاصة بهن وموقعهن في المجتمع لتحقيق قدر أكبر من الأمن لأنفسهن وذويهن.

تحويل الصراع

كان إطار تحويل الصراع أو التعايش الذي نشأ وتطور منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي مصدرًا رئيسًا للتأثير على خطاب النساء والسلام والأمن. ويركز المتخصصون في هذا المجال اهتمامهم على الحاجة إلى إلغاء الطبيعة الدورية للعنف في سياق الصراع الطائفي بين الجماعات أو الحرب الأهلية. وهم يؤكّدون أن

الصراع هو تعبير طبيعي وإيجابي في كثير من الأحيان عن الديناميكية الاجتماعية، لكن التحدي يكمن في تجنب ظهور العنف عن طريق تهيئة بيئة يمكن فيها معالجة النزاع بطريقة بناءة. وتشمل فكرة التحويل عناصر تقليدية لحل النزاعات، كالوساطة والحوار والتفاوض، وتتجاوزها، لجذب الانتباه إلى قضايا الحقوق والعدالة، وتشجيع اتخاذ القرارات والمشاركة الشاملة، وتلبية احتياجات الناس في مجالي الرفاه والبقاء، وتعزيز المجتمع المدني، وتشجيع إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة.

أمّا السمة المميزة لهذا الخطاب ـ لا سيما في سياق الحروب الأهلية ـ فهي الفكرة القائلة بالحاجة لجهات فاعلة متعددة من قطاع عريض من المجتمع، وطنيًا ودوليًا، لإحلال السلام وإعادة بناء الثقة ونسيج المجتمع، التي تندرج تحتها الكثير من أنشطة السلام النسائية. فالنساء يعشن عواقب الفشل ولديهن الدافع لاتخاذ الإجراءات. ويدرك الكثيرون أن للنساء ما يمكن تقديمه، لا كنصف عدد السكان فحسب، بل كقطاع يحاول الحفاظ على عناصر السلام والحياة الطبيعية في بيوتهن ومجتمعاتهن في خضم الحرب المستعرة، في وقت يكون التزام القادة السياسيين والعسكريين بالسلام أقل من مؤكد.

كضحايا للعنف وشريحة من المجتمع تعاني من الإقصاء والتمييز بشكل منهجي، تركز الناشطات النساء جهودهن على تغيير المواقف والممارسات الراسخة من خلال إيجاد مداخل خاصة بهن والبناء على روابطهن الاجتماعية. لذلك، ليس من المستغرب أن تعمل النساء غالبًا من خلال هوياتهن المقبولة اجتماعيًا كنساء وأمهات مسنات، أو انتماءاتهن الشخصية، كبنات وزوجات وأخوات، للانخراط في وساطة غير رسمية وخلف الكواليس.

المساءلة الإنسانية

ينشأ أحد أهم مكونات خطاب المرأة والسلام والأمن من احتياجات الحماية الأساسية في حالات الطوارئ والحرب الأهلية، وهو يستلهم من نظرية وممارسة العمل الإنساني ويسعى للتأثير عليها. فقد سعت الوكالات الإنسانية في أوائل التسعينيات إلى توضيح المبادئ الأساسية لإدارة أعمال الطوارئ والأزمات، إدراكًا منها أن التخطيط

قصير المدى، وسوء فهم الديناميات المحلية، وغياب التنسيق في بعض الأحيان تؤدّي إلى تأجيج الصراعات عن غير قصد. أيضًا، تم انتقاد العديد من المشاريع لتجاهلها أدوار المرأة واحتياجاتها، ففي بعض الحالات، تسببت التدخلات في إلحاق ضرر أكبر بالنساء، على سبيل المثال، من خلال تصاعد الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فكثيرًا ما أدى الجهل بالديناميات الاجتماعية والجندرية إلى استمرار التمييز وإساءة معاملة المرأة.

طوال التسعينيات، بادرت هيآت رئيسة في مجتمع العمل الإنساني إلى تطوير مجموعة من القيم التوجيهية ومدونات السلوك لتحقيق المبادئ بشكل فعال. لكن طغيان الطوارئ غطّى لبعض الوقت على مطالب النساء بالوعي لقضايا النوع الاجتماعي والحساسية تجاه النساء بشكل خاص. وبفضل تدخلات منظمات مثل اللجنة النسائية للاجئين من النساء والأطفال في أواخر التسعينيات، تم الاعتراف بإلحاح ومحورية احتياجات المرأة الأساسية. لذا، فإن مسألة الحماية من الانتهاكات ضد المرأة والأهم من ذلك، الوقاية منها، هي سمة أساسية في مجال المرأة والسلام والأمن.

حقوق المرأة

يتضح أيضًا ارتباط الخطاب المتعلق بالمرأة والسلام بعالم نشاط حقوق المرأة، المنبثق من حقوق الإنسان والجزء الذي لا يتجزّأ منها. ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مرجعًا لعديد من القضايا والمفاهيم التي لا تزال دون معالجة، وبالرغم من اعتماده النهج الشامل لحقوق الإنسان، اقتصر مجال حقوق الإنسان في تطوره خلال سنوات الحرب الباردة على القضايا السياسية والمدنية إلى حد بعيد. بالتالي، تم التغاضي عن الانتهاكات بحق النساء في المنازل والمجتمعات نتيجة للممارسات الثقافية والتقليدية، ما أسفر عن مطالبة الناشطات بإيلاء اهتمام خاص بحقوق المرأة. وفي العام 1975، انعقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في المكسيك، وكان محفزًا لحركة عالمية تعززت وتنوعت منذ ذلك الحين. تُعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، المنبثقة في العام 1979، الشرعة الدولية لحقوق المرأة، وقد صدقت عليها 182 دولة بحلول العام 2006، أي أكثر من 90 في المائة من

عضوية الأمم المتحدة. وقامت العديد من الدول، بما في ذلك أوغندا وجنوب إفريقيا والبرازيل وأستراليا، بإدراج أحكام سيداو في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية.

بعد مرور عشرين عامًا على مؤتمر المكسيك، جاء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين كعلامة فارقة جديدة. ويحدد منهاج العمل المنبثق عنه 12 مجالًا حاسمًا فيما يتعلق بحياة المرأة: الفقر، التعليم، الرعاية الصحية، العنف، الصراع المسلح، عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وهياكل السلطة وصنع القرار، والافتقار إلى آليات فعّالة لتشجيع المرأة، وغياب الاحترام الكافي لحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة وعدم تعزيز هذه الحقوق، القوالب النمطية، عدم المساواة في الاتصالات ووسائل الإعلام، الشواغل البيئية، والتمييز ضد الطفلة. منحت بيجين النساء فرصة للتلاقي وإثارة خطر النزاع المسلح بشكل جماعي في إطار حقوق المرأة. وتستمر المؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن المرأة في إتاحة الفرصة للناشطات للالتقاء وتبادل الآراء وتقييم الموقف الحالي وجذب الآخرين إلى عالم السلام والأمن. إن موضوع حقوق المرأة هو مكان مريح، يوفر القوت والتشجيع، لكن في الواقع، فإن الناشطات من أجل السلام لسن ناشطات في مجال حقوق المرأة فحسب، بل يشمل نشاطهن ويجسّد مجموعة معقدة من القيم والمناهج الناشئة عن الأطر المفاهيمية التي نوقشت أعلاه، وهن، بذلك، يواجهن تحديًا مزدوجًا.

فمن ناحية، يُبذل جهد مستمر لجلب تعقيدات الحرب والسلام والحاجة إلى الانخراط في هذه القضايا بحزم إلى عمل الجهات الفاعلة التقليدية في مجال حقوق المرأة والتنمية. ومن ناحية أخرى، لا يزال هناك ميل لأن تصبح المرأة غير مرئية، حتى في الوقت الذي تدعي فيه مجالات الأمن الإنساني وتحويل الصراع تشجيع الاندماج والمشاركة. بالنسبة لناشطات السلام، فإن الكفاح لجلب «حساسية النزاع إلى مجال حقوق المرأة» و«أنشطة السلام والحماية النسائية إلى العاملين في مجال الصراعات والأمن» هو في حد ذاته مهمة هائلة، ولكنها ضرورية. مع الأولى، هناك صعوبة في لفت الانتباه إلى مجموعة أخرى من القضايا، معظمها خارج مجال النشاط التقليدي للمرأة. ومع الثانية، هناك مهمة مشتركة تتمثل في إبراز تجارب النساء وتظهير مساهمات المرأة الفعلية والمحتملة في تعزيز هذه المجالات.

هيكلية الكتاب

أعتمد في هذا الكتاب على الأبحاث الحديثة والمستمرة في مجال المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على سياسات وممارسات المجتمع الدولي، ويأتي جزء كبير من المواد المقتبسة من استنتاجات لجنة سياسات «نساء تشن السلام» التي قمت بإدارتها. أنتجت اللجنة دراسات حالة ميدانية في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على مساهمات المرأة في مختلف أركان السلام والأمن: (1) منع النزاعات، (2) مفاوضات السلام، (3) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد النزاع، (4) الحكم، و(5) العدالة الانتقالية. تشكّل هذه المواضيع الخمسة فصول هذا الكتاب، وقد تم ترتيبها بشكل معيّن لسهولة القراءة، بالرغم من أن العملية نفسها ليست خطية. وقد عمدت إلى وضع نشاط المرأة في إطار مجتمع السياسات الدولي لإظهار كيفية مشاركتها ومساهمتها في القضايا التي ما زالت تشكل تحديًا للجهات الفاعلة الدولية، والتي غالبًا ما تحدث فيها الفرق المهم.

إن عالم السلام والأمن معقّد، وهو يتوسّع باستمرار، ويجب مراعاة عددٍ لا يحصى من العوامل الكلّية والجزئية التي يقع الكثير منها خارج نطاق هذا الكتاب. أما البلدان والمجموعات والأفراد المذكورين بطرق متعددة فيشكّلون أمثلة بارزة عن طبيعة نشاط المرأة ومقارباته حول العالم. لكنْ، ولكل من الحالات المذكورة، هناك الكثير من الحالات الأخرى المشابهة.

يركز الكثير من النقاش على الأحداث المعاصرة التي حدثت أثناء كتابة هذا الكتاب، وطبعًا، سيواجه هذا المجال نكسات أو تقدم داخل الهيآت الدولية والبلدان المذكورة، وقد حاولت مواكبة هذه الأحداث ومناقشتها عبر فصول الكتاب عندما يكون للمرأة تأثيرًا أكثر عمقًا.

يتناول الفصل الثاني ممارسة منع نشوب النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على الوقاية المبكرة من العنف والتحول اللاعنفي للنزاع (وليس التصعيد أو عودة الصراع بعد الصراع)، وهو يقدم أمثلة لنشاط المرأة وتأثيره والقيود المفروضة عليه، بالإضافة إلى مناقشة كيف ولماذا تؤدّي المعلومات الآتية من النساء وحولها على تعزيز عمليات

الإنذار المبكر عن النزاع. كما يسلط الضوء على المعضلات المستمرة التي يواجهها المجتمع الدولي في التصدي لتصاعد انعدام الأمن داخل حدود الدول.

يناقش الفصل الثالث تعبئة النساء من أجل السلام أثناء الحرب ومحاولات معالجة عمليات التفاوض الرسمية، ويسلّط الضوء على استراتيجيات وتكتيكات النساء لإسماع أصواتهن على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويقوم بتحليل الصفات التي تجلبها النساء إلى عملية وجوهر محادثات السلام، بالاعتماد على العدد القليل من الحالات التي دخلت فيها المرأة في عملية المفاوضات الرسمية.

يتفحّص الفصل الرابع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) باعتبارها الجزء اليسير من التدخلات الأمنية الأكثر تعقيدًا. ويلفت التفكير في السلفادور وسيراليون وأماكن أخرى الانتباه إلى التحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى مثل هذه البرامج. كما يستكشف الفصل كيف تساهم النساء، كمدنيات وكمقاتلات وداعمات للجماعات المسلحة، في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو ينتقد من خلال ذلك الممارسات الحالية التي تميل إلى استبعاد النساء.

يتناول الفصل الخامس مساهمات النساء في عمليات الحوكمة ما بعد الصراع، وبالاعتماد على مجموعة من الحالات، بما في ذلك رواندا وكمبوديا وأفغانستان، يسلط الضوء على كيفية إسهام المرأة في الجوانب الرئيسة للحكم الرشيد من خلال تعزيز ممارسات العمل التعاونية ومعالجة الفساد وتمثيل وجهات نظر جديدة في سنوات ما بعد الحرب مباشرة.

أمّا الفصل السادس فيتعمّق في عالم العدالة والمصالحة الصعب ويقارن بين أدوار النساء في المحاكم الجنائية الدولية ولجان الحقيقة والمصالحة، ويشير أيضًا إلى الثغرات الكبيرة في علاج الضحايا وإعادة تأهيلهم من خلال تسليط الضوء على المساهمات التي يقدمنها.

وأخيرًا، يأخذ الفصل السابع منعطفًا مختلفًا، حيث يطرح مناقشة وتقييمًا للمجتمع الدولي ـ كل دولة على حدة، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها ـ التي تشارك في جهود السلام والأمن حول العالم. يبحث هذا الفصل في كيفية مطابقة (أو عدم مطابقة)

الخطاب الخاص بإدماج المرأة وحقوقها مع الواقع، ويقوم بتحديد القيود والاختناقات والعوامل المعيارية والمؤسسية التي أدت إلى بطء ومحدودية الدعم والاهتمام بالنساء من قبل المجتمع الدولي.

لا أهدف من خلال معالجة هذه القضايا من منظور إسهامات المرأة إلى ادعاء امتلاكهن وحدهن كل الأجوبة، ولا إلى ادّعاء قوة نشاط المرأة في المناطق التي تكافح فيها وحيث يمكن للمد والجزر اليوم محو تقدم الأمس. بدلاً من ذلك، يجب تسليط الضوء على نشاط السلام، المحدود أو واسع النطاق، في كل بلد وتحت مختلف الظروف، لإظهار قيمته وحاجته للدعم والموارد والاعتراف. من خلال عدسة تجارب النساء، يكشف هذا الكتاب أيضًا عن ثغرات النموذج الحالي للسلام والأمن، ويثير أسئلة بحاجة للإجابة من دون ادعاء امتلاك الحلول، كما يتحدى المؤسسات والقادة السياسيين الذين استفادوا من خطاب المساواة بين الجنسين أو قرار مجلس الأمن 1325، لكنهم لم يظهروا التزاما كافيًا بإصلاح الممارسات الحالية لضمان التنفيذ الكامل.

أخيرًا، أتوقف قليلًا عند عبارات «الجندر/ النوع الاجتماعي» و«المرأة»، بسبب الخلط بين المصطلحات واستخدامها المتبادل في كثير من الأحيان. قبل كل شيء، هذا الكتاب هو أولاً عن المرأة والطبيعة التحويلية لنشاط السلام النسائي. وسيتم استخدام عبارة «الجندر/ النوع الاجتماعي» على وجه التحديد عند تناول المناقشات إما الاحتياجات والخبرات التفاضلية للنساء والرجال أو روابط السلطة وصنع القرار التي تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف. أما المصطلحات المحددة التي تم تطويرها واستخدامها من قبل المجتمع العالمي للسلام والأمن، فيستم تعريفها خلال النص.

الفصل الثاني:

درء النزاع وتحويله اللاعنفي

«هل كان بإمكاننا التعامل مع (صدام حسين) من دون الحاجة لتدخّل عسكري مباشر؟ لربّما استطعنا ذلك.» ـ ريتشارد بيرل، الرئيس السابق في مجلس السياسات الدفاعية في البنتاغون، تشرين الثاني 2006.[1]

«لا يمكن للأشخاص العادلين الالتزام بقوانين غير عادلة... نبدو وحيدات في جرأتنا على الوقوف في الشارع، وامتلاكه، وقيادته... ظنّوا (الشرطة) إن عليهم سحقنا بقسوة أكبر... لكن، لدينا شعار: «ضرب النساء كضرب الصخر.» لن نرتدع.» ـ جيني ويليامز، من مؤسسات «نساء زيمبابوي يقفن» WOZA، 2005.[2]

كانت الحرب بقيادة الولايات المتحدة على نظام صدّام حسين العراق أمرًا محتومًا بنظر معظم الناس في العام 2002. في واشنطن ولندن، قفزت نقاشات معلّقي ومحللي السياسات فوق منع وقوع الحرب لتنتقل إلى مجال السيناريوهات المحتملة بعدها، وقاموا بتفصيل الخطط والاقتراحات «للفوز بالسلام.»[3] في خضم هذا المناخ، قررت مجموعة من النساء يلبسن ألوانًا زهرية أخذ موقف مختلف تحت اسم «الرمز الزهري» Code Pink الذي كان بمثابة رد على الرموز الملوّنة حول خطر

---

(1) David Rose, «Neo Culpa,» Vanity Fair, November 2006, available at http://www.vanityfair.com/politics/features/200612//neocons200612.

(2) «Zimbabwean Activist Vows to Fight On,» Amnesty International, May 2005, available at http://web.amnesty.org/wire/May2005/WOZA

(3) قامت مراكز بحوث كمؤسسة الولايات المتحدة من أجل السلام ومجلس العلاقات الأجنبية ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وغيرها بتنظيم الندوات والنقاشات ونشر التقارير مع توصيات بشأن فعالية العمليات ما بعد النزاع و«الفوز بالسلام.»

الإرهاب التي اعتمدتها إدارة بوش. عرّفت المجموعة، ومقرّها الولايات المتحدة، نفسها «كحركة قاعدية للسلام والعدالة الاجتماعية بقيادة ومبادرة النساء، مكرّسة لوقف الحرب في العراق وردع قيام حروب جديدة وإعادة توجيه موارد بلدنا نحو النشاطات المؤيّدة للحياة: التعليم، الرعاية الصحية، مستحقات المحاربين القدامى، والخدمات الاجتماعية.»[1]

قامت المجموعة بقيادة الاحتجاجات وتعبئة النساء والرجال وإنشاء الفروع في أنحاء الولايات المتحدة والعالم، وتحوّلت إلى حركة منظمة. في العام ذاته، ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي وصلت إليها الحكومة، تسارعت وتيرة الفقر الجماعي، وقامت منظمة «نساء زيمبابوي يقفن» WOZA، التي تأسست رسميًا في 2003، بإطلاق الاحتجاجات السلمية ولكن الضاجّة ضد الحكومة. شهدت المظاهرة الأولى طرقًا على الطناجر في شوارع هراري احتجاجًا على العنف ضد النساء. وخلال التجمّع التالي، قررت نساء من جميع أرجاء زيمبابوي توزيع الورود، رمز الحب، اعتراضًا على سياسات الحكومة التي تزداد قساوة. «نتحدّى حب السلطة بسلطة الحب،» تقول جني ويليامز، إحدى مؤسسات WOZA والتي اعتقلت 25 مرّة.[2]

في المقلب الآخر من العالم، في فنزويلا تحديدًا، تبنّت النساء استراتيجيات لاعنفية واعتُمد تكتيك القرع على الطناجر للاحتجاج على سياسات الرئيس هوغو تشافيز المقوّضة للحريات الديمقراطية بين 2000 و2005. انضممن إلى حركة المقاومة الأوسع مع الإصرار على تعريف أنفسهن كنساء وأمهات وأخوات وبنات وجدّات وقمن بتبنّي استراتيجيات ثلاث: الاحتجاج والإقناع، عدم التعاون، والتدخّل.[3] بادرن إلى عقد اجتماعات شعبية لمناقشة استراتيجيات التظاهر اللاعنفية والتعبئة لجمع

---

(1) المعلومات متوفرة على http: / /www.codepink4peace.org /article.php?id=347، تم الاطلاع عليها في 16 كانون الأول 2005.

(2) Jenni Williams, presentation at the Woodrow Wilson Center for International Scholars and in discussion with the author, Washington DC, September 2005.

(3) Alexandra Balandia Ruizpineda, «Women in the Nonviolent Resistance Movement in Venezuela,» in Conflict Prevention and Transformation: Women›s Vital Contributions (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005).

التواقيع لاستفتاء 2004. لوّحن بالرايات واستخدمن الصفارات والقرع على الطناجر وإطلاق الهتافات، وغالبًا ما شكّلن أكثر من 50% من المحتجّين.

لم تنجح كود بينك في منع اندلاع الحرب على العراق، فهل ستتمكّن WOZA ونساء فنزويلا إحداث التغيير بشكل لاعنفي؟ لا يمكن التوقّع بسهولة، فلكل ثورة مخملية مثل تشيكوسلوفاكيا، هناك عدد لا يحصى من المحاولات التي انتهت إلى عنف برعاية الدولة أو حتى المجتمع. المفارقة أن الحاجة لتجنّب التعبير عن الصراع بشكل عنفي هو شيء يسهل فهمه، لكن تجنّب الصراعات العنيفة ما زال يشكّل التحدي الحيوي في معظم المجتمعات التي تصارع من أجل التحوّل السلمي من الاضطهاد إلى التعايش والديمقراطية.

لا يرغب أي مجتمع في العنف، لذا نجد مقدارًا كبيرًا من القدرة على تحمّل الاضطهاد والفقر والخوف والانتهاكات. الجميع يعرف فظائع الحرب التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها، فأغلبية الناس لا تختار طريق العنف طوعًا، لكن الحؤول دون الصراعات العنيفة والحروب الأهلية ما يزال صعب المنال.[1]

حتى في حالة حرب الولايات المتحدة على العراق، لم يتمكّن معارضوها تقديم بديل جدّي للتعامل مع صدّام حسين. اقترح البعض استمرار العقوبات الدولية وسياسة العزل، مما أدى إلى تشديد قبضة النظام على البلاد. لكن هذا الموقف كان يضمر الموافقة على ترك العراقيين تحت رحمة نظام صدّام حسين لمدّة غير محددة. أمّا الحديث عن رفع العقوبات أو استكشاف حلول بديلة بعيدة المدى فكان محدودًا أو لم يتم تظهيره بشكل كامل. وقد سيطرت الطبقة السياسية والإعلام على مساحة النقاش، ولم يكن هناك تأثير للمظاهرات الشعبية. وعندما جاء الاجتياح في 2003، لم يأت مسار العنف مفاجئًا. وكما في حروب كوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية في 1998، لم يسعنا سوى التفرّج على المحتوم.

خلال التسعينيات، سيطرت فكرة درء النزاعات ـ خاصة النزاعات ما بين الدول ـ على مخيال وجيوب العديد من الدول الأوروبية والمفوضية الأوروبية. وقد تم اعتماد

(1) تُثبت الحرب في العراق أيضًا صعوبة درء الحروب بين الدول.

مصطلح درء النزاع عالميًا ليعني الوقاية من اندلاع، تصعيد، أو إعادة حدوث النزاعات المسلّحة.[1] في الولايات المتحدة ميّزت مفوّضية كارنيغي حول درء النزاعات المميتة (1994ـ1999) بين الوقاية المباشرة (قصيرة المدى) التي تسعى إلى منع تصعيد العنف والوقاية الهيكلية (طويلة المدى) التي تسعى لمعالجة الأسباب الجذرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنزاع للتمكّن من حلّه وتحويله لاعنفيًا.[2] لكن أغلب الممارسات في مجال درء النزاعات ما تزال تركّز على المدى القصير/ المباشر في حالات الدول الهشّة أو قيد الانهيار، مع إضفاء الأولوية على عمل المنظمات والفاعلين العالميين، بدلًا من قدرات وإمكانيات الفاعلين الوطنيين أو المجتمع المدني.

كما استمرّت الدوائر غير الحكومية العالمية بجهودها وأعمالها، وأصبحت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية آلية أساسية في الخطاب الأوسع حول درء النزاع. وفي 11 أيلول 2001، صعق العالم الغربي بالهجمات على الولايات المتحدة وأُجبر على الاعتراف بخطر الفاعلين غير الحكوميين ضمن الحدود الوطنية وفيما بينها. وجاءت ردّة فعل الولايات المتحدة المتهوّرة بمزيد من الردود العسكرية وتصنيف جميع المجموعات المسلّحة غير التابعة للدولة كـ«إرهابيين». لكن هجمات 11 أيلول أثارت أيضًا تحوّلًا معتبرًا في التفكير في التهديدات الأمنية «غير التقليدية»، وطبيعة الصراعات العنفية ومروحة الفاعلين المتورطين.[3]

منذ منتصف التسعينيات، دخل مفهوم درء النزاع إلى خطاب صنّاع السياسات عالميًا وانتشر استخدامه بل أدّى إلى نشوء مجال دراسة وسياسات وممارسة آخذ بالاتساع، لكنّه أصبح هلاميًا ويشمل كل شيء وهو للجميع: درء العنف، درء

(1) Reports of the Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict are available at http://www.carnegie.org/sub/research.

(2) Carnegie Commission on Deadly Conflict, Preventing Deadly Conflict, Final Report, Carnegie Commission of New York, 1999, available at http://wwics.si.edu/subsites/ccpdc/pubs/rept97/finfr.htm.

(3) Examples of this debate include Carla Koppell and Anita Sharma, Preventing the Next Wave of Conflict: Understanding Non - traditional Threats to Global Security (Washington DC: Woodrow Wilson Center for International Scholars, 2003).

التصعيد، ودرء إمكانية العودة إليه المرتبطة بإعادة الإعمار ما بعد النزاع وحتى بناء الأمم، وكل ذلك لأسباب مفيدة: فالبناء الناجح للسلام هو من الوسائل الفعّالة للوقاية من النزاع. ومن التطورات المهمة الأخرى، جاء الاهتمام المتزايد بـ«الدول الفاشلة»، لكن المعضلة كانت في التعامل مع الدول القوية، التي تحتكر فيها الحكومة استخدام العنف وتستخدم الإجراءات الجائرة لقمع الاعتراض. أدّت الحساسيات السياسية واختلاط المصطلحات إلى التغاضي عن حالات تكون فيها الدولة قوية لكن الصراع مع المجتمع شائع، أو حيث لم ينفجر العنف لكنّ الضغط الاجتماعي السياسي واضح والاعتداءات التي ترعاها الدولة منتشرة. من العراق منذ عقد إلى زيمبابوي اليوم إلى إيران غدًا ربّما: التحدّي الأساسي يمكن في حل النزاعات القائمة من دون عنف ومن دون قمع المظالم الشرعية لجميع الأفرقاء. أي، من يمكنه أن يشارك؟

أستعرض في هذا الفصل الوقاية المبكّرة أو الهيكلية والتحوّل اللاعنفي، مع تركيز خاص على مساهمات ونجاعة ومحدودية النشاطية النسائية في هذا المجال. أبدأ بمناقشة السياق العالمي لنشوء مبدأ درء النزاعات، ثم أتطرّق إلى حدود عمل الأمم المتحدة وأنتقل إلى ملاءمة مؤشرات النزاع المبنية على النوع الاجتماعي وتحليل أوضاع البلدان. يلي ذلك عرض لنشاط المرأة الفعلي وعناصر القوّة والضعف فيه. وأختم الفصل بالتفكير في الثغرات الحالية المتعلّقة لا بالوقاية من العنف فحسب، بل الصلات الضرورية للتحويل السلمي للنزاعات.

السياق العالمي: التطورات في درء النزاع

تتحدد المبادئ التوجيهية والأسس المنطقية لعمل الأمم المتحدة بالحؤول دون وقوع الحرب وحماية السلام والأمن العالميين. وبالرغم من الحرب الباردة، حقق المجتمع الدولي تقدّمًا كبيرًا منذ الحرب العالمية الثانية في مجال التشجيع على التعاون وإدارة التنافس بين الدول ومنع نشوب الكثير من الحروب. تم تسوية النزاعات الحدودية والوصول إلى حلول وسط ومنع اندلاع القتال من خلال الدبلوماسية الهادئة وبعيدًا عن أعين الإعلام. وبالرغم من النقد الكبير لدوره خلال أزمة البلقان، يُعتبر الاتحاد الأوروبي أنجح آلية للوقاية من النزاعات حول العالم منذ تأسيسه بعد الحرب

العالمية الثانية، حيث لم يعد لفكرة شن الحرب ضد دولة عضو في الاتحاد أي مكان في عقل المواطن الأوروبي. إن تاريخ الاتحاد الأوروبي يتعدّى مجال هذا الفصل، لكن استراتيجيات الحكومات الأوروبية اعتمدت على التكامل الاقتصادي، وكان التعاون في صناعة الفحم والمعادن (صناعة الأسلحة) أول خطوة أساسية في هذا الاتجاه، ومع الوقت، تطورت الشراكات الاقتصادية إلى تعاون سياسي متزايد.

وقد لعب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ـ لاحقًا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ـ وخاصّة المفوض السامي للأقليات في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة دورًا محوريًا في تسوية الخلافات في الجمهوريات السوفييتية السابقة كإستونيا ولاتفيا.

وقد لعبت الأمم المتحدة، أي منظمة السلام والأمن العالميين، دورها أيضًا، فالديبلوماسية الوقائية هي بتعريفها مستترة ولا نسمع عنها إلا عند الفشل الذي يؤدّي إلى نزاع. لكن تنوّع أعضائها ـ القوى العظمى والقوى الضعيفة، والأغنياء والفقراء، المحافظين غالبًا على مصالح دولهم على حساب المؤسسة ـ أنتج سجلًا غير متناسق. فالحرب الإيرانية العراقية بين 1980 و1988 والإبادة الجماعية في رواندا في 1994، والقصف الإسرائيلي على لبنان في 2006 تُعدّ من أسوأ فتراتها.

جزئيًا، أدّت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي كقوّة عظمى إلى اندلاع النزاعات العنيفة داخل الدول وعبر الحدود، التي غالبًا ما تُعتبر مصطنعة من قبل الحكام الكولونياليين السابقين. وقد عانت المؤسسات العالمية القائمة، التي تدفعها دول أعضاء تحرس سيادتها الذاتية وتتحسس من التدخلات الأجنبية، في محاولتها لمنع أو درء أو الاستجابة الفعالة لهذه النزاعات. رغم ذلك وبعكس التوقعات، أشار تقرير الأمن الإنساني 2005 إلى اندلاع أو عودة 28 نزاع مسلّح لتقرير المصير مقابل 43 نزاع تم تسويته أو احتواءه بين 1991 و2004. وقد ظهر تراجع في الصراعات بين الدول وداخل الدول أيضًا،[1] نتيجة عوامل كنهاية الاستعمار وانخفاض وتيرة الحروب

(1) The Human Security Center at the University of British Columbia, Human Security Report 2005: War and Peace in the Twenty ـ First Century (Oxford, UK: Oxford University Press, 2005), pp. 147 ـ 155.

بالوكالة وزيادة الترابط الاقتصادي وانتشار الديمقراطية والرفض المتزايد للحرب، وكان للأمم المتحدة تأثيرها كذلك. ويشير التقرير إلى «نمو كبير في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام»[1] التي توضّحها الإحصاءات. فمن أوائل الثمانينيات إلى أوائل الألفين، أصبح للأمم المتحدة دور أكبر في صنع السلام (وقف الحروب القائمة)، وارتفع عدد تدخّلاتها من 4 إلى 15 وعمليات السلام ما بعد النزاع من 7 إلى 16.[2]

ويشير التقرير إلى تزايد دعم الدول الأعضاء لجهود السلام هذه. ففي 1990 كانت توجد 4 مجموعات اتصال (أو أصدقاء) من دول أعضاء في الأمم المتحدة تهتم بنزاعات محددة، لكن العدد ارتفع إلى 28 بحلول العام 2003. وتشير هذه الأرقام إلى المرحلة التي يتم فيها تبنّي درء النزاع، أي ما بعد الحرب. ويقدّر البنك الدولي أن 44% من البلدان التي تخرج من الحرب قد تعود إليها في السنوات الخمس الأولى من السلام.[3] ويكمن اهتمام البنك الدولي بالعودة إلى النزاع في ارتفاع مساعداته إلى الدول في مرحلة ما بعد الحرب من 16% من ميزانية قروضه في 1998 إلى 25% في 2003 (حيث وصلت إلى 18.4 مليار دولار أميركي).[4] منذ الحرب على أفغانستان والعراق، تحوّل هدف «الفوز بالسلام»، المضلل والبعيد المنال، إلى شعار تتغنى به المنظمات الدولية.

لكن عدد المهمات الوقائية (قبل اندلاع النزاع) هو الذي يشير إلى الصعوبات القائمة. فمن 1990 إلى 2002، ارتفع عدد المهمات الوقائية للأمم المتحدة من 1 إلى 6.[5] وكانت بعثة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مقدونيا، التي تأسست في 1995، إحدى هذه المهام الست، لكن المعلومات حول المبادرات السياسية

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) World Bank, Conflict Prevention and Reconstruction, available at www.worldbank.org.

(4) Martin Weiss, World Bank Post-Conflict Aid: Oversight Issues for Congress, RS21819 (Washington, DC: Congressional Research Service Report for Congress, April 19, 2004).

(5) The Human Security Center at the University of British Columbia, Human Security Report 2005: War and Peace in the Twenty-First Century (Oxford, UK: Oxford University Press, 2005), pp. 147-155, available at http://www.humansecutityreport.info, retrieved July 18, 2006.

والدبلوماسية السرية للأمم المتحدة التي أدّت إلى منع نزاعات معينة من النشوب، داخل الدول أو بينها، ليست متوفرّة بسهولة.

حدود الأمم المتحدة

كمنظمة مشكّلة من دول أعضاء، لا توجد في الأمم المتحدة سلطة اتخاذ قرارات مستقلّة عن العضوية، خاصّة في مسألتي السلام والأمن. وبالرغم من الطبيعة المتغيّرة للحروب، تبقى المؤسسة مقيّدة بشدّة في قدرتها على التدخّل في الأمور الداخلية لدولة ذات سيادة. في العام 1992، أصدر أمين عام الأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي أجندة السلام، الذي تحدّى من خلالها المجتمع الدولي لمعالجة ظاهرة العنف الداخلي من خلال تطبيق سياسات درء النزاع لمنع نشوب وتصاعد العنف والحد من انتشاره وردع إمكانية العودة إليه في حال الوصول إلى وقف إطلاق النار أو السلام.[1]

كانت الفكرة مثيرة، لكن الممارسة جاءت من دون نتيجة. بعد عامين، تفتتت واحترقت يوغوسلافيا وتفجّر الوضع في رواندا، حيث شاهد العالم مجلس الأمن يناقش إمكانية تطبيق مصطلح الإبادة على الذبح المستمر لـ800000 شخص في البلد الأفريقي الصغير هذا. وأدّى القرار بعدم استخدام مصطلح الإبادة إلى تحرير المجتمع الدولي من التزاماته بالتدخّل.

وفي خضم هذا الفراغ الصامت، وجدت منظمات المجتمع المدني، من جمعيات حقوق الإنسان التقليدية إلى هيآت حل النزاعات الجديدة، صوتها ومساحة للعمل. لفتت الأنظار إلى الطبيعة المتغيّرة للحرب ونهاية الحدود المألوفة بين أرض المعركة والمدنيين. فالحروب الأهلية تخاض في المنازل والقرى، كما يقولون، والمدنيون يشكّلون 90% من القتلى والجرحى، وهي تؤدّي إلى تفتيت الثقة والأمن، ولا يمكن للسلام أن يتحقق من خلال القيادات العسكرية والسياسية فحسب. وقد طالبت تلك المنظمات بمشاركة أوسع للمجتمع المدني في درء النزاعات العنيفة ضمن الدول وفي حلّها، كما دعت إلى تدخّلات أكبر وأبكر من قبل المجتمع الدولي. وقام آخرون، وخاصة فرانسيس دينغ، الممثل الخاص للأمم المتحدة للنازحين داخليًا، بمقاربة

(1) An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peacekeeping (New York: UN, 1992).

سؤال سيادة الدولة من زاوية أخرى، واقترح أن السيادة تأتي مع مسؤولية حماية المواطنين، لا الحق في قمعهم.[1]

يبقى المأزق في حال الدول الأقوى، فمن دون أن تعترف الدولة بحد ذاتها باحتمال العنف الداخلي والحاجة للتغيير الهيكلي، الذي عادة ما يتضمّن مشاركة السلطة أو التخلي عنها، فإن فرص تدخّل المجتمع الدولي تبقى محدودة. في أكثر الأحيان، عندما تتحدّى قوى داخلية شرعية الدولة، تنتقل تلك الدولة إلى وضعية الدفاع وممانعة التدخّل الخارجي. وتُعتبر زيمبابوي مثالًا على ذلك، ففي العام 2005، تدهور الوضع الأمني ووصل حوالي 3 ملايين شخص إلى حافة المجاعة، وأصبح 80% من السكان عاطلين عن العمل، وواجه المجتمع المدني حملة قمع ضخمة في جميع القطاعات. في عالم مثالي، سيكون المجتمع الدولي جاهزًا للاعتراف بتعدّيات الدولة والحد منها ودعم جهود تحويل الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحالي بشكل لاعنفي وفي وقت قصير. لكن، متى يكون الوقت مناسبًا؟

كانت الاتجاهات في زيمبابوي وغيرها من المناطق واضحة منذ سنوات، لكن المجتمع الدولي لم يفعل الكثير لمنع تصعيد العنف برعاية الدولة وانزلاق الناس إلى اليأس، باستثناء نقد الإجراءات الانتخابية والعقوبات الموجّهة ضد الحكومة، والإدانة الشفهية من قبل الأمين العام كوفي أنان في 2005، وجهود محدودة للحوار بين المعارضة والحكومة، والعزل عن الساحة الدولية. في العام 2007، وفي سياق التمعّن في العشر سنوات التي قضاها توني بلير في رئاسة الوزراء، أشار الكاتب مسيكيوا ماكوانيا إلى عزل زيمبابوي ورفض بلير للتدخّل ديبلوماسيًا مع الرئيس موغابي كفشل أساسي في السياسات الدولية. كما أشار إلى الأمور التي كان بإمكان المملكة المتحدة فعلها، نظرًا لتاريخها الطويل مع زيمبابوي، بما فيه الإيفاء بوعدها القديم بتعويض المزارعين البيض عن الأملاك التي فقدوها. «كان يمكن لزيمبابوي أن تكون مكانًا مختلفًا،» يكتب ماكوانيا، «لن نعرف أبدًا ما كان بإمكان بريطانيا تحقيقه لو أنها حافظت على نفوذها على الوضع

(1) For more on this discussion, see Francis Deng and Roberta Cohen, Masses in Flight: The Global Crisis of International Displacement (Washington, DC: Brookings Institution, 1998).

السياسي في زيمبابوي، وذلك لأن بلير أضاع الفرصة.»[1] فغالبًا ما يتم التعويض عن سياسات العزلة التي تتبناها القوى العظمى بالمساعدات الطارئة من خلال منظمات الإغاثة، والتي يمكنها، بشكل غير مباشر، تقوية الحكومة ذاتها التي تفرض الأزمة. ويترك الشلل على المستوى الدولي الفاعلين الوطنيين، خاصة في المجتمع المدني (مجموعات حقوق الإنسان، المعارضون السياسيون، ومنظمات كـWOZA وغيرها)، وحيدين في مواجهة الدولة، رغم استهدافها لهم ومحاولاتها لتقويضهم.

المثال الآخر هو إيران، خاصة بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا في 2005. سياسيًا، أدّت هزيمة «الإصلاحيين» بعد 8 سنوات من النضال داخل أجهزة الدولة إلى صعود المحافظين المتطرفين إلى الواجهة، وقد أكملوا سيطرتهم من خلال جهاز أمني معقّد برعاية الدولة والذي ما يزال يقدر على إثارة الرعب واحتكار العنف. ازدادت وتيرة الصراع بين المجتمع والدولة في المجالات السياسية والاجتماعية وفي الاقتصاد كذلك، وتواجه منظمات حقوق الإنسان وغيرها من العاملين على الحقوق المدنية ضغوطات حكومية كبيرة لوقف أعمالها. كما تتم ملاحقة الناشطين وإجبارهم على ترك البلاد أو التخفيف من نشاطهم. وقد أنتج قمع العلاقات الاجتماعية مزيدًا من الاستياء، خاصة بين الشباب المديني. أمّا الاقتصاد، فهو راكد، ولا يسع قطاع الأعمال سوى انتظار نتيجة تفاعل الرئيس مع المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، الذي يزداد شدّة وتعالي. وقد أدّت الدوّامة الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب الذين يشكّلون غالبية السكّان.[2] لكن الدولة ليست بصدد الانهيار بأي شكل ولا يبدو في الأفق عنف واسع النطاق. ولكن لكثير من المهتمين في 2007، بدت إيران في خضم اضطراب سياسي. ومثل زيمبابوي، أصبح الناشطون السياسيون المعارضون ومجموعات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية بشكل متزايد على خطوط التماس، ومن دون مساعدة تُذكر من العالم الخارجي.

---

(1) Msekiwa Makwanya, «Zimbabwe: Blair Legacy ـ Mugabe Ostracisation a Mistake,» May 21, 2007, available at http:||allafrica.com/stories|200705210229.html.

(2) Robert Tait, «President›s Future in Crisis as MPs Rebel and Economic Crisis Grows,» Guardian Unlimited, January 16, 2007, available at http:||www/guardian.co.uk/iran/story|0,,1991316,00.html.

يفتقد المجتمع الدولي حتى اليوم إلى الإمكانيات التي تمكّنه من منع اندلاع العنف ضمن الدول من خلال خلق وسائل سلمية بديلة للتعامل مع النزاعات السياسية والاجتماعية وتسويتها. وهناك أيضًا هوّة شاسعة بين مجال درء النزاع (الذي يبدو أنه يؤدّي إلى حلول سريعة هي أقرب للردع منها لمعالجة الأسباب الجذرية) والتحويل اللاعنفي للنزاع.

لكن المجتمع الدولي مستمر بالتعامل مع هذه القضايا، بغض النظر عن الفجوات، كما تزداد شرعية خطاب التعايش والترابط لدى المنظمات المتعددة الأطراف والمانحين الكبار، وهناك زيادة في برامج حل النزاعات، بما فيه تأمين مساحات آمنة للحوار بين مختلف الأطراف المعنيين. كما تهتم المؤسسات الدولية والمانحة كثيرًا بتطوير ومتابعة مؤشرات النزاع وأطر المراقبة وتحليل الأوضاع بغية تحديد الفرص للتدخّل وتجنّب العنف.

المؤشرات المعتمدة على النوع الاجتماعي والإنذار المبكّر

من الناحية التحليلية، يُعتبر استخدام مؤشرات الإنذار المبكّر للنزاعات من أكثر جوانب هذا المجال تطورًا، وهي تغطّي جملة من المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية التي يمكن توزيعها على 3 فئات. أولًا، تؤمّن المؤشرات الهيكلية تقييمًا للوضع الأولي للبلد، من طبيعته السياسية إلى أوضاعه الاقتصادية، ودور الجيش تاريخيًا، والعادات الاجتماعية ـ الثقافية. ثانيًا، ترتبط المؤشرات المباشرة بالاتجاهات الظاهرة أو التغيّرات التي تحدث. فمثلًا، إذا كانت الميزانية العسكرية ثابتة لوقت طويل ثم بدأت بصعود واضح، يمكن اعتبارها مؤشرًا مباشرًا. واخيرًا، هناك المسببات والمؤشرات التي يمكن اعتبارها محفّزات للعنف إذا ما تم النظر إليها من خلال الإطار الأوسع للتطورات الهيكلية والمباشرة. مثلًا، يمكن أن تتطوّر حالة من الحكم السيئ المستمر بالترابط مع أزمة سياسية واتهامات بالاحتيال الانتخابي إلى عنف عام، كما جرى في جزر سليمان في 2006. في حالة مثالية، قد يتمكّن المراقبون والمحللون من توقّع التصعيد ووضع آليات لتجنّب العنف. أمّا بالممارسة، فإن المجتمع الدولي ما يزال في مرحلة ردود الأفعال، والتفاجؤ في بعض

الأحيان، كما في حالة تيمور الشرقية، التي شهدت اندلاع العنف في ربيع 2006، بعد سنة من انتهاء مهمة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة واستبدالها بمكتب سياسي صغير. وفي حالات أخرى، تفشل الأمم المتحدة في اتخاذ الإجراءات في وقت مبكّر بسبب رفض الدول السيّدة الاعتراف بقرب المشاكل.

مثل جوانب عمل السلام والأمن الأخرى، أهمل قطاع الإنذار المبكّر عن النزاعات بشكل كبير اعتبار أن ما يحدث للنساء وخبراتهن قد تكون مؤشرات وإنذارات مبكرة في رصد وتحليل النزاع. ولنكون منصفين، فإن الكثير من العمل التأسيسي حول مؤشرات وتحليل النزاعات لم يكن يهتم بالتجارب المباشرة لا للنساء ولا للرجال.[1] في الواقع، قليلاً ما يتم الاهتمام بالمسائل المتعلّقة بديناميات النوع الاجتماعي، إن كمتغيّرات في التحليل أو كأسس لمؤشرات الإنذار المبكّر، بالرغم من الحاجة لاعتبار العلاقات بين الجنسين في التحليل الاجتماعي ـ الثقافي. لكن الفجوة موجودة، حيث تغض تلك التحليلات النظر عن أدوار الرجال والنساء في المجتمع، وإمكانية وصولهم إلى السلطة والموارد والاحتفاظ بها، وأنواع التمييز، والفرص المتاحة أمامهم والقيود التي تكبّلهم، والمفاهيم الاجتماعية عن الذكورة والأنوثة التي كثيرًا ما تدخل ضمن النزاع. أما المؤشرات التي تظهر فتتعلّق بقضايا التنمية الأوسع ـ الأمية، وفيات الأمهات، البطالة ـ لا بالعلاقة مع ديناميات النزاع وكجزء من اتجاهات أو مسببات النزاع.

في العام 2001، قامت أوجينيا بيزا ـ لوبيز وسوزان شميدل بنشر إحدى أول الفرضيات حول أهمية التحليل المبني على النوع الاجتماعي كأحد متغيّرات الإنذار المبكّر عن النزاع.[2] وحتى اليوم، لا يزال هذا النوع من التفكير خارج أطر التحليل والتقييم المعتمدة في المنظمات الدولية.

---

(1) For a selection of early conflict indicators developed by a cross section of research institutions, see Conflict and Peace Analysis and Response Manual, 2nd Edition (London: FEWER, 1991), Annex 1, available at http:\\www.reliefweb.int/library/documents/studman2.pdf.

(2) Eugenia Piza ـ Lopez and Susanne Schmeidl, Gender and Conflict Early Warning. A Framework for Action (London: International Alert, Swiss Peace Foundation, 2002).

الكناري في منجم الفحم

تتماثل الحجّة الأولى مع التشبيه المجازي حول طائر الكناري في منجم الفحم،[1] فقد يكون تدهور أو تغيّر أوضاع الرجال أو النساء أحد أول المؤشرات على الاتجاهات النزاعية التي قد تؤدّي إلى العنف. مثلًا، كان ازدياد أعداد النساء اللواتي ترتدين الحجاب وانخفاض مشاركتهن في الحياة العامة من أوّل مظاهر انتشار أنواع غير متسامحة من الإسلام. وجاء انتشار التطرّف الإسلامي في فرنسا والأزمة في الضواحي الباريسية التي أشعلت أعمال الشغب في العام 2006، بعد فترة من ارتفاع حالات «جرائم الشرف» والعنف ضد النساء في مجتمعات اللاجئين من شمال أفريقيا.[2] وساهم الغزو الأميركي على العراق في إطلاق عنان التطرّف الديني والجريمة، وكان وضع المرأة من أول الضحايا. ازداد اعتماد النساء على الحجاب وغابت البنات والنساء عن المدارس في إشارة إلى ازدياد غياب الأمن وعدم التسامح.

ولا يقتصر استهداف النساء على بلد واحد، وغالبًا ما تكون أدوارهن ومواقعهن في المجتمع من أول ما يتعرّض للتقييد، وتأتي بطالتهن وحرية تنقّلهن وملبسهن والقوانين التي تحكم جنسياتهن، بالإضافة إلى ارتفاع حالات العنف الجنسي وانخفاض معدّلات محاكمتها، كمؤشرات مبكّرة على ارتفاع حدّة عدم التسامح الاجتماعي والسياسي. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للنساء الصربيات، كما تقول سارة ماغواير، محامية حقوق الإنسان ومستشارة وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة: «قفزت معدّلات العنف الأسري مع تصاعد النزاع في البلقان في التسعينيات، لكن السلطات لم تستجب للنداءات التي أتت عبر الخطوط الساخنة للعنف الأسري.»[3]

وعلى نفس الأساس، فإن ما تعرفه النساء هو أيضًا مهم. ففي سيراليون في أواخر التسعينيات، رأت النساء الأسلحة يتم نقلها عبر النهر. وفي مقابلة لدراسة قامت بها

---

(1) في القرن التاسع عشر، كان عمّال مناجم الفحم يأخذون طائر كناري معهم إلى المنجم للإنذار المبكّر عن الانبعاثات السامة، بسبب حساسية الكناري لتلك الانبعاثات التي لا لون لها ولا رائحة. فإذا ظهرت علامات الخوف على الكناري، يعني ذلك أن الهواء ليس صالحًا.

(2) Jan Goodwin, «International Report,» Marie Claire, November 1, 2005, available at http://www.accessmylibrary.com.

(3) نقاشات مع المؤلفة، لندن، تموز 2006.

الأمم المتحدة في العام 2001، تحدّثت إحداهن عن رغبتها في إنذار قوّات حفظ السلام الدولية حول التحضير لهجوم جديد، لكنها لم تملك أي وسيلة للوصول إلى المعنيين.[1] في 2006 في جزر سليمان، توقّعت المجموعات النسائية اندلاع العنف بناء على الفساد الذي انتشر قبيل الانتخابات النيابية، وأيضًا لم تتح أمامهم أي وسيلة أو آلية مباشرة للتواصل مع سلطات حفظ السلام الإقليمية.[2]

وقد يؤدّي الجهل بديناميات النوع الاجتماعي إلى إغفال مسببات أساسية للنزاعات. مثلًا، قد يشير الترويج لذكورية فائقة أو اعتبار الرجولة مرتبطة دائمًا بالعنف إلى وجود قوى اجتماعية تؤثّر على الرجال. قبيل اندلاع الحرب في البلقان، كان يمكن لأوضاع ونشاطات الشباب أن تكون بمثابة إنذار مبكّر على الخطر الصاعد وطبيعة العنف اللاحق، حيث قام القوميون المتطرّفون بتجديد العديد من العاطلين عن العمل والمهمّشين في «فرق كرة قدم» وتلقينهم الكراهية الإثنية. ووفقًا لبعض الخبراء، كانت العديد من تلك الفرق مصدرًا للميليشيات والعصابات المسلّحة التي أرهبت المنطقة مع توسّع الحرب.[3]

قد يؤدّي هذا الإغفال إلى عدم فهم تأثير النزاعات حسب النوع الاجتماعي. ارتفاع وتيرة العنف ضد النساء، مثلًا، يقوّض قدرتهن على الانخراط في النشاطات التنموية ويخفّض الإنتاجية ويؤثّر على مستويات عملهن. أما تقييد حركة الرجال أو القبض التعسّفي عليهم فلديه تأثير مباشر وغير مباشر على الرجال والنساء على حد سواء. توضّح حالة فلسطين بعد انهيار مسار أوسلو في العام 2000 هذه النقطة. ففي 2004، كان أكثر من نصف الرجال الفلسطينيين من دون عمل،[4] مما أثّر عليهم بشكل كبير، من حالات الاكتئاب إلى قابلية الانخراط بأعمال عنفية ضد إسرائيل، وأدّى إلى نشوء ديناميات اجتماعية معقّدة تحتاج للمعالجة بهدف منع تصاعد النزاع العنفي، هذا

(1) Ellen Johnson ـ Sirleaf and Elizabeth Rehn, Women, War and Peace (New York: UNIFEM, 2002).

(2) نقاشات بين المؤلّفة وناشطات، فيجي، حزيران 2006.

(3) قام دبلوماسي كبير من المنطقة بمشاركة هذه الآراء مع الكاتبة.

(4) International Labour Organization, Situation of Workers in Occupied Arab Territories Continues to Deteriorate, press release (Geneva: ILO, May 27, 2005), available at http://www.ilo.org, retrieved July 26, 2006.

بالإضافة إلى التأثير المباشر وغير المباشر على النساء ـ زيادة العبء الاقتصادي، ازدياد خطر العنف الأسري بسبب الاحتقان والمهانة ووجود الرجال في أماكن مغلقة.

وتؤكّد بيزا ـ لوبيز وشميدل على أن الانتباه إلى الاتجاهات وأنماط التصرّف وأحوال الرجال والنساء يمكن أن يُنذر المجتمع الدولي بإمكانية وقوع النزاع في مراحله الأولية (الإنذار المبكّر «المبكّر») وتأمين فرص التعامل مع الاختلافات قبل تصاعدها واندلاعها وانتشارها بوقت طويل.[1]

ويمكن تطوير هذه الحجّة، أي الانتباه إلى أن الأحوال أو المظاهر المتغيّرة للنساء والرجال يمكن أن تشير إلى نوع العنف المتوقّع اندلاعه. فحيث يزداد العنف الجنسي ضد النساء بشكل ملحوظ، يصبح من المحتمل أن يكون هذا العنف من صفات النزاع الناشئ. لكن استخدام المؤشرات المتعلّقة بالأحوال المتغيّرة للنساء والرجال ما يزال محدودًا أو ظرفيًا. مثلًا، تعتبر الأمم المتحدة العنف الجنسي كمؤشّر يجب متابعته في سياق درء الإبادة، لكنه لا يظهر بشكل واضح في مجالات أخرى من التحليل.

أتت الكثير من المعرفة بالعلاقة بين الإبادة والعنف الجنسي من انزلاق رواندا نحو الإبادة الجماعية. ففي تحليلها للوضع قبل أعمال الإبادة في 1994، تشير اليزابيث باولي إلى التهجّم المقصود على النساء من خلال الدعاية المتطرّفة للهوتو:[2] «تم توزيع أحد المنشورات الشعبية، «الوصايا العشر للهوتو»، بشكل واسع وقراءته في الاجتماعات العامة.» تضيف باولي:

«قام بوصف نساء التوتسي كمخادعات من خلال «الإغراء» وحث نساء الهوتو على حماية رجال الهوتو من تأثيرهن الغادر. وقد عالجت ثلاث وصايا العلاقات بين الجنسين:

1 ـ على كل رجل هوتو أن يعرف أن المرأة التوتسي، بغض النظر عمّن تكون، تعمل بالتضامن مع إثنيتها التوتسي. نتيجة لذلك، فإن كل رجل هوتو يعتبر خائنًا إذا

(1) Piza ـ Lopez and Schmeidl, Gender and Conflict Early Warning.

(2) Elizabeth Powley, Strengthening GovernanceL The Role of Women in Rwanda›s Transition (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

ما: تزوّج من امرأة توتسي، أو جعلها من امرأة توتسي عشيقته، أو جعل من امرأة توتسي سكرتيرة أو تحت حمايته.

2 ـ على كل رجل هوتو أن يعرف أن بناتنا من الهوتو هن أكثر كرامة ووعيًا بدورهن كنساء وزوجات وأمهات. ألسن أكثر جمالًا وسكرتيرات جيدات وأكثر نزاهة!

3 ـ يا نساء الهوتو، كن حذرين وأعدن أزواجكن وأشقاءكن وأولادكن إلى صوابهم.»[1]

كانت هذه المؤشرات بالتحديد صارخة وقد بدا الآن أن هذه الدعاية كانت ستؤدّي إلى العنف الجنسي ضد النساء لا محالة. وحين جرت عمليّات الإبادة في نيسان 1994، كانت نساء التوتسي، خاصة المتعلّمات والشابات، من أوّل الضحايا. تعرّضن لعنف جنسي بشكل مقصود، شمل الاغتصاب والتعذيب وقطع الأثداء والسفاح بالقوة والحمل القسري. وكما في البوسنة ودارفور وغيرها، جاء الطابع الجنسي للاعتداءات كوسيلة قاسية للغاية لمحاولة تدمير الروابط العائلية وحتى مفهوم الإثنية من خلال الحمل القسري. وفي مجتمعات يرتبط بها شرف الرجل بحفاظه على عائلته، تكون الاعتداءات الجنسية على النساء وسيلة لجلب العار للرجال وإفقادهم كرامتهم. بالنتيجة، يتخاطب الرجال مع بعضهم البعض من خلال الاعتداء على النساء، فتتحوّل أجساد النساء إلى خطوط تماس فعلية وساحات معارك الكثير من الحروب المعاصرة.

كما يمكن أيضًا استخدام المؤشرات المتعلّقة بالمرأة لمراقبة اتجاهات قد تكون إيجابية. ففي إيران منذ ثورة 1979 التي أتت بحكومة إسلامية، أصبحت النساء معيارًا للمجتمع، حيث استمر النظام بمحاولة تقويض حقوقهم بشكل منظّم، وأصبح حضورهن وعملهن في المجال العام والتعليم والمشاركة السياسية مقياسًا لمدى التزام الحكومة بإيديولوجيتها المتطرفة. في المقابل، استخدمت النساء مظهرهن الجسدي، بما فيه اللباس الإسلامي حسب القانون، لمقاومة سيطرة الدولة، فقمن باستبدال المعاطف الداكنة المنتشرة في أوائل الثمانينيات بأنسجة أقصر وأضيق وأخف وأكثر ألوانًا وحجاب أكثر أناقة. أما مستحضرات التجميل، التي كانت مستهدفة من قبل نساء

(1) Elizabeth Powley, quoting Heather P. Hamilton, «Rwanda›s Women: The Key to Reconstruction,» in «The Future of the African Great Lakes Region,» Journal of Humanitarian Assistance 3, May 19, 2002, available at http:||www.indexmundi.com/iran/total_fertility_rate.html.

يرتدين المعاطف السوداء الطويلة في الشارع، فبدأ ظهورها حول المدينة. ناضلت النساء أيضًا ضد القيود التشريعية، فمثلًا، تم إعادة فتح الدورات العلمية أمامهن، بعد منعهن عنها في الثمانينيات. وبحلول 2004، شكّلت النساء ـ اللواتي واجهن خطر المنع من الجامعة في السابق ـ فوق الـ60% من طلاب المرحلة الجامعية الأولى. وقد انخفضت معدّلات الولادة أيضًا من 8.1 طفل، في أعلى معدّلاتها، إلى أقل من ولادتين لكل امرأة في العام 2005.[1]

من نخبة المثقّفين إلى سائقي التاكسي في طهران، هناك توافق عام على أن تغيّر دور المرأة يشير إلى تغيير اجتماعي شاسع. وغالبًا ما يتم استخدام عبارات مثل «النهر العاتي» أو «الجارف» عند الحديث عن دور المرأة في المجتمع.[2] وحيث أن موقع المرأة ولبسها شكّلا سمة مميزة للجمهورية الإسلامية، يمكن القول أن التغيير في موقع المرأة التشريعي أو التراجع عن فرض الحجاب قد يشير إلى تحوّل جذري في النظام. ووفقًا لناشط سياسي في 2004، «قبل الثورة الإسلامية في 1979، لم تذهب الفتيات من العائلات التقليدية إلى الجامعات أو إلى العمل خارج المنزل. اليوم، يُتوقّع منهن نيل الشهادات والحصول على وظيفة. وهن يطالبن بحقوقهن ويرغبن بحياة عصرية.»[3]

وأشار سياسي مهم آخر أنه «كلّما دفعت الدولة إلى تطبيق الحجاب، رفضت المزيد من النساء. تحوّل الحجاب إلى رمز للنضال ضد سياسات الدولة. اليوم، وبعد 25 عامًا، الجميع يعلم أن فرض الحجاب لن ينفع في إيران. بالعكس، جاءت ردّة الفعل عكسية وهي تزداد.»[4] لكن السياسيين ذوي التوجهات الإصلاحية الذين سيطروا على معظم السياسات الإيرانية من 1997 إلى 2004 أضاعوا الفرصة المتاحة من خلال التركيز على حقوق المرأة لتحويل البيئة السياسية. منعتهم انحيازاتهم الثقافية وأبويتهن المتأصلة ـ رغم تعليمهم وحساسيتهم الظاهرة حول قضايا الاضطهاد ـ من الاعتراف علنًا بأهميّة

---

(1) Index Mundi, Iran Total Fertility Rate, 2006, available at http://www.indexmundi.com/iran/total_fertility_rate.html.

(2) ملاحظات سمعتها الكاتبة من مروحة من الناس، طهران، إيران، أيار 2004.

(3) مقابلة مع المؤلفة، طهران، 2004.

(4) مقابلة أجرتها المؤلفة مع السياسي معارض مرموق، طهران، إيران، 2004.

النساء في السياسة. في المقابل، انتبه المتشددون والقابضون على الدولة باكرًا إلى الخطر الذي تشكّله النساء فجاء جوابهم، خاصة منذ تولّيهم السلطة في 2005، سريعًا وقمعيًا وعنيفًا بشكل متزايد.

لا تؤذي

وتقول فرضية بيزا ـ لوبيز وشميدل الثانية أن استبعاد قضايا النوع الاجتماعي من تحليل الأوضاع قد يؤدّي إلى مضاعفة التمييز القائم، خاصة ضد النساء، وهي تؤكّد أن شمل قضايا النوع الاجتماعي في خيارات التحليل والاستجابة سيسمح للفاعلين الدوليين أن يضمنوا عدم استمرار السياسات التمييزية في حالات الطوارئ أو ما بعد النزاع. مثلًا، تعرّضت النساء في أفغانستان تحت حكم الطالبان (1995 ـ 2001) إلى اضطهاد قاس ومنعن من مغادرة منازلهن من دون مرافق ذكر من أقاربهن. لكن النساء يشكّلن أغلبية السكّان (60%) والكثيرات منهن أرامل ومعيلات.[1] أدّى غياب التحليل المبني على النوع الاجتماعي للحالة الأفغانية إلى برامج فاقمت من المشقّة المفروضة عليهن. أطلق كبار رجال الدين فتاوى تقيّد حركة النساء ضمن المخيمات. «هذا منح الرجال إحساسًا بالأمان المتعلّق بنسائهن حيث لا يمكنهن الخروج والاختلاط بالرجال،» تقول الباحثة صبا كاتاك.[2] تحوّلت النساء إلى أسيرات في منازلهن المؤقتة، معزولات، كئيبات، ومعرّضات للصدمة. وبسبب جهل حاجاتهن وتركيبة المجتمع الأفغاني، تفاقمت المشكلة بسبب المجتمع الدولي. ورغم أنهن شكّلن أغلبية اللاجئين، لم يستفدن من مشاريع خلق فرص العمل أو لم يتقبّلوها ثقافيًا. تشير كاتاك إلى وجود «نظرة تقول أنه لا يجب المس بالنساء الأفغانيات وأنّهن لا تقبلن بالعمل المأجور. الأعمال التي تأمّنت كانت في مجال بناء الطرق والمجاري المائية. قام الرجال الأفغان والحكومة الباكستانية والمانحون باحترام حدود بعضهم البعض، وتم تجاهل النساء.»[3]

---

(1) Food and Agriculture Organization, Afghanistan›s Women: The Hidden Strengths of a War ـ Torn Land (Geneva: FAO, 2002), available at www.fao.org.

(2) Quoted in Sanam Naraghi Anderlini, Women›s Leadership, Gender, and Peace: Reflections on a Meeting at the Ford Foundation (New York: Ford Foundation, 2000), pp. 16 17 ـ.

(3) Ibid.

لكن حتى التدخّلات التي تستهدف الفتيات والنساء ستفشل من دون فهم عميق للعوائق الاجتماعية وديناميات النوع الاجتماعي. مثلًا، الوعي بالحاجة لعيادات نسائية هو أمر يستحق الثناء، لكن إذا كانت العيادة في مكان يصعب على النساء الوصول إليه مشيًا على الأقدام بمفردهن، ستكون من دون فائدة أو، أسوأ من ذلك، ذات نتائج عكسية. قد يتحوّل عدم استخدامها من قبل النساء إلى دليل على «فشل» المشروع أو عدم الحاجة إلى عيادة. على الممارسين الانتباه إلى العوائق التي تواجه النساء من أجل استهداف أفضل لتدخلاتهم، وفي حالة العيادة، مثلًا، قد يكون الحل بتوفير عيادة نقّالة.

أخيرًا، إن فهم الآثار المبنية على النوع الاجتماعي لمسألة قد يؤدّي، نظريًا، إلى تدخّلات سياسية وإنسانية تعالج نقاط ضعف النساء والرجال. تعاني النساء النازحات في مخيمات دارفور يوميًا من خطر الاعتداء الجنسي أو الاغتصاب، خاصة عند خروجهن من المخيم للبحث عن الحطب. الظاهرة ليست جديدة، فهي واقع العديد من الحالات التي تفرض النزوح على النساء. لكن، وبالممارسة، فإن التدخّلات الهادفة إلى المساعدة في الحد من الاغتصاب (مثل تأمين طرق أخرى للطهي والتدفئة أو تحسين الأمن أو غيره) جاءت متأخرة أو محدودة. يجب أن تكون الوقاية من الاغتصاب في أولويات الفاعلين الدوليين من دون استثناء، لكنها ليست كذلك، فما يزال المجتمع الدولي يحتوي على ثقافة ردّة الفعل وما يشبه تقبّل حتمية هذه الاعتداءات، بدليل التنافس على تأمين مستلزمات الطوارئ (للعناية بضحايا الاغتصاب).[1] ومن النادر أن تتم استشارة أولئك النساء حول رأيهن بتلك المخاطر أو الحلول الممكنة. عوضًا عن ذلك، كما في حالة دارفور، قاموا باستشارة الرجال زعماء القبائل (المفترضين غالبًا).[2]

في المحصّلة، يمكن للمؤشرات التي تضيء على تجارب الرجال والنساء أن تعزز الجهود الدولية للوقاية من العنف وضمان استجابات سياسية وإنسانية وتنموية أكثر

(1) For more information, see Bernard Broughton and Sarah Maguire, The Interagency Real - Time Evaluation of the Humanitarian Response to the Darfur Crisis (New York: United Nations, January 2006), p. 33, available at http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/reports/wfp092382.pdf.

(2) Ibid.

فاعلية وفي الوقت المناسب. إن استشارة الرجال والنساء أنفسهم هو أمر حيوي، أولًا، لأن بمقدورهم إبلاغ منظمات الإغاثة بما هو مقبول، وثانيًا، قد يملك الذين استشيروا استراتيجيات وقدرات بديلة يمكن البناء عليها وتعزيزها.

نشاطية النساء: منع الحرب، تعزيز التغيير

لطالما أدّى خطاب الإنذار المبكّر الذي يركّز على الآثار المترتبة على النساء إلى التغطية على قدرات النساء ونشاطيتهن بوجه الاضطهاد واحتمال النزاع العنفي. كما الرجال، فإن النساء يعانين من قمع الأنظمة ويستجبن لنداء السلاح من أجل التحرر. من كشمير إلى كولومبيا والسلفادور وسري لانكا، وخاصة عندما تكون الهوية أو الحريّة أو تقرير المصير وقودًا للحرب، شاركت النساء في الدعاية السابقة للحرب وفي التحريض على العنف والتشجيع على الانتقام وفي حمل السلاح. بالرغم من ذلك، فإن نضال النساء من أجل السلام هو الأكثر انشارًا بشكل عام، لكنه أقل ظهورًا. فهن غالبًا في الصفوف الأمامية في مقاومة الحرب كما في الانخراط في الجهود البعيدة المدى لمواجهة الاضطهاد والدفع نحو التحويل في علاقة الدولة بالمجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية.

مقاومة العنف والحرب

من ناحية درء النزاع وفي أكثر الأحيان، فإن النساء أول مَن يعارض الحرب بشكل جماعيًا ويحاول منع التصعيد، وهذا واضح على المستوى العالمي. في تشرين الأول 1984 في سري لانكا، وبينما كان الصراع يستعر بين الحكومة ونمور التاميل، قامت حوالي 100 ناشطة نسوية بتشكيل «نساء من أجل السلام» وإطلاق حملة تواقيع للوصول إلى حل من خلال المفاوضات جمعت 10 آلاف توقيع ووصلت إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد. وفي تشرين الأول 1991، وبينما كانت حرب البلقان تشتد، أطلقت «نساء بالأسود» حملتها ضد الحرب في صربيا، وقد وقفن لسنوات، متشحات بالسواد، لمعارضة الحرب وعسكرة المجتمع. انتشرت الحملة في البلقان وانتقلت إلى الشرق الأوسط. وبالرغم من الصورة النمطية في الإعلام حول

الأمهات الفلسطينيات اللواتي يرسلن أبناءهن إلى الموت، بدأت الكثيرات باتخاذ الإجراءات لمنع أبنائهن من التورط في العنف، بما في ذلك تزويجهن البكّر.[1]

في بوروندي في 1995، وفي ظل اقتراب خطر الإبادة الجماعية كما في رواندا المجاورة، تحرّكت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لمنع انتشار العنف على مستوى البلد. كانت سابين سابيمبونا إحدى النساء اللواتي حاولن منع التصعيد، تجوّلت مع زميلات لها على المدارس الثانوية في بوجومبورا لتحذير شباب الهوتو والتوتسي من تلاعب السياسيين المتعمّد بالإثنيات. وقامت غيرها من النساء، مثل الصحافية أغنيس نيندوريرا، بالمخاطرة والكتابة والمجاهرة ضد دعاية الحكومة. وقد وصلت منظمات غير حكومية، مثل International Alert وSearch for Common Ground، في العام 1996 حاملة البرامج الموجّهة للقيادات السياسية والإعلام والشباب والنساء، وعملت مع البوروندييين على إطلاق برامج إذاعية لتعزيز الحوار والمصالحة، ودرّبت مئات الشباب والشابات على مهارات حل النزاعات والوساطة وبناء السلام. وقامت بتأسيس مراكز سلام للنساء بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية النسائية المحلية وأنشأت شبكة وطنية من النساء الماهرات في الوساطة. كان الأثر واضحًا، فقد انخفضت معدّلات العنف بشكل واضح في المجتمعات المحلية التي نشطت فيها النساء، حسب عدد من المراقبين.[2]

في فيجي، حيث أدّت التوترات بين الفيجيين الهنود والسكّان الأصليين إلى انقلاب عسكري في عامي 2000 و2006، كانت النساء صوت وضمير المجتمع. أطلقن حركة نسائية متعددة الإثنيات تحت عنوان «حملة الشريطة الزرقاء» ونظّمن وقفة سلام وصلاة في خضم الانقلاب الأول وعملية أخذ الرهائن في البرلمان. «اجتمعت النساء من خلال تنظيم وقفات صلاة يومية في استجابة طبيعية، متّحدات كزوجات وأمهات وبنات فيجي. منحن الحياة للقيم المشتركة في وقت كانت فيه معظم المؤسسات الاجتماعية والدينية تلتزم الصمت. عبّرن عن رؤية للسلام والوحدة

(1) نقاشات مع ناشطات فلسطينيات، رام الله، مذكورة في تقرير غير منشور حول نشاط النساء في فلسطين وإسرائيل، بالإذن من Hunt Alternatives Fund, 2005.

(2) نقاش شخصي بين الكاتبة ودبلوماسي سابق من الولايات المتحدة في بوروندي، 2005.

والعدالة والمصالحة من أجل بلدهن،» هكذا وصفت الحركة تدخّلها.[1] وفي 2006، وبينما كانت الحرب الكلامية بين السياسيين في أوجّها، حذّرت الناشطة القيادية شارون بهاغوان رولز من حتمية انقلاب جديد، وكتبت في تشرين الثاني من ذلك العام: «مرّة جديدة أجدني يقظة... للغة التي يستخدمها العسكر والتي تختلف كثيرًا عن لغة القطاع المدني، وهذا يبقى نضالًا طويلًا لتحوّلنا من مجتمع يتّسم بالعسكرة الشديدة إلى مجتمع أكثر سلامًا واندماجًا، بما فيه مشاركة النساء في أي إصلاح لقطاع الأمن... نحن بحاجة جدّيًا إلى عدم الانفعال أمام الكلمات، بل الاستماع والفهم العميق لما يُقال، من قبل جميع اللاعبين ضمن المأزق الحالي.»[2]

لكن النشاط العام لا يكفي عادة، وهو في الغالب يأتي متأخرًا، عندما يكون الانزلاق إلى العنف أمرًا حتميًا. وحتى في حال التنبيه المبكّر، فإن الناشطين بعيدون عن المسارات السياسية وآليات صنع القرار. يبذلون جهودًا نبيلة لتحقيق رغبتهم بمنع اندلاع الحرب ولديهم تأثيرات صغيرة، لكنها غير كافية لمنع الدفع السياسي والعسكري باتجاه الحرب. فأجهزة الدعاية التي تستخدمها الدول هي أقوى بكثير وأكثر استعدادًا من النساء، اللواتي غالبًا ما تكون هذه أول خطواتهم في هذا المجال. فالأمن الوطني، الذي يتم تحديده عادة من خلال الخطاب العسكري، ليس من اختصاصات ناشطات المجتمع المدني، فهو يُعتبر من المجالات التي تحتاج إلى خبرة ومعرفة بقضايا الأمن الصعبة. ففي الولايات المتحدة، والكثير من الدول الأخرى، يبقى الأمر ضمن نادٍ مغلق يسهل فيه إهمال أراء المواطنين العاديين. وغالبًا ما يتم استغلال الهويات، الدينية أو العرقية أو الإثنية أو الوطنية، لتعميق الخلافات في المجتمع، مما يضاعف من الصعوبات التي يواجهها المدافعون عن السلام والتنازل، ويتعرّضون للتخوين من جماعتهم.

قد تبدو رسالة النساء ناقصة أمام هذا المد، فربّما يطالبن بالمبادرات الدبلوماسية أو المفاوضات، لكن كلماتهن لن تصل إلى أسماع أي من طرفي النزاع. حتى ولو اقترحن

(1) «The Business of Peacemaking Continues,» Fem›Talk E ـ news: Blue Ribbon Peace Special, Bulletin 152006(, available at http:(|www.peacewomen.org.

(2) Ibid.

بديلًا واقعيًا للتحوّل عن نموذج الحرب ومعالجة مصدر النزاع، فهن لا يملكن النفوذ، ويعملن خارج حدود السياسة والسلطة ولديهن إمكانيات محدودة للوصول إليها. قد يكون خطاب التطرّف أعلى وأشدّ وقد يبدو أكثر حزمًا، لكن هذه ليست مشكلة النساء فحسب. وكما اتضح خلال النقاشات حول العالم عشية الحرب على العراق، طغى زخم آلة الحرب على كل الأصوات البديلة وصد مجال الحوار والنقاش.

مواجهة الاضطهاد

لكن الرياح تجري أيضًا في الاتجاه الآخر. لم تتوقف نساء زيمبابوي أو نساء فنزويلا وإيران عن النضال من أجل التحويل القاعدي لمسار السياسة والسلطة في بلادهن. ويمكن تأطير جهودهن ضمن نظرية تحويل مسار النزاع التي تطورت كثيرًا منذ الثمانينات. يطرح مفهوم تحويل المسار مقاربة شاملة للتعامل مع النزاع ويتضمّن مفاهيم الانتقال. بالاعتماد على أعمال يوهان غالتونغ وإدوارد عازار وريمو فرينن وآخرون، يقترح هيو ميال خمسة أنواع من التحوّلات التي يمكن حدوثها، أو من المحوّلين الفاعلين، للتعامل مع النزاع دون اللجوء إلى العنف.[1] أولاً، هناك تحويل السياق، الذي يشير إلى التغيّرات في البيئة الدولية أو الإقليمية والتي تؤثّر بدورها على العلاقة بين المجتمع والدولة. على سبيل المثال، أدّت نهاية الحرب الباردة إلى تحفيز التغييرات السياسية في جميع بلدان أوروبا الشرقية. ثانيًا، هناك التحوّل الهيكلي، الذي يعكس التغيّرات في العلاقات وهياكل القوى الأساسية وتأثيرها على النزاع. وقد يأتي على صورة إعادة التوازن في العلاقات لخلق مزيد من التماثل أو تغيير في السيرة على السلطة أو في الأهداف الأساسية لمختلف الأطراف. مثلًا، جاء الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية كنتيجة جزئية لإعادة تقويم علاقات القوى. ثالثًا، قد يحصل تحوّل في المسار بقيادة إحدى القوى الفاعلة، وهو لا يقتصر على حدوث تغيير أو إضافة في الفاعلين والأحزاب السياسية، بل أيضًا

(1) Hugh Miall, «Conflict Transformation: A Multi ـ Dimensional Task,» in Berghof Handbook for Conflict Transformation, David Bloomfield, Martina Fischer, Beatrix Shmelzle (eds.) (Wiesbaden, Germany: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004), available at http://www.berghof ـ handbook.net.

عند حدوث تطوّرات في مواقف أو أهداف لاعبين أساسيين أو مقاربتهم للأمور بشكل عام. رابعًا، قد يحدث تحوّل مبني على قضايا، أي عندما تقوم الأحزاب المؤثرة بإعادة تأطير أو إعادة تعريف أو تغيير موقفها المتعلّق بقضايا رئيسية مما يتيح المجال أمام التسوية. وخامسًا، قد يحدث تغيير شخصي في قلوب أو عقول بعض القياديين أو المجموعات الصغيرة منهم، تؤدّي إلى مرونة في المواقف أو اتخاذ قرارات تصالحية في أوقات مناسبة، تكون حاسمة في تغيير الظروف. أمّا عمليًا، فنحن نحتاج إلى مزيج من المذكور أعلاه لإحداث التغيير الضروري. وهكذا تبدأ جهود التعبئة النساء عادة انطلاقًا من القضايا وسعيًا نحو حث القيادات السياسية على التغيير.

في كانون الثاني 2006، قامت حركة «نساء زيمبابوي يقفن» WOZA، بالاشتراك مع نظيرتها «رجال زيمبابوي يقفون»، بالتعبئة لدعم ميثاق شعبي من أجل العدالة الاجتماعية، من خلال استراتيجية مبنية على الاستماع لهواجس ورغبات الناس حول البلاد. قام الميثاق بجمع أكثر القضايا حيوية بالنسبة للزيمبابويين، ونظّم 284 اجتماع حول البلاد ضمّت أكثر من 10 آلاف شخص، وهو يهدف إلى التأثير على توجهات البلد السياسية ومطالبة القادة بالوعود حول المساءلة والالتزام بالقضايا.[1]

في أيار 2007، وعشية المفاوضات الإقليمية، شرحت WOZA رؤيتها للبلاد في إعلان من 10 نقاط، تضمّن شجب جميع أشكال العنف، والدعوة لمؤتمر يضم جميع المعنيين للمبادرة بعملية صياغة للدستور، وإجراء تدقيق على الموظفين الحكوميين والقضاء وضباط إنفاذ القانون للتأكّد من عدم تحزّبهم وتأمين إعادة التدريب للمخالفين، وإجراء تدقيق على الأراضي، والانخراط في المجتمع الدولي.[2]

وفي إيران في 2006، قامت النساء من مختلف الأطياف الإيديولوجية السياسية والدينية بإطلاق حملة لجمع مليون توقيع لتغيير القوانين التمييزية بناء على النوع الاجتماعي. ومن خلال تأطيرها كمسألة اجتماعية تؤثّر على النساء بشكل خاص، بغض النظر عن الطبقة والالتزام الديني، تمكّنت من الحصول على دعم ملحوظ في

(1) لمزيد من المعلومات، www.wozazimbabwe.org.

(2) WOZA/MOZA, «Ten Steps to a New Zimbabwe,» May 27, 2007, www.wozazimbabwe.org.

المدن والمقاطعات. وكان التأثير بارزًا بالنسبة لاستجابة القيادة، مثل قول الرئيس السابق المتطلّع لأن يصبح المرشد الأعلى آية الله علي أكبر هاشمي رفسنجاني في أيار 2007 أن المرأة تستحق أن تُعامل كالرجل نظرًا لإسهاماتها في الاقتصاد. بعد يومين، أكّد مرشدان مهمان آخران، أحدهما محافظ معروف، هذه العبارات، فقال آية الله غيرافيان «إن بعض الفقهاء يصلون إلى آرائهم من خلال التداول في العلوم والفلسفة، ويعتمد غيرهم أكثر على التقاليد والسرديات. لكن مع تطوّر العلم والتكنولوجيا في المستقبل، فنحن في مسار يفرض على الفقهاء الاعتماد أكثر على المنطق والعقل في تشكيل آرائهم.» وأضاف «إن المساواة بين الرجال والنساء هي نتيجة التفكير الاجتهادي العقلاني،» ملمّحًا إلى أن الفقهاء يحاولون اليوم تصحيح سردية لا علاقة لها بالقرآن.[1] هذا الخطاب ذو الأثر البالغ على التغيير التشريعي في المستقبل القريب كان مستحيلًا قبل 5 سنوات، فهو نتيجة التحوّل الاجتماعي المستمر واستراتيجية الحملة في التواصل مع جماعات حيوية بالنسبة للنخبة الحاكمة.

من الوجهة الاستراتيجية، فإن النساء في زيمبابوي كما في إيران تتحدّين قاعدة السلطة الحالية وقوى الأمر الواقع، لا من خلال الاعتراض السياسي الصريح، بل باستخدام عدسة العدالة الاجتماعية. تؤدّي نشاطاتهم بالفعل إلى تزكية التوترات والنزاع، لكن التزامهن بالتواصل والانخراط السلمي مع قاعدة شعبية شاسعة، وإن بغرض التغيير، كان بنّاءًا، ويمكنه بالتالي وضع الدولة أمام تحدّيات هائلة. ظهرت حساسية الدولة من الحملة في إيران بثلاثة طرق. أولًا، ظهر قلق من التواصل مع مليون شخص وآثاره. ثانيًا، لم يكن النظام ليتسامح مع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية، ربما خوفًا من أن تؤدّي هذه التجمعات إلى التشجيع على اعتراض شعبي أوسع. وثالثًا، بدت الإصلاحات وكأنها تستهدف القوانين المستمدّة من الإسلام، لذا، رأي بعض المحافظين أن التغيير يطال جوهر الجمهورية الإسلامية. وفي زيمبابوي أيضًا، لم تكن الدولة متسامحة مع التظاهرات الشعبية وجاء القمع قاسيًا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت جني ويليامز وغيرها قيد الاعتقال مرّة أخرى.

---

(1) Nader Karami, «Grand Ayatollah Endorses End to Gender Discrimination, Roozonline, June 5, 2007, available at www.roozonline.com.

لم يسعى الناشطون إلى تحدّي وجود الدولة أو تفكيك البنية السياسية بأكملها لمصلحتهم، بل إلى إيجاد نموذج بديل يمكّن من معالجة القضايا التي من شأنها تأجيج الاحتقان أو العنف. تتمحور رؤية هذه المجموعات، المستمرة بالانتشار حول العالم وغالبًا بقيادة النساء أو دعمهن، حول مفهوم الدولة التي تعزز أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والشفافية والحرية والديمقراطية. وقد لا تختلف أهدافها عن أهداف كثير من المجموعات المحرومة والمهمشة، لكن التزامها الصارم باللاعنف الغاندي هو أمر يستحق الثناء ويستلهم من ميل المرأة عادة إلى تجنّب استخدام العنف كوسيلة لحل الخلافات. يبقى السؤال الأساسي حول استعداد أولئك النساء الجريئات اللواتي يخرجن إلى الشارع لجمع التبرعات لاستلام زمام القيادة السياسية. فالإصرار على البقاء ضمن عالم المجتمع المدني، المشترك بين كثير من النساء، قد ينعكس سلبيًا على نضالاتهن.

تعتمد الكثير من المجموعات التي نشأت منذ 1995 على تاريخ غني من نضال المرأة خلال سنوات الحرب الباردة. فبالرغم من انهيار الطغمة العسكرية في 1983،[1] ما زلنا نحتفل بأمهات ساحة مايو الأرجنتينيات، اللواتي التقين لأول مرة في 30 نيسان 1977 في الساحة خارج القصر الرئاسي في بوينس أيرس للاعتراض على إخفاء أبنائهن وبناتهن. لقد تطوّرت الحركة وتحوّلت إلى مناسبة كل يوم خميس، وبقين صامتات ولم يحملن اليافطات للاعتراض على الحكومة، بل فضّلن ارتداء المناديل البيضاء على رؤوسهن مزخرفة بأسماء أولادهن.

إن معظم هذه المجموعات هي سلمية في جوهرها وغالبًا ما تكون نسوية. فمن خلال تبني الأمومة واستخدامها الاستراتيجي، يتواصلن مباشرة مع النساء بشكل واسع ويتحدّين السلطة المعنوية للدول التي غالبًا ما تعرّف نفسها من خلال المحافظة الاجتماعية وجرعة قوية من العسكرة والقيم العائلية التي تمجّد الأمومة كفضيلة أسمى. وعادة ما يضع الظهور المفاجئ للأمهات كصوت اعتراض الأنظمة الدكتاتورية أو العسكرية في موقع الدفاع. في الأرجنتين مثلًا، لم تستطع الطغمة استخدام الأساليب

(1) Joshua Paulson, «Mothers of the Plaza de Mayo, Argentine 1977 1983 ـ» in Waging Nonviolent Struggle, Gene Sharp (ed.) (Boston: Extending Horizon, 2005), pp. 217 221 ـ.

التي مكّنتها في السابق من التخلّص من المعارضين السياسيين واتهامهم بالتخريب وخيانة الأمة ومن ثم إخفائهم مع مجموعة من ربّات أسر بريئات ولا تحملن السلاح بطبيعة الحال.

يصعب قياس تأثير تلك المجموعات من الناشطين والناشطات التي تبدو غير مؤذية وغير منسجمة ـ ومعظمها من الجدّات والأمهات. في الغالب، يتم قياس نجاحها أو تأثيرها من خلال ردّة فعل السلطة عليها، الذي قد يشمل استخدام شرطة الشغب أو القمع أو الاعتقال أو الاعتداء. في الأرجنتين، جاءت ردّة فعل المؤسسة العسكرية العنيفة بعد ثمانية أشهر من بدء الاحتجاجات، وفي زيمبابوي تعرّضت WOZA للقمع منذ المظاهرة الثانية. أمّا في فنزويلا، قامت الإصلاحات على قانون العقوبات بمنع التظاهر بأدوات الطبخ.[1] وفي إيران، تعرّضت المتظاهرات إلى الاعتقال والضرب، واتُهمت اللواتي اعترضن على اللباس الإسلامي بالخيانة، فما بالكن باللواتي اعترضن على النظام؟ وبحلول حزيران 2007، واجهت 5 ناشطات حقوق إنسان وعضوات في حملة المليون توقيع على الأقل اتهامات رسمية بالعمل ضد الأمن القومي وتم الحكم عليهن بالسجن. لكن هذه الأحداث عادة ما تجعل النساء أكثر تصميمًا على استكمال جهودهن، فيعتبرن أن مواجهة الاعتراض والاعتداء يبقى أفضل من التجاهل. أمّا أوضاعهن فقد تكون غير مستقرّة وكثيرًا ما يؤدّي الخوف وضغط العائلة إلى ابتعاد النساء عن الحيّز العام عندما يشتد العنف.

على الأقل، يؤدّي نشاط النساء إلى تحسيس الرأي العام حول غياب العدالة وتساعد مساءلة الحكومات برفع مستوى الوعي. أمّا في الحالة القصوى، فقد أدّت أفعالهن إلى تحفيز الدعم الشعبي الهائل وشكّلت عاملًا أساسيًا في تحويل الساحة السياسية. ففي لبنان في العام 2005 مثلًا، ألهمت مؤيّدة لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في الخامسة والعشرين من عمرها تدفّق الشباب والشابات إلى الشارع، الأمر الذي تحوّل بعد أيّام إلى دعوة وطنية للتغيير في الحكومة وخروج الجيش السوري. وفي الولايات المتحدة، أثّرت «كود بينك» في انتخابات مجلس الشيوخ في العام 2006، مع الانتصار

(1) Jolynn Shoemaker (ed.), Conflict Prevention and Transformation: Women›s Vital Contributions (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005).

الواسع للحزب الديمقراطي بناء على أجندة مناهضة للحرب. وفي الأرجنتين، أدّت الاحتجاجات المستمرة للأمهات إلى إضعاف الطغمة العسكرية، ومن دون شك، كان لها التأثير الكبير في تصدّر قضايا حقوق الإنسان ومسألة المخفيين في انتخابات 1983.[1] لكن هذا التأثير يبقى نادرًا ومرتبطًا بالسياق الذي تنشط فيه النساء. كانت الاحتجاجات الأرجنتينية التي استمرّت لسنوات عاملًا مهمًا (ولكن ليس العامل الأساسي) في انهيار الطغمة. وفي لبنان، أطلق اغتيال رئيس الوزراء ردّة فعل وطنية واستفادت الاحتجاجات من لحظة الوحدة الوطنية.

الأمل بالأفضل لا التخطيط للأسوأ

يندر وجود مجموعات نسائية تلتزم اللاعنف وتحويل مسار الدولة (إن لزيادة حرية التعبير أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو التشريعات للحد من التمييز أو إنهاء احتلال عسكري) وتقوم بالوقت ذاته بالتخطيط صراحة ضد استخدام العنف من قبل أطراف أخرى (حكومية أو غير حكومية). بكلمات أخرى، فإن الناشطات النساء، كما الناس العاديين ونشطاء السلام بشكل عام، لسن أفضل من يخطط للسيناريو الأسوأ. فالأمل بالتغيير ومستقبل أفضل هو محفّز قوي، لكنه ليس استراتيجية للتعامل مع واقع العنف الأهلي أو الحرب. قد يكون عكس الطبيعة البشرية، وقد يأتي التغيير بطيئًا ومن الصعب تخيّل الأسوأ، وقد نستسهل اعتبار أن اندلاع وتصعيد العنف ـ الفوضى والهجوم العشوائي والاعتداء على النساء واغتصابهن وخيانة الجيران أو أصدقاء المدرسة أو الزملاء ـ هو شيء يحدث للآخرين، في بلدان بعيدة. وهذا ما اعتقده كثير من سكّان ساراييفو، حتى عندما كان الجيش الصربي يعيث فسادًا في الريف على بعد بضعة كيلومترات. وبالنسبة لكثير من العراقيين الداعمين للتخلّص من صدّام، لم يكن هناك ما هو أسوأ ولم يتخيّلوا أن تتحوّل الطائفية والجريمة إلى أمر اعتيادي.

قد تكون عواقب هذا السهو وخيمة، ويمكن لاندلاع وتطوّر العنف أن يجرف الوسط ومبادرات المعتدلين، بما فيهم النساء. مثلًا، أدّى اندلاع الانتفاضة الثانية في فلسطين في العام 2000 إلى بلبلة صفوف الحركة النسائية. لم يأت انهيار مسار

(1) Paulson, «Mothers of the Plaza de Mayo.»

السلام كمفاجأة للكثيرين. فبالنسبة للفلسطينيين بالتحديد، شكّل توسّع المستوطنات المستمر والركود الاقتصادي جزءًا من مجموعة قضايا ملحّة أخرى عززت التوترات وأدّت إلى حالة من عدم الرضا بين السكّان الفلسطينيين. لكن فوضى الانتفاضة وعسكرتها المفاجئة أصابت الكثيرين بالصدمة. فخلال الانتفاضة الأولى التي كانت لاعنفية بشكل عام، لعبت النساء دورًا محوريًا في الاحتجاجات الشعبية والساحة السياسية. لكن غيابهن كان ملحوظًا في الانتفاضة الثانية، فمعرفتهن وهواجسهن حول انتهاء عملية السلام لم تؤدّي أوتوماتيكيًا إلى التخطيط والتحضير للتعامل مع اندلاع وتطوّر العنف. أمّا اللواتي قررن الاستمرار فقد اضطررن لقضاء سنوات لإعادة تنظيم وبناء الثقة والعلاقات التي تضررت كثيرًا.

هناك استثناءات طبعًا، وإن على نطاق أصغر، خاصة في الأوقات التي يصبح فيها العنف خطرًا حقيقيًا. ففي منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط في نيجيريا، تطوّرت التوترات بين السكّان المحليين وشركات النفط العالمية وأدّت إلى اندلاع العنف في 2002، فقامت مجموعة من النساء بتنظيم اعتصام لاعنفي ضد شركة شيفرون/تيكساكو،[1] في تناقض حاد مع الاحتجاجات المسلّحة التي قام بها الرجال في السابق ضد شركات النفط. طالبت النساء كغيرهن من السكان بالمساعدات والتعويض عن الأضرار البيئية وزيادة مدخول المنطقة من النفط. لم يكن امتعاضهن أقل أو أكثر من الرجال، لكن طريقتهن أفسحت المجال أمام الحوار مع الشركة، وانتهزت شيفرون/تكساكو الفرصة للتحدّث مع النساء ووافقت على سلسلة من البرامج في المجتمع المحلي، بما فيه خلق فرص العمل للسكان المحليين، إطلاق برنامج قروض صغيرة للنساء، وتمويل المدارس والعيادات وشبكات المياه والكهرباء في المنطقة. خففت المبادرات من حدّة الاحتقان من خلال تحويل مسار التفاعل بين الشركة والمجتمع المحلي. «لدينا الآن فلسفة أخرى، وهي أن نفعل المزيد مع المجتمع،»

(1) Felicity Hill, «Engendering Early Warning Mechanisms for Effective Conflict Prevention: The Elusive Role of Women in Early Warning,» in Conflict Trends, no. 3 (Durban, ZA: African Centre for the Constructive Resolution of Disputes), October 2003.

صرّح مسؤول في الشركة آنذاك للبي بي سي.[1] هل التزموا بكلامهم؟ هل تمكّنوا من تطوير وتعزيز العلاقة لتشكل آخرين من المجتمع المحلي؟ من الصعب الإجابة. ففي ربيع 2006، ازدادت التوترات بين المجتمعات المحلية وشركات النفط، وقررت النساء في المنطقة التحرّك خوفًا من الخطر الذي تشكّله المجموعات المسلّحة على مجتمعاتهن. لكن عبء التحرك لا يمكن أن يقع فقط على مجموعة من المحاميات أو قياديات المنظمات غير الحكومية. فالمشكلة بالنسبة لكثيرين تعود إلى ضعف التنمية والتعليم وغياب المهارات التي تسبب البطالة العالية لدى الشباب. وبالرغم من فائدة برامج الوقاية قصيرة المدى والبرامج التحفيزية لتوليد المدخول والمهارات، لكن تحويل مسار النزاع بشكل فعّال يحتاج إلى دعم مستمر وانخراط قطاعات متعددة من المجتمع، والحكومة بشكل خاص.[2]

مراعاة الفجوات: الوقاية قصيرة المدى والتحوّل البعيد المدى

يُعتبر الوضع في أفريقيا الجنوبية من 1991 إلى 1994، عند توقيع اتفاقية السلام الوطنية ووصول نيلسون مانديلا إلى الرئاسة، أحد أفضل الأمثلة على الربط بين الحاجة لدرء العنف على المدى القصير مع الهدف البعيد المدى المتعلّق بالانتقال اللاعنفي وبناء السلام. شهدت أفريقيا الجنوبية تصاعدًا في العنف في 1991، خلال المفاوضات الأولية بين نظام الفصل العنصري وحركة المعارضة بقيادة نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الأفريقي. ووفقًا لسوزان كولينز ماركس، اعترفت القيادات من الطرفين بضرورة وقف العنف والعمل سوية كشركاء لا كأعداء لكي تتمكّن الديمقراطية من التجذّر.[3]

تمت صياغة اتفاقية السلام الوطنية من خلال عدد لا يحصى من الاستشارات وبدعم القادة المحترمين من قطاع الأعمال ورجال الدين وغيرهم. وفي أيلول

---

(1) «Deal Reached in Nigeria Oil Protest,» BBC News World Edition, July 16, 2002, available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/2129281.stm, retrieved July 18, 2006.

(2) مجموعات نسائية نيجيرية شاركن آراءهن وهواجسهن مع المؤلفة، نيو يورك، آذار 2006.

(3) Susan Collin Marks, Watching the Wind: Conflict Resolution During South Africa's Transition to Democracy (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2000), pp. 9 17 –.

1991، وقّعت عليها الحكومة (بما فيها قوى الأمن) والأحزاب السياسية الأساسية واتحادات الأعمال والنقابات العمالية والقادة التقليديين والكنائس. التزموا بقاعدة سلوك لا تنطبق على القوى الأمنية والشرطة فحسب، بل أيضًا على التنمية المحلية وخاصة لجان السلام المحلية. هدفت اتفاقية السلام وشبكتها من لجان السلام المحلية إلى التخفيف من حدّة العنف والوصول إلى حلول جماعية للمشاكل ضمن وبين المجتمعات المحلية. قامت لجان السلام بالتوسّط بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة وتعزيز العلاقات ما بين السود في مجتمعاتهم المحلية وعقد الصفقات بين الفصائل المتحاربة والتواجد عند الحاجة للتوسط ودرء العنف داخل المجتمعات المحلية. تكتب كولين ماركس «إن صنع السلام كان الروحية التي وجّهتنا،»[1] وتضيف أنه كان الوسيلة التي مكّنت الجنوب أفريقيين، السود والبيض وعمّال المصانع وكبار رجال الأعمال، من التلاقي ودرء العنف. وكان ذلك جزءًا لا يتجزّأ من مفهوم صنع السلام، مثله مثل تحويل مسار النزاع من خلال حل المشاكل بشكل تعاوني. وكانت الرؤية بعيدة المدى للدولة الديمقراطية المبنية على المصالحة والتعايش مرتبطة بشكل مباشر مع تخفيف العنف والتوترات.

نساء أفريقيا الجنوبية

كان للنساء في أفريقيا الجنوبية دورًا محوريًا في كامل حركة مناهضة الفصل العنصري والانتقال إلى السلام. ورغم ضعف تمثيلهن في لجان السلام المحلية، لحظ الجنوب أفريقيون وموظفو الأمم المتحدة التغيير النوعي الذي أحدثته مراقبات السلام النساء في تأمين الوصول إلى المجتمعات وبناء الثقة معها. في إحدى المقاطعات، قررت اللجنة انضمام امرأة على أقل إلى كل 4 مراقبين «لأنهن يخفضن الحرارة.»[2] وكانت لجنة «نساء من أجل السلام» في ناحية ألكساندريا، المعروفة بالعنف بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب تحرير إنكاثا، إحدى أنجح لجان السلام المحلية،

(1) Ibid.

(2) Genderlinks, Mainstreaming a Gender Perspective in Multidimensional Peacekeeping Operations: South Africa Case Study (Johannesburg, ZA: Genderlinks, n.d.).

وقد أدّى إنشاء «نساء من أجل السلام» في 1993 إلى تحسين البيئة.[1] «النساء جعلن اللجان فعّالة،» يقول مراقب في الأمم المتحدة، «فالرجال كانوا يريدون الحرب طوال الوقت... أصرّت النساء على التسويات السلمية... هذا ساعد في موافقة الرجال... كنت أسمعهم (أي الرجال) يتحدثون مع بعضهم البعض... يقولون «علينا أن نحترم أمهاتنا.»»[2]

تُعتبر تجربة أفريقيا الجنوبية من النماذج القليلة على تكامل عمل درء النزاع مع تحويل المسار بشكل لاعنفي بالممارسة، لكنها تجربة فريدة من نوعها إلى حد كبير، بما فيه طبيعة حركة المعارضة والاستراتيجيات التي طوّرتها للحصول على دعم شعبي واسع، وطنيًا ودوليًا، والمحافظة عليه. ورغم استحالة تكرارها بين ليلة وضحاها ضمن سياق آخر، يجب دمج الدروس والخبرات المترتبة عنها في ممارسة درء النزاعات على المستوى الدولي. وقد يكون الأهم أن يتم التبنّي المنظّم والواسع لمفهوم المشاركة المجتمعية والشمولية الذي يمنح الصوت للأغلبية الصامتة المؤيّدة للسلام.

تعاني الجهود الحالية من ثغرة أساسية، وهي النظرة التحليلية غير المتوازنة لمسببات ومحرّكات النزاعات، على حساب المصادر والفاعلين القادرين على التخفيف من النزاع و«خفض الحرارة.» تعمل وكالات التنمية الدولية عادة مع شركائها التنمويين التقليديين، وقد لا تملك المعرفة عن المجال الناشئ لشبكات ومنظمات حل النزاعات والعمل اللاعنفي أو قد تفتقر إلى القدرات في مجال التحليل الحسّاس للنزاعات. وقد يشكّل الأمر ضررًا على النساء اللواتي يتجرّأن على أخذ الموقف، حين تكون المؤسسات الدولية، الحليف الطبيعي في هذه الظروف، جاهلة بوجودهن. بدوره، يؤدّي هذا السهو إلى الإضرار بفعالية الوكالات الدولية التي تعمل على الوقاية. وكما يشير موظّف في الأمم المتحدة: «نركّز دائمًا على جلب المجموعات المنظّمة إلى الطاولة، لكن النساء ينظّمن أنفسهن بأشكال أخرى ويغبن عن الصورة، فلا يتم دعوتهن إلى الطاولة. تلعب النساء أدوارًا خفية

(1) Sanam Naraghi Anderlini, Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector. The Vital Role of South African Women (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(2) Quoted in Genderlinks, Mainstreaming a Gender Perspective.

وبنّاءة أكثر، ومن دون تغيير شروط اختيار المدعوين إلى الطاولة، لن يظهرن في الصورة أبدًا. علينا تغيير النماذج.»[1]

عادة ما يطرح التركيز على النساء أسئلة حول الرجال والعادات الثقافية الأوسع. ويمكن لتحليل تجارب النساء أن يشير إلى لامساواة مجتمعية عميقة لا تؤثّر على النساء والرجال فحسب، بل تضيء أيضًا على انعدام التوازن في القوى الاقتصادية والسياسية، مما يحتّم تغيير النظام برمّته. إن تحليل الوضع الذي يسمح بتضمين أصوات النساء والتحليل المعمّق المبني على النوع الاجتماعي لا يقتصر على تعديلات بسيطة في طريقة إجراء الأمور. فهو بحد ذاته محفّز للتحويل وإعادة تموضع الأولويات وتوسيع دائرة أصحاب المصلحة والبرمجة في جميع نواحي العمل على درء النزاع والتنمية. لكن إرادة تغيير النموذج ـ العدسة التي نرى الأوضاع من خلالها والفاعلين ذوي الأهمية الكافية للتعامل معهم والموازنة العادلة بين مسببات وعواقب النزاعات وحلولها ـ ومن ضمنها التركيز على النساء ليست بالأمر السهل بالنسبة للفاعلين الخارجيين، خاصة عند ارتباطهم بحكومات يهمّها المحافظة على الوضع القائم.

أظهرت الممارسة أن المسألة تتطلّب عملية بطيئة لبناء العلاقات والثقة. في السنوات الأخيرة، طوّرت الأمم المتحدة برمجتها لتشجيع بناء القدرات المحلية والوطنية بدعم من الجهات المانحة الثنائية.[2] ففي غويانا مثلاً، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 2002 بمعالجة مسائل متعلّقة بالتوترات المحلية بين الغوايانيين من أصل هندي والغوايانيين من أصل أفريقي، وسعت إلى تصحيح النواقص في الاستراتيجية الانتخابية للحد من العنف المحتمل خلال انتخابات 2006. تم وضع استراتيجية مشتركة استقطبت وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الفاعلين الدوليين ونظرائهم المحليين تحت مظلّة «برنامج تماسك اجتماعي،»[3] عمل مع

(1) نقاش غير رسمي مع المؤلفة، حزيران 2005.

(2) Chetan Kumar, «United Nations Catalytic Processes for Peace ـ building,» in What Really Works in Preventing and Rebuilding Failed States, Occasional Paper Series, issue 2, December 2006 (Washington, DC: Woodrow Wilson Center for International Scholars).

(3) «UNDP›s Support for Peacebuilding, Democracy, and Elections in Guyana,» January 2007, available at http://content.undp.org.

المجموعات الشبابية والنسائية والإعلامية لتخفيف الاحتقان المسيّس بين الجماعات وتعزيز بناء السلام في الفترة السابقة للانتخابات النيابية. صُمم البرنامج الذي يشبة نظام رش المياه، كما يقول أحد المسؤولين، للاستجابة للتعليقات والفعاليات التي قد تؤدّي إلى تفاقم الأزمة قبل أن تتصعّد وتنتشر.[1]

في غرب أفريقيا، قامت دائرة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة بالعمل مباشرة مع شبكة سلام نسائية إقليمية (شبكة السلام النسائية لنهر مانو) للحؤول دون امتداد العنف إلى سيراليون وليبيريا وغينيا. وحتى في زيمبابوي في 2006، قامت جهود لجمع الحكومة مع مجموعات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني كخطوة لدرء تصاعد وتيرة العنف، كانت أيضًا بمثابة طريقة للتشجيع على التفاعل والإضاءة على الترابط وفرص الحلول المشتركة للنزاع.

هذه بعض الأمثلة. تحاول الأمم المتحدة مع نظرائها المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني، العمل بشكل تشاركي ضمن أجندة لدرء النزاع. لكنها تبقى خطوات مؤقتة. فالحكومات ترتاب من التدخّل، وتضطر الوكالات الدولية إلى استخدام تعابير ملطّفة كالتماسك الاجتماعي والإصلاح السياسي وحتى السلام والتنمية لتجنّب عواقب استخدام مصطلح درء النزاع. لكن، هل هي فعّالة؟ يقول شيتان كومار من الأمم المتحدة: «الإجابة القصيرة هي أننا لا نعلم حتى الآن، علينا أن ننتظر،» ويشير إلى ضرورة الانتباه إلى «مؤشرات المسارات... التي تراقب بشكل نقدي طبيعة النقاش الجاري بين القيادات السياسية والمدنية الرئيسية... والإعلام... وإذا ما تغيّرت ثقافة إدارة النزاعات.»[2]

أمّا بالنسبة لمبادرات السلام ودرء النزاع النسائية، لم يتّضح حتى الآن إذا ما كانت ستحظى بالاعتراف أو إذا ما سيتم دمجها في المسارات الجديدة أو إذا ما سيتم مأسسة مشاركتهن. يمكن اعتبار غويانا وغرب أفريقيا نماذج إيجابية، لكن هل ستقوم الوكالات والأفراد المشاركين في هذا العمل بالاستفادة منها وتطبيق الدروس في أماكن أخرى؟ علينا أن ننتظر.

---

(1) نقاش مع المؤلفة، نيويورك، كانون الثاني 2006.

(2) Ibid.

خلاصة

هل تفيد النساء في درء النزاع؟ بالطبع. توفّر المعلومات المستقاة منهن وعنهن نظرة ثاقبة على المجتمع. النساء أيضًا فاعلات مهمّات في عملية التغيير، وعلينا الاعتراف بعملهن لدرء تصاعد العنف وتعزيز التغيير من خلال الوسائل اللاعنفية ودعم هذا العمل. لكن لن يتمكّن من درء النزاع العنفي القادم ـ المدفوع من الولايات المتحدة أو نتيجة قمع الدولة في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أميركا اللاتينية. قد تتمكن النساء من التعبئة بشكل فعّال إذا كان الوقت مناسبًا، وبدعم من قطاعات أخرى في مجتمعاتهن، قد يستطعن قلب الموازين بعيدًا عن العنف. لكن، مثل الآخرين، قد يتعرّضن للتلاعب بسياسة الهويات أو يأكلهن الخوف، وخاصة في المراحل الأولى. لكن، في أكثر الأحيان، عندما يقررون عدم دخول المعترك، يكون المقاتلون قد تم استقطابهم وتسليحهم. لن تتمكّن تنبيهاتهن من التلاعب السياسي ومنع أبنائهن وبناتهن من الانخراط والاحتجاجات في الشارع ـ الصامتة والصاخبة ـ وحتى التلاقي عبر خطوط التماس لوحدها منع موجة الحرب العاتية.

في بوروندي، قُتل 300 ألف شخص خلال الحرب الأهلية، مما جعل نشاطات النساء (والمجتمع المدني الأوسع) تبدو غير ذات فائدة. لكن تلك الخطوات الصغيرة أو المتأخرة أثرت في حياة الكثيرين. ويبقى السؤال، ما الذي كان بإمكانهن تحقيقه من خلال مزيد من الدعم؟

وبالرغم من الحاجة إلى تصنيف دقيق ومتسلسل زمنيًا للمصطلحات والأفعال ـ مع درء النزاع من جهة وبناء السلام من جهة أخرى ـ فإن درء النزاع وصنع السلام وتحويل المسار تلتحم فيما بينها كما ظهر في أفريقيا الجنوبية. يسهل الاعتراف بهذه الحقيقة عندما يقع العنف بالفعل وعندما يراه الناس ويشعرون به. فهم يعلمون أنه قد يعود إليهم في أية لحظة، لذا يسعون إلى تجنّبه بشكل واع وعملي.

في نيجيريا أيضًا، غيّرت شركات النفط مقاربتها بعد اعترافها بإمكانية تصاعد العنف. في تلك اللحظة، اعترفت أيضًا بالفرصة التي أتاحتها النساء وقامت بتقديرها، فقد أتت قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة والانزلاق إلى العنف الأهلي. لكن المبادرات

الصغيرة لا تكفي، ويجب معالجة مسببات ومحفّزات العنف. تصاعد العنف مجددًا في 2006، فهل ستتذكّر دروس الماضي؟ تزداد مشاركة النساء، لكن هل يتحدّث أحد معهن؟ ما هي نقطة التحوّل لتغيير ديناميات النزاع؟ في 1991، كانت الحرب مستحيلة بالنسبة لكثير من سكّان سارايفو المنمّقين والمختلطين طائفيًا. وبالنسبة لمعظم الروانديين في العام 1994، كانت الإبادة الجماعية أمر لا يمكن تخيّله.

فهل تأخرنا كثيرًا في 2007 عن وقف الانزلاق في زيمبابوي أم أنه يمكن فعل شيء ما، خاصة وأن المجموعات المعارضة مستمرة بنضالها اللاعنفي؟ هناك جهود حالية لتعزيز خطاب التعايش بين الحكومة والمعارضة، لكن هل يمكنها أن تؤدّي إلى تغيير جدّي وتحوّل في السيطرة على السلطة أم سيتم تعطيلها؟ وفقًا للتقارير الإعلامية في حزيران 2007، ظهرت خلافات حول المدعوين إلى المحادثات برعاية ثابو امبيكي، رئيس أفريقيا الجنوبية. وكما يقول أحد المحللين، «إذا تم حصرها بالأحزاب السياسية فقط، «سيقوم كثيرون بالاعتراض على شرعية مسار يبدو متسرّعًا لأهداف سياسية، بدل أن يكون مسارًا شاملًا يؤدّي إى تحوّل سياسي واقتصادي واجتماعي شامل.»[1] من ناحية أخرى، فإن المسار الأكثر شمولًا، الذي يعتبره البعض «مثاليًا»، يحتاج لمزيد من الوقت، وقد لا يكتمل مع قرب انقضاء فترة رئاسة امبيكي. بالرغم من الغموض، فقد تم وضع مسار ما وهناك إمكانية للتغيير الحقيقي.

وماذا عن إيران؟ أدّى الفشل في العراق إلى زيادة حذر السياسيين والمعلّقين في الولايات المتحدة من التدخّل العسكري ضدّ إيران، لكن الحرب الكلامية مستعرة. ويبدو أن الوضع الداخلي في إيران لن يتحسّن مع تعدد الفصائل التي تسعى إلى الفوز بالانتخابات النيابية في 2008 والرئاسية في 2009 وتصاعد الاعتراض الشعبي، بما فيه التظاهرات التي تقوم بها النساء والطلّاب والعمّال والأقليّات العرقية. هذا ويرفض المتشددون في الحكومة المشاركة في أي حوار. وكما تقول جني ويليامز: «هل يمكن الانتصار على حب السلطة بسلطة الحب»؟[2] ومن أجل مصلحة المواطنين العاديين

(1) Norman Chitapi, «Too Many Cooks Could Spoil Mediation Process,» Africa Report, June 6, 2007 (London: Institute for War and Peace Reporting).

(2) «Jenni Williams Speaks About Women of Zimbabwe Arise,» 2006, available at http://radio.oneworld.net/mediamanage/view/6267.

والوطن، هل يمكن للدولة ومعارضيها إيجاد إطار يربط بين النزاع السياسي والصراع على السلطة، من جهة، وخطاب التعددية والتعايش والترابط، من جهة أخرى؟

يمكن تحقيق التحويل السلمي لمسار النزاع، لكن عندما تكون الدولة قوية، سنحتاج إلى البصيرة والجهد الاستباقي من قبل الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء. وتُعتبر الشراكات وتضمين مختلف أصحاب المصلحة من المكونات الضرورية، كما في حالة أفريقيا الجنوبية. وهناك حاجة ملحّة للقيادات لاستقطاب جماعات أوسع إلى حوار التعايش والديمقراطية. لكن لم يتم حسم الأسئلة المتعلّقة بطبيعة القيادة والتوقيت وفرص قلب الموازين. وكما يقول كومار: «هناك حاجة ملحّة لبناء القدرات الداخلية. فإذا لم تقوم المجتمعات بتعزيز وتطوير بنيتها التحتية الذاتية من أجل السلام، لن يكون هذا السلام مستدامًا.»[1]

لا توجد مقاربة محكمة حتى الآن، ولا يسعنا سوى التفرّج على الانهيار وافتراض أن العنف آت لا محالة، وأفضل ما يمكن فعله هو التحضير للعواقب، وهذا موقف منتشر على جميع الأصعدة ويمكن إعطاء صورة أوضح عنه من خلال مثال الوضع في دارفور، حيث كان التحذيرات من الإبادة والحملات والسخط الشعبي ذات أثر محدود على حياة وأمن الناس العاديين في المنطقة. وضع وجود قوّات حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي بعض الحدود، لكنه فشل في منع انتشار العنف إلى حد كبير. بشكل جماعي، يبدو أننا نتقبّل الاغتصاب والقتل كما لو أنها أمور حتمية لا يمكن ردعها. لم تنتج المعرفة بالوضع أي أفعال مفيدة من قبل القيادات الدولية لمنع تصاعد العنف. ببساطة، أتي عناد الحكومة السودانية وحلفائها ومقاومتها لأي تدخّل خارجي ليضيء على محدودية الإرادة والعمل الدوليين.

قد يجادل البعض أن الإكثار من الحديث عن العنف قد يشكّل خطورة إضافية، من خلال إثارة الرعب والتفرقة بين الجماعات والتحول إلى نبوءة تحقق ذاتها ودفع البعض إلى العنف الاستباقي. لكن بالمثل، فإن التغاضي عن إمكانية وقوع العنف قد يتحوّل إلى نوع من الوهم. هناك حاجة للتوازن. ففي مستنقع النظرية والغموض هذا،

---

(1) Kumar, «United Nations.»

لا يمكن للناشطات النساء ونشطاء حقوق الإنسان تقديم الحلول السحرية، لكن لا يمكن تجاهلهم، فهم يملكون الموارد والمهارات، والأهم، الالتزام والمثابرة للدفع بالتغيير السلمي. يحتاجون للمساعدة وبناء القدرات لمزيد من الانخراط الفعّال والاستراتيجي في تحويل مسار النزاعات. لديهم آراء مهمة كأصحاب مصلحة وتعد مشاركتهم أساسية. لكن عندما يأتي المجتمع الدولي، فهو عادة ما يتجاهل مهاراتهم وإسهاماتهم ولا يفعل الكثير لتشجيع وتعزيز مشاركتهم.

في الختام، لا يزال الكلام عن تحويل مسار النزاع من التعبير من خلال العنف إلى التعبير من خلال الوسائل والهياكل السلمية أسهل من القيام به. لقد قطعنا أشواطًا طويلة وتعلّمنا قراءة الإشارات والكتابات على الجدران. نفهم الحاجة لإشراك مختلف أصحاب المصلحة، لكن فعل الهيئات الكبيرة ما يزال مقيّدًا. نحتاج إلى توسيع الآفاق والاعتراف بالحاجة إلى مقاربة بعيدة المدى وبالإسهامات الممكنة لمختلف الأطراف. كما يجب توطيد العلاقة بين درء النزاع وتحويل مساره، وتغيير العقلية وإقناعها بإمكانية منع العنف وتحويل مسار النزاع سلميًا. عندئذ، قد لا يبقى الأمر محتومًا.

الفصل الثالث:

الوصول إلى طاولة الحوار

«أنتم تحتاجوننا، لأننا كنساء نرضى بالجلوس معًا على الجانب نفسه من الطاولة والنظر معًا في تاريخنا المعقّد والمشترك، مع الالتزام والنية بعدم النهوض قبل أن نتمكّن من فعل ذلك سوية ـ باحترام متبادل ـ والبدء بتاريخنا الجديد وتحقيق مصيرنا المشترك.» ـ تيري غرينبلات، أمام مجلس الأمن الدولي، أيّار/ مايو 2002

من بين النجاحات والكبوات التي تواجهها العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، يأتي العام 2002 أقرب إلى القاع. ومع تفتت عملية أوسلو، عاد العنف ليسود الموقف. ردّت إسرائيل على تفجيرات انتحارية فلسطينية في ربيع العام 2002 بشن حملة واسعة، فتوغل الجيش في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرض حظر التجول لمدة 24 ساعة على كل رجل وامرأة وطفل فلسطيني لعدة أيام ثم أسابيع ثم شهور متتالية. ومع ذلك، في الذكرى الثانية للقرار 1325 في تشرين الأول/ أكتوبر، وقفت مها أبو دية شماس، الفلسطينية، وتيري غرينبلات، الإسرائيلية، في مجلس الأمن وتحدثن عن السلام والتعاون. «السلام يصنعه الشعوب لا القادة. العملية التي ينبغي أن تؤدي إلى حل سياسي مستدام وبالتالي دائم... يجب ألا تترك للجنرالات، عليها أن تكون شفافة أمام المجتمعات ذات الصلة،» قالت شماس، المديرة التنفيذية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في القدس.

تعد مشاركة المرأة ضرورية في أية عملية سلام مستقبلية تريد الحفاظ على اتصالها بواقع المجتمعات المعنية... أثبتت النساء أنهن أكثر تفانيًا في عملية التواصل. نريد تناول عملية بناء السلام بطريقة تعزز الاستقرار على المدى الطويل. نريد أن نوضح

لبعضنا البعض ما يعنيه أن نعيش في إسرائيل وفلسطين، وأن نضع إجراءات شفافة ليكون السلام بين الأفراد، لا السياسيين. لو تركنا الأمر للرجال فقط، سنعلق بين الجنرالات الإسرائيليين والفلسطينيين الذين لن يُهزموا ولن يكون هناك مجال للتفاوض.[1]

يدعو قرار مجلس الأمن 1325 صراحة جميع الجهات الفاعلة لإشراك النساء في عمليات السلام. إنه اعتراف بإسهامات المرأة المحتملة والتزامها بصنع السلام، كما يتضح من خطاب شماس. رغم ذلك، غابت النساء عن مفاوضات السلام النيبالية المتعددة الأحزاب في العام 2006. وفي أوغندا، أثناء كتابة هذا التقرير، كان لدى جماعة المعارضة، جيش الرب للمقاومة، امرأة واحدة في فريقهم، ولم تمثّل الحكومة أي امرأة. تبقى النساء غائبات عن دور وسطاء الطرف الثالث أو حتى كممثلات للأمين العام للأمم المتحدة في معظم البلدان المتأثرة بالصراع.[2]

لماذا؟ وما الذي يعيق إدماج المرأة في عمليات السلام الرسمية؟ كيف تتغلب النساء على التحديات؟ ما الفرق الذي أحدثته اللواتي شاركن في مفاوضات؟ أعالج في هذا الفصل بعدين من مبادرات بناء السلام النسائية:

1 ـ جهودهن لكسب الدعم العام والسياسي لمحادثات السلام و

2 ـ إسهامهن في مفاوضات السلام، حيث أستكشف الصعوبات التي تواجهها النساء والتكتيكات والاستراتيجيات التي يستخدمنها لاكتساب التقدير والمشاركة. حيث شاركت المرأة، أدرس إسهاماتها في جوهر وعملية المفاوضات. وبذلك، أسلط الضوء على أوجه القصور في هياكل مفاوضات السلام القائمة في معالجة تعقيدات الحروب الأهلية.

النضال لحياة عادية في أوقات الحرب

يمكن لاشتعال العنف وصعود العسكرة دفع النساء خارج المجال العام. لكن تسرب الحرب إلى المنزل والمجال الخاص يأخذ أنشطة النساء إلى شكل جديد. تواصل

---

(1) Speech delivered to the UN Security Council, May 7, 2002, available at http://www.peacewomen.org/un/sc/is_pal_arria/UNSCStatement_Maha.pdf, retrieved January 22, 2007.

(2) For more on women as mediators, see Antonia Potter, "We the Women: Why Conflict Mediation Is Not Just a Job for Men," Opinion, October 2005 (Geneva: Center for Humanitarian Dialogue).

بعضهن، مثل «النساء بالأسود» في البلقان، مظاهراتهن الصامتة. وتتولى أخريات مهمة توفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم والأمن لعائلاتهن ومجتمعهن. عندما يتصاعد القمع، تقول ريتا مانشاندا، الناشطة الآسيوية في مجال حقوق الإنسان، «يتراجع الرجال لأنهم ضعفاء للغاية. وتبرز النساء في أدوارهن التقليدية كمقدمات رعاية وحاميات للمجتمع.»[1] يتكرر موضوع مقاومة العسكرة في كثير من المنظمات الشعبية النسائية. في جنوب أفريقيا، قمن بمحاربة التجنيد الإجباري.

في إسرائيل، لفتت المنظمات النسائية الانتباه إلى المعاملة اللاإنسانية للفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية عند نقاط التفتيش الأمنية. كان قلقهن ذا شقين: معاملة الفلسطينيين وآثار العسكرة على أولادهن وبناتهن الإسرائيليين. في الفلبين، أنشأت النساء مناطق سلام قروية لحماية أطفالهن من التجنيد من قبل الميليشيات وجيش الدولة. في البلقان والقوقاز وكولومبيا وفلسطين، قاومت النساء التجنيد العسكري لأزواجهن وأبنائهن بإخفائهم، وتزويجهم، والكذب على السلطات، وحتى الذهاب إلى الخطوط الأمامية لإعادتهم إلى المنزل.[2]

غالبًا ما تكون النساء اللواتي يتخذن موقفًا لمنع الحرب هن أول من يعيد تجميع الصفوف والدعوة لمفاوضات سلام وإنهاء الحرب. وينضم إليهن آخرون وأخريات ينجرفون إلى التضاريس غير المألوفة للسياسة بسبب العنف في حياتهم. بالنسبة لفيساكا داراماداسا من سريلانكا، فقد جاءت اللحظة حين اختفى ابنها، وهو جندي في الجيش السريلانكي، في معركة ضد جبهة نمور تحرير إيلام التاميلية في عام 1998. أمّا الأوغندية أنجيلينا أتيام، فقد جاءت عندما كانت ابنتها البالغة من العمر أربعة عشر عامًا من بين أكثر من 100 فتاة خطفهن جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا خلال الليل من مدرسة داخلية. أمّا الأميركية سيندي شيهان، فقد توفي ابنها

---

(1) Rita Manchanda, "Trapped by Extremism: Women in the Kashmiri Conflict," in Women and Violent Conflict: Global Perspectives Conference Report, Sanam Anderlini, Rita Manchanda, and Shireen Kermali (eds.) (London: International Alert, 1999), pp. 30 31 _ _.

(2) As mentioned in Dyan Mazurana and Susan McKay, Women and Peace building. Essays on.Human Rights and Democratic Development 8 (Montreal: International Center for Human Rights and Democratic Development, 1999), pp. 18 19 _.

في العراق. تختلف الدول، والنساء يختلفن، لكن تجاربهن ودوافعهن «لفعل شيء ما» فهي متشابهة بشكل لافت.

قد يولد هذا «الشيء» من حزن عميق أو غضب والحاجة لفهم سبب موت طفلها، وتختلف ردود الفعل اللاحقة. تطالب بعضهن بإنهاء الحرب، وتبحث أخريات عن المعلومات والتفسيرات: أين ولدي؟ ماذا تعلم الحكومة، وما هي التدابير المعمول بها لحماية الآخرين؟ تطلب بعضهن تعويضًا عن أطفالهن واحتياجاتهن كأرامل. هذه المطالب التي قد تبدو بسيطة، لا تدفع النساء إلى الساحة السياسية فحسب، بل إلى ملعب الخبراء الأمنيين والعسكريين. والأسئلة التي يطرحنها، والردود عليها ـ التي غالبًا ما تكون فوقية ـ تزيد من اندفاعهن، فقد وجدن أنفسهن على خلاف مباشر مع قادتهن السياسيين والعسكريين.

غالبًا ما تؤدي الخطوة إلى عالم السياسة والأمن القومي لدفع النساء إلى الحوار والمشاركة مع أعدائهن السابقين، النساء من «الجانب الآخر». لكنهن يجدن تجربة مشتركة من العنف والألم، لكونهن نساء في مجتمعات يسيطر عليها الرجال، والخوف وعدم الثقة في مجتمعات بعضهن البعض، والآمال المشتركة بالمستقبل، على أساس السلام والعدالة والحياة الطبيعية. التشابه، على حد تعبير امرأة بوسنية تقابل نظيرتها الصربية، «يشبه النظر إلى المرآة.»[1] «لا يهم على أي جانب أنت،» تردد ثاندي ماديس من جنوب إفريقيا، مقاتلة حرب عصابات سابقة وسياسية، «الحقيقة على كلا الجانبين أن النساء ستغتصبن، وسيشوهون الأطفال، ولن نعرف أين هي الجثث.»[2]

مد اليد هذا والبحث عن مساحة مشتركة ليس بالأمر السهل، فقد يؤدّي هذا الفعل البسيط المتمثل بمقابلة بعضهن البعض في وقت يسود فيه الخوف وانعدام الثقة وانعدام الأمن إلى تهديد الحياة. إنه صراع دائم لتجاوز الانتماءات الدينية أو الإثنية أو العائلية للتركيز على السلام والتعايش. ومع ذلك، من ليبيريا إلى الفلبين، وجزر

(1) Author's personal discussions with Bosnian peace activist, Geneva, Switzerland, January 2000.

(2) Thandi Modise, "Conference Presentation," in Women and Violent Conflict: Global Perspectives Conference Report, Sanam Anderlini, Rita Manchanda, and Shireen Kermali (eds.) (London: International Alert, 1999), pp. 23 24 ـ.

سليمان إلى سريلانكا، تدخل النساء في المعركة ويجدن أرضية مشتركة: قد تكون ضيقة وهشة في بعض الأحيان، ولكنها نقطة انطلاق لجدول أعمال مشترك.

في الشوارع

غالبًا ما تأتي بداية انخراط المرأة في المجال السياسي والدعوة للسلام على شكل مظاهرات جماهيرية. في 1970، شهدت أيرلندا الشمالية تعبئة جماعية لحوالي 3،000 امرأة، يدفعن عربات أطفال مليئة الطعام لمن هم بحاجة. أدّى هذا المشهد إلى حالة من الحيرة لدى الجيش البريطاني. وفي عام 1976، أكملت ميراد كوريغان وبيتي وليامز الطريق بعد وفاة أربعة أطفال، وقامتا بحشد الجمهور وتوقيع العرائض والمطالبة بالسلام، وقد حصلن على جائزة نوبل للسلام للعام 1977.

بعد عقدين من الزمان تقريبًا في ليبيريا، واجهت ماري براونيل، معلمة المدرسة، تحديًا مشابهًا. مع قيام أمراء الحرب بتدمير البلاد وتمزيق عشرات اتفاقيات السلام، قررت براونيل مع مجموعة من الصديقات، حشد النساء «للضغط على أمراء الحرب لوقف القتال.»[1] نمت المجموعة ببطء. «لم تكن بعضهن متأكدات من إمكانية تحقيق ذلك، لأنهم (أي، أمراء الحرب) يقاتلوننا بأسلحتهم، وليس معنا شيء (نقاتل به)، لذلك قلت، «لنذهب وكلّنا إيمان.» ثم جاءت الدعوة عبر الراديو لعقد اجتماع جماهيري، دعيت إليه جميع النساء، «من جميع مناحي الحياة»، في قاعة المدينة، وشاركت فيه أكثر من 400 امرأة. مثل نظرائهن الأيرلنديات، احتجّت الليبيريات وبنين دعمًا شعبيًا وشرعية. وكانت ولادة مبادرة المرأة الليبرية (LWI)، التي جمعت الأموال بكل الوسائل الممكنة ـ من مبيعات الخبز إلى التبرعات ـ لحضور محادثات السلام التي عقدت حول المنطقة.

في العام 1996، وبعد فشل حوالي 14 اتفاقية لوقف إطلاق النار، وافق الليبيريون على إنهاء القتال وإجراء الانتخابات، وكان دور مبادرة المرأة الليبيرية حاسمًا في هذا التقدم. لم يتوقّفن عن تشجيع الأطراف المتحاربة والضغط عليها لقبول الحلول

(1) Quoted in Sanam Naraghi Anderlini, Women at the Peace Table: Making a Difference (New York: UNIFEM, 2000).

الوسط. قمن بإدارة ورش عمل أُجبر فيها أعضاء الأحزاب المتعارضة على المشاركة مع بعضهم البعض لإكمال المهام البسيطة. كما قمن بتحميل الأحزاب المسؤولية في كل نقطة، والحفاظ على الدعم الشعبي من خلال التظاهر. كن أول قطاع في المجتمع يقف بوجه المقاتلين.

وفي العام نفسه في كولومبيا، كانت الناشطات والمنظمات النسائية قيادية في حملة «برنامج من أجل السلام والحياة والحرية». فقد وقّع عشرة ملايين شخص على عرائض مؤيدة لحل تفاوضي بين الحكومة والمقاتلين اليساريين (القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أو فارك، وجيش التحرير الوطني) في اقتراع غير ملزم في انتخابات 1997.[1] قد لا تفسّر التظاهرات ومسيرات السلام التي قادها تحالف من المنظمات والشبكات غير الحكومية بشكل كامل قرار الرئيس أندريس باسترانا بالتحريض على الحوار مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، تكتب كاتالينا روخاس، لكن الكولومبيين عبر الطيف السياسي يتفقون على دورها في التحفيز.[2]

في المقلب الآخر من العالم، في سريلانكا، كانت نيلا ماريكار، مديرة تنفيذية في شركة إعلانات، محورية في جعل مجتمع الأعمال يستخدم نفوذه للمطالبة بتسوية تفاوضية لحرب استمرت عشرين عامًا. اندلع الصراع السريلانكي في العام 1983، في مجتمع متعدد الأعراق والأديان واللغات، وكانت جذوره في الماضي الاستعماري للبلاد. فقد فضّل البريطانيون الأقلية التاميلية الناطقة بالإنكليزية، لكن مع الاستقلال، جاءت حكومة يهيمن عليها السنهاليون. بسبب الحاجة إلى تصحيح الخلل الناجم عن الحكم البريطاني، أصدرت حكومة قومية سنهالية قوانين تفضّل السكان البوذيين السنهاليين علانية. وقد شمل ذلك تسمية اللغة السنهالية كلغة وطنية وحيدة، وبالتالي حرمان عدد لا يحصى من التاميل من الهياكل الحكومية والفرص التعليمية. وبحلول العام 1983، وصلت التوترات إلى درجة الغليان، ونشأت حركة نمور تحرير تاميل إيلام، وهي حركة متمردة مسلحة تطالب بوطن مستقل في شمال وشرق البلاد. عصفت

(1) Both organizations are known by their Spanish acronyms.

(2) Catalina Rojas, In the Midst of War. Colombian Women's Contributions to Peace (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

الحرب بقطاعات أوسع من السكان مع تقدم السنين ومع الهجمات والهجمات المضادة على كلا الجانبين.

في تمّوز/ يوليو 2001، قصفت جبهة نمور تحرير تاميل إيلام مطار كولومبو، مما أدّى إلى ارتفاع أقساط تأمين الواردات والصادرات بشكل هائل. شعر مجتمع الأعمال أخيرًا بتأثير حرب العشرين عامًا. وبصفتها مؤسسة لمبادرة سريلانكا فيرست، وهي مجموعة من قادة الأعمال الساعين إلى وضع حد للحرب الأهلية من خلال متفاوض، بدأت ماريكار حملة إعلانية جماهيرية واسعة، تشجع السريلانكيين على الخروج من منازلهم ومكاتبهم في منتصف يوم 19 أيلول/ سبتمبر 2001، لشبك سواعدهم وإظهار نيتهم بالسلام أمام الحكومة. انضم مليون شخص من بين سكان البلاد البالغ عددهم 18 مليون نسمة، وقفوا في شمس الظهيرة لمدة خمس عشرة دقيقة، متشابكي الأيدي. لقد كانت لحظة مهمة.[1] تم حل الحكومة في غضون أسابيع بعد تصويت بحجب الثقة. جلبت الانتخابات في خريف العام 2001 حكومة جديدة إلى السلطة مع تفويض للسلام. أعلنت جبهة نمور تحرير تاميل إيلام والحكومة في وقت لاحق هدنة في العام 2002، وجرت ست جولات من المحادثات المباشرة قبل أن تصل إلى طريق مسدود في أبريل 2003.[2]

في نيبال، حيث دمّر التمرد الماوي وردود الفعل الحكومية القمعية البلاد على مدى عشر سنوات، لعبت منظمات المجتمع التي تمثل النساء والطبقات الاجتماعية والمجموعات العرقية دورًا محوريًا في الحركة الشعبية في أبريل 2006. حفّزت الاحتجاجات محادثات شاملة متعددة الأحزاب أدّت لاتفاق سلام في نوفمبر 2006.

شكّلت التعبئة العامة مطالبة فعالة، وكانت دعوة لإيقاظ الجماعات المسلحة والحكومة لبدء وقف إطلاق النار والحوار. قد يكون التأثير طويل الأجل أو قصير

---

(1) Neela Marikkar, Empowering the Silent Majority, available at http://www.womenwagingpeace.net, retrieved January 9, 2006.

(2) Violence increased through 2006, and at the time of writing, media sources indicated that a return to direct negotiations was highly unlikely. See "Sri Lanka Peace Talks Now a Mirage, India Feels," Malaysia Sun, January 11, 2007, available at http://story.malaysiasun.com.

الأجل، لكنه من النادر أن يتمكن الذين عبّأهم القطاع المدني، وخاصة النساء، من الوصول أو التمثيل في المفاوضات الفعلية. لا يتم تطبيق اللغة الوردية للسياسات الدولية بشكل فعال من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات الوطنية التي أقرت السياسات وتلتزم بها.

حولنا ومن دوننا: لماذا تغيب النساء عن محادثات السلام الرسمية؟

يدل بعض النشطاء على كراهية النساء أو التمييز ضدهن كسبب لاستبعادهن من عمليات السلام.، قد يكون هذا الادعاء صحيحًا بالنسبة للأيرلنديات الشماليات المذكورات أعلاه اللواتي واجهن نعوت وإهانات الرجال («بقرة غبية»، والضوضاء المزعجة في المنتديات العامة). لكن الواقع أكثر تعقيدًا. ربما يكون السبب الأكثر أهمية لغياب النساء عن محادثات السلام هو قلة النساء في المناصب القيادية في الأحزاب السياسية أو الدولة أو الجماعات غير الحكومية. حتى عندما تشغل النساء مناصب قيادية في جماعات المعارضة أو الحكومة، كما هو الحال في السلفادور أو أوغندا أو سريلانكا، يستمر استبعادهن إلى حد كبير من صنع القرار على مستوى عال. وفي كثير من الأحيان يرتبط استبعادهن من محادثات السلام ارتباطًا مباشرًا بتهميشهن في المناصب الحكومية الرئيسة. في أوغندا على سبيل المثال، كان التفسير المقدم لإحدى عضوات البرلمان أن الوفد تم اختياره على أساس المناصب: أي وزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش، وما إلى ذلك، التي لا تشغلها النساء عادة، وبالتالي فهي غائبة عن المحادثات.[1]

من وجهة نظر النساء اللواتي يعملن على تعبئة المجتمع المدني، غالبًا ما يؤدي الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي والإحجام عن المشاركة في السياسة الرسمية إلى تفاقم المشكلة. لا تعتبر المجموعات النسائية الشعبية تصرفاتها سياسية دائمًا. حتى تلك التي تتحدى تصرفات الحكومة وتتعامل مع قضايا سياسية حساسة للغاية، قد تعتبر نفسها في الغالب غير سياسية وأنها «تسعى للسلام لا غير».[2] في سنواتها

(1) Ugandan MPs speaking on a panel, "Women Leaders Reflect on the Prospects for Peace in Northern Uganda," Washington, DC, Woodrow Wilson Center for International Scholars, January 17, 2007.

(2) Carmel Roulston, "Conference Presentation," in Women and Violent Conflict. Global Perspectives Conference Report, Sanam Anderlini, Rita Man chanda, and Shireen Kermali (eds.) (London: International Alert, 1999).

الأولى، نادرًا ما تتعرض المجموعات النسائية للسياسة الوطنية وتجربتها، ناهيك عن الدبلوماسية الدولية. وبالتالي، قد تتباطأ في وضع استراتيجيات سياسية شاملة أو دخول الساحة السياسية الوطنية ككيان رسمي. وعلى الرغم من إمكانية نجاحها في زيادة الوعي والدعم العام، إلا إنها غالبًا ما تعمل في المجال غير الرسمي، الحيّز المريح الجاهز، ولا تركّز جهودها على تحقيق التمثيل في محادثات السلام.

توجد أيضًا حالات ترفض فيها ناشطات السلام عن عمد المشاركة المباشرة ويخترن الانسحاب من التفاعلات مع القطاع الرسمي (أي الحكومات أو جماعات المتمردين أو غيرها). في كولومبيا وأماكن أخرى، تتخذ بعض المجموعات موقفًا حازمًا ضد الحوار مع الجماعات المسلحة أو الحكومة بسبب تصرفاتها والاعتقاد بأن أرضية المحادثات غير أخلاقية. فهي تقاطع العمليات الرسمية عمدًا وتفضّل الحفاظ على معايير أخلاقية عالية. لكن هل هذه استراتيجية فعّالة؟ في معظم الحالات، يقول الواقع أن المفاوضات والحلول الوسط سيتم الوصول إليها بصرف النظر عما إذا كانت المرأة والمجتمع المدني تدعمها بشكل عام. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه العديد من هذه المجموعات هو ما إذا كان يجب التخلي عن أسسها الأخلاقية العالية في مقابل إمكانية الانخراط في عملية ذات تأثير إيجابي مأمول. لا توجد إجابة واضحة، ويمكن أن يؤدي الصراع إلى انشقاقات كيانات المجتمع المدني (المؤيدة والمعارضة للمفاوضات) وإضعافها أحيانًا.

ومع ذلك، فإن استبعاد النساء، خاصة ممثلات منظمات المجتمع المدني، ينجم عن عيوب منهجية في هيكل وعملية مفاوضات السلام. مثلما تم تصميم هياكل منع الصراع في عصر الصراع الدولي، فإن مفاوضات السلام مصممة أيضًا على عمليات إنهاء الحروب بين الدول، وهنا تكمن المشكلة. تركز مفاوضات السلام الدولية إلى حد كبير على إنهاء الحروب بين الدول، ومن سماتها الرئيسة وقف إطلاق النار والتراجعات العسكرية، ومن حيث المبدأ، عودة كل جانب إلى أراضيه المعترف بها بشكل متبادل. المتفاوضون هم القادة السياسيون والعسكريون من كلا الجانبين. ويحدث انعدام الثقة على المستوى الوطني، ويتم استعادة العلاقات (إن لم تكن الثقة) تدريجياً من خلال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية. يتم تسريح الجنود

وإعادتهم إلى ديارهم والمجتمعات التي ربما تكون قد تغيرت مع الحرب، ولكن لم يتم تدميرها، ويتم الترحيب بهم في أغلب الأحيان. وهكذا يكون لكل جانب الوقت للشفاء داخل مساحة آمنة خاصة به قبل التواصل مع العدو، إذا حدث، ضمن شروط خاصة، وفي الوقت المناسب.

لكن الروانديين والبوسنيين والسودانيين والصوماليين أو حتى الفلسطينيين والإسرائيليين العاديين لا يتمتعون بهذا الترف. من المؤكد أن نهاية الحرب تعني العودة للوطن للبعض. ولكن عندما يكون المنزل مجاورًا للرجل الذي قتل الابن أو اغتصب الابنة، فقد يكون الوضع مروعًا. إن إنهاء الحرب الأهلية لا يجلب ملاذًا آمنًا للضحايا أو الجناة الباقين على قيد الحياة، لأنه في كثير من الأحيان لا توجد خطوط أمامية للانسحاب منها. لا يوجد للاجئين والنازحين مكان للعودة إليه. فالمنازل والمدن والقرى والمجتمعات تحولت لساحات قتال. قد يكون الجنرالات ووزراء الدفاع والقادة السياسيون في وضع جيد للموافقة على وقف الأعمال القتالية ومناقشة تقاسم السلطة، لكنهم لا يستطيعون لوحدهم إحلال السلام داخل المجتمعات أو إعادة بناء الثقة بين الجيران.

محادثات السلام: إنهاء الحرب وجلب السلام

يكون لمفاوضات السلام في سياق الحروب الأهلية أهداف أوسع: إنهاء الحرب وتحقيق السلام، اللتان قد تبدوان مسألة واحدة، لكنْ، وفي الممارسة العملية، فإن الاختلاف عميق، وهو متشابك ومترابط، ولكن مع التركيز على قضايا مختلفة والاعتماد على مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة لضمان النجاح. من الواضح أن هناك ضرورة لوقف إطلاق النار والامتثال له، وأن يكون المشاركون في صنع الحرب حاضرين. فبناء السلام هو مسعى أكثر تعقيدًا في الحروب الأهلية، وينطوي على توفير الأمن والخدمات الأساسية، وبناء الثقة بين الأطراف المتعارضة، والاعتراف بالحاجة للتعايش والترابط، وضمان سيادة القانون، وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان، وإنشاء قيادة شرعية بالنسبة لجميع السكان. وإن يكتسب إجماع الجماعات المسلحة على الكف عن العنف أهمية بالغة، لكن بقية الموضوع هي إلى حد كبير مجال الآخرين،

وهي تتطلب مشاركة أصحاب المعرفة والفهم والخبرة في تقديم هذه الخدمات، وأولئك الذين عايشوا العنف ولكنهم حافظوا على قواعد السلام. ونادراً ما يكون لدى صانعي الحرب الخبرة اللازمة لصنع السلام أو التعايش. ومع ذلك، فهم مسؤولون عن تحقيقه ولديهم القدرة على ذلك.

وغالبًا ما يسارع صنّاع السياسات والبيروقراطيون الدوليون للدفاع عن الطبيعة الاستثنائية لمفاوضات السلام. يجادل البيروقراطيون بأن صنّاع الحرب يبقون الأهداف الرئيسية، وعليهم التوصل إلى حل وسط. الحصول على موافقتهم للحضور إلى طاولة المفاوضات أمر صعب للغاية، ويستحيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن من يجب أن يكون حاضرًا. الرسالة الضمنية هي أننا «لا يمكننا هز القارب»، بغض النظر عما إذا كان القارب نفسه تتسرب إليه المياه أم لا. عندما تدعو منظمات المجتمع المدني إلى عمليات شاملة، غالبًا ما يتم التشكيك في شرعيتها. من هؤلاء؟ من يمثلون؟ كيف يمكن ضمان موضوعيتهم؟ ورغم أهمية هذه الهواجس، إلا أنها نادرًا ما يتم تطبيقها على القادة السياسيين والعسكريين الذين يدعون تمثيل مجتمعاتهم، لكنهم اكتسبوا شرعيتهم في كثير من الأحيان عبر فوهة البندقية.

استبعاد النساء: الأسباب والأعذار

هناك أسباب وفيرة لاستبعاد النساء من المسارات الرسمية. من بين الأمور الشائعة لدى صانعي السياسات أن طاولة السلام ليست مكانًا لمناقشة قضايا المساواة بين الجنسين أو قضايا المرأة. وبالرغم من أهمية هذه القضايا، كما يقولون، عليها أن تأتي في مرحلة لاحقة. تضمر هذه التعليقات فكرة أن المرأة تهتم فقط بقضايا المساواة وأن قضايا النساء هي الشاغل الوحيد لها. وهناك القليل من الفهم أو القبول بأن جميع القضايا هي قضايا النساء (و»قضايا النساء» النموذجية هي وثيقة الصلة بالرجال أيضًا). هناك وعي قليل وقدرة كبيرة على الشك بقدرات النساء ومعرفتهن وخبراتهن بالمشاركة والمساهمة بفعالية في التفاوض وبناء السلام والأمن.

يشكّل استبعاد النساء جزءًا لا يتجزأ من الثقافات المحلية. والأطراف في المفاوضات هي التي تحدد من يمثلها، كما يقول صناع السياسة الدولية، ولا

يمكن للمجتمع الدولي التدخل في مثل هذه القضايا. فالمسألة أقرب إلى الهندسة الاجتماعية، وليست طاولة السلام المكان المناسب لمعالجة هذه «المعايير الثقافية». ومع ذلك، يمكن للوسطاء في كثير من الأحيان وضع شروط على المحادثات، ويمكنهم أيضًا تقديم المشورة والتوجيه. وعلى الأخص، كممثلين للمجتمع الدولي، يمكنهم الدعوة للالتزام بالمعايير الدولية، بما في ذلك تنفيذ القرار 1325. وغالبًا ما تكون الأطراف في محادثات السلام (وخاصة المجموعات غير الحكومية) على استعداد للالتزام بالمعايير الدولية لتحسين مصداقيتها ككيانات سياسية قابلة للحياة، وليس فقط كجماعة مسلحة. ومع ذلك، يبدو أن الوسطاء يفضّلون التخلّي عن مثل هذه العوامل، ونادراً ما يطالبون بالامتثال للمعايير (خاصة فيما يتعلق بمعاملة النساء).

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم التشكيك في مصداقية مجموعات المجتمع المدني النسائية، لأنها لا تمثل السكان على نطاق واسع. فهي من النخبة، ولا تختلف وجهات نظرها ومصالحها عن آراء الرجال. رغم صحة هذه الادعاءات في بعض الحالات، فإنها تنطبق أيضًا على الرجال. في بوروندي، على سبيل المثال، لم يكن لدى العديد من الأطراف السبعة عشر في محادثات السلام أي دعم شعبي. في نيبال، بالنسبة لعدد كبير من الجمهور، كانت الأحزاب السياسية الثمانية في المحادثات يقودها ممثلون من الطبقة العليا ولم تكن فعالة في تمثيل اهتمامات السكان الإثنيين والمستبعدين اجتماعيًا. لا يتم استخدام افتقار المجموعة إلى التمثيل أو النخبوية كمبرر لاستبعاد الجهات السياسية الراسخة. حتى عندما يكون هناك إدراك للحاجة إلى عملية أكثر شمولاً، فغالبًا ما يتم تنحيتها جانباً في المفاوضة.

يظهر أيضًا اعتقاد سائد بأن اتفاقات السلام محايدة بين الجنسين. ويشير واضعو السياسات الدولية إلى حقوق الإنسان والعدالة بشكل عام، التي يقترضون أنها تشمل الجميع، بمن فيهم النساء. لكن كلا، كما يقول سفير سابق للولايات المتحدة في أفريقيا، فإن السياسات «المحايدة جندريًا» تترجم إلى تمييز ضد النساء لأن القرارات المتخذة حول الطاولة نادرًا ما يتم النظر إليها من خلال تجارب النساء اللواتي يضطررن للتعايش معها. عند التفكير في تورطه في أنغولا، يلاحظ السفير دون شتاينبرغ أن ضعف اتفاقات السلام بشأن القضايا الرئيسة مثل إعادة دمج المقاتلين أصبح واضحًا

بعد فوات الأوان. عاد الرجال الذين لا يعرفون سوى الحرب إلى المنازل التي تعلمت فيها النساء العيش بدونهم. وكانت النتيجة زيادة في العنف المنزلي، وإدمان الكحول، وتعاطي المخدرات.[1]

وكثيرا ما يتم التشكيك بوجود النساء كنساء، فلا توجد حصانة لدى النساء من الانتماء السياسي أو العرقي، أو هكذا تقول الحجة، ويتم تمثيلهن بشكل كاف من خلال قادتهن الذكور. وبالرغم من صحة هذا في بعض الحالات، إلا أن القبول المنهجي بغياب المرأة عن مفاوضات السلام في جميع أنحاء العالم أمر ملحوظ. إذا كان المسلمون أو الهندوس أو اليهود أو أي عرق معين من الناس غائبين بشكل منهجي، فستكون هناك صيحة واتهامات بالتحيز والقمع، لكن الاستبعاد على أساس الجنس يتم التسامح معه بسهولة.

وتشمل أعذار غريبة أخرى فكرة أن المرأة يجب ألا تكون في المفاوضات لأنها ستقدم تنازلات، عدا أنها لم يكن لها أي علاقة بالحرب. وفي هذا الصدد، لاحظت سواني هانت، سفيرة الولايات المتحدة السابقة في النمسا، كيف أن النساء في البوسنة «نبذن العنف... لكنهن انطلقن إلى الأمام، بدلاً من الانسحاب، لمواجهة تحديات البوسنة ما بعد الحرب،» وتقول، «لأنه على وجه التحديد لم تكن هذه حربهم، لكن عليهن صياغة السلام.»[2]

تعيق وتحبط الأسباب والأعذار المقدمة لإقصائهن العديد من النساء ولكنها لا تثنيهن. وبمجرد إدراكهن وتعبئتهن، يطالبن بمساحتهن ويعبّرن عن آرائهن واهتماماتهن وحلولهن للمسارات الرسمية. ينظرن لمفاوضات السلام كلحظة تاريخية ونافذة حاسمة للتغيير، أي الوقت لتعامل الأطراف المتعارضة مع مبادئ الديمقراطية والحرية وتقرير المصير والتحرر من الاضطهاد العرقي أو الإثني والمساواة. غالبًا ما يحفز غياب هذه المبادئ الناس على حمل السلاح والذهاب إلى الحرب. بالنسبة للنساء اللواتي يضعن حياتهن على المحك، لا تقتصر الحرية على التحرر من العنف الجنسي

(1) Speech by Don Steinberg, Initiative for Inclusive Security, Policy Forum, January 16, 2007, Washington, DC.

(2) Swanee Hunt, This Was Not Our War (Durham, NC: Duke University Press, 2004), p. xxiv.

أو حتى الاضطهاد السياسي، فهي تحرر من التمييز الاجتماعي والجندري. إن تقرير المصير ليس فكرة مجردة تتعلق بالهوية الوطنية والدولة فحسب، بل يتعلق بالحق في رسم مسار الفرد في المجتمع. أمّا موقفهن الضمني فهو أنه يجب ألّا تتخذ القرارات المتعلقة بمستقبلهن من دون تدخلهن.

رفع الصوت

المطالبة بالنظر والاستماع

تبنت النساء مقاربات مختلفة في استهداف الساحة السياسية والمطالبة بإجراء مفاوضات. يستفيد البعض من حركات حقوق المرأة أو يبني عليها، مع رسالتها الواضحة حول المساواة والحق في المشاركة في صنع القرار والإيمان الراسخ بأن عمليات السلام ينبغي أن تعزز علاقات أكثر إنصافًا بين الرجل والمرأة. وتعتمد أخريات على هوياتهن المقبولة اجتماعيًا كأمهات أو بنات، أو على أسس عرقية أو دينية أو قبلية، ويركزن على قضايا السلام والأمن الأساسية. وغالبًا ما تكون الظاهرتان موجودتين في ساحة النزاع، وقد تكون هناك اشتباكات وخلافات أيديولوجية كبيرة حول الاستراتيجية. لكن عندما يجتمعن ويتشاركن المنصة، يصبحن قوة يجب أخذها بالحسبان. كما هو موضح أدناه، تختلف التكتيكات التي تستخدمنها عبر الصراعات والثقافات والوقت والمكان، وتتراوح من احتجاجات الشوارع الصاخبة إلى الوساطة الهادئة والمشاركة السياسية الوطنية وكسب التأييد الدولي لإسماع أصواتهن. لا يتمثل التحدي في فتح المجال السياسي فحسب، بل أيضًا في بناء دائرة عامة قوية تضفي المصداقية على مطالبهن.

في الكواليس

تتحرك النساء القائدات اللواتي يبنين المصداقية من خلال التظاهرات والاحتجاجات في الشوارع في بعض الأحيان إلى الكواليس ووساطة المسار الثاني. قامت الليبيريات بإتقان فن «الضغط في الأروقة»، حيث انتظرن في الأروقة للحديث إلى المفاوضين عند دخولهم وخروجهم من غرفة المفاوضات أثناء الاستراحات في

مؤتمر أكرا عام 1994. أصدرن البيانات وصغن القرارات التي تم تقديمها للوسطاء من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). ومن بين العديد من الناشطين، كما تقول روث قيصر، «كانوا ينظرون إلى الوثائق للتأكد من أن الأمور كانت على ما يرام، وأن الموارد متاحة، والاجتماعات... كانت مثل المحرك الذي يحرك السيارة.»[1]

ومن خلال التواصل مع وسائل الإعلام الإقليمية، وخاصة الصحافة الغانية والصحفيين الدوليين الذين يغطون المسار، أكّدن على استبعادهن علنًا، وتحدثن في الوقت نفسه عن محنة النساء والأطفال. كما تحملن مسؤولية توثيق الهجمات ضد المدنيين وإصدار المواقف حول سير النزاع، بدعم من «مئات النساء»، كما تقول تيريزا لي شيرمان. أتى هذه الإصرار ثماره في أكرا، عندما دعا الرئيس الغاني جيري رولينغز الوفد لتقديم عرض للمفاوضين. وقد أذهلت التوصية المتعلقة بغياب النساء عن المفاوضات المراقبين. «إن افتقارنا إلى التمثيل في عملية السلام الجارية هو إنكار لأحد حقوقنا الأساسية؛ حقنا في أن نُرى ونُسمع وأن يتم احتسابنا. هذا [الاستبعاد] يحرم البلد أيضًا من الوصول إلى رأي 51 بالمائة من موارده البشرية لحل المشاكل التي تؤثر على حياتنا كأفراد.»[2] كان الخطاب بسيطًا للحقيقة، فقد كان واضحًا وصداميًا ونقديًا في آن، وكانت هذه سابقة وضعتها الليبيريات للمشاركة الكاملة.

في السنوات التالية، نمت سمعة النساء مع استمرار الحرب. وبحلول عام 1996، تم دعوة وفد نسائي للمشاركة في جولة أخرى من المحادثات، ولكن ليس كمشارك رسمي. وبالرغم من ترشيح روث ساندو بيري، وهي عضو في وفد آخر ولكنها أيضًا ناشطة في جهود السلام النسائية، لرئاسة مجلس الدولة التي سيشرف على الانتخابات في العام 1997، تتذكر أنها كانت قد مُنعت مبدئيًا من المؤتمر لأنها لم تكن لديها أوراق «اعتماد».[3]

---

(1) African Women and Peace Support Group, Liberian Women Peacemak ـ ers (Asmara, Eritrea: Africa World Press, 2004), pp. 26 - 31.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

في بعض الحالات، أصبح لنساء موقع مركزي في الوساطة بين الحكومة والمعارضة، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة لخسارة شخصية هائلة. كان ابن فيساكا دارمادسا جنديًا عندما اختفى في سريلانكا في عام 1998، ويئست من الحصول على أخباره. تواصلت مع عائلات أخرى وشكلت جمعية أولياء أمور الجنود المفقودين في الميدان. قامت المنظمة بالمناصرة نيابة عن الجنود المفقودين وقدّمت المشورة للعائلات. استفادت دارمادسا من خسارتها الشخصية لتخطو خطوة إلى أبعد من ذلك، فتواصلت مع أمهات التاميل على «الجانب الآخر». على مر السنين، قادت حشدًا كبيرًا من الأمهات السنهاليين والتاميل، 12000 منهن، لتذكير الحكومة والجمهور بمحنة المفقودين. كما أدارت ورش عمل حول إعادة تأهيل الجنود والمصالحة بين الأطراف المتحاربة، وقامت بتعليم الجنود والشباب وقادة المجتمع حول معايير السلوك الدولية في الحرب؛ والإرشادات المقترحة للجيش لتحديد جثث الجنود؛ وقامت بمقاضاة الحكومة لإجبارهاعلى القيام باختبار الحمض النووي لبقايا الجنود.[1]

كتبت الصحفية بينا سروار في العام 1999 أن دارماداسا قادت مجموعة من خمس أمهات أعضاء في جمعيتها إلى إقليم التاميل، ظاهريًا لزيارة ضريح مسيحي، ولكن في الواقع لمقابلة جبهة نمور تحرير تاميل إيلام. التقت النساء بجنود الجبهة الشباب الذين لا يختلفون عن أبنائهن. جلسن على الأرض مقابلهم وقدمن لهم الطعام. لقد «كسروا الجليد بسؤال جندي شاب عن أطفاله، متظاهرين بالدهشة لأنه لم يكن لديه مخالب أو قرون.»[2] قدّمن الكعك والكتب. «وجدنا أنه لم يكن لديهم كراهية تجاهنا، ونحن أيضًا تجاههم،» تتذكر دارماسا. لم تسألهم أبدًا عن ابنها، وهي سريعة الإقرار بأن ألمها (وإن كان حياً) متماثل وربما أكثر حدة بين سكان التاميل. في وقت لاحق، عندما خاطر جنود من جبهة نمور تحرير تاميل إيلام بحياتهم لنقل دارماداسا ومجموعتها عبر خطوط التماس، تعمقت العلاقة.[3] هذه الثقة حافظت على تواصلهم، حتى عندما توقفت محادثات السلام الرسمية.

---

(1) Visaka Dharmadasa, About Us, Initiative for Inclusive Security Network Members, available at http://www.womenwagingpeace.net, retrieved July 26, 2006.

(2) Beena Sarwar, Some Mother's Son, available at http://www.counter_currents.org/hr_sarwar210604.html.

(3) Ibid.

لم تكل في جهودها لتحقيق محادثات سلام وكانت في طليعة المطالبة بمشاركة المرأة في العملية. نجحت في الضغط على الوسطاء النرويجيين، وعندما بدأت المحادثات حول المفاوضات الرسمية في عام 2002، تم تشكيل لجنة فرعية للشؤون الجندرية تضم النساء فقط، ممثلات رشحتهن الحكومة وجبهة نمور التاميل. حتى الميسر النرويجي كان امرأة. وربما تكون هذه هي المرة الأولى التي تشكل فيها النساء 100 بالمائة من الوفود الرسمية وفريق الوساطة ضمن عملية سلام رسمية.

عندما توقفت المحادثات في 2003، تجنّب نمور التاميل الوسطاء الآخرين، بما في ذلك النرويجيين. بدلاً من ذلك، قاموا بدعوتها لنقل رسائلهم إلى الحكومة، موضحين انسحابهم المؤقت. هذا وتتمتع دارماسا بالاعتراف على نطاق واسع وموثوق لالتزامها بإنهاء العنف من خلال المفاوضات.

يسعى الكثيرون لاكتساب التقدير في مشهد السلام ونشاط المجتمع المدني في سريلانكا، لكن دارماداسا ليست واحدة منهم. «أعيش في كاندي،» تقول، «هذا هو المكان الذي تجدني فيه نمور التاميل.» لا تشكّل أي تهديد، وليس لديها أجندة خفية، وقبل كل شيء، فهي تدرك الموقف المحفوف بالمخاطر الذي تجد نفسها فيه. لا تريد أن يُنظر إليها على أنها تهديد. الانتقال إلى كولومبو، وهو عرض تلقته عدة مرات، سيأتي باهتمام ضار بعملها وقضيتها. تقول إن جبهة نمور تحرير تاميل إيلام تعرفها وتثق بها ليس كشخص سياسي أو دبلوماسي؛ معهم، «أنا مجرد أم بسيطة.»[1]

شمالاً عبر خليج البنغال، مرورًا ببنغلاديش، في الركن الشمالي الشرقي للهند بين أربعين قبيلة من تلال الناغا. تتوسط أمهات «بسيطات» ـ نساء أخريات ـ في خضم صراع آخر. يبلغ عدد سكان الناغا حوالي 3 ملايين شخص، يتحدثون نحو ستين لهجة مختلفة. تمتد القبائل بين المقاطعات الهندية الداخلية والحدود الدولية. إنهم شعوب أصلية، منعزلة وذات اكتفاء ذاتي، لها تقليد من الحرب البينية التي تعود إلى قرون. تكتب ريتا مانشاندا، أنه تاريخيًا، كانت النساء محكّمات وصانعات سلام، ومعروفات باسم ديمي أو بوكريليا، على الرغم من أن مشاركتهن في الشؤون العامة كانت تعتبر

(1) Discussions with the author, New York, March 2003.

«فألًا سيئًا».[1] يعود الصراع الحالي، شأنه شأن الكثير من النضالات الأخرى، إلى الأيام الأخيرة من ولاية الراجا، عند حصول الهند على استقلالها. ناضل الناغا، الذين يعتقدون أنهم شعب متميز له تاريخ وثقافة منفصلة عن تاريخ البر الرئيس في الهند، من أجل الاستقلال لأكثر من نصف قرن. الصراع مستمر، وأطراف الصراع تأتي وتذهب: الجماعات المسلحة والمجموعات الفرعية؛ حكومة الهند؛ ولاية ناغالاند الهندية، التي تشكلت في عام 1963 وتضم شعوب الناغا وغيرها؛ ومجموعة متنوعة من القبائل؛ والولايات الحدودية. يتم توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، لكن العنف يستمر، والمفاوضات متقطعة. في خضم هذا الالتباس، تبرز دائرة سلام عريضة القاعدة تلعب فيها المنظمات النسائية دوراً بارزاً. في عام 1997، تم توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار، لكنها لم تكن مستقرة. كانت العديد من الفصائل مترددة في الالتزام بالأحكام. وبعد ثماني سنوات في 2005، أصبح التخلي عن عملية السلام خارج خيارات مختلف الأطراف، وذلك يعود إلى حد كبير إلى الجهود المستمرة للمجتمع المدني والقاعدة الشعبية.[2]

تأتي النساء المعنيات من خلفيات أيديولوجية متمايزة. من ناحية، تعتمد جمعية أمهات الناغا (NMA)، التي تشكلت في 1984، على الهويات التقليدية للنساء كصانعات سلام، لتأكيد دورهن كمحكّمات ووسيطات، مما يوسّع المجال أمام السلام. ومن ناحية أخرى، يؤكد اتحاد نساء ناغا في مانيبور (NWUM)، الذي تم تشكيله في عام 1994 استعدادًا للمؤتمر العالمي الرابع في بكين، على حقوق المرأة على نطاق أوسع. وعلى الرغم من أن مبادئ تأسيسها تشمل تعزيز القيم التقليدية، إلا أنها نشطة في حماية الحقوق القانونية للمرأة، بما في ذلك الزواج والطلاق، وحقوق الميراث والملكية، وقبل كل شيء، حق المشاركة في السلطات القروية والقبلية.

تعمل المؤسستان بالتكافل فيما يتعلق بمسألة السلام وتدافعان عن رسالة السلام، وتنزعان التوترات، وتوفقان بين الأطراف المتحاربة، وتستفيدان من هوياتهما

(1) *Rita Manchanda, Naga Women Making a Difference: Peacebuilding in Northeastern India (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005), p. 4.

(2) Ibid.

ودوائرهما المتميزة لتحقيق أقصى قدر من التأثير. تقول مانشاندا، توسطت نساء الناغا بشكل غير رسمي في مجتمعاتهن المحلية ومع الكيانات الحكومية وغير الحكومية. لقد شكلن حواجز بشرية لحماية قراهن من قوات الأمن الهندية وطالبن بالإفراج عن أقاربهن في اجتماعات وجاهية مع القادة العسكريين. ضغطن من أجل إزالة مواقع الجيش في المناطق التي أثاروا فيها أعمال عنف بالقرب من القرى.

عززت جمعية أمهات الناغا دورها كصانع سلام تقليدي تحظى بالاحترام والثقة للموقف المحايد الذي تتخذه عند التوسط بين الفصائل. في المناطق الحضرية، يطلب زعماء القبائل وجود نساء في محادثات مع قادة سريين كوسيلة للحفاظ على سلمية المناقشات. وعلى الرغم من صعوبة الحفاظ على الحوار في بعض الأحيان، وخاصة في أعقاب الهجمات، تعمل النساء من خلال شبكاتهن الاجتماعية وغير الرسمية للحفاظ على خطوط الاتصال ونزع فتيل التوترات.

في قارة أخرى، في شمال أوغندا، تتشابه رحلة أنجيلينا أتيام من القابلة والأم إلى ناشطة السلام والوسيط الموثوق به مع تجربة دارماسا. بدأ الصراع في العام 1986 مع جيش الرب للمقاومة، وهي حركة متمردة وفرقة دينية، يقودها جوزيف كوني. في سنواتها السابقة، سعت الحركة إلى جذب شعب أكولي في شمال أوغندا من خلال الرد على الإطاحة بالرئيس يويري موسيفيني للزعيم السابق للمحاكمة، والذي كان من الأخولي. لكن جيش الرب للمقاومة ليس له دعم شعبي، وخلال عشرين عامًا من قتاله، استمد قوته من اختطاف وإخضاع حوالي 30,000 طفل، من الصبية والفتيات من جميع الأعمار، الذين أجبروا على القتال. أولئك الذين يحاولون الهرب يتعرضون للضرب حتى الموت، وأولئك الذين نجوا وفروا يروون قصص مماثلة. أُعيد العديد منهم إلى قراهم لقتل آبائهم وآخرين يعرفونهم. تم اغتصاب الفتيات وإجبارهن على «الزواج» مع قادة المتمردين. لقد عاشوا في الأدغال وفي حالة صحية صعبة مع القليل من الطعام وتخلل العنف حياتهم.

في 1996، اختطف جيش الرب للمقاومة ابنة أنجلينا البالغة من العمر 14 عامًا مع أكثر من 100 فتاة أخرى، خلال غارة ليلية على مدرستهن الداخلية. «عندما تم نقلهن

في البداية، بكينا، ولكن بعد ذلك قررنا أن نفعل شيئًا،» أوضحت انجلينا في 2004. فقامت مع آخرين بإنشاء جمعية الأهالي المهتمين، وهي منظمة غير حكومية مكرسة للدعوة للإفراج غير المشروط عن الأطفال وتوفير دورات تدريبية لإعادة تأهيل المقاتلين وإعادة إدماجهم، مع التركيز على التعليم والصحة، والمطالبة بحل سلمي للنزاع، مع المصالحة والغفران.[1]

أطلقت أتيام حملتها من قرية إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، وتحدثت مع السياسيين وذوي النفوذ حول محنة الأطفال الأوغنديين. فالحرب التي أدت إلى نزوح 1.5 مليون شخص لم يلاحظها أحد منذ سنوات، لكن حملة أتيام سلطت الضوء الوطني والدولي على المنطقة وتصاعد العنف. استدعاها كوني لحضور اجتماع، وعرض إعادة ابنتها، شارلوت، مقابل صمتها. رفضت أنجلينا. وقالت في مقابلة: «إذا طلبت شارلوت وعادت، ماذا عن الباقين؟ ماذا عن الأهل الآخرين؟ ماذا عن هذا العدد الكبير من الأطفال؟ ماذا عن أمهاتهم؟ الألم الذي أشعر به هو ما يشعرون به أيضًا،» وذلك في مقابلة مع MSNBC في عام 2006.[2] في 2004، هربت شارلوت مع ولديها الصغيرين، لكن أتيام واصلت عملها نيابة عن الأطفال الآخرين. وعلى مر السنين، أصبحت شخصية معترف بها. في مقابلة مع الإذاعة الهولندية في 2004 [3] قالت: «نحن كأهل نقول إننا لا نؤمن بإخماد حريق بالبنزين. نعتقد أن الوقت قد حان لإجراء محادثات مع شخص ما.» في 2005، عندما كان احتمال إجراء محادثات سلام يلوح في الأفق، كانت أتيام عضو في الوفد المؤلف من ستة أشخاص والذي التقى قادة العالم لدعم العملية.

الأحزاب السياسية

يؤدي مسار الاحتجاج العام والمساعدة الإنسانية والوساطة غير الرسمية إلى تمثيل

---

(1) Christian Aid, Interview with Angelina Atyam from Northern Uganda, 11.04, available at http://www.christianaid.org.uk, retrieved July 25, 2006.

(2) Angelina Atyam, interviewed for "Children of War in Uganda ," Date line, MSNBC, September 26, 2006, available at http://www.msnbc.msn.com.

(3) Eric Beauchemin, Talking with the Devil, Radio Netherlands, 2004, available at http://www.radionetherlands.nl/features/humanrights/devil.html.

رسمي في محادثات السلام لبعض النساء، ليس لأنهن مدعوات، بل لأنهن يقوّضن القواعد والهياكل القائمة ويخلقن مكانهن الخاص.

في إيرلندا الشمالية، فشلت مسيرات السلام ومحاولات حل النزاع في سبعينيات القرن الماضي، وتلاشت حركة السلام النسائية. لكنْ، بحلول الثمانينيات، كانت النساء يعملن مرة أخرى مع بعضهن البعض عبر المجتمعات الدينية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل رعاية الطفل، والمساواة في الأجر، والرفاه الاجتماعي. أثناء تعاملهن مع هذه القضايا المتعلقة بالخبز والملح، بدأت القواسم المشتركة تظهر بينهن، خاصة مخاوفهن وآمالهن، وطغت على أي اختلاف في الدين. العلاقات التي أقمنها والثقة التي بنينها من خلال العمل معًا على القضايا غير الحساسة أرست الأساس لمشاركتهن في القضايا السياسية المتعلقة بالصراع.

في عام 1996، تولى السناتور الأمريكي جورج ميتشل مهمة التوسط في محادثات السلام. ولدى وصوله إلى أيرلندا الشمالية، لاحظ تباين وجهات النظر وعدد كبير من الأحزاب السياسية، ليس فقط عبر الأطراف ولكن أيضًا في كل جانب. وكطريقة لضمان الشمولية والتمثيل العادل للشعب، اقترح ميتشل أن يكون انضمام الأحزاب إلى المحادثات عبر الانتخابات، حيث تحصل الأحزاب العشرة الأولى على مقاعد في المفاوضات. انزعجت قيادات الحركة النسائية، وأدركن خطر التهميش. تعاملن مع مختلف الأحزاب السياسية في البداية بهدف تقديم أجندتهن، لكن الأحزاب أبدت القليل من الاهتمام بدعم وجهات نظرهن، أو مشاركة المرأة بالفعل. وقبل ستة أسابيع عن الانتخابات، دعين إلى اجتماع مفتوح. جاءت النساء من مختلف القطاعات الدينية والجغرافية والاجتماعية، ومن حوالي 200 منظمة ذات جذور في التقاليد القومية والجمهورية، ومؤيدي الوحد والجمهوريين. قمن بتحويل شبكتهن إلى حزب سياسي، وفر مساحة للأشخاص الذين كانوا غير مرتاحين لتعريف وتقييد أنفسهم من حيث الأجندة والهويات والقيم التي تتبناها الثقافة السائدة.

بالرغم من دعمها من الرجال والنساء، كان تحالف النساء في أيرلندا الشمالية (NIWC) أول حزب سياسي نسائي صريح. لم يكن لديه الأموال للحملات

الانتخابية، ولم يملك مقرًا باستثناء منازل الناس، واسمه غير معروف. في الفترة التي سبقت الانتخابات، اكتسبت سياسة طاولة المطبخ معنى جديدًا، حيث استخدمت النساء السلع المنزلية وصناديق السوبر ماركت القديمة وأي وسيلة متاحة لإنتاج مواد الحملة، ودعم المرشحات السبعين، ونشر أفكارهن حول الإدماج والمساواة وحقوق الإنسان. وكانت دائرة مناصريهن قوية بما فيه الكفاية. عندما تم فرز نتائج الانتخابات، احتل التحالف المرتبة التاسعة بشكل عام، مما منحها مقعدًا شرعيًا على طاولة السلام.[1]

بعد بضع سنوات وفي مقلب آخر من العالم، بدأت محادثات السلام الصومالية في جيبوتي. تم الاعتراف فقط بالعشائر الخمس في البلاد ككيانات شرعية للمشاركة. جميعها كان يقودها الرجال، ولم يعط أيًا منهم أهمية كافية لإشراك النساء في فرق التفاوض. بالنسبة إلى آشا حاجي علمي أمين، مؤسسة منظمة إنقاذ الأم والطفل الصومالية (SSWC)، وهي منظمة تقدم المساعدة والرعاية للمجتمعات التي مزقتها الحرب، لم يكن بالإمكان الدفاع عن هذا الاستبعاد. مثل نساء صوماليات أخريات منذ بداية الحرب في عام 1990، تمزق حياة آشا بين العشائر. «كان والدي من عشيرة، وزوجي من أخرى.»[2] حرفيًا واستعاريًا، وجدت نفسها في منطقة حرام، تنتمي إلى كلا العشيرتين، لكن لم تكن أي منهما تثق بها تمامًا. «أدركت أن الهوية الوحيدة التي لا يمكن لأحد أن يأخذها مني، هي أن أكون امرأة. عشيرتي هي نسويتي.»[3] عندما بدأت محادثات السلام في العام 2000، دعت الأمم المتحدة أمين كمراقبة، لكنها ووجهت بالتجاهل من من ممثلي العشائر الخمس، وبالتالي لم تعتبر مشاركة رسمية. قررت أمين تسوية أرضية اللعب وتدمير القواعد. شكّلت عشيرة سادسة مع غيرها من النساء، عشيرة النساء. لم يتحقق الأمر بسهولة، فقد ناضلن لستة أشهر وحاربن العشائر الأخرى والمجتمع الدولي للحصول على اعتراف رسمي.

---

(1) More information available in Kate Fearon, Women's Work: The Story of the Northern Ireland Women's Coalition (Belfast: Blackstaff, 1999).

(2) Personal discussion with the author, New York, December 2005.

(3) Shelley Anderson, "My Only Clan Is Womanhood: Building Women's Peace Identities," International Fellowship on Reconciliation, May 2005, available at http://www.ifor.org/WPP/article_May_05.pdf.

تقول أمين في 2005: «شكك الناس فينا... لأننا أردنا استخدام النساء كجسور للسلام... أردنا توحيد النساء الصوماليات كواحدة... حاول بعض أمراء الحرب تدميرنا»... «نفس الأشخاص أدركوا أن الله وحده هو الذي يمكن أن يمنعنا... لذا فهم الآن يصافحون أيدينا.»[1] في كانون الثاني/ يناير 2004، بصفتها زعيمة العشيرة السادسة، كانت أمين المرأة الوحيدة المشاركة في رئاسة المرحلة الأخيرة من مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية وأول امرأة توقع اتفاقية السلام.[2] وقد رافقت 22 امرأة أخرى في البرلمان الصومالي للحكومة الاتحادية الانتقالية (TFG).

بحلول العام 2005، عندما هددت المحاكم الإسلامية الدولة الهشة، قادت النساء البرلمانيات مسيرة سلام نسائية لدعم الدولة.[3] وقد تواصلت أمين مع المحاكم الإسلامية في العام 2006 في محاولة للحفاظ على السلام، وعلى الرغم من المخاطر الشخصية قدّمت نقدًا صريحًا للتدخلات الإثيوبية والعنف المتصاعد في أوائل 2007. إن موقفها المناهض للعنف واضح: سيتحسن الوضع الإقليمي من خلال التجارة والتنمية والحوار حول الحقوق والأمن. بالنسبة لأمين، فإن التخويف والانتقام والاحتلال تضر بأي عملية سلام.[4]

العمل مع الهيئات الدولية

يُعتبر التواصل مع المجتمع الدولي أحد الأساليب والاستراتيجيات التي تتبناها النساء، اللواتي يعملن على امتداد الطيف: من المحلي إلى العالمي ومن العالمي إلى المحلي.

على المستوى المحلي: يُعد الوصول إلى المجتمع الدبلوماسي ومجتمع الأمم المتحدة وسيلة فعالة لإعلاء صوت المرأة وشرعيتها في المواقف التي يتجاهلها القادة الوطنيون. ذهبت الليبيريات من سفارة إلى سفارة، وأرسلن المواد بالفاكس ونشرنها في

---

(1) Ibid.

(2) Rosemary Okello, The Sixth Clan at the Somalia Negotiating Table, available at http://www.awcfs.org, retrieved January 9, 2006.

(3) Salad Duhul, "Somali Women Demonstrate to Support State," Somaliland Times, November 2006, available at http://www.somalilandtimes.net.

(4) Correspondence with the author, January 2007.

كل مناسبة. كما استفدن من علاقاتهن الدولية للضغط للاعتراف والتمثيل الرسميين. في الحالة الصومالية، كان تصرف الأمم المتحدة البسيط المتمثل في دعوة منظمة إنقاذ الأم والطفل الصومالية لمراقبة محادثات جيبوتي كافياً لتحفيز وتمكين أمين من الضغط من أجل إنشاء العشيرة السادسة. في سريلانكا، أيد النرويجيون، بصفتهم رعاة للمحادثات، فكرة إنشاء لجنة فرعية معنية بالجنسين. وفي معظم الحالات، جاء الزخم من النساء أنفسهن؛ كانت جهود المجتمع الدولي محدودة ولكنها تحفيزية.

شاهدت الليبريات والسيراليونيات اللواتي قدن المظاهرات الحاشدة من أجل السلام انزلاق البلدين مرة أخرى نحو الحرب أواخر التسعينيات. فأعدن تجميع صفوفهن، وبدعم من مؤسسة تضامن المرأة الأفريقية (FAS) وهي منظمة غير حكومية مقرها جنيف، في العام 2000، بتأسيس شبكة سلام نساء نهر مانو (MARWOPNET)، وهي حركة إقليمية لها روابط عبر غينيا وليبيريا وسيراليون، من خلال التواصل عبر النخبة والقواعد الشعبية وكسب تأييد المجتمع الدولي، وبالرغم من بقاء ممثليها في الأروقة خلال عملية السلام عام 1996، كانت من الموقعين الرسميين على اتفاقات السلام الليبيرية في 2004، ولا يزال وجودها مؤثرًا في المنطقة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأ الحوار بين الكونغوليين في العام 2001 لإنهاء الحرب المدمرة التي بدأت في العام 1998، ووصفها البعض بأنها الحرب العالمية الأولى في أفريقيا، حيث ضمّت سبع دول إقليمية. أدت وحشية القتال، إلى جانب الأزمة الإنسانية والمرض والمجاعة، إلى وفاة 3.3 مليون بين نساء وأطفال ومسنين بحلول نهايتها في العام 2003. عندما بدأ الحوار، عادت النساء الكونغوليات إلى قرار مجلس الأمن 1325 للمطالبة بالمشاركة. وعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، بالشراكة مع شبكة FAS ومؤسسة «المرأة كشريكة من أجل السلام في أفريقيا» (WOPPA)، مع النساء لضمان انعكاس مخاوفهن في جدول الأعمال الرسمي. ومع تعثر المحادثات، جمعت FAS وWOPPA، بتمويل من الحكومة الكندية، النساء من مختلف الانقسامات العرقية والسياسية لبناء برنامج سلام مشترك.وعندما استؤنفت العملية في عام 2003، كانت هناك ست وثلاثون امرأة من بين 300 مندوب.[1]

(١) UNIFEM, Securing the Peace: Guiding the International Community Towards Women's Effective Participation Throughout Peace Processes (New York: UNIFEM, October 2005), p. 6.

كانت محادثات السلام الأفغانية في بون 2001 نقطة تحول لإدماج المرأة، ليس بسبب الأرقام ـ فقد كان هناك خمس نساء فقط ـ ولكن لأنها المرة الأولى التي وَجّه فيها لاعبون دوليون رئيسيون، ولا سيما الولايات المتحدة، دعوة صريحة لإدماج النساء في بداية العملية. لم يأتِ الضغط من فراغ، بل كنتيجة سنوات من الضغط المتضافر من جانب المنظمات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها مثل مؤسسة الغالبية النسوية. لقد سهّلت هذه السابقة على النساء العراقيات السعي للوصول إلى المشاركة في صنع القرار الذي يدور حول مستقبل بلدهن، لكن ذلك لم يتحقق بسهولة.

في العام 2003، ومع بدء حرب العراق، قام صندوق هانت للبدائل Hunt Alternatives Fund، وهو مؤسسة خاصة مقرها الولايات المتحدة، بتمويل أول سلسلة من تجمعات النساء العراقيات في واشنطن العاصمة.[1] بالنسبة لكثير من المشاركات، الشيعة والسنة والآشوريات والكرديات، كانت هذه المرة الأولى التي يتحدّثن فيها جماعياً كنساء عراقيات عن تجاربهن في الحياة في ظل نظام صدام حسين البعثي. أدت تفاعلاتهن مع حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى رفع مكانة المرأة في الساحة السياسية. شكّلن منظمات لتقريب الشتات العراقي من الناشطين داخل البلاد، وأقمن الصلات مع مجتمع السياسة. ورغم العنف، كافحن من أجل الحفاظ على وجودهن وصوتهن في صلب السياسة العراقية. وبناءً على تجاربه مع النساء العراقيات، واصل برنامج صندوق هانت للبدائل مبادرة الأمن الشامل (المعروفة سابقًا باسم «نساء تشن السلام»)، دعم النساء السودانيات والكولومبيات وغيرهن. وبالمثل، يوفر معهد كروك التابع لجامعة سان دييغو مكانًا سنويًا للنساء صانعات السلام والسياسات للتفكير في التجارب والاستفادة منها.

أخذ موقف على المستوى الدولي: ربما يكون أهم نجاح سياسي حققته ناشطات السلام هو الحملة العالمية التي أدت إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي كان ولا يزال يمثل تحديًا للوضع الراهن. سعيًا وراء قرار مجلس الأمن، عملت الناشطات على سد الهوة بين مجتمعاتهن المحلية في البلدان التي مزقتها الحرب ومدينة نيويورك.

---

(1) Hunt Alternatives Fund runs the Initiative for Inclusive Security, formerly known as Women Waging Peace.

الكثيرات ممن انضممن للحملة كن يعلمن جيدًا أن الحلول الوسط والقرارات المتخذة على طاولة السلام هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لهن ولأسرهن. لذا، فإن الاستهداف الاستراتيجي لمجلس الأمن والدفع من أجل قرار يؤيد إشراك المرأة في صنع السلام لم يكن مجرد محاولة متعمدة لتغيير النموذج والقواعد التي تحكم عمليات السلام فحسب، بل شكّل أيضًا وسيلة لضمان حصولهن على فرصة لتحديد مستقبلهن ومستقبل مجتمعهن أثناء وضع الأسس.

كان الجهد ناجحًا جدًا على الورق. فالقرار 1325 يدعو الحكومات لضمان مشاركة المرأة على نطاق أوسع في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. كما «يطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، في جملة أمور، ما يلي:... (ب) اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليون لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام.»[1] وتكتسب الإشارة إلى جميع الجهات الفاعلة والدعوة لدعم مبادرات السلام النسائية أهمية خاصة، فهذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها القانون الدولي بأن للجهات الفاعلة من غير الدول الحق في المشاركة في مفاوضات السلام.

لكن الممارسة العملية لم تفضِ بعد إلى تحقيق روحية ونص القرار. ومع ذلك، لا عجب من انتهاز الناشطات على مستوى العالم الفرصة وتحوّلهن إلى أكبر المؤيدين والمستخدمين المتحمسين لهذا القرار. وقد أخذت النساء الإسرائيليات والفلسطينيات اللواتي عملن على صنع السلام منذ ثمانينيات القرن الماضي، أخذن الرؤية إلى مستوى آخر. انطلاقًا من روحية القرار 1325 ولغته واستيائه من الفشل المستمر في المسارات الرسمية، أطلقت مجموعة من 20 امرأة إسرائيلية وعشرين من القيادات النسائية الفلسطينية، إلى جانب نظرائهن من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللجنة الدولية للمرأة (IWC) في العام 2006، للتحدّث بصوت واحد ورؤية مشتركة، والدعوة إلى العودة إلى المفاوضات للعمل من أجل «سلام عادل ودائم يقوم على حل الدولتين.»[2]

---

(1) Security Council Resolution 1325, New York, United Nations, 2000.

(2) Israeli and Palestinian Women Leaders Call for a Return to Peac e Ne gotiations, press release, UNIFEM, New York, May 3, 2006, available at http:\\ domino.un.org/UNISPA L.NSF, retrieved July 25, 2006.

ظهر القرار 1325 كنتيجة لشراكة ثلاثية بين المجتمع المدني والأمم المتحدة والحكومات. تقوم اللجنة الدولية للمرأة بتكرار هذه الفكرة، مع عضوية نساء أثبتن قدراتهن القيادية، بعضهن مشهورات في السياسة، والبعض الآخر فاعلات مخضرمات في المجتمع المدني وصنع السياسات الدولية. لقد اثبتن من خلال عملهن أن هذه الشراكة ممكنة وضرورية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. «ندعو اللجنة الرباعية [الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة] والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماتهم بضمان نهاية الاحتلال وضمان الحماية القانونية وبدء المفاوضات بين الطرفين،» يقول بيانهن الرسمي. «نحث مؤسسات المجتمع المدني والمرأة في مجتمعاتنا وأوروبا والولايات المتحدة وجميع أنحاء العالم على مطالبة حكوماتهم بأن تكون أطرافًا خارجية فاعلة في إنهاء نزاعنا الذي طال أمده. إن اللجنة الدولية للمرأة مستعدة للمشاركة بشكل كامل في هذه العملية، وجعل وعد قرار مجلس الأمن 1325 حقيقة واقعة.»[1]

هل أوصل القرار 1325 النساء إلى طاولة السلام؟ منذ إقراره، تم سماع مطالب النساء بالإدماج في القنوات الرسمية في كثير من الأحيان. وهناك ما يلزم مجلس الأمن بمناقشة هذه القضايا مرة في السنة على الأقل. يبقى السؤال: بعد حوالي العقد من اعتماده، هل تم تنفيذ القرار بفعالية؟ ليس تمامًا. يبقى الكثير من الجمود والتلكؤ بين السياسيين والدبلوماسيين. ولكن تحت ضغط المجتمع المدني، تأتي الإشارة إلى أحكامه بشكل أكثر انتظامًا في سياق المناقشات حول صراعات محددة. في كولومبيا وإسرائيل وفلسطين، أدمجت الحكومات مهمة إدراج المرأة في عمليات السلام في السياسات الوطنية وحتى في التشريعات. وفي عام 2006، أصدرت المملكة المتحدة خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار، ويقوم آخرون باللحاق بها.

أعدت مختلف إدارات ووكالات الأمم المتحدة خطط عمل لتنفيذ القرار بشكل منهجي، تحت ضغط من الدول الأعضاء. وتأتي مجموعة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تضم عددًا من المنظمات غير الحكومية الدولية، في صدارة

---

(1) Ibid.

مراقبة أعمال مجلس الأمن. وقد أتيحت الفرصة للنساء من مناطق النزاع للتحدث إلى المجلس كنتيجة لهذه المناصرة.

في وقت كتابة هذا التقرير، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان ومانحون دوليون يحاولون دمج أحكام القرار في جوانب عملية السلام في نيبال، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحكم وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية. على الصعيد الدولي، ترجم النشطاء القرار إلى أكثر من سبعين لغة. تم توزيعها وشرحها في ورش العمل والمؤتمرات في جميع أنحاء العالم. في البلقان وفي أنحاء إفريقيا، انضمت المجموعات النسائية إلى فرق إنتاج أفلام وثائقية وأفلام صامتة ورسوم كاريكاتورية لتدريب السكان الأميين. يثبت القرار 1325 نجاعته كإطار قانوني ومخطط لصنع السلام الأكثر شمولاً، لكن تنفيذه يظل معركة شاقة.

على الطاولة: إحداث الفرق

بالنسبة للنساء اللواتي فزن بمعركة الوصول لطاولة السلام، يأخذ النضال منعطفًا جديدًا مع بدء المفاوضات. فمن ناحية، يواجهن تحدي الحفاظ على وجودهن وعدم التعرض لأهواء أو ضغوط الفصائل السياسية أو العسكرية لتهميشهن. ومن ناحية أخرى، يتعين عليهن إثبات القدرة على التأثير وإحداث الفرق. وكما كتبت المختصة في النوع الاجتماعي باميلا فيشمان، «لا تكمن القوة في القدرة على فرض إرادة الفرد فحسب، بل في القدرة على فرض تعريف الفرد لما هو ممكن، وما هو صحيح، وما هو حقيقي وما هو عقلاني.»[1] بالنسبة للنساء في مفاوضات السلام، لا يقتصر التحدي فقط على معالجة بنود جدول الأعمال الرئيسة ولكن أيضًا على إثارة القضايا الأخرى. فاللواتي تأتين بتجارب من الأرض ويعبّرن عن آراء المدنيين يناضلن لتوفير وجهات نظر بديلة حول ما هو «مهم» أو «صحيح» أو «عقلاني». وعندما ينجحن فهن يغيّرن جوهر المحادثات من خلال إدخال قضايا جديدة على جدول الأعمال وتقديم رؤى مختلفة. وهذا يؤثّر على المسار والديناميات والعلاقات والطرق التي تتم بها

(1) Pamela Fishman, "Interaction: The Work Women Do," in Language, Gender, and Society, B. Thorne, C. Kramarae, and N. Henley (eds.) (Rowley, MA: Newbury House, 1983), pp. 89 101 ـ.

المفاوضات. وربما الأهم من ذلك، تأتي النساء إلى الطاولة مع فهم أكثر شمولية حول الهدف الفعلي للمحادثات وحتمية الاعتماد المتبادل.

«تعكس عمليات السلام،» كما يقول هوارد وولف، عضو الكونغرس الأمريكي السابق، والدبلوماسي والمبعوث الأمريكي الخاص إلى مفاوضات بوروندي، «في المقام الأول، التخلي عن نموذج «الخاسر والخسارة» الناجم عن الحرب.»[1] على الأطراف الوصول إلى نقطة الاعتراف بمصالحهم المشتركة وترابطهم الذي لا ينفصم. مرارًا وتكرارًا، تُجرى محادثات السلام في جو يسوده الربح والخسارة، حيث يقاتل الأفراد على الطاولة، وغالبًا الرجال، من أجل تحقيق مكاسب خاصة بهم. بالتفكير في العملية البوروندية طوال التسعينيات، لخصت إيميلدا نزيرورا هذا الموقف: « يضع إخواننا البوروندييين، أعضاء الأحزاب السياسية، تقسيم الكعكة «الوطنية» أولاً... إنهم يفكرون، ما هو المنصب والمنصب الذي سنحصل عليه في نهاية المفاوضات؟ لكن هذا لا يهمنا نحن النساء، فنحن نهتم بالعودة إلى السلام، كي تتمكن أخواتنا والنساء في الريف من زراعة أرضهن، والتنقل دون خوف من القتل اليوم أو غدًا.»[2]

بأغلبية ساحقة، تعتبر الناشطات، اللواتي يصلن أو لا يصلن إلى المفاوضات، أن محادثات السلام هي وقت الاعتراف بالنتائج الملموسة للحرب وفرصة بناء مجتمع أكثر إيجابية وعدلاً. من جنوب السودان إلى أيرلندا الشمالية، ومن الشرق الأوسط إلى أمريكا الوسطى أو البلقان أو الفلبين، تعبر النساء عن رؤية شاملة للسلام، وتربط بين السلام الشخصي وراحة البال وحاجتهن إلى مجتمع مسالم مبني على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق والمسؤوليات والاحتياجات الإنسانية العالمية الأساسية: الصحة والتعليم والأمن وحرية الحركة والاحتياجات القانونية الحقوق السياسية. إنه في نفس الوقت أمر معقد وبسيط، وطموح، ولكنه أساسي وطبيعي للغاية.

وكما تقول فيوسا دوبرونا، طبيبة أطفال وناشطة في مجال حقوق الإنسان في

---

(1) Howard Wolpe et al., "Rebuilding Peace and State Capacity in War Torn Burundi," Round Table 93, no. 375 (July 2004): 457 67 4 _.

(2) Anderlini, Women at the Peace Table, p. 33.

كوسوفو، «يعتمد فهمي للسلام حقًا على تجربتي. السلام ليس مجرد غياب الحرب، بل الحياة المستقرة. الحرية. وشيء يأتي مع الحرية: الاحترام الحقيقي للتنوع.»[1] تردد ماري براونيل من ليبيريا هذه الرغبة في الحياة الطبيعية: «أردنا السلام. نريد السير في الشارع. لا نريد النظر خلفنا بسبب الرصاص الطائش الذي يأتي من أي مكان ويضربك. أردنا أن نكون أحراراً وراضين، أن نحوز على راحة البال. أردنا أن يذهب أطفالنا إلى المدرسة، وأن يتعلموا، لأن الكثير منا لم يكن في وضع يسمح له بإرسال أطفاله إلى المدرسة، ولم تُتَح لنا الفرصة على الإطلاق للذهاب إلى المدرسة أو أن ندع أطفالنا يعودون إلى المدرسة. اسمحو لنا بالتنقل بحرية، والاهتمام بعملنا، وعيش حياة طبيعية.»[2]

ترفد هذه الغاية والرؤية إسهامات النساء في جوهر محادثات السلام ومساراتها. كما هو موضح أدناه، هناك اتجاهات شائعة واضحة في مناطق النزاع حيث شاركت النساء في المحادثات، وقامت بالتأثير على جدول الأعمال والقضايا المطروحة للنقاش، وجلبت أصوات الضحايا وخبراتهن. تميل النساء إلى الحفاظ على روابط أوثق مع القاعدة الشعبية، وإيصال مخاوفها إلى المفاوضات ونقل القرارات المتخذة إليها. وأخيراً، فإنهن يجلبن أساليب ومهارات مميزة تؤثر على لهجة وديناميات العملية.

توسيع جدول الأعمال

بالنسبة للعديد من النساء، لا توجد حدود بين المجالين العام والخاص، فغالبًا ما تنبع وجهات النظر التي يجلبنها إلى طاولة السلام من دوائر اهتماماتهن، والأصوات والتجارب الأقرب إليهن، من داخل المنزل والمجتمع. بوصفهن أمهات وزوجات وبنات وأخوات ومعلمات وأخصائيات اجتماعيات وطبيبات وناشطات في مجال حقوق الإنسان ومحاميات وسياسيات محليات، يقفن في طليعة المواجهة اليومية مع العواقب المباشرة وغير المباشرة للعنف. يقمن بالتوثيق والشفاء والحماية والمقاومة.

---

(1) Vjosa Dubruna, quoted from interview, "Building a New Kosovo," available at http://www.womenwagingpeace.net/content/articles/0310a.html.

(2) Ibid.

ولا تقتصر عواقب الحرب على قتلى المعارك والسياسة فحسب، بل تشمل تدمير سبل العيش وانتشار الأمراض وغياب التعليم والمدارس وتدمير الأراضي الزراعية والمجتمعات المحلية ونهاية الحياة الطبيعية وبداية صدمة عميقة.

وبالتالي، تشكّل طاولة السلام فرصة لمعالجة الأسباب الهيكلية الأساسية للصراع والسعي لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية للجميع. كما أنه الوقت المناسب لضمان معالجة قضايا التمييز لأنها تؤثر على مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء. ينضم الاعتراف بالألم والاعتماد المتبادل خلال جهودهن التعاونية على مستوى المجتمع إلى طاولة السلام، وتكون أيضًا فرصة لمواجهة التحديات الرئيسية من وجهات نظر جديدة وتغيير وجهات النظر الأصلية. وكما نوقش في الفصل الخامس، كانت مشاركة المرأة في مناقشات إصلاح قطاع الأمن في جنوب إفريقيا، مثلًا، أساسية لإعادة صياغة نموذج الأمن القومي وتعزيز المصداقية وثقة الجمهور في قطاع الأمن.

أمّا بالنسبة لحنان ميخائيل عشراوي، فهي مشاركة رئيسة في محادثات ما قبل أوسلو بين إسرائيل وفلسطين، كانت مقاربة النساء في الحوار تختلف بشكل جذري ونوعي عن مقاربة الرجال. «نظرنا إلى صنع السلام ليس كأجندة شخصية، من أجل السلطة، ولكن كمجموعة من القضايا التي تتناول الحياة والموت». في حين أن الرجال تجنبوا القضايا الصعبة وأرجأوها، وكما اتضح في سنوات أوسلو، قامت النساء، ومنهن شخصيات سياسية مثل نعومي شازان، بتفريغ «الأمتعة التاريخية والوجودية والإنسانية» من البداية وتناولوا العملية بشكل شامل.[1]

وكذلك في عملية الناغا للسلام، كانت النساء مفتاح تشكيل جدول الأعمال، ونجحن في العام 2001، مع غيرهن من نشطاء المجتمع المدني، في توسيع وقف إطلاق النار ليشمل حماية المدنيين من الإساءة والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. عكس التغيير اعترافًا متزايدًا بضرورة أن تضع أي مفاوضات الأمن المدني ومخاوف الناس العاديين على رأس جدول الأعمال. في سريلانكا، استذكرت أستريد هايبرغ، الوسيط النرويجي للمحادثات بين نساء اختارتهم جبهة نمور تحرير تاميل

(1) Ibid.

إيلام والحكومة، احتياجات الناس الأساسية من المياه النظيفة والوقود والغذاء مقارنة بمشاريع الهيبة، مثل بناء الطرق، التي كانت أكثر شعبية بين الرجال.[1]

حتى في السلفادور، حيث جلست «القائدات» الطاولة بحكم رتبتهن العسكرية، لا الخبرة في النوع الاجتماعي أو المجتمع المدني، فقد أظهرن إحساسًا أكثر مسؤولية تجاه قاعدتهن الشعبية من نظرائهن الرجال. وكان هذا ملحوظًا بشكل خاص عندما حان الوقت لتخصيص الأراضي لمقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (FMLN). تم تهميش النساء، وكان تدخل وإصرار القائدات من النساء هو ما ضمن إدراجهن على قدم المساواة بوصفهن مستفيدات في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[2] في أيرلندا الشمالية، ركزت ممثلة تحالف النساء مونيكا ماكويليامز على العوامل الاقتصادية الأساسية التي تؤجج الصراع، وبالإضافة إلى حقوق الإنسان، أثارت مسألة تحديات بناء المهارات وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

في أماكن أخرى، وبصفتهن نساء وقائدات لقواعد شعبية، غالبًا ما تكون أول من يطرح قضايا التمييز والإقصاء، لا على أساس النوع الاجتماعي فحسب، بل أيضًا على أساس العرق والدين والعرق والطبقة. يطالبن بالمساواة أمام القانون وممارسته. تساعد العدسة الجندرية ـ أي دراسة القضايا من خلال تجارب النساء والرجال ـ في معالجة التفاوتات الهيكلية الأساسية. فمن ناحية، ترغب النساء في الحد من إيذاء المرأة بشكل عام ومنحها مزيدًا من الحرية والحقوق بموجب القانون. لكنها أيضًا وسيلة لتسليط الضوء على إنسانية الصبيان والرجال المتورطين بالقتال والاعتراف بمخاوفهم واهتماماتهم وتطلعاتهم. من ناحية أخرى، فإن تلبية الاحتياجات التنموية للمرأة، كما تشير الجنوب إفريقية شيريل كارولوس، أمر ضروري إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار للمجتمع ككل. «عندما تستبعد 53 في المائة من سكانك من لعب دور ذي مغزى في تحول مجتمعنا، فإنك تتسبب بضرر كبير فيه.»[3]

---

(1) Discussion with the author, November 2006.

(2) Pampell Conaway and Salome Martinez, Adding Value: Women's Contributions to Reintegration and Reconstruction in El Salvador (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(3) Ibid.

في غواتيمالا، يشير مثال لوز منديز، المرأة الوحيدة في الوفد الرسمي للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (URNG)، إلى أن النساء في منتدى المجتمع المدني قمن بتوسيع المجال والخطاب لتلبية احتياجات السكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من المجموعات المهمشة. كانت الحرب الأهلية في غواتيمالا على امتداد ثلاثة عقود ظاهرة نموذجية للحرب الباردة. بدأت في 1960، عندما شن المتمردون اليساريون وقوات حرب العصابات صراعًا ضد الجيش المدعوم من الولايات المتحدة. تصاعد النزاع خلال سبعينيات القرن الماضي، وامتد إلى الريف والسكان الأصليين الفقراء. في العام 1982، شكلت جماعات المعارضة الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، وكثف الجيش هجماته. بعد ذلك بعام، مع ضعف الاتحاد الثوري، وبدفع من الولايات المتحدة، أعاد الجيش البلاد إلى الحكم المدني. أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 1985، وبدأت مفاوضات السلام في 1987. كانت جماعات المجتمع المدني نشطة وصريحة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان طوال النزاع، ومع بدء محادثات السلام، دفعت الكنيسة لتشكيل مجلس يمكن من خلاله دخول المجتمع المدني في المفاوضات. شملت جمعية المجتمع المدني (ACS) منظمات حقوق الإنسان ونقابات العمال ورابطات السكان الأصليين وممثلي الحركة النسائية. وطوال المفاوضات التي دامت حوالي عقد من الزمن، وأثارت الجمعية الهواجس وقدمت الاقتراحات والتوصيات إلى الأطراف الرسمية.

طرحت الحركة النسائية، بشكل خاص، قضايا الوصول إلى الأراضي والائتمانات وغيرها من الموارد الإنتاجية؛ توفّر البرامج الصحية؛ المساواة في فرص التدريب والتعليم؛ الحق في وظيفة مدفوعة الأجر؛ القضاء على التمييز القانوني؛ فرض عقوبات على التحرش الجنسي؛ إنشاء مساحات ومؤسسات للدفاع عن حقوق السكان الأصليين؛ وخلق آليات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. كما أكدت على اعتراف اتفاقيات السلام بمساهمات المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.[1] 49 وفي قيامهم بذلك، كانوا يشيرون إلى الأسباب الجذرية العميقة للصراع

(1) Discussions with the author, Washington, DC, 2003.

في المجتمع الغواتيمالي الذي أثر على شريحة واسعة من السكان، وليس فقط أنفسهم. كما كان الطلب على تكافؤ الفرص للجميع وسيلة لضمان حصول جميع الغواتيماليين على فرصة لمستقبل أفضل وأكثر سلامًا.

ضمان سماع أصوات الضحايا

تقول البارونة ماي بلود، إحدى ممثلتي تحالف النساء في أيرلندا الشمالية في محادثات السلام هناك، إن النساء يأتين بأصوات الضحايا إلى طاولة السلام. اشتغلت بلود لسنوات في مجال العمل الاجتماعي، وتعاملت مع الصدمات المباشرة وغير المباشرة التي تأتي مع العنف. هيلين جاكسون، التي كانت عضوًا في البرلمان البريطاني وحاضرة في المفاوضات، تؤكد أن الحركة النسائية ركّزت على شيء محدد: «أرَونا وجهاً إنسانياً للنزاع، وسلّطن الضوء على العواقب الشخصية للحرب.»[1]

في ليبيريا وفي أول فرصة للتحدث إلى القادة السياسيين، ركّزت النساء عن ضحايا الحرب غير المرئيين. «لقد تحدثنا عن القتل وكيف فتح هؤلاء الرجال معدة تلك النساء وراهنوا على [جنس] الأطفال. تحدثنا عن كل شيء، لأن النساء قد تعبن،» تتذكر لي شيرمان. «قدمنا التوصيات... الرؤساء التسعة الذين كانوا هناك و... سي إن إن، بي بي سي، الجميع كان يبكي، لأنها حقائق التي لم يعرفوها من قبل.»[2]

استخدمت النساء الماليات في التسعينيات تكتيكات مثل إعلاء صوت الضحايا، وإضفاء الطابع الإنساني على النزاع. تقول مريم مايجا، التي تدرّبت كصيدلانية وأصبحت فيما بعد ناشطة سلام، «تم نقل زوجات المقاتلين إلى المستشفيات لكي ينظرن إلى آثار عمل أزواجهن بشكل مباشر. أرسلنا بعثات إلى قادة الرأي من أجل تنبيههم حول القدرة المدمرة للعمل العسكري.»[3]

---

(1) Anderlini, Women at the Peace Table, pp. 32 33 ..

(2) Quoted in "African Women and Peace Support Group," Liberian Women Peacemakers, Africa World Press, 2004, pp. 26 31 ..

(3) Mariam Djibrilla Maiga, in Women, Violent Conflict, and Peacebuilding. Global Perspectives, Sanam Naraghi Anderlini, Rita Manchanda, and Shireen **Karmali** (eds.) (London: International Alert, 1999), pp. 44 45 ..

تلتزم النساء بجلب ما تسميه حنان عشراوي خفايا الحرب إلى طاولة السلام. وتلخص الكمبودية مو سوشوا، من قيادات المنظمات غير الحكومية والوزيرة السابقة، الكثير مما تقوله النساء حول العالم. «نتفاوض بشكل مختلف، لأننا نواجه مشكلة في وضع لم يعد بإمكاننا العيش فيه. النساء من القواعد الشعبية، والنساء اللواتي تعرضن للعنف أو ساعدن الأشخاص في حالات العنف... لن يتركن الموضوع... يصرخن... لأنه من غير المقبول.»[1]

بناء التوافق: تمتين الأسس

إذا اعتبرنا النساء قنوات لجلب أصوات واهتمامات الضحايا والمدنيين إلى الطاولة، فهن أيضًا قنوات لإعادة المفاوضات إلى القاعدة الشعبية. من بوروندي إلى بوغانفيل، تُعرف النساء بقدرتهن على نقل جوهر المناقشات، خاصة التسويات المقترحة، إلى الناس العاديين. في أيرلندا الشمالية، قمن بقيادة المطالبة بإنشاء منتدى مدني، حيث يمكن لممثلي منظمات المجتمع المدني ـ النقابات، المنظمات غير الحكومية، وغيرها ـ التدخل في المفاوضات ومواكبة العملية. وكما هو الحال في غواتيمالا، حيث حافظ منتدى المجتمع المدني على صلاته بالعملية الرسمية، فإن مشاركة الجهات الفاعلة ذات القواعد الشعبية الهامة من غير الدول كانت وسيلة فعالة لمواكبة المجتمع لوتيرة المحادثات، وعمّقت فهم الصعوبات التي تنطوي عليها المفاوضات، ووسعت الإحساس بالملكية، والأهم من ذلك، الالتزام بالمسار الفعلي.

يعزز الارتباط المستمر بالقاعدة الشعبية دور النساء على طاولة المفاوضات، ويمنحهن الشرعية اللازمة لشغل المناصب وأخذ موقف واضح من قبول الحل الوسط أو عدمه. في جنوب إفريقيا، حشدت الرابطة النسائية التابعة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي قاعدتها الشعبية وتواصلت مع النساء في مختلف المجالات السياسية والمدنية. في العام 1992، عقدت النساء أول اجتماع عام مشترك بين الأحزاب لجنوب إفريقيا وشكلت التحالف النسائي الوطني. ومع تقدم المفاوضات، قمن بالانتشار في البلاد والتشاور مع حوالي 3 ملايين امرأة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) Anderlini, Women at the Peace Table.

والسياسية والتشريعية والأمنية. في النهاية، خرجن بجدول أعمال مكون من اثنتي عشرة نقطة يعرف باسم ميثاق المرأة. استندن إلى القاعدة الشعبية الواسعة لتأكيد حقهن في المشاركة على قدم المساواة وبأعداد متساوية (50 في المائة) في عملية المفاوضات. كما استخدمن الميثاق لإضفاء الشرعية على المطالب التي طلبنها باسم نساء جنوب إفريقيا. خلال عملية المفاوضات متعددة الأحزاب (MPNP)، تم تشكيل تجمع نسائي عابر للأحزاب لمناقشة الاستراتيجيات وضمان تلبية احتياجات قاعدتهن الشعبية ـ النساء وغيرهن ـ في كل مجال قيد المناقشة، من الحكم إلى الأمن.[1]

بناء الثقة

يقول أوسكار أرياس الحائز على جائزة نوبل لعام 2000: «ربما تكون بناء الثقة أصعب وظيفة في صناعة السلام، لكنها أكثرها أهمية، فلكي تكون جميع أطراف النزاع مستعدة وقادرة على التوصل إلى حل وسط، سيكون من الضروري الوثوق [بعضها البعض].» ولكي تنشأ هذه الثقة، يجب تغيير أنماط الخطاب السياسي والتواصل، كما يكتب وولب، من مادة كاشطة إلى الاحترام المتبادل والاستعداد للاستماع إلى الآخر.[2] وتقول الراحلة مو مويلم، وزيرة خارجية المملكة المتحدة لإيرلندا الشمالية خلال أهم سنوات محادثات السلام: «يجب السؤال لماذا يحتاجون إلى الصراخ؟» وأكّدت إن ثقافة اللوم لا تنفع عندما يكون الهدف هو المضي قدمًا. «عليك أن ترى ما هي الطرق التي يمكنك بها بناء الثقة... لا يمكنك فعل ذلك إلا إذا أعطيت الناس شعوراً بالأمل. ثم يبدأ الخوف وانعدام الثقة في الانخفاض، ويتراجع العداء أيضًا.»[3]

لا يوجد دليل قاطع على جدارة المرأة بالثقة أو قدرتها على بناء الثقة بشكل أكثر فعالية من الرجل. إن قلة النساء المنخرطات في عمليات السلام لا تسمح باختبار أي فرضية بطريقة أو بأخرى. ومع ذلك، تشير الأدلة الإخبارية إلى أن النساء يبدون أكثر

(1) Sanam Anderlini, Negotiating the Transition to Democracy and Re forming the Security Sector: The Vital Contributions of South African Women (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004), http://www.huntalternatives.org.

(2) Wolpe et al., "Rebuilding Peace.

(3) Quoted in Anderlini, Women at the Peace Table, p. 38.

جدارة بالثقة، لأنهن أقل تورطًا في الحرب في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى، تأتي الثقة نتيجة التكتيكات التي تستخدمها النساء أنفسهن، كممثلات للشعب من دون أجندة لتحقيق مكاسب شخصية.

تعتبر النساء بناء الثقة من الأولويات وتستفدن من فرص تعزيزها والتواصل بين الأطراف المتحاربة. في الهند، تستخدم نساء الناغا، هذه الاستراتيجية من خلال مكانة الأمومة. تقول رئيسة جمعية أمهات الناغا نيدونوو أنغامي: «الأفضلية التي اكتسبناها [مع المجموعات السرية] هي أننا نعاملهم كأمهات، وبالتالي يثق بنا جميع الأطراف.»[1]

تأتي الثقة من مزيج من الحياد والرغبة في التعامل مع جميع الأطراف والصدق. إن رغبة تحالف النساء في أيرلندا الشمالية في التحدث إلى جميع الأطراف، المتطرفين بين الكاثوليك والبروتستانت، أكسبته ثقة كبيرة. تمتّع بالاحترام خلال المحادثات لالتزامه بالوصول للسلام واتخاذ كل خطوة ضرورية باتجاهه، بغض النظر عن الموقع الشخصي.

تعتبر الكثيرات أن الثقة تعتمد أيضًا على قول الحقيقة. تقول ناني شانيشفيلي، الأكاديمية والسياسية والناشطة في مجال السلام في جورجيا: «لبناء الثقة، علينا قول الحقيقة منذ البداية. قد تكون مؤلمة، لكنها مهمة.»[2] وكما قالت عشراوي في 1999 إنها ليست الطريقة الأسهل دائمًا، بل المفتاح لضمان حوار أكثر فاعلية. «عندما ندرك أننا كنا صادقين مع بعضنا البعض، فهذا يعني احترام بعضنا البعض بشكل كافٍ لتوضيح القضايا، التي أعتقد أنها خلقت نهجاً مختلفًا بشكل نوعي.»[3]

تلاحظ هيبرغ أن تفاعل النساء غالبًا ما يكون شخصيًا أكثر. في سريلانكا، وبعد جولتين فقط من المحادثات، شاركت النساء في تبادل الكتب والقيام برحلات إلى المناطق التي دمرتها الحرب. خلقت طقوس مثل تقديم الشاي والعمل كمضيفات، بالاعتماد على أنماط السلوك الاجتماعية، جوًا ملائمًا للنقاش وبناء الثقة بين الناس.[4]

---

(1) Manchanda, Naga Women Making a Difference, p. 17.

(2) Interview with the author, 1999.

(3) Anderlini, Women at the Peace Table, p. 32.

(4) Personal conversation with the author, 2006.

لا تنشأ الثقة بين المفاوضين فحسب، بل بينهم وبين دوائرهم المعنية كذلك. بالنسبة لماري براونيل، فإن صدق المرأة وصدقيتها قد أكسباها دعم شريحة واسعة من المجتمع الليبيري واحترام المجتمع الدولي وقادة الفصائل. وتقول في العام 1999، «كنا مخلصات. لم نكن نجري وراء مكاسب مالية. لم يستطعوا القول إن بإمكانهم شراءنا من خلال تقديم بضعة آلاف من الدولارات لإغلاق أفواهنا. وحتى عندما حاول البعض ذلك، رفضنا وأدركوا أننا مخلصين. قلنا ما يجب قوله، سواء أحبوه أم لا. ولهذا السبب كانوا يحترموننا.»[1]

التواصل والتعاطف

الصدق والإخلاص لا يعنيان الندّيّة أو العدوانية. يرى المراقبون في محادثات بوروندي إلى المشاركين في أيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا وأماكن أخرى تشابهًا في التجربة والرسالة: تتعامل النساء مع النزاع بشكل مختلف. عندما تكون هناك مواجهة، تفضّلن البحث أولًا عن المجالات المشتركة، بدلاً من التركيز على الاختلافات.

يقدم عالم النفس سيمون بارون ـ كوهين حجّة مشابهة استنادًا لسنوات من العمل التجريبي، الذي بناه على عمل ديبورا تانين وآخرين ممن تُظهر أبحاثهم أساليب التواصل المختلفة للذكور والإناث.[2] مشيرًا إلى التباينات في التعبير عن الاختلاف، يقول إن الفتيات «أكثر ميلًا لتخفيف الضربة من خلال التعبير عن آرائهن بشكل سؤال، بدلاً من التأكيد.»[3] كما «يعربن عن الغضب بشكل مباشر ويقترحن التسويات مرارًا.» تتعلق طريقة التواصل هذه بالمخاوف المتعلقة بالآخر، وقد ينتج عنها تبادلًا «أقل هيمنة وأقل مواجهة وأقل إهانة للشخص الآخر.»[4]

في محادثات السلام، غالبًا ما يوفر الاهتمام بالمسائل العملية التي تؤثر على الحياة اليومية والأمن، حيث تتشابه تجارب واهتمامات الطرف الآخر، منبراً صلبًا يمكن من

(1) Anderlini, Women at the Peace Table, p. 31.

(2) Deborah Tannen's book, You Just Don't Understand: Women and Men in Conversation, first published in 1990, is among the best ـ known texts on gender differences in communication.

(3) Simon Baron ـ Cohen, The Essential Difference (New York: Basic, 2003), p. 47.

(4) Ibid.

خلاله معالجة القضايا الأكثر إثارة للجدل. في العملية السريلانكية، لاحظت هايبرغ استعداد المرأة لاستعراض «مشكلة جماعية والبحث عن الحلول معًا، مع تقليل الاهتمام بمواقفها المعلنة. على النقيض من ذلك، لاحظت، بالاعتماد على سنوات من الخبرة في السياسة في النرويج، فإن الرجل يميل إلى القلق على مواقفهم الرسمية، وعلى الاستعداد للتحول فقط عندما يلاحظون تنازلات من الجانب الآخر. تقول هيبرغ: «التفاعلات بين الإناث متعددة الثقافات، ما رأيته في سريلانكا هو ما رأيته في النرويج قبل عشرين عامًا. هناك مدونة سلوك الإناث.»[1]

تتفق ملاحظات هيبيرغ مع آراء بارون ـ كوهين حول الاختلافات الرئيسة بين السلوك الاجتماعي للرجال والنساء، ويعزوها جزئيا إلى الاختلافات في نوع الدماغ. يكتب أن الدماغ الأنثوي «غالبًا ما يكون مبرمجًا بشدّة نحو التعاطف. أما الدماغ الذكوري فغالبًا ما يكون مبرمجًا لفهم وبناء النظم.»[2] وتشير دراساته إلى أن الفتيات لديهن مستوى أعلى من الحساسية العاطفية تجاه بعضهن البعض والآخرين، ويكتب إن «الأجندة النسائية تركز بشكل أكبر على الحالة العاطفية للشخص الآخر، بينما «الأجندة الاجتماعية للذكور أكثر تركيزًا على الذات.»[3] هذه الأقوال ليست مطلقة ولا يمكن تطبيقها على كل فرد. لكن الفرق في الدرجة يستحق النظر.

لا توجد بيانات كمية لتأكيد الأخبار في سياق مفاوضات السلام، لكن التجارب متشابهة بشكل لافت. يؤكّد عديد من المراقبين أن النساء أفضل في الاستماع والتعاطف. وتزعم هيبيرغ، من خلال تجربتها، أن النساء لسن أفضل في الاستماع في حد ذاته ولكن في المشاركة: تقاسم مساحة التحدث وتقديم الأفكار واحترامها، وضمان «حصول الجميع على شيء ما.»[4] في جنوب إفريقيا، تنسب كارولوس إلى النساء قدرتهن على الاستماع والتعاطف وتعزيز بيئة مواتية للمحادثات. إن المهارات التي تكتسبها المرأة من خلال مجالها ومسؤولياتها المنزلية ـ كأمهات، أو مقدمتن الرعاية للمسنين والمرضى ـ تصبح سمات إيجابية في المفاوضات. في الواقع، تقوي

(1) Interview with the author, November 2006.

(2) Baron ـ Cohen, The Essential Difference, p. 1.

(3) Ibid., p. 45.

(4) Author interview, November 2006.

التنشئة الاجتماعية للمرأة قدراتها على التواصل والتعاطف وبناء الثقة وحل النزاعات، وكلها عناصر أساسية في صنع السلام. إنها ليست فكرة جوهرانية أو بيولوجية، بل اعتراف بقيمة المهارات الجندرية والتجارب الاجتماعية للمرأة.

وبالمثل اعتاد الناغا على كون النساء والأمهات أكثر فاعلية في الوساطة والتفاوض. نقلاً عن الناشطين المحليين، كتبت ريتا مانشاندا قائلة: «في حالة الغضب عندما لا يستطيع الرجال التحدث إلى رجال آخرين دون عنف، تستطيع الأمهات... التعامل مع الغضب وتهدئتهم... لا يستطيع الرجال فعل هذا. في الواقع، من المتوقع أن تكون هناك حاجة للنساء للوصول إلى الفصائل المتحاربة، ونزع فتيل التوتر بين الطوائف، وفتح قنوات الاتصال وبناء حوار التفاهم والثقة.»[1]

وأيضًا في إيرلندا الشمالية، كانت لمو مولام شعبية واسعة لقدرتها على الاستماع والتعاطف مع الناس. ومن المفارقات أن مولام نفسها، رغم اعترافها بكونها مستمعة جيدة، كانت حريصة لم تعزُ ذلك إلى جنسها، مفضلة ربطه بجذورها في الطبقة العاملة. لكن الذين عملوا معها واختبروا وجودها أكثر صراحة في إرجاع كثير من صفاتها إلى هويتها كامرأة. ويقول أحد زملائها في 1999: «تعاطفت مو مولام بسرعة وبشكل طبيعي بأنواع القضايا التي أرادت النساء في المجتمع إثارتها... التعاطف الفوري مع المجتمع... [و] قضايا الأسرة.»[2]

بقدر ما تظهر النساء عدوانية أقل، يؤثّر وجودهن على سلوك زملائهن الذكور. يقول شانيشفيلي إن وجود النساء غيّر موقف الرجال في جورجيا. «لأنه عندما توجد نساء، يتكلم الرجال بطريقة أخرى. يحاولون ألا يكونوا عدوانيين للغاية. يتحدثون كأعضاء في المجتمع، لا كالرجال والصيادين والمحاربين.»[3] ومرة أخرى، يشير هذا إلى فكرة أن المرأة يمكن أن تخفف من مستوى العدوانية الموجودة وأن تسهم في تحضير بيئة مواتية للحوار.

---

(1) Manchanda, Naga Women Making a Difference, p. 14.

(2) Anderlini, Women at the Peace Table.

(3) Ibid.

قد يبدو الاستماع والتعاطف واحترام إنسانية الآخر وآلامه هلاميًا في خضم العنف والحرب. ومع ذلك، فإن هذه القضايا غير الملموسة غالباً ما تكون الأصعب للحل. يمكنها تكوين الثقة أو كسرها ومعها عملية مفاوضات السلام بأكملها. عندما تشارك النساء، يكون لهن الفضل في إحداث فرق ملحوظ في تهيئة مثل هذه البيئة وجعل العملية لا أكثر إنسانية فحسب، بل وأكثر شفاءً.

التحديات والفرص

ليس من السهل على النساء الوصول إلى عملية المفاوضات الفعلية والمشاركة بها، وفي تلك الحالة لا يكون الأمر بالسهل. في المنتدى المدني في أيرلندا الشمالية، أصدر الرجال أصوات البقر عند دخول النساء وسخروا من تحالفهن، وقاموا بغناء «قفي إلى جانب رجلك.» في بوروندي، اتهمت النساء بخيانة أنفسهن، وتم إقصاؤهن عن المفاوضات وتضليلهن وتجاهل مقترحاتهن. في كولومبيا، تُقتل الناشطات، مثل غيرهن ممن يرفعون الصوت. لكن نادرًا ما يردعهم التمييز وسوء المعاملة. اعتادت عضوات تحالف النساء في أيرلندا الشمالية على السباب، وسجّلن أسماء الرجال الذين «قاموا بصيحات الاستهجان» يوميًا. كان هذا فعالًا، وفي الوقت المناسب أصبحت ممثلات تحالف النساء في أيرلندا الشمالية من الوسطاء الموثوق بهم بين المجموعات على كلا الجانبين. لا شك في أن العقبات التي تواجهها الناشطات يمكن أن تكون هائلة.

لكن إحدى النتائج السلبية هي أن النساء غالبًا ما يصرفن كثيرًا من طاقاتهن على القتال للحصول على مقعد على الطاولة، بدلاً من نقل رسالتهن أو المشاركة في المفاوضات. وهذا يحد من رسالتهن في المطالبة بالحق في المشاركة، بدلاً من لفت الانتباه إلى القضايا أو المساهمات. ويمكن أن يغذّي القصور الذاتي المستمر أو الرفض الضمني لممثلين آخرين لتمكينهم من إدماج النساء يمكن أن يغذي الإدراك بأن النساء موجودات فقط لمصلحتهن.

تنجم المشكلة جزئيًا عن التوترات بين الناشطات من أجل السلام. تميل اللواتي يأتين من خلفية في الحركة النسائية وحقوق المرأة إلى التركيز أكثر على الحقوق ـ

منظور «ماذا يمكن أن يفعل السلام من أجل المرأة.» وتميل من ينتمين إلى حركة السلام أو اللواتي أتين نتيجة لتجارب العنف الناجم عن النزاع إلى التركيز أكثر على إنهاء الحرب ـ منظور «كيف يمكننا أن نسهم كنساء في صنع السلام». بعبارة أخرى، لا تكون مطالبهن ورغبتهن في الاندماج في صنع القرار مدفوعة أساسًا بفكرة استخدام عملية صنع السلام لتعزيز المساواة بين الجنسين. بطبيعة الحال، لا يستبعد البعدان أحدهما الآخر، وغالباً ما يكونان متشابكين ويؤديان إلى بعضهما البعض. مثلًا، دخلت النساء الليبيريات في المعركة لإنهاء الحرب، لكن سرعان ما أدركن أن استبعادهن مرتبط بمواقف أبوية تجاه النساء وتمييز عميق. وبالمثل، أدركت نساء جنوب إفريقيا المناضلات من أجل التحرر من الفصل العنصري في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أنه لتحقيق المساواة وتقرير المصير، يتعين عليهن إضافة ديناميات النوع الاجتماعي في البنيات السياسية.

لكنه توازن هش. في كثير من الأحيان، تثير الجهات الفاعلة الدولية التي تتدخل نيابة عن المرأة مسألة احتياجاتها وحقوقها، التي يمكن أن تطغى على اللواتي يستخدمن هوياتهن وأدوارهن كنساء في مجتمعهن لحل النزاعات ومعالجة القضايا التي تهدد عملية صنع السلام. يمكن للتركيز الصريح على احتياجات المرأة وحقوقها أن يخلق ردة فعل عامة وسياسية، حيث يتم اعتبار النساء «نسويات متطرفات» وغير ممثلات للأغلبية. لتفادي تشويه السمعة وتصنيفهن بشكل سلبي، يتعين على المجموعات النسائية وضع أساليب بديلة. لكن الصراع بين بناء قاعدة شعبية والاحتفاظ بمؤهلات نسوية قوية يمكن أن يمثل تحديًا للبعض.

قد تصرف اهتمامات النساء باحتياجات الضحايا والقضايا الأخرى انتباههم عن قضية جدول الأعمال الرئيسة ـ صنع وتفكيك الصفقات ـ التي غالبًا ما تكون الحلول الوسط فيه صعبة لجميع المعنيين. إنه توازن دقيق. من الناحية المثالية، ينبغي للجهات الفاعلة الأخرى أن تتعامل مع محنة الضحايا أو تعبر عن قلقها بشأن آثار التمييز أو الآثار السلبية لقراراتها على المجموعات المستبعدة. لكنها تميل إلى عدم القيام بذلك. وبالتالي، تُجبر النساء على مواصلة الدعوة والمناصرة، مما يقلل من فرصهن للمشاركة ومعالجة القضايا الأكثر بروزًا المتعلقة بالأمن وتقاسم السلطة وما إلى ذلك.

جزئيًا، تحتاج ناشطات السلام إلى تجاوز القضايا ذات الاهتمام والخبرة المشتركة إلى تلك التي يوجد فيها خلاف كبير داخل مجتمعاتهن وفيما بينها. إن بناء الثقة والتعاطف والإنسانية التي تأتي من إيجاد خبرات مشتركة كنساء هي وقود قوي لتمكين المرأة من معالجة الأسباب الأساسية للصراع. النساء الإسرائيليات والفلسطينيات من الأمثلة الرائدة في هذا الصدد، فقد سعين معًا لمعالجة العديد من القضايا الأساسية (مسألة اللاجئين العائدين، ووضع القدس، وما إلى ذلك) من خلال عدسة جندرية، ولتفكيك وإعادة تحديد قضايا الحقوق والسلام والعدالة بطرق تعانق فيها تنوع السكان في مجتمعاتهم. كانت النساء الفلسطينيات والإسرائيليات مثلًا، من خلال رابطة القدس، من بين المجموعات الأولى التي وافقت بشكل جماعي وعلني على حل الدولتين في 1993.[1] كان هذا جريئًا في ذلك الوقت، وبعد أكثر من عقد من الزمان، أصبح هو القاعدة.

وكذلك في أيار/ مايو 2006، عندما كان العالم يتجاهل الحكومة التي تقودها حماس في فلسطين، كانت اللجنة النسائية الدولية التي تتألف من قيادات نسائية إسرائيلية وفلسطينية رائدة على الساحة العالمية (بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) ـ تحث المجتمع الدولي على التفاعل مع السلطة الفلسطينية، لا عزلها. حذرت اللجنة من الأثر الإنساني الضار الذي ستحدثه المقاطعة الاقتصادية والسياسية على المواطنين العاديين. بعد شهور، عندما تحققت تنبؤاتها، دعت اللجنة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في عمليات القتل في قطاع غزة. وفي آذار/ مارس 2007، وعندما كانت فيه عديد من الدول تتخلى عن حكومة الوحدة، أصدرت اللجنة بيانًا يدعو المجتمع الدولي إلى تطبيع العلاقات: «لقد حان الوقت للزعماء الشجعان لتجاوز الخوف وبدء العمل من أجل حل جميع القضايا الصعبة، نساء اللجنة النسائية الدولية يضئن الطريق.[2] تحافظ اللجنة دائمًا على دعوتها إلى بذل جهود أكثر شمولًا لصنع السلام، كما ورد في بيانها الصادر في أيار/ مايو 2007:

---

(1) For more information, see Jewish Alliance for Justice and Peace, http:||ga3.org/btvshalom/notice_description.tel?newsletter_id=3535885.

(2) International Women's Commission, "IWC Call to Normalize Relations with the New Palestinian Government," March 22, 2007, available at www.iw_peace.org.

«تناشد اللجنة النسائية الدولية المجتمع الدولي والسلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وكذلك المجتمع المدني في كلا البلدين، للتكاتف في جهد شامل وشفاف لإخراجنا من قيود الماضي ومساعدتنا على خلق مستقبل عادل وسلمي قائم على مبادئ العدالة والمساواة والتسامح والاحترام المتبادل.»[1]

قد يقول البعض إن مطالبة النساء بمعالجة القضايا الكبيرة وحلها قد يكون هدفًا بعيد المنال بعض الشيء، لكنه ليس كذلك. يجب اعتباره فرصة لإثبات أن إضافة وجهات نظر بديلة يمكن أن تساعد في سد الفجوات الأكبر. ينبغي للجهات الفاعلة والوسطاء الدوليين الاعتراف بفضل النساء في جهود إعداد المراحل وبناء العلاقات كنقطة انطلاق في المفاوضات بشأن أكثر القضايا إثارة للجدل.

إضافة لذلك، لا مفر من التخطيط لتراجع عمليات السلام. عندما يكون المسار على ما يرام، تحصل النساء على الدعم لبناء الجسور وكأصوات من الوسط. ولكن إذا فشلت العملية بعد أن تتم التسويات على الورق ويبدأ العمل الشاق للتنفيذ، يمكن أن ينهار الموقف. يمكن للمعارضين العودة إلى المواقف المتطرفة إذا كانوا يعتقدون أن الوعود لا يتم الوفاء بها، ويمكن أن يأتي المتطرفون إلى الواجهة، ويشوهون صورة المعتدلين الأكثر ليونة. في أيرلندا الشمالية، على الرغم من فعاليته البالغة كوسيط والحاسمة في تعبئة الجمهور للتصويت لصالح اتفاق الجمعة الحزينة عام 1998 واستمرار محادثات السلام، فقد تحالف النساء في أيرلندا الشمالية الدعم في السنوات الفاصلة. ومع توقف تنفيذ بنود المحادثات، تشدد المواقف، وضاعت الأرضية الوسطى. استؤنفت الهجمات على المرشحات الرئيسيات وفقد الحزب جميع مقاعده البرلمانية في العام 2004.

للمحافظة على الروابط وتعزيز الأرضية الوسط، يتعين على النساء ودوائر السلام الأكبر التخطيط من خلال سيناريوهات أسوأ الحالات المحتملة لمواجهة الهجمات والاتهامات ببيع القضية. لكن الجهات الفاعلة الخارجية بحاجة أيضًا إلى الاعتراف بأصوات المصالحة والاعتدال هذه في خضم العسكرة والمواجهة، وهذا لا يحصل إلّا نادرًا.

---

(1) Ibid.

أخيرًا، من الواضح أن المطالبة بالحيز والصوت في المفاوضات أمر صعب، لكن الحفاظ على المسار أثناء تطوره إلى حكم أمر لا يقل أهمية. لتجنب تبخر القضايا التي أثرنها في مفاوضات السلام، يتعين على النساء التدخل في العملية السياسية والبقاء فيها والتأثير عليها. تقول ناومي شازان، الناشطة المخضرمة في مجال السلام وحقوق المرأة، إن النساء المهتمات بتعزيز السلام «عليهن دخول السياسة حتى لو كانت صعبة.»[1] فمن ناحية، يخلق تردد النساء وخوفهن من الدخول في السياسة معضلة، وقد لا يرغب الكثير من نشطاء المجتمع المدني في الانتقال من مجال إلى آخر. ولكن يجب القيام بهذا الأمر، على الأقل من قبل البعض. يلزم تعزيز الشبكات بين المجتمع المدني والهياكل السياسية. ومع ذلك، فإن البقاء فيها يعني أيضًا مواجهة النظام السياسي الراسخ وأولئك الذين ليس لديهم مصلحة في التحول. يمكن أن تؤدي هذه المعركة مع زخم العمل كالمعتاد إلى خروج النساء والأصوات الجديدة في السياسة فرادى. وغالبًا ما يتفاقم هذا الأمر بسبب جهل المجتمع الدولي بالتغيرات التي حدثت، إلى جانب تركيزه على بناء الدولة التي يمكن أن تؤدي عن غير قصد إلى دعم الوضع الراهن القديم وعكس أي مكاسب تم تحقيقها نحو مجتمع أكثر تضمينًا.

استنتاج

لا تحمل كل امرأة لديها رأي في مفاوضات السلام رؤية شاملة أو التزامًا باحتياجات الضحايا الباقين على قيد الحياة، وغالبًا ما تكون النساء في المحادثات جزءًا لا يتجزأ من الأحزاب أو الرموز السياسية الموجودة، ولا تعتبر كل امرأة زيادة الوجود النساء في محادثات السلام ضرورة. تكثر ملكات النحل في عالم السياسة، وهن على استعداد لتجاهل أو قطع العلاقات مع القواعد الشعبية النسائية لتعزيز مواقفهن الخاصة. بأي حال من الأحوال لا يمكن لجميع النساء الانضمام معًا وسد الفجوة، وقد تطغى عليهن الأحداث المفاجئة ـ القصف، وكسر وقف إطلاق النار، والهجوم على المدنيين. ولكن هناك عدد لا يحصى من النساء الملتزمات بصنع

(1) Sonia Rao, "Chazan Discusses Women, Peace," The Observer Online, October 13, 2006, available at http:||media.www.ndsmcobserver.com.

السلام وتمثيل أصوات مجتمعاتهن. يلخّص الأفراد والمنظمات التي ناقشناها في هذا الكتاب هذه العقيدة. لكن العلاقة ثنائية الاتجاه: سواء في السياسة الرسمية أو في المجتمع المدني، فهن يمثلن قواعدهن الشعبية، وبالتالي يحصلن على دعم هذه الأغلبية الصامتة في كثير من الأحيان.

يدّعي كثير من المنتقدين أن كثرة الأحزاب ومزيد العمق والاتساع غالبًا ما يتعدى نطاق مفاوضات السلام، وعلى التركيز أن ينصب على إنهاء الحرب، وستأتي البقية لاحقًا. من بين الغواتيماليين الذين عاشوا ست سنوات من المحادثات الشاقة، يتبنى الكثيرون وجهة نظر مختلفة. فكما هو الحال في أماكن أخرى، جاء تنفيذ اتفاقات السلام بطيئًا وفي بعض الأحيان فشل بشكل تام. كان لغياب النخبة عن العملية تداعيات سلبية. لكن غواتيمالا لم تعد إلى الحرب الشاملة. وهذا في جزء منه دليل على العملية الموسعة والشاملة التي أعطت ممثلي المجتمع المدني وقواعده شعوراً بالملكية. مثلهم في ذلك مثل فرق التفاوض الرسمية، عاشوا ست سنوات متواصلة، قدموا فيها مدخلات ورأوا أن قضاياهم يتم تناولها ومعالجتها وتسجيلها. لقد استوعبوا أيضًا الحلول الوسط التي يتم تقديمها. وبما أنه من المحبط رؤية الكثير من الأهداف والمعايير لا تزال على الورق فقط، فإن اتفاقات السلام نفسها ليست مجرد إشارة للمكان الذي حصلت فيه، بل هي خريطة طريق للمكان الذي يجب الوصول إليه، ورؤية مشتركة، ومخططًا للمجتمع، جاءت من شريحة من المجتمع الغواتيمالي وقدّمت مثالًا مهمًا كعملية مفاوضات.

لكن نموذج تحويل المفاوضات من مجرد إنهاء الحرب إلى بناء السلام شديد البطء. الصفرية لا تزال سائدة، ويبقى التضمين في جوهر جدول الأعمال أو بين المشاركين هو الاستثناء. ويستمر أيضًا التلكؤ في تغيير هذا النموذج. وتبقى كثير من القيود: عادة ما تفضل الحكومات وجماعات المعارضة المسلحة التدخل المحدود. ولكن كوسطاء ومراقبين وممولين لعمليات السلام، يمكن لفاعلي المجتمع الدولي اقتراح نغمة مختلفة، والإشارة إلى مخاطر عمليات الاستبعاد، والتشجيع على اتباع نهج أكثر شمولاً. بالطبع، يمكن اختيار الهدف الأسهل لكنها مقاربة قصيرة النظر لأنها تفشل في إدراك رغبة والتزام الناس العاديين بإنجاح السلام، كما أنها ليست من

الحكمة بشيء، إذ تتجاهل مهارات وقدرات وتجارب والتزام أولئك الذين صنعوا السلام وأولئك الذين يتعين عليهم التعايش مع عواقب فشل المحادثات.

قد يكون هناك القليل من الأمثلة الحقيقية التي تدعم القضية بالنسبة لمسألة المرأة. لكن المناقشة أعلاه تسلط الضوء على القواسم المشتركة ليس فقط في تصورات المرأة ولكن أيضًا في إسهامات اللواتي شاركن في المفاوضات. إذا لم يكن هناك شيء آخر، فقد ساعدت مطالب النساء في توسيع الخطاب والنقاش حول الغرض من محادثات السلام وجوهرها. أصبحت هناك حاجة داخل منظومة الأمم المتحدة إلى مراعاة المنظور الجندري في لغة اتفاقيات السلام لتكون مفهومة ومقبولة أكثر. أصبحت الإشارات إلى احتياجات النساء والأطفال ومحنة الضحايا من الأمور المعتادة. وعلى الرغم من أن العديد من البيروقراطيين الوطنيين أو الدوليين ربما لا يزالون يستخفون ضمنًا بفكرة حق المرأة في المشاركة في صنع القرار المتعلق ببناء السلام، إلا أنهم يواجهون رفضًا ومعارضة داخل مؤسساتهم. لم تعد النساء تكترث بالسخرية. الأفكار والممارسات تتحول ببطء.

تُجبر المناقشات أيضًا بعض الأكاديميين والممارسين على التدقيق بالاختلافات الفعلية والمحتملة في مقاربات الرجال والنساء في المفاوضات. لكن في كثير من الأحيان فأن النساء أنفسهن لا يدركن تمامًا نقاط قوتهن النسبية لهن (كمتواصلات وبنّاءات ثقة، كرموز وممثلات للأغلبية الصامتة، كقادة، وما إلى ذلك) وكيفية الرفع من مكانتهم وجذب الانتباه إليهم كمكونات مهمة في الأعمال الصعبة لبناء السلام. على المدافعين عن إشراك المرأة وخبراء صنع السلام والباحثين وصنّاع السياسات وغيرهم إيلاء المزيد من الاهتمام لتحديد وفهم هذه القوة ـ سواء أكانت ناتجة عن عوامل بيولوجية أو اجتماعية أو تعليمية أو مهنية أو غيرها ـ وجذبهم إلى عملية صنع السلام. على سبيل المثال، كما يقول عالم النفس والعامل على ثقافة السلام منذ زمن طويل، ديفيد آدمز، «تُستمد هوية السلام من الإحساس بالانتماء إلى المجتمع، وتكون المرأة فعالة في إيجاد أرضية مشتركة والاستفادة من الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، فعلينا التعلم منهن.»[1]

(1) Quoted in Shelley Anderson, "My Only Clan Is Womanhood: Building Women's Peace Identities," International Fellowship on Reconciliation, May 2005, available at http://www.ifor.org/WPP/article_May_05.pdf.

وعندما يكون للتعاطف وبناء العلاقات والتواصل أهمية في المسار، كيف يمكن الاستفادة من مقاربات النساء لإكمال تلك التي يتبعها الرجال؟ في الوقت الحاضر، يبدو وضع النساء غير مريح. ففي حال تعاونهن أو تواصلهن بشكل أقل مباشرة، تُتهمن بالافتقار إلى الثقة أو الاحتراف، ولكن في المقابل يمكن توجيه الاتهام لأولئك الذين هم أكثر حزماً بكونهم أكثر عدوانية. ومع ذلك، يُعتبر الرجال الأكثر تضمينًا تقدميين ويتم إعلان أصحاب الحزم كقادة أقوياء.[1] إذا كانت المفاوضات هي حقيقية حول إحلال السلام، فيجب الاعتراف بالقوة النسبية لكل من الرجال والنساء وتحديدها.

بالنسبة للثقة، كيف نجحت نساء أيرلندا الشمالية والصومال وأماكن أخرى في تحويل الشكوك الأولية وعدم الاحترام والثقة التي واجهنها إلى ثقة عميقة؟ ما الذي يمكن أن نتعلمه عن نجاحاتهن وإخفاقاتهن؟ كيف يمكن مساعدتهن والنساء الأخريات في اكتساب مزيد من القوة؟ وربما الأهم من ذلك، ما هي الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم أصواتهن وتعميمها عندما يستعر خطاب التطرف والكراهية مجددًا؟

لا تملك النساء كل الإجابات. فمن بين المفاوضات والوسيطات، تعرّضت إنجازاتهن لمد وجزر الصراعات نفسها. ولكن كما قالت تيري غرينبلات، المديرة السابقة لمنظمة السلام النسائية الإسرائيلية بات شالوم لمجلس الأمن الدولي في العام 2002: «حتى عندما نتناقض كنساء في وجودنا وسردياتنا، فإننا سنتحدث ـ لن نطلق النار.»[2] يمكن استخلاص عدد من الدروس من هذه التجارب، ولا يستطيع العاملين في مجال صنع السلام الحكم عليها قبل الأوان أو تجاهلها. على الأقل، كما قالت غرينبلات، «تحتاجون لنا لأننا كنساء مستعدات للجلوس معًا على نفس الجانب من الطاولة والنظر معًا إلى تاريخنا المشترك المعقد، مع الالتزام والنية بعدم النهوض قبل أن نتمكّن من النهوض معًا وبدء تاريخنا الجديد وتحقيق مصيرنا المشترك.»[3]

---

(1) Many women peacemakers speak of these perceptions based on personal experience. Deborah Tannen raises and analyzes this in the context of the workplace in Talking from 9 to 5: Women and Men at Work (New York: Harper Collins, 1995).

(2) Terry Greenblatt, speech to the UN Security Council, 2002, available at http://www.fire.or.cr/mayo02/batshalomeng.htm, retrieved January 22, 2007.

(3) Ibid.

الفصل الرابع

نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين

يسهل للغاية نزع السلاح والتسريح في عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين، لكن إعادة الإدماج هو الجزء الأصعب والأكثر تعقيدًا في العملية.

مقاتلة سودانية سابقة

رأيت نساء قادرات على نزع سلاح رجل أو مجموعة من الرجال المخمورين أو المخربين، في حين الشرطة أو الغرباء قد يشعلون هذا الموقف.

موظف/ة في الأمم المتحدة

تخيلوا اجتماعين بينهما ما يقرب من عامين: حول نفس الموضوع، ولكن مع اختلاف شاسع بينهما. الأول كان في واشنطن العاصمة عام 2004. ممثل للبنك الدولي يتحدث أمام غرفة مكتظة. يقول إن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي، بحكم تعريفها، تدخلات قصيرة الأجل. الشريك الوطني للبنك هو الحكومة، وفي هذه الحالة حكومة سيراليون. تحدد الحكومة من الذي لا يحق له الاستفادة من هذه البرامج. يتم تجاهل تورط الحكومة الحالي في الحرب. لكن أرقام برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون مثيرة للإعجاب: 72500 مقاتل، 48 مليون دولار. النجاح إذن؟ الإجابة تكمن في عيون أو تجارب الناظر، والاجتماع الثاني.

كان ورشة عمل أقيمت في أديس أبابا في أواخر 2005.[1] بدأت امرأة سيراليونية تُدعى آنا[2] بالتعريف عن نفسها أمام غرفة مكتظة أخرى. تحكي قصتها: كانت أم لخمسة

(1) Dyan Mazurana, Women in Armed Opposition Groups in Africa and the Promotion of International Humanitarian Law and Human Rights (Geneva: Geneva Call, 2006).

(2) For security and confidentiality reasons, her real name is not used.

أطفال عندما هاجمت الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون قريتها. أجبرها الرجال على المشاهدة والضحك وهم يذبحون والدها وأفراد الأسرة الآخرين. مات طفل واحد. قاموا باختطافها هي وأطفالها الأربعة الباقين ونقلهم إلى الأدغال. اختفى طفل آخر في الأشهر الفاصلة. أُجبرت على «الزواج» من الرجل الذي قتل والدها، وهو قائد في تلك الجبهة. «لقد كنت محظوظة أنه لم يغتصبني،» كما تقول. كزوجة قائد، كان لها تأثير في المخيمات، واستخدمت منصبها لحماية النساء والأطفال الصغار والفتيان والكثير من الفتيات. شاركت في القتال أيضًا. هربت بعد ذلك وتعيش الآن في منطقة ريفية نائية، تدير منظمة مجتمعية تهتم بأشخاص مثلها: أكثر من 100 امرأة وطفل أجبروا على القتال مع المتمردين، محاولين إعادة الاندماج في المجتمع. لا تحصل على أي فوائد من الحكومة أو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا تتلقى أي دعم لجهودها الحالية.

تقف إميلي لتحكي عن ذبح أسرتها وهي مستلقية تحت جثة، تختبئ.[1] مثل آنا، اختُطفت وأُجبرت على القتال. أصبحت قائدة في الجبهة المتحدة الثورية. عندما توقفت الحرب، عادت إلى المنزل لرعاية أطفالها، ثم ذهبت لاحقًا إلى العاصمة لتكتشف انتهاء مدّة التسجيل في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لم تتلق أي دعم أو إقرار بوجودها. إميلي مسؤولة عن رزق عشرة أشخاص، ولكنها لاتملك شيئًا.

من بين العدد الذي لا يحصى من الإعلانات والسياسات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن حقوق المرأة، كان قرار مجلس الأمن رقم 1325 أول من ذكر صراحة أن المشاركين في تخطيط وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب عليهم «مراعاة الاحتياجات المختلفة للمقاتلين السابقين إناثًا وذكورًا وعلى مراعاة احتياجات مُعاليهم.»[2] فتح هذا الإعلان الباب لمناقشات أوسع حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودور المرأة. وفي عام 2002، أصدر اجتماع خبراء الأمم المتحدة نتائج توصل إليها، مفادها أن «للمرأة دور أساسي في المساعدة على

(1) For security and confidentiality reasons, her real name is not used.

(2) Security Council Resolution 1325, paragraph 8c (2000).

تهيئة الظروف لوقف الصراع العنيف، في أنشطة مثل مراقبة السلام، والتعامل مع الصدمات... (و) جمع وتدمير الأسلحة.»[1]

كان الافتراض الأساسي هو أن للمرأة دوراً مدنيا. لم يكن هناك ما يذكر عن النساء في الجماعات المسلحة. في السنوات التالية، سلّط أكاديميون، ولا سيما فانيسا فار وديان مازورانا، مزيدًا من الضوء على تجارب النساء والفتيات في الجماعات المسلحة، وخاصة تهميشهن من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتقترح فار أن البرامج الميدانية تتجاهل احتياجات المقاتلات جزئياً لأنها لا تتناسب مع الصورة النمطية للنساء كمقدمات للرعاية.[2]

وقد دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة العمل في هذا المجال، ونشر إرشادات أولية عن التعامل مع النساء في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[3] أوصى التقرير بتحليل الأبعاد الجندرية للقوات المسلحة في أقرب وقت ممكن لضمان دمج القضايا التي تواجه النساء والرجال (والفتيان والفتيات) في تخطيط البرامج. ودعا إلى جمع بيانات مصنفة حسب الجنس، إلى جانب تقارير أخرى، لتوسيع نطاق معايير الأهلية في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرًا للأدوار المتعددة التي تلعبها النساء والفتيات كمقاتلات وداعمات ومعيلات، يجب ألا يتم استبعادهن من فوائد برمجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أشار التقرير أيضًا إلى تصميم مواقع التجميع، مع الإشارة إلى الحاجة إلى منشآت منفصلة وآمنة للنساء والرجال. كما لحظ الصعوبات والرفض والصدمات التي تواجهها النساء والفتيات على وجه الخصوص أثناء إعادة الإدماج.

أطلقت الأمم المتحدة في عام 2006 المعايير الشاملة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (IDDRS)،[4] التي تكرر وتوضح النقاط العملية التي أثيرت في الإرشادات

---

(1) Secretary-General's Report to the General Assembly, United Nations Study on Disarmament and Non-proliferation Education (New York: United Nations, 2002), A/57124/, paragraph 36.

(2) Vanessa Farr, «The Importance of a Gender Perspective to Successful Disarmament, Demobilization and Reintegration Processes,» Disarmament Forum 4 (2003).

(3) For more information, see UNIFEM, Getting It Right, Doing It Right: Gender and Disarmament, Demobilization and Reintegration, New York, 2004, available at http://www.womenwarpeace.org.

(4) IDDRS, Level 5: Women, Gender, and DDR, available at http://www.unddr.org/iddrs/05.

السابقة، وتقدم للممارسين مجموعة من الأدوات وقوائم المراجعة الجاهزة لضمان المعاملة المنصفة للذكور والإناث في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

يركز الكثير من هذا الخطاب الناشئ على تجارب النساء المهمشات وعلى حقهن في المشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي التوصيات إلى مجتمع السياسات لمعالجة هذه الفجوة. وما هناك إلا القليل عما إذا كان دمج النساء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من الجماعات المسلحة أو من خارجها ـ كما هو مطلوب بموجب القرار 1325 ـ يمكنه أن يحقق نتائج أفضل بشكل عام. أركز في هذا الفصل على هذا البعد من النقاش. أعتمد حقيقة أن المرأة لها الحق في تكافؤ الفرص والمعاملة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كأمر مفروغ منه، بغض النظر عما إذا كانت تحدث فرقًا في النتيجة الإجمالية للعملية. ومع ذلك، من المهم دراسة ما إذا كان الاهتمام بالنساء في هذه الحالات يمكن أن يحسن نطاق هذه التدخلات وكيف. يكتسب هذا أهمية خاصة بالنظر إلى الشكوك التي لا تزال سائدة دوليًا فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. بالتفكير في مشاركة المرأة وإسهاماتها في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال أمثلة متوازية ومتناقضة من السلفادور وسيراليون وأماكن أخرى، أسلّط الضوء على كيفية أن إيلاء الاهتمام بالمرأة في ثلاثة أدوار متميزة ـ كمقاتلات، كموظفات مساعدات أو مساعدات أساسية في القوات القتالية، وكمدنيات داخل المجتمع ـ يمكن أن يسهم في جوهر وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[1]

ماذا يعني نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟

يعد نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين ـ من جيوش الدول أو رجال حرب العصابات أو الميليشيات ـ من بين أكثر القضايا الحساسة والأكثر أهمية التي يتم تناولها في مفاوضات السلام،[2] وذلك لسبب وجيه وهو الحاجة لنزع سلاح المقاتلين

(1) References to El Salvador and Sierra Leone are drawn from case studies led by the Women Waging Peace Policy Commission, which the author directed from 2002 to 2005.

(2) Parts of this section and further sections are drawn from Sanam Naraghi Anderlini and Camille

وتسريحهم وتفكيك وحداتهم وقطع الروابط مع ولاءاتهم وقادتهم السابقين. بخلاف ذلك، يصبح احتمال العودة إلى القتال مرتفع للغاية. إن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما يقول البنك الدولي، هي «مفتاح الانتقال الفعال من الحرب إلى السلام.»[1] ويضيف فار أن «عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي أيضًا عملية رمزية وعملية، لتزويد المقاتلين بهوية جديدة متوافقة مع التنمية السلمية والنمو المستدام.»[2]

يبدو هذا الأساس منطقيًا. تُعرِّف الأمم المتحدة المرحلة الأولى من العملية ـ نزع السلاح ـ بأنها «جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والثقيلة داخل منطقة نزاع.»[3] التجميع هو الخطوة الأولى. وبينما يتجمع المقاتلون السابقون في المعسكرات أو «مناطق التجميع» يتم تقديم المساعدات الغذائية والمأوى والملبس والرعاية الطبية والتعليم الأساسي وبرامج التوجيه.[4] يجري عادة نزع السلاح فعليًا في هذه المرحلة: تتم مصادرة الأسلحة وتخزينها وتدميرها في النهاية.

الخطوة الثانية، التسريح، تعني «حل التشكيلات العسكرية رسميًا، وعلى المستوى الفردي... عملية إطلاق المقاتلين من حالة التعبئة.»[5] عادة ما يتم تسريح المقاتلين السابقين على مدار فترة زمنية، ونقلهم إلى مناطقهم الأصلية، أو منحهم حزم صغيرة لإعادة الإدماج. وأحيانًا، قد يتوق المقاتلون السابقون للعودة إلى منازلهم، وفي أحيان أخرى، بناء على أفعالهم، قد يخشون العودة إلى المجتمعات التي قد يواجهون فيها الرفض والعداء.

Conaway, «From Combat to Community: The Role of Women in Disarmament, Demobilization, and Reintegration (DDR),» paper presented at McGill University conference on Gender and Security 2003, available at www.womenwagingpeace.net, retrieved July 18, 2006.

(1) Nat Colletta, Marcus Kostner, and Ingo Wiederhofer, «Case Studies in War - to - Peace Transition: The Demobilization and Reintegration of Ex - Combatants in Ethiopia, Namibia, and Uganda,» World Bank Discussion Paper 331, Washing ton, DC, 1996, p. XV.

(2) Farr, «The Importance of a Gender Perspective.»

(3) Kofi Annan, Report of the Secretary - General on the Role of the United Nations Peacekeeping in Disarmament, Demobilization and Reintegration (New York: United Nations, 2000), p. 2.

(4) United Nations Department for Disarmament Affairs, Disarmament Issues, New York, 2003.

(5) Mats Berdal, «Disarmament and Demobilization After Civil Wars,» Adelphi Paper 303 (London: International Institute for Strategic Studies, 1996), p. 39.

تعتبر نيكول بول الخطوة الأخيرة، إعادة الإدماج، عملية من جزأين تتضمن إعادة الإدراج الأولي وإعادة الإدماج على المدى الطويل. يشير إعادة الإدراج إلى الفترة التي يدخل فيها المقاتل السابق إلى منزله السابق أو يدخل مجتمعًا جديدًا. يتم تقديم مساعدة إعادة الإدراج بشكل عام للمقاتلين السابقين نقديًا خلال مرحلة التسريح ـ إما من خلال توزيع مبلغ مقطوع أو على أقساط. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم توفير المواد الأساسية، مثل السلع المنزلية أو اللوازم الزراعية أو بدلات التعليم.

تشير عملية إعادة الإدماج إلى العملية الطويلة الأمد لإعادة الدخول في المجتمع، وبناء سبل العيش، والعودة إلى أسلوب حياة مسالمة. بشكل عام، يحصل المقاتلون السابقون الذين يحملون أوراق تسريح على حزم متواضعة من المساعدات. قد يدخل المقاتلون السابقون في خدمات التوظيف أو المشاركة في التدريب على المهارات على المدى القصير أو خطط الائتمان أو المنح الدراسية أو برامج إعادة التأهيل. تعمل الجهات الفاعلة الدولية مع المنظمات غير الحكومية لإقامة ورش عمل وغيرها من أشكال التدريب على المهارات. وهي تتراوح بين النجارة والخياطة وتصفيف الشعر، ولكن نادراً ما تتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية للبلد، أو تأخذ في الاعتبار قدرة السوق على استيعاب المدربين حديثًا، أو تلبية توقعات وتطلعات المقاتلين أنفسهم. يجوز للبنوك والسلطات المحلية توجيه برامج الائتمان، ويمكن تقديم المنح الدراسية لعدد قليل من القادة المعينين. في الحالات التي يتم فيها تضمين توزيع الأراضي في عملية إعادة الإدماج، يتم ذلك بالتنسيق مع المكاتب الحكومية وكجزء من خطة وطنية شاملة لإعادة الإعمار.

غالبًا ما يكون دمج المقاتلين من جميع أطراف النزاع في قوات الأمن الوطنية الجديدة هدفًا محددًا لاتفاقيات السلام، وبالتالي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لكن عدد المتقدمين للشرطة أو الجيش أو قوات الأمن الأخرى التي تم إصلاحها في معظم الأحيان يفوق عدد الوظائف المتاحة. وعلى الرغم من الادعاءات الكثيرة عن «تقليص» القوات الوطنية الحالية لتمكين دمج جماعات المعارضة، إلا أن الحقائق السياسية والاقتصادية نادراً ما تسمح بذلك. فرواتب الجيش تغذي الكثير من الأفواه، وكما أثبت الوضع في العراق، فإن تسريح

العسكريين أعقاب النزاع مباشرة ليس من الحكمة من الناحية الأمنية. لذلك، في الفترة الانتقالية، غالبًا ما تظل قوات الأمن أكبر بكثير مما هو ضروري (جنوب إفريقيا هي مثال على ذلك).

يعد إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي المستدام هدفًا جليًا آخر، لكن غالبًا ما يتم التقليل من أهميته وتمويله. في بعض الحالات، قد يدرج المجتمع الدولي مسألة إعادة التأهيل في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتشمل القضايا الصعبة، مثل الحاجة إلى معالجة الجوانب النفسية والعاطفية للعودة إلى الديار، وكذلك المشاكل التي تنشأ مع المجتمع الأوسع. إنها عملية طويلة الأجل. تتعامل جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقريبًا مع إعادة التأهيل بشكل أو بآخر، لكن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل DDRR) لا يزال المصطلح الأكثر استخدامًا. وقد كانت المعايير الشاملة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (IDDRS) واضحة بشأن الحاجة إلى إعادة الإدماج: «إذا فشلت عملية إعادة الإدماج، فإن منجزات مرحلة نزع السلاح والتسريح تكون قد تقوضت، وزادت حالة عدم الاستقرار، وتعرضت إعادة الإعمار والتنمية المستدامة للخطر.»[1]

لكن، وكما أن عمليات منع نشوب الصراعات ومفاوضات السلام قديمة، فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عالقة في نموذج الحروب الماضية. تشير الخبرة الميدانية ومعايير السياسات بوضوح إلى الحاجة إلى البرمجة المستمرة لإعادة الإدماج، لكن القوى السياسية التي تحدد الموارد وأحكام التمويل ما تزال بعيدة عن ذلك. لا يزال التركيز منصبا على نزع السلاح والتسريح، مع افتراض حدوث إعادة الإدماج بطريقة أو بأخرى: سيعود الجنود إلى الثكنات أو إلى ديارهم ويتم استيعابهم في المجتمع. يحمل هذا الافتراض كلبية هائلة، لأنه وفقًا لتقديرات البنك الدولي نفسه، فإن الدول الخارجة من الصراع لديها فرصة بنسبة 44 في المئة للانزلاق مرة أخرى إلى العنف في غضون خمس سنوات.[2] وحتى لو لم تندلع الحرب، ترتفع

(1) IDDRS, Level 5: Women, Gender, and DDR, available at http://www.unddr.org/iddrs/05.

(2) World Bank, Conflict Prevention and Reconstruction Unit, http://web.worldbank.org.

مستويات الجريمة ويصبح العنف حقيقة دائمة أكثر. وعلى حد تعبير يوهان غالتونغ، تصبح حالة «السلام السلبي» هي القاعدة المقبولة.[1]

في الواقع، فإن التعاريف الواضحة والخطوات المنطقية تكذب الواقع الفوضوي. يكتب فار أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي «عملية طوارئ.» يجد المجتمع الدولي نفسه في حالة من التناقض، فمن ناحية، يعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضروريًا لتعزيز السلام الهش، ومن ناحية أخرى، فإن انعدام الأمن وجو التوتر وعدم الثقة مباشرة بعد اتفاقيات السلام يجعل الكثير من الجيش أو الميليشيا أو الحركة المسلحة مترددين في تسليم غالبية أسلحتهم وتسريح كل مقاتل.

غالبًا ما يكون نزع السلاح مخصصًا، مع بقاء العديد من الأسلحة متداولة. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، المحمولة وسهلة الإخفاء والتفكيك والتجميع في غضون دقائق، يجعل تنفيذ نزع السلاح أكثر صعوبة. وعادة ما تبقى العديد من الأسلحة المستخدمة في زمن الحرب في المجتمع وتصبح أدوات للعنف وعدم الاستقرار لسنوات قادمة.

التسريح ليس بالأمر السهل. يعتمد مخططو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عادة على قادة القوات المقاتلة لتقديم بيانات دقيقة عن تشكيلة قواتهم. وهذا أمر عادي في الجيوش التقليدية. وحتى في حروب التحرير والصراعات القائمة على الإيديولوجية أو تقرير المصير كما هو الحال في أمريكا الوسطى وجنوب إفريقيا، فإن القيادة لديها مصلحة في ضمان استفادة «ناسها» من هذه العملية. عندما تنهار الدولة أو يسيطر عليها أمراء الحرب والبلطجة، قد لا تعرف القيادة من في صفوفها أو قد لا تكون لديها مصلحة في الكشف عن أوراقها كاملة. وحيث يكثر المقاتلون دون السن القانونية، كما في نيبال في 2006 أو في ليبيريا في 2003، فقد ينكر قادة المتمردين والحكومة وجودهم لتجنب الإدانة الدولية. في نيبال، وبعد الضغط على القيادة الماوية، لمّحت بأن القاصرين في الحركة كانوا في الغالب من أيتام الحرب. وخلال التفاوض

(1) Johan Galtung, Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilisation (Oslo: International Peace Research Institute, 1996).

على اتفاق السلام، وافقت على إرسال المقاتلين دون السن القانونية، إن وُجدوا، إلى ديارهم. لكن مسألة وجود «ديار» بالفعل، أو ما إذا كانت الأسر والمجتمعات ستقبل المقاتلين، ولا سيما النساء والفتيات اللائي كسرن جميع المحرمات الاجتماعية فلم يتم التطرق إليها. هذا النقص في الشفافية حول من العضوية وما يحدث للقُصّر هو في بعض الأحيان خطة تأمين لإعادة التعبئة في حال فشل المفاوضات.

وتشكّل الطبيعة الهلامية «للقوات المقاتلة» التي نشأت من الأشكال الجديدة للحرب تعقيدًا كبيرًا. يأتي الرجال والأولاد ويذهبون، كما في أفغانستان، ويغيّرون التحالفات، يشاركون ويعودون إلى ديارهم حسب الموسم، وشدة العنف، والأجر. في سيراليون، تمت صياغة مصطلح «سوبيل» (جنود ومتمردين) للإشارة لمن هم جنود وطنيين في النهار ومتمردين ولصوص في الليل. أخيرًا، بصرف النظر عن البلد أو النزاع، فإن النساء والأطفال يشاركون، بما في ذلك كمقاتلين، في الخطوط الأمامية، في كثير من الأحيان أكثر مما هو متوقع أو مقبول عادة.

قد يؤدي نقص المعلومات الدقيقة إلى إحداث فوضى في التخطيط وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد. في سيراليون، على سبيل المثال، كان التقدير الأولي لعدد المقاتلين 45000. في نهاية المطاف، مر 72500 من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلا أن التقديرات تشير إلى أن العدد الفعلي للمقاتلين كان 1376565.[1] في الوقت الذي تم فيه نزع السلاح والتسريح، فإن الكثير من الأموال المخصصة للعملية بأكملها كانت قد جفت.

وكما يقول فار، فإن الحاجة لاستعادة شكل من أشكال الأمن غالباً ما يجبر مخططي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على «توفير تدخلات سريعة وفجّة» للتقليل من أي احتمال لإفساد العملية إلى حدّه الأدنى.[2] أمّا الافتراض الضمني فهو أن «المفسدين» هم على الأرجح محاربون، ومن المتوقع أن يكونوا شبانًا، وهذا له آثار كبيرة على تصميم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أولاً، عادة ما يتأهل

(1) Dyan Mazurana and Kristopher Carlson, From Combat to Community (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(2) Farr, «The Importance of a Gender Perspective.»

المقاتلون فقط للحصول على فوائد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ثانيًا، يقوم الافتراض الأساسي الذي يوجه تصميم المرافق وحزم الفوائد والجوانب الأخرى من العملية على أن هؤلاء المقاتلين رجال. ثالثًا، وأيًا كان القصد الأولي، فإن المبدأ التشغيلي في معظم الحالات هو نزع السلاح والتسريح في أسرع وقت ممكن، مما ينتج عنه اهتمام أقل وموارد أقل مخصصة لاحتياجات المقاتلين أو المجتمعات المحلية من أجل إعادة الإدماج على المدى المتوسط والطويل في المجتمعات التي يدخلونها من جديد. لا تسبب هذه العملية غير الكافية الأذى لأمثال آنا وإميلي وجميع الأطفال الذين يشكلون بشكل متزايد جزءًا من الحركات العسكرية فحسب، ولكنها تعمل أيضًا باتجاه معاكس للهدف النهائي لهذه العمليات: السلام المستدام.

إضاعة الموضوع بالنسبة للمرأة

من السهل على نشطاء الكراسي انتقاد الممارسات الحالية والإشارة إلى الثغرات والضعف. بالنسبة للأجانب، هناك شعور بأن الغرباء لا يأخذون في الاعتبار الكامل القيود الموجودة، لا سيما في تعاملهم مع الحكومات الوطنية التي غالباً ما تكون متحفظة. على الرغم من أنهم يعترفون بالغرض من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات الجيدة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسياسات والقرارات التكميلية التي تبرز المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمجتمع، فإن هناك أيضًا إحباطًا واضحًا. المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة أمر جيد، لكن للمفاوضين أولويات أخرى. والرأي غير المعلن عادة هو أنه على الرغم من أن المعاملة المتساوية للنساء ودعم الضحايا من المثل العليا النبيلة التي يجب متابعتها، فإن واقع المجتمع الذي مزقته الحرب لا يسمح بمثل هذه الكماليات. في بعض الأحيان، تسارع الجهات الدولية الفاعلة إلى رفض مسؤولية إدراج النساء ومعاملتهن على قدم المساواة. يحدد القادة من هو مؤهل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا تستطيع الجهات الفاعلة الخارجية التدخل. قد يكون هذا صحيحًا، لكن من الصعب أن نتخيل أن المجتمع الدولي سيتجاهل الأمر بشكل جماعي، مثلًا، إذا لم يكن المقاتلون الأكثر تشددًا في الجبهة المتحدة الثورية أو الجبهة من أجل الديمقراطية والتنمية قد خرجوا

للتسجيل في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. في الواقع، يعتمد النظام الدولي معايير مزدوجة ويساهم في الإقصاء الدائم للمرأة. إنه موقف يتخلل كل مستوى من مستويات البيروقراطية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ويشكل إهانة شديدة للنساء والفتيات في مناطق الحرب. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أنه يعكس الجهل بأدوار النساء والفتيات (دون سن الثامنة عشرة) في الجماعات المسلحة وأهميتها بالنسبة لعملية وأهداف نزع السلاح والتسريح على المدى القصير وإعادة الإدماج في المدى الطويل، كما هو موضح أدناه.

ردع المفسدين: النساء المقاتلات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

قد يكون المفسدون المحتملون عادة من الرجال الأصغر سنًا أو من القادة الوسطيين الساخطين، ولكن هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها. أولاً، لا يمكن التقليل من شأن مثابرة النساء اللائي ينضمن طواعية. في سريلانكا ونيبال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الأماكن، غالباً ما تكون النساء اللائي انضممن إلى حركات المعارضة كوسيلة للخروج من الحياة التقليدية أكثر ميلاً إلى إلقاء أسلحتهن من المقاتلين الذكور. ونظرًا لانتمائهن إلى مجتمعات تتعرض فيها النساء في كثير من الأحيان للتمييز الشديد أو لديهن تجارب شخصية مع العنف، فإنهم ينظرن إلى الأسلحة التي يحملنها كمصدر مباشر للاحترام والتمكين والحماية. على حد تعبير إحدى المقاتلات الكونغوليات السابقات، «لقد اعتدنا على حماية أنفسنا بالأسلحة. الآن لا يوجد مَن يحمينا.»[1]

في سريلانكا، تحظى المقاتلات باحترام كبير وتشتهر ببراعة القتال. وقد تقاومن المشاركة في أي مفاوضات أو عمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إذا تعرّض هذا الاحترام إلى خطر. في نيبال، من غير المحتمل أن تكون النساء، وخاصة الصغيرات، مرشحات لإعادة الإدماج في حياة من شبه الاستعباد. فهل ستحاولن

(1) Quoted in Dyan Mazurana, Women in Armed Opposition Groups in Africa and the Promotion of International Humanitarian Law and Human Rights, Reports of a Workshop (Geneva: Geneva Call, 2006), p. 33, available at http://www.genevacall.org.

الاحتفاظ بالأسلحة أو حملها إذا عوملن معاملة سيئة؟ من السابق لأوانه معرفة ذلك، ولكن إذا فشلت عملية السلام التي بدأت في 2006، فلا ينبغي الاستهانة بالمقاتلات، بل الاستفادة من كلمات وتجارب المقاتلات من جمهورية الكونغو الديمقراطية. «بعد بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اخترنا أن نكون مدنيات وسلمنا أسلحتنا، لكننا ما زلنا نأسف تحولنا لمدنيات»، تقول إحدى المقاتلات في ورشة عمل في عام 2005.

«تم نسياننا في محاولة لكسب العيش والبقاء على قيد الحياة. كوننا نساء، ليس لدينا شيء نعيش عليه. كنا نظن أننا سنحصل على شيء نعتاش منه مقابل أن نصبح مدنيات. لا يمكننا العثور على الأزواج؛ لا أحد يريد الزواج منا. ليس لدينا ما يكفي لتناول الطعام. النساء المقاتلات السابقات في بلدنا يطورن مواقف سلبية. لدينا سمعة سيئة. نحن غير قادرات على التعبير عن أنفسنا، ونفكر في العودة إلى الأدغال بسبب نقص المساعدة.»[1]

ثانياً، تعتمد كفاءة وفعالية الجماعات المسلحة، لا سيما حركات المعارضة المسلحة، اعتمادًا كبيرًا على المجتمعات التي تحظى بدعمها أو التي تنشئها وتنتقل إليها. هناك ميزة قوية للمرأة في هذا الصدد. في سيراليون، حصل ما يقدر بنحو 44 في المائة من النساء والفتيات على تدريب عسكري أساسي من قِبل «أزواجهن» أو قادتهن، وأدت جميعهن تقريبًا وظائف أخرى كطباخات وجاسوسات وساعيات ومنتجات أغذية وفنيات اتصالات أو طبيات. في أوغندا، استخدم جيش الرب للمقاومة الفتيات الصغيرات في وظائف متعددة: مقاتلات، جواري، طباخات، جاسوسات، مسعفات. وقبل ذلك بعقد وفي قارة أخرى، في السلفادور، شكّلت 30 في المائة من المقاتلات في جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني، وكذلك 40 في المائة من التينديبروس، الذين قدموا الدعم إلى المعسكرات.[2] وحتى في جزيرة بوغانفيل في جنوب المحيط الهادئ (مقاطعة بابوا غينيا الجديدة)، كانت النساء حاسمات في استدامة الجماعات المسلحة طوال حرب 1989 ـ 1998، حيث وفرن الطعام والوقود.[3]

---

(1) Ibid., p. 38.

(2) Camille Pampell Conaway and Salomé Martinez, Adding Value: Women's Contributions to Reintegration and Reconstruction in El Salvador (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(3) UNIFEM, Case Study Bougainville, Papua New Guinea, 2004, available at http://www.womenwarpeace.org.

بمعنى آخر، تلعب النساء والفتيات دورًا أساسيًا في الحفاظ على الحركات المسلحة، وهي ليست بظاهرة جديدة، فلطالما حاربت النساء والفتيات ودعمن القضايا المسلحة، فباستطاعتهن القيام بأشياء والذهاب إلى أماكن لا يستطيع الرجال القيام بها. هن يثرن شكوكًا أقل، على وجه التحديد لأنه يُنظر إليهن كأقل عنفا. لقد كان لهن دور فعال في الحفاظ على المخيمات وتوفير الغذاء والمأوى والرعاية والدعم المعنوي. في سيراليون، اعتبر أقل من 10 في المائة أن الزوجة هي الدور الأساسي. لكن المجتمع الدولي يواصل مقاومة هذا الواقع، بل ينقل النساء والفتيات إلى أدوار مثل عبيد الجنس، والزوجات السلبيات، وأتباع المعسكر، متجاهل أي تأثير أو دور قد يكون لديهن في إدامة الحرب أو في قدرتهن على ردع المفسدين.

في شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ينشط جيش الرب، يشارك الصبيان والبنات في القتال. تشير مازورانا، الباحثة المخضرمة في المنطقة، إلى أن الحركة تميل إلى إطلاق سراح الفتيان بسهولة أكبر من الفتيات،[1] فهي تفترض أن الشابات والفتيات لهن أهمية حاسمة في الحفاظ على معسكرات المتمردين، وإنتاج وصنع الطعام ورعاية الجرحى. على الرغم من الافتقار للبيانات الثابتة، تشير التحقيقات الأولية إلى أن النساء والفتيات غالبًا ما يعملن ضمن مناطق المخيمات بدلاً من القيام بدوريات أو القتال، وبالتالي، يتم حراستهن بعناية أكبر.[2] بدون النساء والفتيات، تتوقف المخيمات، وبالتالي المقاتلون، عن العمل بفعالية. إذا قامت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستهداف الإناث في القوات العسكرية مباشرة ـ من خلال السعي لإبلاغهن باتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها وبنود تسريحهن وإعادة إدماجهن من خلال الإعلانات الإذاعية المحلية والشبكات الاجتماعية غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مناطق النزاع ـ فسيمكنها من حيث المبدأ سحب البساط من تحت أقدام الرجال أنفسهم، أي المفسدين المحتملين. وبدون وجود بنية تحتية أو معسكر أساسي فعال وغياب المؤن، ستشكّل الجماعات المسلحة تهديدًا أقل.

---

(1) Personal discussions with the author, 2004.

(2) For more information, see Survey of War Affected Youth, Phase 2: Girls and the LRA, available at http://www.sway-uganda.org/sway2.htm.

بدلاً من ذلك، هناك جهد محدود للوصول إلى النساء والفتيات. في سيراليون، على سبيل المثال، كانت حيازة ومعرفة تجميع وتفكيك الكلاشينكوف شرطًا أساسيًا للتأهيل والدخول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لم تنشر قيادة الجماعات المسلحة تلك المعلومات داخل صفوفها، ولا سيما إلى النساء والفتيات. على العكس تماما: أفاد عدد لا يحصى من النساء والفتيات بأن القادة أمروهن بتسليم أسلحتهن، ليجدن أنه يعاد توزيعها بين الرجال وأفراد عائلات القادة. لاحظت نساء وفتيات أخريات أنهن غالباً ما يتشاركن في الأسلحة، حيث يضطلعن بمجموعة متنوعة من الأدوار المختلفة ويتم استبعادهن على أساس أنهن لسن «مقاتلات».

تغيرت الظروف في وقت لاحق للسماح للمجموعات بالتقدم بسلاح واحد، ولكن مرة أخرى، لم يتم نقل المعلومات بشكل كاف إلى أولئك الموجودين في الأدغال. في نهاية البرنامج، كانت النساء يمثلن 6.5 بالمائة من إجمالي عدد المقاتلين المسجلين، رغم أن التقدير الحكومي الأولي للنساء في بداية العملية كان 12 بالمائة.[1]

التباين بين عدد الفتيات (دون سن الثامنة عشرة) داخل القوات واللواتي يدخلن في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر مذهل للغاية. من بين الفتيات البالغ عددهن 12056 في القوات المقاتلة في سيراليون، شاركت 506 فقط (0.4 في المائة) في البرامج الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[2] كما تنجب كثير من الفتيات الأطفال، ولا يعتبرن فتيات بناء على العادات المحلية التقليدية، رغم أنهن دون سن الثامنة عشرة. الموظفون الدوليون والوطنيون الذين يديرون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يقبلوهن كمقاتلات، ومع ذلك لم تعد الفتيات أطفالًا والمجتمع المحيط بهن لا يعتبرهن كذلك. الغالبية العظمى تم استبعادها من برامج الجنود الأطفال. كان هناك اعتقاد خاطئ بأن العديد من مجموعات الصيد التقليدية الي تحولت إلى قوات الدفاع المدني (CDF) نهت عن إدراج الإناث في صفوفها.

---

(1) Mazurana and Carlson, From Combat to Community, p. 18.

(2) Ibid. Additional information was drawn from «Statistical Data from the National Committee on Disarmament, Demobilization and Reintegration,» data provided to the author (Freetown, Sierra Leone: Government of Sierra Leone, 2002); Statistical Data from the United Nations Children's Fund, data provided to the author (Freetown, Sierra Leone: UNICEF, 2002).

لكن هناك أدلة لشهود عيان وبيانات شخصية لا تعد ولا تحصى تقترح خلاف ذلك. لم يتم حتى الآن وضع أحكام للوصول إلى النساء الخارجات من تلك المجموعات أو إعلامهن أو دعمهن.

الدفع نحو السلام من الداخل

كشفت حوارات دارت مع أكثر من أربعين مقاتلة سابقة من جميع أنحاء إفريقيا في العام 2005 أن النساء في الجماعات المسلحة يمكن أن يمارسن أيضًا تأثيرًا على الرجال الذين عليهم العيش معهم أو يجبرون على الزواج منهم أو يعتبرون رفاقًا في الجماعات المسلحة. فكّرت آنا، من سيراليون، في جهودها لإقناع قائدها بمعاملة الأطفال والنساء بشكل أفضل والإصرار على ذلك مع نظرائهن الذكور. كانت دينا، من السودان، وهي واحدة من النساء القلائل اللائي يشاركن في عملية السلام، تصر على ضرورة الحفاظ على السلام الجديد والهش للغاية الذي نشأ بين الحكومة وحركتها، الجيش الشعبي لتحرير السودان، ورعايته.[1] وتقول إن النساء يضغطن على الرجال كي يواصلوا مسيرتهم، «نحن ملتزمات أكثر من بعض الرجال.» النساء الليبيريات، مناصرات تشارلز تايلور وآخرون اللواتي يقاتلن في صفوف حركة التمرد «ليبيريون متحدون من أجل المصالحة والديمقراطية» (LURD)، وجميعهن من القيادات رفيعي المستوى، حرصن أيضًا على الحفاظ على السلام، واعترفن بإمكانية الوصول للرجال والتأثير عليهم. وبوصفهن مطلعات موثوق بهن، لديهن إمكانات كبيرة في التأثير والتوسط و«خفض الحرارة». ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي نادرًا ما يقر بوجودهن وبالتالي لا يبذل جهدًا كبيرًا للعمل معهن لدعم للعملية.

في السلفادور، وهي من الحالات القليلة التي أدرجت فيها المقاتلات والداعمات كمستفيدات من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شكّل الانتقال الفوري بعد الحرب بيئة صعبة للنساء اللائي كرسن حياتهن لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. أثناء عودتهن إلى الحياة المدنية، واجهن العديد من الوصمات الاجتماعية بسبب كسر المحرمات وانخراطهن في القتال. أسهم الضغط من أجل العودة إلى

(1) For security and confidentiality reasons, her real name is not used.

الحياة التقليدية، إلى جانب إرهاق الحرب ورغبتهن في العودة إلى الحياة الأسرية ـ وهي جوانب الحياة التي سبق وأن علّقنها ـ انسحاب العديد من النساء من البرامج الرسمية. في كثير من الحالات، كان الافتقار البسيط إلى دعم رعاية الطفل لتمكين مشاركتهن في التدريبات أو برامج العمل يعني افتقادهن لوسائل حقيقية للمشاركة. في النهاية، شعرت الكثيرات، بما في ذلك شخصيات بارزة، بالضغط للتضحية بطموحاتهن والعودة إلى الأدوار التقليدية.[1]

تعليقًا على تجاربهن بعد عقد من الزمن، شعرت المحاربات السابقات في السلفادور في البداية بأنهن لم يسهمن في جهود إعادة الإدماج. لكن مع مزيد من التفكير، قمن بالإقرار بأن تضحياتهن واستعدادهن للعودة إلى المنزل تمثّل إسهامًا بالغ الأهمية في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من الذكور وفي كثير من الحالات الأزواج أو الشركاء. في الواقع، لم يكن التأثير لفظيًا فحسب، بل كان من خلال التراجع وإعطائهم المجال ليكون لهم دور بارز في المجال العام، والمسؤوليات، واحترام الذات الذي تمس الحاجة إليه، والتي كانت ضرورية لإعادة إدماجهم المستدام وبالتالي نجاح عملية السلام. يقول العديد من مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني السابقين إن الأمر استغرق خمس سنوات قبل أن تتلاشى الكوابيس ودخول ما يشبه الحياة الطبيعية. يعترفون بأن تضحيات النساء ساهمت في تعافيهم وإعادة إدماجهم.[2]

بيد أن الضغوط الرامية إلى الالتزام بالمعايير التقليدية لم تنقض بالكامل تجارب النساء، وشعورهن بالتمكين، والثقة التي اكتسبنها خلال الحرب. بالنسبة للكثيرات، ظهرت المهارات التي اكتسبنها ـ من محو الأمية الأساسية إلى التمريض، والاتصالات، والتنظيم، والقيادة ـ إلى الواجهة بمرور الوقت ومكنتهن من المساهمة في تنمية مجتمعاتهن. على سبيل المثال، في منطقة باهو لمبي المنخفضة والمعرضة للفيضانات، حيث تم تقديم بعض رعاية الأطفال والمساعدة للنساء، برزن كقادة في جهود الاستجابة للطوارئ، والمحافظة على السدود وإصلاحها، ومراقبة ممارسات الصناعة المحلية، والضغط على الحكومة من أجل الموارد. يقول أرنولدو جارسيا

(1) Pampell Conaway and Martinez, Adding Value, p. 18.

(2) Ibid.

كروز، رئيس منظمة التنمية المحلية: «يقمن بالعمل في الكنيسة والمدارس... يدعمن التنمية الاقتصادية.»[1]

من خلال العلاقات الشخصية التي أقيمت خلال النزاع، كان لدى المقاتلات السابقات منصة جاهزة لبناء شبكات من المنظمات المجتمعية. قمن بالعمل في المناطق الريفية النائية، وغالبًا ما شكّلن مصدرًا رئيسًا للتعليم والتدريب والرعاية الصحية. تشير دراسة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1998 إلى أهمية هذه المنظمات غير الحكومية في نجاح إعادة الإدماج. «سهلت المنظمات غير الحكومية بصفتها مؤسسات منفذة إلى حد كبير تنفيذ [الخطة الوطنية لإعادة الإعمار]... [كانت] ضرورية لتوفير الوصول إلى خدمات البرنامج من قبل السكان المستهدفين، وتقع نسبة كبيرة منهم في المناطق النائية التي مزقتها الحرب.»[2]

في أفريقيا أيضًا، أظهرت المقاتلات النساء والفتيات التزامًا رائعًا بإعادة الاندماج في المجتمعات والعمل من أجل السلام. وتتراوح المهارات التي اكتسبنها خلال وقتهن كمقاتلات من قراءة الخرائط إلى المفاوضات وإدارة الأفراد والموارد إلى التخطيط والتنسيق وتعبئة المجموعات والتركيز على الأنشطة الموجهة نحو النتائج. وبعبارة أخرى، فإن لديهن مهارات حاسمة ورأس مال اجتماعي لبناء السلام والانتعاش.[3] وقد أطلقت الكثيرات منهن مبادراتهن الخاصة. في شمال أوغندا، تدير الفتيات المراهقات والمقاتلات السابقات في جيش الرب للمقاومة (المختطفات والمساء إليهن) مشاريع مجتمعية تدعم «الأمهات البنات»، ويقدمن المشورة للشابات المختطفات ويعتنين بأطفالهن، ويبحثن عن المصالحة مع المجتمعات التي غالباً ما أجبرن على ترويعها. اختُطفت دافني أ.، البالغة من العمر 21 عامًا، في سن الخامسة عشرة، ثم هربت مع طفلها في سن التاسعة عشرة، كانت في المرحلة الثانوية عام 2005.[4] وقد أشارت

(1) Ibid., p. 22.

(2) Lynn Stephen, Serena Cosgrove, and Kelly Ready, «Aftermath: Women›s Organizations in Post - Conflict El Salvador,» working paper no. 309 (Washington, DC: United States Agency for International Development, 2000), quoted in Pampell Conaway and Martinez, Adding Value.

(3) Mazurana, Women in Armed Opposition Groups.

(4) For security and confidentiality reasons her real name is not used.

قدرتها على إبحار القانون القانوني المعقّد في لوائح اتهام المحكمة الجنائية الدولية لقادة جيش الرب للمقاومة، والآثار المترتبة عليها بالنسبة للسلام، إلى امرأة شابة ناضجة وذكية، وكانت تحلم بأن تكون محامية «لتحقيق العدالة» في أوغندا. لكن مثل نظيراتهن السلفادوريات، تحصل الشابات من شمال أوغندا على الحد الأدنى من التقدير أو الدعم من الحكومة الوطنية، وهو متقطع إلى حد كبير ويأتي في الغالب من المنظمات غير الحكومية الدولية. من الصعب على الجهات الدولية الفاعلة إعادة الإدماج والتواصل الفعالين في المناطق الريفية في أعقاب الحرب. ومع ذلك، وكما تشير هذه الحالات، فإن الاعتراف بالمقاتلات السابقات اللائي يضغطن من أجل السلام ودعمهن داخل حركاتهن وعبر الانتماءات العسكرية سيكون استخدامًا فعالًا للموارد الاجتماعية والمالية. ومع ذلك فإن مساهماتهن الفعلية والمحتملة بالكاد يتم الاعتراف بها وبالتالي لا يتم الوفاء بها.

دور المرأة في نزع السلاح وإعادة الإدماج المجتمعي

إلى جانب المقاتلات والمرتبطات بالجماعات المسلحة، هناك عدد لا يحصى من المدنيين في القرى والمجتمعات في البلدان المتضررة من الحرب يضطلعون بمهمة دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم: الرجال والنساء، وحيث يتم استخدام الأطفال، الجنود الأطفال. يتولون المهمة لأنه لا يوجد مَن يقوم بذلك. في سيراليون، تقول الباحثة شيلاك ديفيز: «أصرت النساء بأنه إذا ترك هؤلاء الأطفال من دون رعاية الآن بعد أن تحقق السلام، فسيعودون بسهولة إلى طرقهم القديمة... في حال ترك هؤلاء الأطفال المقاتلين السابقين المهجرين فلن يكون لهم شيء إيجابي للقيام و/ أو التفكير به، وسيشكّلون تهديدًا للسلام الهش القائم الآن.»[1]

يحدث عمل النساء فرقًا في حياة المقاتلين السابقين. تعمل إستير كضابط إعادة الإدماج وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في منظمة غير حكومية مجتمعية تهتم بالمقاتلين السابقين الأطفال في سيراليون. مثل آنا، كانت قد تعرّضت للاختطاف. ومثل إميلي، شاهدت أقاربها ـ ثلاثة أشقاء، جميعهم من خريجي الجامعات ـ يُقتلون.

(1) Shellac Davies, quoted in Mazurana and Carlson, From Combat to Community.

وتقول: «بعد كل ما حدث لي، ما زلت أريد العمل مع هؤلاء الأطفال.» لا يعمل زميلها راماتو مع الأطفال في المركز يومًا بعد يوم فحسب، بل يقوم بكفالة خمس أمهات وأطفالهن وطفلين آخرين، جميعهم من المقاتلين السابقين، لمنحهم منزلاً ومكانًا للشفاء. في الاستطلاع الذي أجراه ديان مازورانا وكريستوفر كارلسون خلال عام 2003، أشارت 55 في المائة من المجيبات ـ الشابات والفتيات المرتبطات بالقوات المقاتلة ـ إلى أن النساء في المجتمع لعبن دوراً هاماً في إعادة إدماجهن.»[1]

في أوغندا، تقدم منظمة أنجلينا أتيام المشورة للأطفال الجنود السابقين وأولياء أمورهم كجزء من دعم إعادة إدماجهم وتأهيلهم. تقول أتيام، «نركز بشكل كبير على التعليم والصحة.»[2]

بالإضافة إلى تقديم المساعدة المادية للمقاتلين السابقين، تكتسب مجموعات المجتمع المدني هذه منظورًا مختلفًا حول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. في سري لانكا، قادها عمل «فيساكا درماداسا» حول الجنود المفقودين إلى عالم الجيش وفهم أعمق للدوافع والمخاوف التي تقود المقاتلين. تنظر كيف يمكن لمفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يثير غضب المقاتلين من غير الدول، وتقول إن مصطلحي «نزع السلاح والتسريح» يدلان على عدم التمكين. يشعرون بتجريدهم من وسائل الحماية ومعيشتهم وهويتهم. سيكون من الأكثر فعالية أولاً تسريح ودعم إعادة إدماجهم، وبمجرد أن يكون لديهم شعور بالأمان حول الحياة ومعيشتهم كمدنيين، تتم معالجة مسألة نزع السلاح.

كما كانت النساء في مناطق النزاع قنوات فعالة لتعزيز نزع السلاح والحفاظ على وقف إطلاق النار. في بوغانفيل، وكشخصيات بارزة في مجتمعاتهن، وخاصة أمهات المقاتلين، كن حاسمات في عملية نزع السلاح، حتى عندما كانت حياتهن معرضة للخطر. يستشهد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في كتابه «الحصول على الحق» بتجربة أحد العاملين في الأمم المتحدة في المنطقة: «لقد رأيت النساء قادرات

---

(1) Ibid.

(2) Interview with Angelina Atyam, northern Uganda, 2004, available at http://www.christianaid.org.uk, retrieved January 20, 2006.

على نزع سلاح رجل أو مجموعة من الرجال في حالة سكر، بينما كانت الشرطة أو شخص من الخارج ستشعل هذا الوضع.»[1]

في مالي في 1997، عملت ممثلات الحركة النسائية الوطنية من أجل السلام والوحدة كوسطاء بين الشخصيات السياسية والعسكرية وكجهات اتصال مع المجتمع الدولي. وأطلقن «مهمات توعية» في مناطق النزاع، بهدف إضفاء طابع إنساني على آثار الحرب وجعل الضحايا في بؤرة الاهتمام. خلال قمة إقليمية، دعين بنجاح إلى منع السلاح الذي أدى إلى حركة وطنية لتدمير الأسلحة. كان حفل «شعلة السلام» قوة رئيسة في تدمير الأسلحة الصغيرة.[2]

أما في ليبيريا في 2003، مع وجود اتفاقية سلام تم توقيعها حديثًا، حملت المرأة نشاطها إلى معسكرات المقاتلين. تجاهلتهن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) في البداية بسبب افتقارهن إلى الخبرة، لكن ذلك لم يثنِ ناشطات السلام من النساء. دخلت مراكز التجميع واشتبكن مع المقاتلين وجمعن ودمرن بنادق الكلاشينكوف. عندما انهارت العملية الرسمية، اتصلت النساء بالجنرالات الرائدين لمعالجة المشكلة. قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في نهاية المطاف بتنقيح موقفها ودعوتهن كشركاء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. عملت ليما غبوي، ممثلة برنامج المرأة الليبيرية في بناء السلام (WIPNET) في 2003 مع منظومة الأمم المتحدة لنشر المعلومات في المجتمعات لرفع الوعي والدعم.[3]

في الصومال، نقلت النساء أنشطتهن من أروقة السلطة إلى شوارع مقديشو. يذكر تقرير للأمم المتحدة لعام 2005 دور المرأة: «لعبت المجموعات النسائية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، دورًا بارزًا في بدء ودعم مخيمات

(1) UNIFEM, Getting It Right, Doing It Right, p. 24.

(2) Miriam Maiga, «Joining Hands in Collecting Small Arms: The Mali Experience,» in Women, Violent Conflict, and Peacebuilding. Global Perspectives, Sanam Naraghi Anderlini and R. Manchanda (eds.) (London: International Alert, 1999).

(3) UNIFEM, «Women Building Peace Through Disarmament, Demobilization, and Reintegration,» Beijing +10 Conference Review, available at http://www.peacewomen.org.

ما قبل نزع السلاح في مقديشو. كما نجحوا في إقناع قادة الميليشيات في كل من مقديشو وكيسمايو بتفكيك عدد كبير من نقاط التفتيش وتحسين البيئة الأمنية في تلك المدن إلى حد ما.»[1] قبل الهجمات الإثيوبية في ديسمبر/ كانون الأول 2006، كانت النساء العضوات في البرلمان من بين أول مَن تواصل مع المحاكم الإسلامية لإجراء حوار حول الأمن وحماية الحقوق.»[2]

كانت ألبانيا مليئة بالأسلحة نتيجة النزاع في كوسوفو المجاورة. شاركت المنظمات النسائية، كجزء من مشروع رائد يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بين عامي 2000 و2002، في الدعوة إلى نزع السلاح وجمع الأسلحة في عدة مدن، وقامت بتوعية الجمهور من خلال الحملات وشعار «الحياة أفضل بدون أسلحة.»[3] في المدن التي نُفّذ فيها المشروع، تم جمع أكثر من 7000 قطعة سلاح و300 طن من الذخائر، كما اعترفت الشرطة الألبانية بأهمية هذا الدعم. بشكل ملحوظ، في دراسة استقصائية متابعة للحملة، قال 62 في المائة من المجيبين إن النساء أثرن في قرار أسرهن بتسليم الأسلحة.[4]

حدثت نتائج مماثلة في كمبوديا. في عام 2004، أجرى الفريق العامل المعني بخفض الأسلحة دراسة استقصائية عن دور المرأة في الحد من الأسلحة وبناء السلام، خلصت إلى إنه:

> *«في معظم الحالات المتضمنة أسلحة، تمكنت النساء من القيام بعمل أفضل من الرجال بسبب خصائصهن الطبيعية كونهن لطيفات. والأهم من ذلك، كانت بعض النساء شجاعات لدرجة أنهن تجرأن على مواجهة الناس حتى عندما تعرضن للتهديد بالأسلحة. حتى أن الشجاعة صدمت الرجال المسلحين لأنهم عادة ما يعتبرون النساء*

---

(1) UN Secretary ـ General›s Report to the Security Council on the Situation in Somalia (New York: United Nations, December 2005), S|2005642|, paragraphs 35 41 ـ.

(2) At the time of this writing, legislators who had opposed the Ethiopian intervention were at risk of detention and some were in exile, including one prominent woman.

(3) For more information, see http:||www.bicc.de/weapons/events/unconf/workshop_texts/workshop_kushti.html.

(4) United Nations Development Programme, «Women: The Untapped Resource,» Essentials 11 (2003).

جنسًا أضعف. ونتيجة لذلك، تعامل هؤلاء المسلحون مع نزاعاتهم من خلال المساومة.[1]

يسلط الاستطلاع الضوء على دور المرأة في المنزل، وفي مجتمعاتها من خلال المنظمات غير الحكومية، وعلى المستوى الوطني من حيث التكتيكات والأساليب التي يتبنونها لبناء الثقة أولاً ثم إقناع نظرائهن ـ عادة الرجال ـ بتسليم الأسلحة. «رأيت أن معظم الأشخاص المسلحين لم يجرؤوا على تسليم أسلحتهم مباشرة إلى السلطة لأنهم يخشون من اتهامهم بإخفاء سلاح غير قانوني. هكذا، يعطونها لمجتمعهم الموثوق من المنظمات غير الحكومية،» كما يقول أحد قيادات مجتمع محلي.

ويعود الكثير من النجاح أيضًا إلى عدم مقارباتهن غير المستفزة. يقول أحد أفراد المجتمع: «صوت المرأة ناعم جدًا لدرجة أننا نريد الاستماع.» يتذكر آخر كيف أن «المرأة من مجتمعنا التي جاءت ذات مرة لتثقيفنا بالأسلحة كانت مفيدة. شرحها واضح ومفهوم ولكنه مضحك أحيانًا.» في مقارنة هذه التجارب بتجارب الرجال الأكبر سناً، يجسد أحد القرويين جوهر تغيير الأدوار الاجتماعية في كمبوديا بعد الحرب وازدياد الاحترام لمقاربات المرأة: «عندما يقوم العم صن، جاري، بالتعليم عن شيء ما، لا أحد يستمع له لأنه يتحدّث بصوت عال وهو عدواني أيضًا. إذا احتج أي شخص على أفكاره، فسوف يغضب بسرعة. في بعض الأحيان كان يضرب هذا الشخص أيضًا.» ما ينبثق من الاستطلاع هو أن النساء الكمبوديات، كنظرائهن حول العالم، ورغم استمرار تعرضهن للتمييز الشديد وكفاحهن لتحسين وضعهن في الحياة، يستخدمن أيضًا ضعفهن أو أدوارهن النمطية، كمقدّم رعاية أو كـ«جنس لطيف» لمعالجة أصعب القضايا الأمنية بنجاح كبير.

لكن النساء العاملات في المجتمع، بشكل غير رسمي أو ضمن منظمات صغيرة، لا يتلقين سوى القليل من الدعم ونادرًا ما يتقاضين قرشًا من الملايين التي تعهدت بها الحكومات المانحة لنزع السلاح والتسريح ـ وإعادة الإدماج من المفترض ـ للحكومات الوطنية والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة.

---

(1) Unpublished survey conducted by the Weapons Group on Arms Reduction with support from Hunt Alternatives Fund, 2004. The author is grateful to Hunt Alternatives for its kind permission to draw on this material.

لم يتم تكرار المشروع الرائد في ألبانيا أو تكييفه مع سياقات أخرى. بصرف النظر عن التزامها ونجاحها، فإن المنظمات غير الحكومية المحلية والمجموعات المجتمعية الجديدة التي شكلتها المقاتلات السابقات لديها فرصة ضئيلة للوصول إلى الأموال الدولية. وبغض النظر عن ما تفعله أو مدى فعاليتها، لا يزال يتعين عليها إثبات «تأثيرها واستدامتها» للمؤسسات الباردة التي تدير أموال المانحين.

خاتمة

في مرحلة نزع السلاح والتسريح، تجد النساء والفتيات أنفسهن مرة أخرى في منطقة حرام. أولاً، باعتبارهن مقاتلات، غالبًا ما يتم استبعادهن من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لأسباب متنوعة: (1) لا يشكلن تهديدًا كبيرًا، ولا يتمتعن بفعالية كافية في تحركاتهن للمطالبة بمعاملة متساوية؛ (2) وجودهن لا يتوافق مع الأفكار النمطية حول القوات المقاتلة؛ (3) يقعن في موقف متناقض ـ فمن ناحية، يتم رعايتهن أو استغلالهن أو تجاهلهن، ومن ناحية أخرى، باعتبارهن «مقاتلات» لا يحظين بتعاطف أو دعم أو انتباه جماعات السلام أو حقوق الإنسان؛ و(4) سيتطلّب الاعتراف بأن 30 في المائة من المقاتلين في العديد من الحركات غير الحكومية أو حرب العصابات هم من النساء تغييرًا كبيرًا في كل جانب من جوانب برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويواجه المخططون ضغوطاً شديدة لإجراء مثل هذه التغييرات.

ثانيًا، نجد مقاومة كبيرة للاعتراف بأن العديد من النساء والفتيات، سواء اللواتي تعرضن للاختطاف والإكراه أو اللائي انضممن اختياريًا، يؤدين أدوارًا أساسية كموظفات مساعدات، كما هو الحال في أي جيش وطني، فهن أساسيات في أداء الحركات وقدرتها على صنع الحرب. ولكن على عكس الأفراد المساعدين في جيوش الدولة الذين يتلقون مزايا معينة، فإن أولئك الذين ينتمون إلى حركات غير حكومية مستبعدون من المزايا لأنهم يقعون خارج التعريف الصارم للمقاتل.

لا ينعكس هذا الخفاء والإقصاء سلبًا على النساء والفتيات فحسب، بل يؤذي الأهداف قصيرة وطويلة الأجل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويُظهر

تجاهلًا للطرق التي يمكن بها للنساء والفتيات في القوات المسلحة دعم العملية وتعزيز السلام، كما يكشف عن قصر نظر يمكن أن يكون له عواقب طويلة المدى. إن معاملتهن كضحايا سلبيات أو «معالات» تجردهن من السيطرة على حياتهن وشعورهن بكرامتهن الذاتية. علاوة على ذلك، ومن خلال عدم الاعتراف بالمهارات والموارد التي اكتسبنها، تخاطر عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بفقدان رأس مال اجتماعي هائل يمكن استخدامه لإعادة الإعمار بعد الصراع.

بغياب الدعم، تفتقد كثير من النساء والفتيات اللائي تم تسريحهن للخيارات المتعلقة ببقائهن وبقاء أطفالهن. يلجأ البعض منهن إلى الدعارة وبالتالي يصبحن ضحايا وقنوات لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. تنجرف أخريات إلى الجريمة أو يعدن إلى الأدغال وفلول الجماعات المسلحة. ولكن على العموم، تلتزم النساء والفتيات بتأمين السلام لأنفسهن ولأطفالهن. استبعادهن يعني استبعاد أطفالهن، الذين قد يظهرون كجيل جديد من الشباب الساخطين.

ثالثًا، لا يزال تنفيذ إعادة الإدماج في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عشوائيًا ويفتقد للدقة، لأسباب متنوعة. فإعادة الإدماج وإعادة التأهيل عملية مكلفة ومعقدة وطويلة الأمد، ولا يمتلك المجتمع الدولي الوسائل أو الاهتمام اللازم للتركيز على بلد ما لسنوات متتالية. هناك دائمًا أزمة أخرى، وعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج طارئة. وحتى عندما تدرك التحديات، تواجه منظومة الأمم المتحدة أو غيرها من الكيانات المتعددة الأطراف عقبات بسبب معايير المانحين والدول الأعضاء. وتتردد الحكومات الوطنية أيضًا في تحمّل مثل هذه التدخلات العميقة لفترة طويلة. ولكن من دون إعادة إدماج فعّال، قد لا يكون هناك فائدة من نزع السلاح والتسريح. وفي كثير من الأحيان، يفضّل الرجال، الذين مارسوا سلطتهم من خلال أسلحتهم وسيطروا على الأرض والناس، العودة إلى العمل الذي يعرفونه بشكل أفضل: القتال في العصابات، أو مجموعات الجريمة المنظمة، أو العودة إلى التمرد. قد تقاوم النساء، لكنهن يتأثرن أيضًا. وكما ظهر في هايتي في 2005، تبدأ دورة العنف والصراع من جديد. لكن يمكن توسيع نطاق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاهتمام بالمقاتلين ومجتمعاتهم من خلال نهج أكثر تكاملاً ومنهجية. ويمكن توزيع

الفوائد ليس فقط على المقاتلين ولكن أيضًا على المجتمعات. على سبيل المثال، غيرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مقاربتها في سيراليون من خلال توفير الموارد للمدارس التي قبلت المقاتلين الأطفال السابقين، بدلاً من مجرد توفير الأموال للمقاتلين أنفسهم. بهذه الطريقة، استفاد المجتمع (بما في ذلك الأطفال غير المقاتلين) بأكمله. النهج القائم على المجتمع هو أيضًا وسيلة لتخفيف التوترات بين المقاتلين والمدنيين، وخاصة الضحايا، الذين يرون أن المقاتلين يكافأون على أفعالهم، بينما لا يحصل الضحايا على شيء.

اكتسبت هذه الأساليب زخماً في السنوات الأخيرة. فقد اعتمدت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيريا عام 2004 على بعض تجربة سيراليون. ومع ذلك، على حد تعبير ناشط ليبيري، لولا «التدخل البنّاء» للمجموعات النسائية، لكانت النتائج مختلفة.[1] وفي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، كانت الجهود جارية أثناء كتابة هذا التقرير لضمان إشراك النساء في البرنامج متعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج الذي يستهدف حوالي 450 ألف مقاتل في سبعة دول. وبالمثل، يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا بالمحاربات السابقات في عملية السلام بين شمال السودان وجنوبه وما يتصل بذلك من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي كولومبيا، هناك برنامج طموح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المستوى الوطني مع تركيز قوي على إعادة الإدماج والمحاسبة، ليس فقط للمقاتلين ولكن أيضاً لعائلاتهم ومجتمعاتهم. وهنا، هناك تقدير للدور المتكامل الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الحفاظ على جهود إعادة الإدماج. لكن الكلام في السياسة في نيويورك أو واشنطن أو جنيف لا يوجد له تأثير بعد في البرامج الميدانية حول العالم. حتى في حالة التقدم بشأن مسألة المرأة والقوى المسلحة، هناك تجاهل لعمل النساء غير المقاتلات في المجتمعات، اللائي يتحملن عديد من أعباء إعادة إدماج المقاتلين وإعادة تأهيلهم لأن «لا أحد يفعل ذلك غيرنا.»

---

(1) The term was used by Liberian women peace activists who were describing their interventions at a panel titled «Priorities for Liberia›s Reconstruction,» Woodrow Wilson Center for International Scholars, Washington, DC, February 2007.

علاوة على الجهات الفاعلة الدولية أو المقاتلين أنفسهم، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الناجحة هي مسألة بقاء بالنسبة لأولئك النساء، اللواتي لا يملكن استراتيجية خروج أو سلاح يمكن استخدامه في حال فشل السلام واندلاع العنف على عتبات منازلهن. تعمل النساء على أصعب القضايا في بيئات غير آمنة. من بوغانفيل إلى سيراليون أو سريلانكا، تسير العاملان في مختلف جوانب صنع السلام، لا سيما فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح، على حبل رفيع، وعليهن كسب ثقة الجماعات المسلحة وأن يظهرن كمحايدات ومستقلات. هناك دائمًا خطر النظر إليهن كخونة «يتم إرسالهم لنزع السلاح.» لكن على الرغم من الضغوط، يبقى التزامهن بالعمل واستمرارهن فيه مع أقل قدر من الموارد المتاحة. ومع ذلك، نادراً ما يتم الاعتراف بعملهن علنًا. حتى في الحالات التي يدعم فيها المجتمع الدولي جهود المرأة نحو إعادة التأهيل ـ على سبيل المثال، في ألبانيا والسلفادور ـ لم يتم توثيق التجارب الإيجابية بشكل فعال أو نقلها داخل المؤسسات وعبرها بطريقة منهجية وترقية هذه الممارسة بما يتجاوز الجهود الريادية أو التدخلات الحذرة.

لمَ لا؟ تختلف الأسباب والأرجح أنها تتجاوز نطاق قضايا النساء ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن الافتقار إلى التنسيق والوسائل غير الفعالة للتعلم من التجربة وعدم تحديد الأولويات بشكل منهجي للقضايا كلها من العوامل. سلّط المدافعون الضوء على العيوب في العمليات: من الذي يجب تضمينه؟ وما الفوائد التي يجب تقديمها، ولمن؟ وكيفية توسيع البرمجة لمعالجة إعادة التأهيل. اتبعوا أيضًا مقاربة قائمة على الحقوق. وبغض النظر عما إذا كانت المرأة تساهم أو لا تساهم في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن لها الحق في الاندماج وتكافؤ الفرص في التعليم والمهارات والوظائف. كما أكد البعض على الكفاءة، كما في هذه المناقشة.

ومع ذلك، تدور العجلة الدولية ببطئها العهود، وتُحجم عن تغيير الممارسات، ربما بسبب حجم ما قد يستتبعه التغيير الحقيقي. مما لا شك فيه أن المنتقدين يجادلون بأن دعم النساء والفتيات في هذا السياق ليس أولوية أو أن جهودهن تفتقر إلى التأثير. أيا كانت الأسباب، هناك تجاهل واضح للقوانين والمثل العليا الدولية من قبل المؤسسات

التي تهدف إلى التمسك بها. يشير هذا أيضًا إلى عمق عدم احترام نساء مثل آنا، التي دُمرت حياتها لكنها استطاعت إعادة تركيبها والمضي قدمًا، وحتى دعم الآخرين.

في النهاية، يشير هذا الإحجام عن مراجعة وتجديد برمجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعالجة نقاط الضعف الحالية إلى قصر نظر ربما خطير. في تقييم أجري في 2004 لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون، خلص الباحثان ماكارتان همفريز وجيريمي وينشتاين إلى أن «المقاتلين السابقين (يعتبرون) أن المجتمع الدولي هو الوكيل التأديبي الرئيسي القادر على جعل الحكومة مسؤولة أمام مطالب ناخبيها.»[1] ومع تحول الاهتمام الدولي عن البلد، يصرون على ازدياد احتمالية العنف، وبالتالي «يجب أن تأتي الوسائل الأساسية لمحاسبة السياسيين من خلال آليات داخلية للتأثير والتنظيم، بدلاً من تدخل الغرباء.» وتُثبت المقاتلات أو المدنية مرارًا وتكرارًا التزامهن بفعالية عملية السلام وإعادة تأهيل المقاتلين. وكمنظمات غير حكومية وناشطات، يمكنهن تشكيل جزء رئيسي من الآليات الداخلية لا لمحاسبة السياسيين فحسب، بل أيضًا للتأثير على المقاتلين السابقين المحبطين بخيبة الأمل. ولا تقتصر فعالية دعمهن على التكلفة فحسب، بل يبدو أنها وسيلة ملموسة لعودة إعادة الإدماج إلى مسار نزع السلاح والتسريح.

(1) Macartan Humphreys and Jeremy Weinstein, What the Fighters Say: A Survey of Ex-combatants in Sierra Leone (New York: Columbia University, 2004), available at http://www.columbia.edu, retrieved July 18, 2006.

الفصل الخامس

الحاكمية والقيادة ما بعد الصراع

«لا تغير النساء المؤسسات عن طريق الاندماج فيها ببساطة، بل عن طريق اتخاذ قرار واع للنضال من أجل التغيير. نحتاج إلى حركة نسوية تُعلِّم المرأة أن تقول لا، ليس فقط لمغتصب أو عشيق مُلحّ بشكل مفرط، ولكن عند الضرورة، للتسلسل الهرمي العسكري أو المؤسساتي الذي تجد نفسها فيه.» ـ باربرا إهرينريش

«لا ينفع بقاء المرأة بعيدة عن السياسة لأن هذا هو المكان الذي يتم فيه اتخاذ القرارات... تحتاج النساء إلى تطوير الثقة بالنفس للقتال من أجل حقوقهن. على النساء احترام التقاليد والثقافات، ولكن من دون السماح مطلقًا باستخدامها كسلاح ضدهن. فجميع القضايا هي قضايا المرأة.» ـ مقاتلة سابقة وسياسية جنوب أفريقية

إذا اعتبرنا التغطية الإعلامية مؤشرًا، فإن 2006 كان عام القيادات النسائية. أدى نجاح إلين جونسون ـ سيرليف في ليبيريا، أول رئيسة أفريقية منتخبة، ثم فوز ميشيل باشليه الساحق في تشيلي بعد أشهر قليلة، إلى زيادة التركيز على مسألة القيادة النسائية. وإذا لم يكن ذلك كافيًا، تأتي الأخبار التي تفيد بأن حماس قد قدمت مرشحات إلى الانتخابات، فازت ست منهن بمقاعد، في انتصارها الساحق على حزب فتح الحاكم في فلسطين.

يدل الاهتمام وحده على المدى الذي وصل إليه الأمر والطريق المتبقي للوصول. انضمت باشليه وجونسون ـ سيرليف إلى أربع رئيسات منتخبات حول العالم. ففي أيار / مايو 2007، وإضافة للملكات الدستوريات ورؤساء الدول المعينين بالوكالة ورؤساء الوزراء، قادت النساء تسعة عشرة دولة عضو فقط من أصل 192 دولة (ودولتان

غير عضوين) في الأمم المتحدة.[1] كانت ممثلات حماس جزءًا من التدفق المستمر للنساء المستفيدات من فرض أنظمة الكوتا لجذب المزيد منهن إلى دوائر صنع القرار السياسي والهيئات التشريعية. على الصعيد العالمي، لكن الأرقام منخفضة: يشكّل متوسط النساء 16.5 في المئة من المشرعين حول العالم، مع بلدان الشمال الأوروبي (بما في ذلك فنلندا) ورواندا مع أكثر من 40 في المئة من النساء والدول العربية في الدرجات الدنيا مع 6.8 في المئة (باستثناء العراق، الذي يسجّل 25 في المئة).[2]

لكن الاهتمام بجونسون ـ سيرليف وباشليه، الأكثر ربما من أنجيلا ميركل في ألمانيا التي انتخبت كمستشارة في عام 2005، يأتي من أسلوبهما ونهجهما في السياسة. على عكس «السيدة الحديدية» مارغريت تاتشر وحقيبة يدها، وغيرها ممن افتخرن بكونهن أكثر رجولية من الرجال، تم التأكيد على سمات باشليه الأنثوية والنسوية، وافتخارها بتمثيل أصوات النساء وتكريم الناخبات في دائرتها، مما يميزها عن من سبقنها. وبالرغم من أن جونسون ـ سيرليف تُعرف باسم «السيدة الحديدية» الأفريقية، إلا أنها لا تُعرف بمؤهلاتها وتعليمها وكفاءتها فحسب، بل لعلاقتها بمجتمع أوسع، لا سيما النساء، ووعودها بالإدماج الاجتماعي. هذا وتفتخر فيها النساء في جميع أنحاء غرب إفريقيا، مقتنعات أنها ستقوم بتمثيلهن.

هناك تشابه مع نساء حماس، واختلاف كبير كذلك، فقد ركبن أيضًا موجة خدمة المجتمع والتواصل على مستوى القاعدة. وربّما للمرة الأولى، سلّطن الضوء على عمل حماس المجتمعي في العالم بأسره. كانت الحركة المزود الرئيسي للخدمات بالنسبة لكثير من الفلسطينيين. «إذا كان دور الرجال الأكثر ظهورًا هو محاربة إسرائيل، فإن برامج حماس الاجتماعية جذبت ولاء النساء،» يكتب مراسل صحيفة نيويورك تايمز إيان فيشر في العام 2006. «توفّر حماس برامج مساعدة لأرامل الانتحاريين والفقراء، والعيادات الصحية والرعاية النهارية ورياض الأطفال والمدارس التمهيدية،

(1) «Female Heads of State and Government, Currently in Office,» Worldwide Guide to Women in Leadership. The full list is available at http://www.guide2womenleaders.com, including non elected heads of state such as monarchs.

(2) Women in Parliament, World Averages, Interparliamentary Union, available at http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm.

بالإضافة إلى صالونات التجميل والصالات الرياضية الخاصة بالنساء.»[1] اعتمدت حماس على هذه الروابط لتعبئة النساء كناشطات على مستوى القاعدة الشعبية.

كانت النتائج مروعة بالنسبة لمن افترض ميل النساء نحو حركة فتح العلمانية. يقول الخبير الفلسطيني خليل الشقاقي إن التناقضات تنشأ عن طبيعة الصراع والاحتلال نفسه. فمن ناحية، كانت النساء الفلسطينيات، مثل نظرائهن في البلدان الأخرى المتأثرة بالصراع، جزءًا من الكفاح السياسي والعسكري. وعلى عكس نظرائهن في البلدان العربية الأخرى رغم ضغوط المجتمع الأبوي، فقد بقين حاضرات بقوة في الساحة العامة والسياسية منذ عقود. من ناحية أخرى، أدّت الحقائق القاسية لقوة الاحتلال لزيادة الاعتماد على الشبكات الاجتماعية التقليدية، بما في ذلك الأسرة والمساجد. يقول الشقاقي: «بغياب حكومة تقدّم الحماية الأساسية، تصبح بحاجة لمزيد من القيم الاجتماعية المحافظة.»[2]

تجسد هؤلاء النساء الاتجاهات المتباينة بين القيادات النسائية. تمثّل باشليه المثل النسوية العليا، أمّا جونسون ـ سيرليف فهي الواقعية الأكثر تقليدية ولكن البعيدة عن نمط الرجل القوي الأفريقي ومثال الثقة والكفاءة في منطقة تعاني من الفساد وانعدام الكفاءة. وتمثل عضوات حماس محصول النساء الأكثر محافظة المنخرطات في السياسة إما من خلال الكوتا أو على أساس انتماءاتهن السياسية والاتجاهات الاجتماعية التي يلاحظها الشقاقي، ولا يمكن تصنيفهن بسهولة. من بين الفلسطينيات المنتخبات، كان لإحداهن ثلاثة أبناء انتحاريين، والأخرى، جميلة شنطي، أستاذة الفلسفة في الجامعة الإسلامية، تتحدث عن شرعية الانتحاريين باسم الكفاح الفلسطيني. لكنها تتحدث أيضًا عن الحاجة لإعادة صياغة التشريعات ووضع حد للفساد وخاصة التمييز ضد المرأة. وتقول: «التمييز لا يأتي من الإسلام بل من التقليد... قد لا يكون [التغيير] سهلاً. قد لا يوافق الرجال،» لكن نساء حماس ملتزمات بإحداث التغيير.[3]

---

(1) Ian Fisher and Stephen Erlanger, «Women, Secret Hamas Strength, Win Votes at Poll and New Role,» New York Times, February 3, 2006, available at http://select.nytimes.com.

(2) Thanassis Cambanis, «Islamist Women Redraw Palestinian Debate on Rights,» Boston Globe, January 21, 2006, available at http://www.boston.com.

(3) Chris McGreal, «Women MPs Vow to Change Face of Hamas,» The Guardian, February 18, 2005, available at http://www.guardian.co.uk, retrieved July 18, 2006.

رغم اختلافاتهم، تمثّل هؤلاء النساء القائدات نقطة تحول للجهات الفاعلة السياسية التقليدية للناخبين في تشيلي وليبيريا وفلسطين. فقد صوت مواطنو تلك البلدان من أجل التغيير، دعماً لمن أعطى الأولوية للخدمات الاجتماعية وكان أكثر صدقًا. كانت أولئك النساء في مقارباتهن بمثابة نسمة هواء نقية. في تشيلي، على وجه الخصوص، تقول مارتا لاجوس مديرة مجموعة استطلاع «معهد موري» في 2006، «من المهم أن تكون [باشليه] امرأة، لأنها تمثل القيادة الأنثوية، لا الاستبدادية ولا الهرمية.»[1] ولعل الأهم من ذلك هو الرمزية التي يمثلنها كقائدات منتخبات في مناطق عادة ما تأخذ فيها النساء المقعد الخلفي في السياسة والخطاب العام.

يطرح الكثيرون مسألة قيادة المرأة في السلام والأمن، لا سيما بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001. في السنوات الأخيرة، كانت هناك رغبة سهلة بين المانحين والوكالات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية في إنتاج الإحصاءات حول النساء في الهيئات التشريعية، والمطالبة بالكوتا النسائية في قوائم الأحزاب والبرلمان، التي قامت بترداد المواقف حول بديهية الصفات الإيجابية لقيادة المرأة وإدماجها في الحكم. لكن هل تُحدث المرأة في مراكز صنع التغيير فعلًا؟ وهم يمكن أن إحداث الفرق؟

أستكشف في هذا الفصل إسهامات المرأة في الإدارة ما بعد الصراع، خاصة في المرحلة الانتقالية أو فترة ما بعد الحرب مباشرة. أتطرق إلى دخول المرأة إلى الساحة السياسية في أعقاب النزاع، خاصة من وجهة نظر الدعم الدولي، والتأمل في قيمتها التحويلية أو المضافة ـ سبب أهميتها، وما الذي تجلبه، وما تأثيرها... ـ من خلال العدسة الحالية للمجتمع الدولي وحكمته التقليدية ومعاييره للحكم الرشيد. وفي القيام بذلك، أتساءل أيضًا عن جوانب الحكمة التقليدية، وألفت الانتباه إلى القضايا الرئيسة التي لا تزال مهملة إلى حد كبير، وأناقش سمات القيادة التي يتم تقديرها، وكيف يتم تحديد الأولويات، وكيف يتم تخصيص الموارد. أقترح كذلك

(1) Agence France Press, Chilean Women Ready to Defy Ma cho Politics, January 13, 2006, available at http:||news.yahoo.com.

أنه، على الرغم من الثناء على خطاب المجتمع الدولي وإجراءاته تجاه المرأة، تبقى حاجة لمزيد من الموارد والالتزام بتحويل الساحة السياسية لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة والمستدامة، وذلك لتجنّب خطر وضع النساء في موقع غير مستقر بسبب التوقعات، أو، بكلمات أخرى، إعدادهن للفشل، مما يقصّر من حياة مشاركة المرأة في الساحة السياسية.

النساء وتقسيم الكعكة بعد الصراع

من الملفت ولكن ليس من المستغرب تمامًا أن تبرز القيادات النسائية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية في البلدان المتأثرة بالعنف والقمع والانقسام. عندما تدفع الحرب النساء إلى المجال العام بوصفهن معيلات وأمهات عازبات، أو إلى النشاط للتعامل مع المأساة الشخصية، أو تعبئتهن من أجل قضية ما، فإنهن سرعان ما ينخرطن في السياسة. في أعقاب الحرب، وخاصة أثناء مفاوضات السلام، غالبًا ما يظهر استياء مرير وخيبة أمل لعدم تحقيق المساواة والحقوق التي يسعى إليها الناس. في أمريكا الوسطى، حيث شكّلت النساء حوالي 30 في المائة من قوات حرب العصابات، شهدت سنوات ما بعد الحرب المباشرة عودة كبيرة للنساء إلى الأدوار التقليدية. وكما أسلفنا في الفصل الثالث، لم يكن لديهن في السلفادور كثير من الخيارات. أرادت الكثيرات العودة إلى الحياة الطبيعية التي عُلّقت، لكنهن أردن أيضًا المشاركة في الحياة المجتمعية والعامة. ومع ذلك، كانت الفرص قليلة ومتباعدة، وفي بعض الأحيان بسبب عدم توفر خدمات رعاية الأطفال.

استُبعدت النساء من صنع القرار والقيادة بعد انتهاء حروب التحرير في أفريقيا. وبالمثل في الشرق الأوسط، كانت النساء عناصر فاعلة رئيسة في الانتفاضة الأولى (1987 ـ 1991) والمفاوضات الأولية التي أدت إلى عملية أوسلو عام 1993 وما تلاها من إنشاء للسلطة الفلسطينية، ولكن سرعان ما تم تهميشهن من عملية السلام. وكما قالت حنان عشراوي، الناطقة السابقة باسم السلطة الفلسطينية وناشطة السلام وحقوق الإنسان، في العام 1999:

«ظهر موقف أبوي تجاه المرأة يقول أن ما فعلتِه جيد وقمتِ بواجبك الوطني، والآن عليكِ لأن تعودي. لا يمكنهم اتخاذ القرارات نيابة عنا،

لذلك أرادوا إعادة التأكيد على المعايير والأنماط التقليدية. كانت النساء تقاوم هذا، طرحنا الأسئلة ورفضنا. وللأسف، في حالتنا، أعاد نظام الثورة فرض نفسه على النساء، وتولى الرموز النظام.»[1]

اعتبرت الكثيرات أن الموقف أعلاه هو بمثابة جرس إنذار: في حال عدم أخذ موقف لمصلحتهن والقيم التي يمثلنها، فلن يفعل أحد ذلك. تتذكر البوسنية سمرة فيليبوفيتش ـ هادزيابديتش، مديرة وكالة المساواة بين الجنسين في البوسنة ـ والهرسك في 2006، «لقد غضبنا، لكننا حولنا غضبنا إلى عمل.»[2]

على الرغم من ردود الفعل من الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وأبرزها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تم التصديق عليها في العام 1979، أو قرار الأمم المتحدة 1325 الصادر في عام 2000، فإن الدعم الدولي لمشاركة المرأة في هياكل الحكم بعد انتهاء الصراع لم يكن منهجيًا. هذا لا يعني غياب الجهود، بل أن الجهات الفاعلة الدولية والوطنية تقوم بمشروعات مخصصة صغيرة الحجم وغالبًا ما تكون غير مرتبطة. ويعتمد الكثير على إرادة ومصالح الأفراد.

في البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وجهات أخرى برعاية مشاريع لتمكين المرأة ودعم حقوقها، لكن التنسيق لم يكن كافيًا. في العام 1997، قامت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سراييفو بتطوير «برنامج المرأة في السياسة» لتعزيز المشاركة المستمرة للنساء في السياسة، حيث قامت بالدمج بين المقاربات التشريعية ومبادرات بناء القدرات والتدريب، وتم دمج البرنامج في المبادرات السياسية الأوسع التي تديرها منظمة، لكنها كانت تعتمد على المساهمات الطوعية في 50 في المائة من تمويلها.[3]

يعود فضل اكتساب المشاركة السياسية للمرأة مكانة بارزة جزئيًا لجهود صندوق

---

(1) Interview with the author, New York, 1999.

(2) Discussion with the author, Washington, DC, January 2006.

(3) Presentation by the Democratization Department, Mission to BiH, OSCE, 2001, made available to the author by kind permission of Initiative for Inclusive Security, 2005.

هانت للبدائل الخاص. تتذكر سوانى هانت، رئيسة الصندوق، أن برنامجها قام بتمويل زيارة ست قياديات من ثلاثة أحزاب سياسية قومية، وحزب نسائي، وائتلافين عرقيين من البوسنة والهرسك إلى واشنطن العاصمة في عام 1998. ولم ترفع الزيارة من مكانة المرأة فحسب، بل أتاحت لهن الفرصة لإيجاد أرضية مشتركة. عند عودتهن، تواصلت المجموعة مع شريحة واسعة من النساء، وعقدت، بالشراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمراً نسائياً متعدد الأحزاب بعنوان «المرأة: مستقبل سياسي جديد» في سراييفو. «شاركت 200 امرأة من أكثر من عشرين حزباً سياسيًا،» تقول هانت في كتاب «هذه لم تكن حربنا».

«ساعد هذا المؤتمر في تأمين قوة دفع. وكانت إحدى النتائج اعتماد قاعدة تقضي بأن يكون هناك امرأة من بين كل ثلاثة مرشحين موزعين بالتساوي في جميع قوائم الأحزاب.»[1] على الرغم من عدم ضمان القواعد حصة نسبتها 33 في المائة للنساء في برلمان البوسنة والهرسك أو على المستويات الإقليمية والكانتونية، فقد أدى ذلك إلى قفزات كبيرة في النسبة المئوية للنساء المشرّعات.

الإنجاز الآخر جاء في تيمور الشرقية في عام 2000. اكتسبت الحركة النسائية زخما في حزيران/ يونيه 2000، في الاجتماع الأول لمؤتمر المرأة التيمورية، عندما تبنّت نحو 400 امرأة من المقاطعات الثلاث عشرة «أرضية العمل من أجل النهوض بالمرأة التيمورية». وقد أنشأت المنظمات المعنية، من المجموعات الشعبية والكيانات الوطنية العاملة في القطاعات المختلفة، شبكة نساء تيمور الشرقية (REDE) التي تضم أربعة عشر عضوًا مؤسسًا. أدى إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومعها وصول شيريل ويتنجتون كمستشارة في الشؤون الجندرية، إلى تعزيز مكانة المرأة. من خلال العمل الوثيق مع المجموعات النسائية المحلية، نجحت في إخراج قضايا المساواة بين الجنسين من الصندوق داخل بعثة الأمم المتحدة إلى تفاعلاتها مع رئيس البعثة الراحل سيرجيو فييرا دي ميللو. عالجت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مطالب تحقيق المساواة داخل البعثة، ووضعت

(1) Swanee Hunt, This Was Not Our War. Bosnian Women Reclaiming the Peace (Durham, NC: Duke University Press, 2004), pp. 140 141 ..

سياسات التمييز الإيجابي في مجمل هيكلها الخاص، وقدمت حوافز مثل فترات البث التلفزيوني للأحزاب ذات الظهور القوي للمرشحات، من بين إجراءات أخرى. كما أدخلت تدابير خاصة في قطاعات أخرى، لا سيما إصلاح الشرطة، حيث كانت 40 في المائة من الموجة الأولى من المجندين من النساء. ورغم غياب كوتا أساسية للنساء في هياكل صنع القرار والهيأة التشريعية الوطنية، إلا أنها قامت بتدريب ودعم وتوجيه النساء المهتمات بالعمل السياسي، مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ومع ذلك، بينما كانت ذراع المجتمع الدولي تكافح من أجل دعم النساء التيموريات، كانت ذراع أخرى، تمثل أعضاء مجتمع المانحين (هم أنفسهم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، تفعل ما يتضارب مع ذلك. في العام 2004، وبالعودة إلى الخلاف، لاحظت الناشطة وعضوة الجمعية التأسيسية ميلينا بيريس كيف ينظر بعض المانحين إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على أنها «ترف غير مناسب لتيمور الشرقية في ذلك الوقت.»[1]

بصرف النظر عن المكاسب أو الخسائر، كانت تجارب تيمور الشرقية والبوسنة والهرسك محلية بطابعها، تعتمد على أنشطة النساء المحليات أولًا وقبل كل شيء، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وحتى الأفراد من مختلف الوكالات الدولية العازمين على معالجة مسألة المشاركة السياسية للمرأة. لا توجد إرادة أو جهد كافٍ لإدماج النساء في التدخلات الرئيسة للحوكمة وإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات على الصعيد العالمي، وبالتالي، فإن هذه الجهود لا تسفر عن نتائج كبيرة ومستدامة.

داخل منظومة الأمم المتحدة، يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المشاركة السياسية للنساء لكنه يفتقر إلى الموارد اللازمة لتشكيل قوة دفع أو صوت قوي بين الوكالات الرئيسة. في أماكن أخرى، كما هو الحال في جنوب أفريقيا أو

(1) Milena Pires, Enhancing Women›s Participation in Electoral Processes Postconflict: The Case of East Timor, January 2004, UN Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women, Experts Group Meeting, EGM/ELEC|2004|EP.6, available at http:||www.un.org, retrieved January 30, 2006.

أوغندا في التسعينيات، كانت المشاركة الخارجية محدودة، ولم يفهمها المجتمع الدولي جيدًا، وبالتالي لم يتم الاعتماد عليها أو تكييفها بشكل فعال. على سبيل المثال، عملت رابطة النساء في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب إفريقيا عن كثب مع نساء من الأحزاب السياسية الأخرى والحكومة لرفع مكانة المرأة. قاتلن جماعيًا ونجحن في الحصول على كوتا نسائية. في رواندا، وضعت الحكومة الانتقالية نظامًا مبتكرًا للاقتراع الثلاثي للانتخابات المحلية، مما سمح للنساء والشباب الترشّح في لوائح منفصلة عن المرشحين الرئيسيين. لكن الدروس في كل حالة لم يتم التقاطها أو تكييفها أو تبنيها بشكل فعّال من قبل الكيانات الرئيسية التي تدعم برمجة الحوكمة.

النتيجة كانت على مر السنين أن تجربة وإحباطات ونجاحات وفشل المشاركة السياسية للمرأة في فترة ما بعد الصراع، فيما يتعلق بالحوكمة والقضايا الأخرى، لم يتردد صداها بقوة على أعلى المستويات في نيويورك وواشنطن وبروكس ولندن. بدلاً من الاعتماد على الخبرة، تضيع الفرص، ونادراً ما يتم استخلاص الدروس أو تطبيقها بفعالية.

رفع الحجاب: العامل الفاصل الأفغاني

جلبت أفغانستان، أو بشكل أكثر تحديدًا، اهتمام الإدارة الأمريكية بالنساء الأفغانيات في أواخر العام 2001، مكانة جديدة لأدوار النساء في الحكم بعد انتهاء الصراع. جاءت مقالات الصحف ولقطات التلفزيون والفيلم الوثائقي «تحت الحجاب»، الذي بثته سي إن إن، بوحشية نظام طالبان وكره النساء الصريح إلى غرف المعيشة الأمريكية. أصبحت منظمات حقوق المرأة، مثل المنظمة الوطنية للمرأة (NOW)، ومؤسسة الأغلبية النسوية، والرابطة الثورية للنساء الأفغانيات (RAWA)، التي أبقت محنة النساء الأفغانيات على قيد الحياة في الأوساط السياسية وفي أوساطهن الانتخابية جديرة بالاهتمام الإعلامي. لكن النظام الدولي تردد في الانخراط. في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، كتبت الصحفية سالي أرمسترونج، أن السير كيران برندرغاست، الرئيس السابق لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، أصدر بيانًا يعارض أحكام قرار الأمم المتحدة رقم 1325، حيث قال: «لا يمكن إشراك النساء في مفاوضات

السلام، لأن الوضع معقد للغاية.»[1] لكن مجتمع المنظمات غير الحكومية أصرّ على موقفه، حتى أنه بعد ثلاثة أسابيع، استطاع تحويل المسار السياسي. وكتبت الباحثة والناشطة في مجال حقوق المرأة، مسعودة سلطان، «استغلت السيدة الأولى لورا بوش خطاب الرئيس الإذاعي الأسبوعي للتحدث عن النساء الأفغانيات.»[2] وقالت بوش، «إن المعركة ضد الإرهاب هي أيضًا معركة من أجل حقوق النساء وكرامتهن.»

النساء الأفغانيات، المُستعبدات بالفعل تحت البرقع الأزرق، أصبحن تحت الأضواء في الولايات المتحدة، وبالتالي والأجندة السياسية للمجتمع الدولي. بين عشية وضحاها، قفزت وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها إلى موضوع الجندر، حيث تحدث ممثلون ببلاغة عن دور المرأة في مستقبل أفغانستان. لقد تم نسيان الأعذار البالية الثقافوية والحساسية السياسية المستخدمة لوضع حقوق المرأة جانبًا. لم يصبح للمرأة الحق في التضمين فحسب، بل اعتُبرت مشاركتها في السياسة عنصر اعتدال. أصبح دعم المشاركة السياسية للمرأة في مرحلة ما بعد الصراع والدول الإسلامية عنصرًا أساسيا في أجندة جورج دبليو بوش، الذي قال في مارس/ آذار 2006: «أدت مشاركة المرأة المتزايدة في الحياة المدنية والسياسية حول العالم إلى تعزيز الديمقراطيات. فالديمقراطية قوية عندما تشارك المرأة في المجتمع.»[3] صراحة أو ضمنًا، أصبح إشراك النساء استراتيجية لتعزيز الديمقراطية، بل مواجهة التطرف، وبالتالي، الإرهاب.

كما هو الحال بالعموم في أفغانستان، لم يقابل الخطاب فعل حقيقي في الأشهر والسنوات التي تلت ذلك. على سبيل المثال، ركز الأجانب أكثر من اللازم على البرقع، دون احترام مخاوف ونصائح النساء الأفغانيات وتحذيراتهن من هذه المقاربة المستفزّة والتجميلية تجاه حقوق المرأة. كان خوفهن حقيقيًا من أن يؤدي التركيز على البرقع إلى

---

(1) Sally Armst rong, Veiled Threat: The Hidden Power of Afghan Women (London: Four Walls, Eight Windows, 2002), p. 178.

(2) Masuda Sultan, From Rhetoric to Reality: Afghan Women on the Agenda for Peace (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(3) Speech made by President Bush in honor of International Women›s Day, March 2006. The full text is available at http://usinfo.state.gov.

ردة فعل عنيفة تعرّض قدرتهن على تلبية احتياجاتهن الأساسية للخطر. لم تحظ قضايا الصحة والتعليم وتوليد الدخل والأمن، التي كانت في مقدمة مطالب النساء الأفغانيات، بالاهتمام أو الموارد المطلوبة. كما أصبح إنشاء مراكز نسائية ومدارس للفتيات وسط أنقاض المدن والقرى التي مزقتها الحرب مصدر توتر. تم تدمير العديد من المراكز أو تركها مهجورة. ومع ذلك، لو تم إنشاؤها كمراكز مجتمعية، مع حق الجميع باستخدامها (بما في ذلك النساء) وبالتفاوض مع المجتمعات المحلية، لكانت هناك فرصة أكبر للاستمرار. لا شك أن المزيد من التشاور والمشاركة مع شريحة واسعة من النساء أنفسهن كان يمكن أن يساعد في تجنّب الكثير من العثرات. لكن على الرغم من كل العيوب في صنع السياسات والتحديات البرنامجية في ذلك البلد، شكّلت أفغانستان سابقة، ولم يعد بالإمكان تجاهل قضية المشاركة السياسية للمرأة في أعقاب الحروب.

في العام 2002، حين كانت حرب العراق تلوح في الأفق، وفي عام 2004، عندما دخلت محادثات السلام بين الشمال والجنوب جولاتها الأخيرة، طرحت منظمات المجتمع المدني وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشاركة النساء في صنع السلام والحكم على صناع السياسة. وبمجرد إبرازها، تم الاعتراف بهذه القضايا ودعمها من قبل الوكالات الرئيسة والجهات المانحة. أصبحت البيروقراطيات الآن مجهزة بشكل أفضل للاستجابة، خاصة في سياق الانتخابات. لا يجرؤ أحد على القول علنًا أن دعم المشاركة السياسية للمرأة، سواء كناخبات أو كمرشحات وصانعات قرار، هو غير مناسب أو ترف أو خارج السياق. مع ذلك، يكمن التحدي الآخر في التأكد من عدم إحداث التدخلات ضررًا أو أن تؤدي إلى ردة فعل عنيفة ضد المرأة. وهذا يتطلّب، على الأقل، معرفة شاملة للسياق الاجتماعي ـ السياسي وتفاعلات عميقة (غالبًا من قبل نساء) مع النساء، كي لا يُنظر إلى المقاربة كإهانة مباشرة للقيم المحلية. هذا ليس استسلامًا للنسبية الثقافوية، بل يعتمد على السياق الثقافي لتحديد أفضل مسار يضمن مشاركة المرأة وحمايتها.

الحكم الرشيد

لا ينتهي التعطش للصيغ القابلة للتطبيق والنجاحات التي يمكن تكرارها في معمعة بناء السلام بعد الحرب الأهلية. ليس من المستغرب أن يُعترف على نطاق واسع بتعزيز

وبناء «الحكم الرشيد» كركيزة أساسية لإعادة الإعمار، لا يمكن معالجة المسألة أو الحكم عليها بمعزل عن العناصر الأخرى (الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، مثلًا). لكن، للحكم الرشيد أهمية قصوى في حد ذاته. تُعرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الحكم الرشيد بأنه «قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وتشجيع أو تهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي، وتأمين الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي.» أمّا العناصر الرئيسية فتشمل «الديمقراطية (مثلًا، الانتخابات، حقوق الإنسان، والتمثيل)، والمساءلة العامة، والاستجابة والشفافية والكفاءة.»[1] ويحدد البنك الدولي ستة مؤشرات للحكم الرشيد: الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.[2] ويشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الهيئات التشريعية والنظم والعمليات الانتخابية والعدالة وحقوق الإنسان والوصول إلى المعلومات واللامركزية والحكم المحلي والإدارة العامة وإصلاح الخدمة المدنية كعناصر للحكم الرشيد.[3]

مع التركيز بشكل خاص على الانتقال من الصراع العنيف إلى السلام والتطبيع، يحدد مشروع إعادة إعمار ما بعد الصراع[4] في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة، والذي يحظى بالاحترام والتأثير على نطاق واسع، العناصر التالية التي يجب على الجهات الفاعلة الدولية والوطنية معالجتها: وضع دستور وطني، تشكيل حكومة انتقالية على المدى القصير وسلطة تنفيذية على المدى الطويل، تعزيز الهيئة التشريعية، تعزيز الحكم المحلي والشفافية، وضع تدابير لمكافحة الفساد، والمشاركة من خلال الانتخابات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتعكس هذه الأطر المثل العليا للديمقراطية على النمط الغربي إلى حد

---

(1) USAID, Agency Objectives: Governance, available at http://www.usaid.gov/democracy/gov.html.

(2) World Bank, «Measuring the Quality of Governance,» July 14, 2003, available at http://web.worldbank.org.

(3) UNDP, Promoting Democracy Through Reform, available at http://www.undp.org/governance/index.htm.

(4) The Post - Conflict Reconstruction project is a joint initiative of the Center for Strategic and International Studies and the Association of the United States Army.

كبير، وتؤمّن إرشادات ورؤية لشكل المجتمع، لكنها مقاربتها تكنوقراطية وتعكس في بعض الأحيان ممارسات المؤسسات العاملة في مثل هذه القضايا، بدلاً من تعقيدات المجتمع. في سياق الدول المتأثرة بالنزاع بشكل خاص، فإن قوائم المراجعة والإرشادات الخاصة بالحكم الرشيد محدودة للغاية.

مثلًا، ينتقد الباحث رولاند باريس الاندفاع نحو الديمقراطية وتحرير الأسواق الذي الشغل الشاغل للوكالات الدولية.[1] وفي استعراضه لجهود حفظ السلام وإعادة الإعمار الدولية، لا يعارض باريس الغايات النهائية. بل ينادي بزيادة التركيز على تعزيز المؤسسات وتطوير حكومة قوية وفعّالة، مع وجود عناصر رئيسية مثل المجتمع المدني النابض بالحياة والقادر على مساءلة الدولة، قبل الانتقال نحو الانتخابات والأسواق المفتوحة. في الواقع، يدعو إلى زيادة الاهتمام بأسس المؤسسات التي تدعم ممارسة الحكم الرشيد، بدلاً من الدفع المعتاد نحو الانتخابات (التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الانقسامات القائمة) والأسواق المفتوحة (التي يمكن أن تولد قدرًا كبيرًا من عدم اليقين وانعدام الأمن للناس العاديين).

يظهّر عضو الكونغرس والدبلوماسي الأمريكي السابق هوارد وولب هذا المفهوم، ويقول أنه كثيرًا ما تهمل الجهود الدولية في فترة ما بعد الصراع ذهنية الزعماء وصناع القرار المفترضين. ويقول إن المؤسسات يمكن تشكيلها، لكن إذا لم يتم التعامل مع العقليات والمخاوف والقضايا الراسخة المتمثلة في انعدام الثقة والأمن ومعالجتها، فهناك فرصة ضئيلة لتعزيز المؤسسات أو توليد الاستدامة. ويدّعي كذلك أن التغاضي عن الأساسيات ـ وعلى الأخص مبادئ التعاون والاعتماد المتبادل ـ التي تكمن وراء العمليات الديمقراطية يمكن أن تكون ضارة بالجهد العام لتعزيز الحكم الرشيد. ويقول، «إن قوة واستقرار المجتمعات الديمقراطية الغربية تعتمد على التعاون بقدر ما تعتمد على المنافسة.»[2] بالاعتماد على عمل روجر فيشر حول حل النزاعات القائم على المصالح، يشير وولب إلى عدة سمات أساسية: الاعتراف بالاعتماد المتبادل،

---

(1) Roland Paris, At Wars End: Building Peace After Civil Conflict (Cam bridge, UK: Cambridge University Press, 2004), pp. 5 10 ـ.

(2) Howard Wolpe et al., «Rebuilding Peace and State Capacity in War ـ Torn Burundi, « Round Table 93, no. 375 (July 2004): 457 467 ـ.

جرعة قوية من الثقة بالتزام جميع الأطراف بالقواعد، لا سيما في التعامل مع النزاع، واستخدام أساليب تواصل غير كاشفة ولا تشكل تهديدًا على المستوى الشخصي، بل تعزز التفاعل و«الاستماع الأفضل».[1]

يقول وولب إن المجتمعات التي مزقتها الحروب (وحتى النزاعات شديدة الدكتاتورية)، بحكم تعريفها، لا تحتوي على «الأرضية المشتركة الإدراكية والموقفية التي تعتبر (معطى) في المجتمعات الديمقراطية الغربية.» بدون هذه «الضرورات السياسية الأربعة المهملة في كثير من الأحيان،» من غير المرجح أن تتمكّن عمليات التحول السياسي وإرساء الديمقراطية من استدامة السلام المتفاوض عليه.[2]

كيف يرتبط هذا ويؤثر على النساء؟ على الرغم من تنوع الثقافة، وطبيعة الحرب، أو عوامل أخرى عبر البلدان، توجد كثير من الخصائص الشائعة في الأنشطة المتعلقة بحوكمة النساء. فغالبًا ما تكون مقارباتهن ومصالحهن امتدادًا لعملهن أثناء المفاوضات وحولها. على الرغم من محدودية الموارد التقليدية والوصول إلى الدعم الفني والمالي الدولي، كما هو موضح أدناه، فإن النساء لا يكتسبن الفعالية فقط من خلال المؤشرات القياسية المذكورة أعلاه، بل من تأييدهن الطبيعي للقضايا المهمَلة التي أثارها باريس ووولب.

لماذا المرأة مهمة

تتمثل إحدى المعضلات الرئيسة التي تواجه المجتمع الدولي والمجتمعات الخارجة من الحرب في موازنة الحاجة إلى أصوات ووجهات نظر جديدة ضد الأصوات القائمة والتي غالبًا ما تكون راسخة وقد تؤدّي لنشوب الصراعات. كما تظهر أفغانستان والصومال وأماكن أخرى، إنها مهمة صعبة. تؤدي النزاعات إلى ظهور آفاق جديدة، وتتوقع قطاعات المجتمع المستبعدة سابقًا دورًا في صنع القرار وتطالب به. قد تكون من بين القطاعات التي أثارت النزاع أو التي برزت كأصوات اعتدال. ولكن عند التوصل إلى حلول وسط، يتم تحريك لاعبين جدد ضد اللاعبين القدامى

(1) Ibid.

(2) Ibid.

الذين يقابل استعدادهم للتفاوض على تسوية توقعاتهم بشأن القوة والنفوذ في أعقاب الحرب. بمعنى آخر، بالنسبة للكثيرين من أمراء الحرب، أو المتمردين الماويين، أو الفصائل المسلحة للأحزاب تصبح المفاوضات وفترة ما بعد الحرب حلبة للانتقام.

قبل الغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001، نظر المجتمع الدولي إلى مسألة المشاركة هذه إلى حد كبير من خلال عدسة الهوية أو الانتماء (العرق أو الدين أو المجموعة السياسية أو العسكرية)، والتي ربما كانت أساس التضمين أو الإقصاء في الماضي، وبالتالي التعبئة للحرب. ولكن يمكن لهذه المقاربة أن تأتي بنتائج عكسية. في البوسنة والهرسك على سبيل المثال، تعزز الانتخابات الرئاسية الانقسامات العرقية. ويمكن للبوسنيين التصويت فقط للمرشحين البوسنيين والكروات للكروات والصرب لصالح الصرب. وعلى الرغم من أن الرئاسة تنتقل من إثنية لأخرى، هناك فرصة ضئيلة لتعزيز القيادة العابرة لهذه الحدود. بالمثل، في العراق، على الرغم من أن الهدف كان الاندماج الكامل، فإن مقاربة إبراز الهويات العرقية والدينية قد أحدثت انقساما أكبر.

يكتسب الجندر أهمية خاصة كمتغير بديل للمشاركة والإدماج. فبغض النظر عن العرق والدين والانتماء السياسي والطبقة فإن النساء يُعتبرن أكثر شرائح المجتمع تهميشًا من الناحية السياسية. وبالتالي، فإن مصيرهن يمكن أن يكون مؤشرًا هاما على التغيير. هذا صحيح بشكل خاص في المجتمعات الأبوية العميقة ـ والتي تشمل العديد من البلدان المتأثرة بالصراع. تنعكس زيادة التعصب والتعايش والتعددية في معاملة النساء وإمكانيات الوصول والتعديلات في التشريعات المتعلقة بمكانتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع والمناصب التي يشغلونها. في الوقت نفسه، عندما تكون القضايا السياسية أو قضايا الهوية هي أصل النزاع، يمكن للمرأة أن تستخدم هويتها الجندرية وتجاربها الاجتماعية لسد هذه الفجوات وتقديم مثال للآخرين ضمن هوياتهم. لكنه ليس بأمر سهل أو تلقائي.

قوة للاعتدال؟

ساعدت عبودية النساء الأفغانيات الفعلية واستغلال الولايات المتحدة لوضعهن على إدماج غياب المساواة بين الجنسين في برامج السياسة الخارجية والخطاب الدولي.

افترض شمول النساء أن يكونن قوة معتدلة ـ وهذا صحيح في معظم الأحيان. لكنه ليس بافتراض جديد تمامًا. قد تكون الحكومة الانتقالية الرواندية أول حكومة وطنية تنظر إلى النساء كأصوات وقنوات جديدة للاعتدال والسلام. نظرت الحكومة إلى المشاركة الكاملة للمرأة كضرورة سياسية من شأنها استقطاب قطاع المجتمع المستبعد سابقًا والابتعاد عن ثقافة التطرف السياسي. كانت الأسباب واضحة بالنظر إلى التركيبة السكانية: فحوالي 70 في المائة من السكان بعد الإبادة الجماعية في رواندا كانوا من الإناث. وكما كتبت إليزابيث باولي، «قمن على الفور بأدوار متعددة كربات أسرة، وقادة مجتمع، وداعمات بالمال. كن ببساطة الأغلبية والقطاع الأكثر إنتاجية من السكان.»[1]

في السنوات الانتقالية من 1995 إلى 2004، اتبعت حكومة الوحدة الوطنية الرواندية، بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية التي يهيمن عليها التوتسي، سياسات مزدوجة لتحقيق اللامركزية وإرساء الديمقراطية، كما تناولت صراحة مشاركة القطاعات المستبعدة سابقًا، لا سيما النساء والشباب. دفعت عدة عوامل السياسات المتعلقة بالمرأة: (1) الأغلبية المطلقة والنشاط في إعادة إعمار رواندا، (2) كانت تجارب أوغندا وجنوب أفريقيا، حيث اكتسبت النساء وجودًا كبيرًا في الأوساط السياسية، قد زودت النساء في الجبهة الوطنية الرواندية بمثال يحتذى به، (3) كانت النساء أقل تورطًا في الإبادة الجماعية من الرجال، لكنهن كن من أكبر الضحايا. كان هناك إدراك بأن الجمهور بشكل عام يثق بهن أكثر من الرجال في المناصب القيادية، فقد أثبتن فاعلية أكبر في المصالحة، وهي أولوية بالنسبة إلى الجبهة الوطنية الرواندية والحكومة الانتقالية.[2]

في أماكن أخرى، من كولومبيا إلى كمبوديا وإيران وأفغانستان، كانت النساء على الخطوط الأمامية في الأوقات المضطربة عندما سنحت لهن الفرصة، حيث دعمن المرشحين المدافعين عن الاعتدال والإصلاح والسلام.[3] في كمبوديا، استمر العنف

(1) Elizabeth Powley, Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda›s Transition (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(2) Ibid.

(3) Catalina Rojas, In the Midst of War: Women›s Contribution to Peace in Colombia (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

السياسي والصعوبات الاقتصادية، كما التمييز الثقافي ضد النساء. لكن منذ وقف إطلاق النار والتسوية التفاوضية لعام 1991، تقر المجتمعات بأن النساء في السياسة المحلية والوطنية جلبن مقاربات مختلفة ومنظورًا جديدًا. يقول أحد السياسيين المحليين: «نريد ترشّح مزيد من نساء الخمير، لأن النساء لا يستخدمن القوة والسلاح لحل المشاكل.»[1]

في إيران، شكلت النساء قاعدة رئيسة للرئيس الإصلاحي محمد خاتمي بين عامي 1997 و2000. في المجلس السادس (خلال حقبة الإصلاح) بين 1997 ـ 2004، كانت النساء في طليعة القضايا الرئيسة، بما في ذلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتي تتحدّى تفسيرات أساسية في الشريعة الإسلامية، وبالتالي دستور الأمة. ويعتبر هذا التحول ملحوظًا بشكل خاص بين الموجة الأولى من الثائرات الإيرانيات. فلسنوات بعد الثورة تم استهجان الإيديولوجية النسوية باعتبارها مخالفة للقانون. لكن في العام 2004، استخدمت مسؤولة كبيرة في وزارة الداخلية بشكل علني مصطلح «نحن النسويات» وتحدثت عن حقوق المرأة في المشاركة في صنع القرار. فهي،كغيرها، توفّق بين معتقداتها الدينية والسياسية من خلال توسيع الإطار الإسلامي وإيجاد الشرعية فيه. ولمواجهة المعارضين استخدمت زعيم الثورة الإسلامية الراحل، آية الله روح الله الخميني، لإضفاء الشرعية على هذا الادعاء. «يقول الإمام الخميني ذاته أنه وجب على النساء التدخل في الأمور الخطيرة، وهذا لا يعني الأسرة فقط»، أشارت المسؤولة، «وقال الإمام أيضًا أنه عندما لم تكن السلطة والحكومة في أيدي الناس، فقد كان المجلس حرامًا على المرأة، أما الآن [بعد ثورة 1979]، فهي تنتمي إلى الشعب، لذلك نحن لا نفرق بين الرجال والنساء.»[2] يمكن أن يكون تأطير حقوق المرأة ضمن الخطاب الإسلامي، بدل وجهة النظر العلمانية، درعًا فعالًا للنساء مقابل ردود الفعل الدينية والأبوية.

في أفغانستان، ورغم التمييز المتأصّل بين الجنسين، بما في ذلك انخفاض مستويات

---

(1) Cambodian Women Running for Peace, E ـ journal, USAID, August 2005, available at http://usinfo.state.gov.

(2) Name withheld, interview with the author, Tehran, Iran, 2003.

التعليم والوصول إلى الموارد، فقد واجهت النساء التطرف. مثلًا، قامت ملالاي جويا، المندوبة الشابة في اللويا جيرغا الدستورية لعام 2003، بإحداث بلبلة في الاجتماع بتنديدها بأمراء الحرب والقادة المحليين. البعض الآخر، سواء في المجتمع المدني أو الساحة السياسية، يمشين على الخط الرفيع بين النضال من أجل الحقوق واحتمال ردة الفعل العنيفة. رغم ذلك، تكتب سلطان، «فقد ساعدن في إشعال الجدل الوطني داخل الحكومة والمجتمع المدني حول مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالديمقراطية والدين وحرية التعبير.»[1]

وفي العراق، وسط الفوضى والبازار السياسي الذي أبقى البلاد في مأزق لعدة أشهر بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2005، لاحظ المراقبون أن النساء البرلمانيات، حتى اللواتي جئن من أحزاب دينية أكثر محافظة، كن أكثر ميلًا للتقدّم وأكثر استعدادًا للانخراط والبحث عن حلول مشتركة. والأهم من ذلك، فقد واصلن المشاركة في جهود واجتماعات حل المشكلات التي بدأها المجتمع الدولي، على الرغم من التهديدات الفعلية والمحتملة لحياتهم.[2] تعكس توصيات اجتماع بين ممثلات الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2006 الروابط المباشرة بين كفاح النساء من أجل الحقوق، والالتزام على نطاق أوسع بحقوق الإنسان، والتهديد الدائم بتزايد الطائفية والتطرف الديني. أشارت المشاركات إلى النقص في تمثيل النساء في لجنة إصلاح الدستور وأهمية النضال والإصرار على وجهات نظرهن. كما لاحظن «التحفظ والقلق بشأن المادة 91/ 2 من الدستور التي تقترح [إدراج] مقاعد للخبراء ورجال الدين في المحكمة الفيدرالية العليا... التي تنتقص من دور النظام القضائي وتشوهه.»[3] وقمن بالمطالبة أن يعترف الدستور بتصديق العراق، كعضو في المجتمع الدولي، على «جملة من اتفاقيات حقوق الإنسان [مثل اتفاقيات جنيف واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة]، وينبغي

(1) Sultan, From Rhetoric to Reality, pp. 21 23 _.

(2) Author ‹s discussion with workshop leaders involved in working with political party members in Iraq, spring 2006.

(3) Notes from the Iraqi Women›s Movement Meeting, October 16, 2006, Baghdad, Iraq, available at http:||www.wluml.org.

اعتبار هذه المعاهدات الدولية مصادر إضافية للتشريع العراقي، لضمان عدم انتهاكها من خلال الأعراف القبلية والتقاليد الاجتماعية التي تكرس العنف والتمييز ضد المرأة على وجه الخصوص.»[1] قد يعملن تحت عنوان حقوق المرأة، لكنهن في صدارة في الكفاح من أجل حقوق الإنسان والتسامح والديمقراطية. ويبقى استعداد النساء للعمل عبر الحدود الطائفية والشراكة مع المجتمع المدني بالنظر إلى مستويات العنف وانعدام الأمن في العراق أمر خارق.

قد يكون من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت ميزة النساء في توسيع نطاق الخطاب السياسي، أو البحث عن حل وسط، أو معالجة المصالح الراسخة، يمكن أن تحدث فرقًا ملحوظًا ومستدامًا في سياسات أي بلد، سواء أكان يواجه خطر الحرب، أو خارجًا منها، أو أمة صناعية. قد يكون هذا السؤال كبيرًا في كثير من الحالات، فما هو مذكور في الفصل الثالث، كانت الأحزاب السياسية من جميع الأطراف في أيرلندا الشمالية أثناء محادثات السلام على استعداد للاستفادة من قدرات ورغبة التحالف النسائي في أيرلندا الشمالية في الحفاظ على مسار المحادثات. ومع ذلك، في الوقت الذي بدأ فيه عمل التنفيذ الصعب، أصبحت قضايا تسريح المقاتلين، وانسحاب الجيش البريطاني، وتسليم الأسلحة، وما إلى ذلك، على المحك. وازدادت قوة الخطاب التطرّف على الجانبين، واختفت الأرض الوسط. وفي انتخابات الجمعية العامة لعام 2003 أصبحت ممثلات التحالف النسائي عرضة للاستهزاء والهجوم والتخوين.

في أفغانستان، كما هو الحال في سيراليون، فإن مهمة بناء الأمة كانت هائلة بالنسبة لجميع المعنيين، فالصراع المستمر بين الفصائل المسلحة، بما في ذلك فلول طالبان والعنف الناتج عنه يمكن أن يدمر جهود الاعتدال. وفي أيرلندا الشمالية أيضًا، وحيث تتهالك الحلول الوسط المتفق عليها، تعود الظواهر المتطرفة للظهور من أجل السيطرة على الحكومات الضعيفة. أمام كل هذا، قد تتعرض الكثير من المشرّعات الأفغانيات لقيود شديدة، ويتم استهدافهن لخروجهن عن الحدود الاجتماعية المقبولة، أو اتهامهن بعدم الكفاءة. هذا بالرغم من أن نظرائهن الذكور ليسوا بالضرورة أفضل حالًا، وهن

(1) Ibid.

في الواقع أقل تأهيلًا، لكنهم يخضعون لتدقيق أقل على المستوى الوطني أو الدولي. ولا أحد يتوقّع فعلًا أن يكونوا قادة تحوليين.

تجسّد الليبيرية إيلين جونسون ـ سيرليف توقعات القوة التحويلية للمرأة. ولم يخب ظنّها بعد عامين من ولايتها. فقد شنّت معركة مكافحة الفساد الحكومي بتعيين النساء في مناصب وزارية رئيسية، بما في ذلك وزارتي المالية والتجارة، ورئاسة الشرطة. كبحت النفقات الحكومية وانضمّت إلى الجهود الإقليمية لإحلال السلام في ساحل العاج. لكن التوترات لا تزال عالية، واحتياج ليبيريا إلى المساعدات الدولية يبقى صارخًا، لكن، بحلول كانون الثاني/ يناير 2007، كان التمويل الدولي يتعرّض خطر.

أشارت جونسون ـ سيرليف في حديث لصحيفة «إندبندنت» (البريطانية): «ستحل الكارثة إذا تم تخفيض المساعدات... إذا لم تصل المساعدات الموعودة، خاصة بالنسبة لخدماتنا الصحية، ستكون هناك عواقب وخيمة على ليبيريا.»[1] ويشير المقال إلى أن «الرئيسة البالغ من العمر 66 عامًا لا تزال تحظى بشعبية واسعة، في الداخل والخارج،» لكن الإعجاب وحده لن يمكّنها من إعادة بناء البلاد.

في أمريكا اللاتينية، ذات الثقافة الذكورية، وتاريخ من الديكتاتوريات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان، تعد الزيادة الأخيرة في عدد النساء في المناصب الحكومية الرئيسية مؤشرًا واضحا على الابتعاد عن ذلك الإرث. تشكّل النساء 50 في المائة من الوزراء في حكومة باشليه في شيلي هن من النساء، بمن فيهم وزيرة الدفاع، وقد تعهدت باشليه بتعيين النساء في نصف الوظائف الـ300 الإضافية لصنع القرار. حول القارة وبحلول عام 2007، كان ثلث وزارات الدفاع مع نساء. في الأرجنتين، على سبيل المثال، تتخذ نيلدا غاري ذات الميول اليسارية موقفًا حازمًا ضد الضباط العسكريين السابقين الذين يختبئون وراء قوانين السرية الحكومية لتجنب الكشف عن معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان أثناء حكم الطغمة العسكرية في سبعينيات القرن الماضي. أمّا نظيرتها، فيفيان بلانلوت من تشيلي، فقد تعرّضت لصيحات

(1) «Don›t Turn Your Back on My Country,» Independent, January 5, 2007, available at http:// runningafrica.com.

الاستهجان في جنازة الجنرال أوغستو بينوشيه في ديسمبر 2006. كان عمق الغضب يدل على استمرار وجود الحرس القديم وتأثيره. لكن بلانلوت لم تخف، وتقول في مقالة لوكالة أسوشيتيد برس، «أنا الشخص المسؤول الآن.»[1] وكذلك في أوروغواي، طردت أزوسينا بيروتي، وهي محامية يسارية لها سجل حافل في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، قائد الجيش لعقده اجتماعات غير مصرح بها مع خصوم الرئيس السياسيين. بالتأكيد، كان وجود هؤلاء النساء محسوسًا، لكن السؤال هو ما إذا كان بإمكانهن الاستمرار بتحول عميق.

في الواقع، إنه سيف ذو حدين. تدّعي النساء، أو يتم تقديمهن كذلك، أن قيادتهن مختلفة، وأنهن تشكّل قوة اعتدال، وهن أقل فسادًا، وبالتالي يواجهن معايير وتوقعات أعلى. ولكن عدم القدرة على تلبية هذه التوقعات وإظهار التغيير غالبًا ما يعزو الفشل إليهن، بغض النظر عن تصرفاتهن أو البيئة يحاولن العمل فيها. غالبًا يكون الدعم الخارجي المقدم للنساء مباشرة بعد الحرب غير مستقر. ففي ليبيريا وغيرها من الحالات، كان هذا دلالة على محدودية اهتمام المجتمع الدولي الذي يقفز من أزمة إلى أخرى. لكن غالباً ما يتعين على النساء إثبات قدرتهن على إحداث التغيير قبل حصولهن على دعم مستمر. إن الافتراض البسيط القائل بأن المساواة بين الجنسين أو إشراك المرأة في السلام والأمن يفرضه القانون الدولي والاتفاقيات ليس له تأثير يذكر لوحده. ومع ذلك، فبدون الدعم المستدام (سواء المالي أو التقني)، لا تتاح للمرأة فرصة إحداث فرق كبير لا رجعة فيه على المدى القصير.

الشرف، الثقة، والفساد

«في بيئة يشعر فيها الناس بالاشمئزاز من السياسة بشكل عام، من يمثل النظافة والتغيير؟ المرأة.»[2] نقلًا عن عضو الكونغرس الأمريكي رحم إيمانويل في عام 2006، كتب روبن تونر في صحيفة نيويورك تايمز عن موجة المرشحات في الحزب الديمقراطي من خارج «ثقافة الفساد». كانت استراتيجية فعالة، كما تلاحظ مستطلعة

(1) Bill Cromier, «Women Come to South America›s Defence,» Associated Press, January 31, 2007.

(2) Robin Toner, «Women Wage Key Campaigns for Democrats,» New York Times, March 24, 2006.

الرأي سيلينداليك. «إذا كنت تريد التعبير عن التغيير، والصدق، وتنظيف واشنطن، وليس نفس شبكة الصبيان القدامى... فالنساء أفضل من يفعل ذلك.»[1]

من واشنطن العاصمة إلى بنوم بنه ومن رام الله إلى كيب تاون أو كيغالي، تعتبر التصورات مهمة في السياسة. ويُنظر إلى النساء باعتبارهن أكثر جدارة بالثقة وأقل فسادًا من نظرائهن الرجال. لقد أدت عالمية هذا التصور إلى قيام البنك الدولي بدراسة عام 1999 بالاعتماد على البيانات الكمية في مجموعة من الدول. ويلاحظ مؤلفو «هل النساء حقاً الجنس اللطيف؟ الفساد والمرأة في الحكومة» أنه:

«تكثر الكتابات في العلوم الاجتماعية التي تشير إلى معايير أعلى للنساء في السلوك الأخلاقي واهتمام أكبر بالصالح العام. يتّفق هذا الدليل الجزئي مع المستوى القطري، حيث ترتبط معدلات مشاركة النساء الأعلى في الحكومة بمستويات منخفضة من الفساد. قد يكون زيادة عدد النساء أمرًا مفيدًا بذاته، لأسباب تتعلق بالمساواة بين الجنسين، لكن النتائج تشير إلى إمكانية أن تؤدّي إلى آثار عرضية بالغة الأهمية ناتجة عن زيادة تمثيل النساء: فإذا كانت النساء أقل عرضة من الرجال للتصرف بشكل انتهازي، فإن جلب المزيد من النساء إلى الحكومة قد يكون له فوائد كبيرة للمجتمع بشكل عام.»[2]

وثّق باولي في العام 2003 ردود أفعال المسؤولين المحليين والمزارعين في ريف رواندا، رجالًا ونساء،[3] «النساء أقل عرضة للفساد من الرجال؛ تقدّمن الخدمات دون اختلاس لأن الرجال يميلون إلى القيام بذلك،» يقول أحد مسؤولي القرية في مقاطعة روهنجيري في رواندا. ويقول مزارع آخر: «يميل الرجال في السلطة إلى الفساد.» وتكرر مزارعة «[النساء] يقدمن خدمات كاملة، يتعاطفن... ولا يُفسدن أبدًا.»

نجد صدى هذه المشاعر في المناطق الريفية في كمبوديا. «تفكر النساء فيما يحتاجه الأطفال... لا تغش النساء بقدر الرجال أثناء توزيع الطعام،» يقول مسؤول محلي في

---

(1) Ibid.

(2) David Dollar, Raymond Fisman, and Roberta Gatti, «Are Women Really the ‹Fairer› Sex? Corruption and Women in Government,» Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series, No. 4 (Washington, DC: World Bank, 1999).

(3) Powley, Strengthening Governance.

سيم ريب.[1] ويشير الناشط بوك ناندا روى أنه عندما سأل برنامج إذاعي عام 2003 عما إذا كان المستمعون سينتخبون النساء، عبّر غالبية المتصلين عن رغبتهم «برؤية التغيير، ويثقون بالنساء أكثر لإحداثه.»

غالباً ما ترتبط مسألة الثقة في دول ما بعد الصراع بشكل معقّد بتجاربه والتصورات عنه. في رواندا، حيث كانت المصالحة (وما زالت) قضية حرجة، اعتُبرت النساء «أفضل» في الغفران والمصالحة مباشرة بعد الإبادة الجماعية. كن يتمتّعن بثقة أكبر، في الغالب بسبب قلّة تورطهن في عمليات القتل. لقد شهدوا على المذابح وربما ساعدو فيها، لكن الغالبية العظمى من الجرائم ارتكبها الرجال. تشكّل النساء 2.3 في المائة فقط من المشتبه بارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية. وكما ذُكر سابقًا، أقرّت الحكومة والجمهور بأغلبية ساحقة بأدوار المرأة في تحمل عبء مسار الانتعاش.

في كمبوديا، ارتبطت الثقة بالنساء في جزء منها بالمشاكل المزمنة للفساد السياسي وفي الجزء الآخر بمفاهيم الاستجابة. كانت هناك ثقة بأن النساء أقل فسادًا وخارج شبكة الصبيان الكبار. بالإضافة إلى ذلك، أشارت لورا ماكجرو وزملاؤها مرارًا وتكرارًا إلى أن الناس ينظرون إلى النساء كمستمعات أفضل وأكثر استعدادًا ورغبة في معالجة المشكلات المطروحة، وذلك في تقرير عن مقابلات أجرينها في المناطق الريفية والحضرية. في الواقع، تمتّعن بثقة أكبر من الرجال لإعطاء الأولوية لرفاهية قاعدتهن الشعبية.[2] وهكذا يسود نوع من الازدواجية: من ناحية، تُعتبر النساء الجنس الأضعف، الخاضع للرجل، ومن ناحية أخرى، عند ظهورهن، يُنظر إليهن بمثابة رموز للثقة والتحول. تتعرّض النساء للامتحان بشكل أكبر من الرجال، وكما ذُكر سابقًا، يجري اختبارهن بناء على معايير سلوكية أعلى. ونظرًا للقوى الاجتماعية والثقافية السائدة، يكون أي تلميح عن سوء السلوك مدمرًا للغاية. لذا، وبالنسبة للمنخرطات في السياسة، فإن الضغط يأتي من الداخل والخارج بشكل واضح. ويسود الاعتقاد بين النساء في السياسة في مناطق الصراع بأنهن يخضعن للمراقبة والحكم والانتقاد

(1) Laura McGrew, Kate Frieson, and Sambath Chan, Good Governance from the Ground Up: Women›s Roles in Post ـ Conflict Cambodia (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004).

(2) Ibid.

والمعاقبة بسهولة أكبر. بكل بساطة، كما لاحظت مكجرو وزملاؤها، «النساء أقل عرضة للانخراط في الفساد أو غيره من الأنشطة التي يمكن أن تشوه المصداقية.»[1]

رموز التغيير: الأفراد أم الكتلة الحرجة؟

ما هو أكثر أهمية، الجودة أو الكمية؟ يستمر النقاش حول الكوتا والاعتقاد بأن كتلة حرجة من النساء ـ من 25 إلى 30 في المئة ـ ضرورية لتمكينهن من ترك بصماتهن. بالتأكيد، هناك حالات كانت فيها للنساء تأثير عميق كأفراد. وحتى عندما تكون الأرقام أعلى، يعتمد الأداء على مهارات وقدرة الأفراد المعنيين. كما يمكن لجميع الأطراف استغلال نظام الكوتا في النظام السياسي، بحيث تصبح النساء أبواقًا فعالة لقيادتهن الذكور.

لكن، كما يقول البوسني مرصاد جاسيفيتش، ناشط السلام المخضرم والمدافع عن إشراك المرأة في عمليات السلام، فإن مجرد وجود النساء في هذه الساحات له قيمة رمزية تحويلية وعميقة. على الأقل، توفر مبادرات التمييز الإيجابي للمرأة ـ بما في ذلك صاحبات المهارات والمؤهلات ـ فرصة غير متوفرة عادة.

وكما يتبين في رواندا، حيث أدّت السياسة المتطرفة إلى عنف بهذا الحجم، لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية الطريق السلمي نسبيًا لإعادة الإعمار. إن كون النساء يشكلن 49 في المائة من الهيئة التشريعية ليس بأي حال من الأحوال سبب تعافي رواندا، لكنهن نشطات ويشاركن في جميع جوانب الحياة العامة على جميع المستويات وفي جميع المجالات، بما في ذلك المصالحة، على الرغم من افتقارهن العام إلى التعليم والمهارات وتاريخ من الإقصاء الذي لا يمكن تجاهله. وبالمثل على الرغم من الصعوبات التي تواجهها النساء في كمبوديا أو أفغانستان أو العراق، فإن وجودهن ومقارباتهن وأصواتهن تشير إلى احتمال وجود بيئة سياسية مختلفة. على الأقل، فهي تدل على كيفية ظهور مجتمع أكثر تعددية وتسامحًا.

النشاط السياسي في المجتمع المدني: مساحة المرأة

يمثل المجتمع المدني النشط والقادر على مساءلة الحكومة وتوفير الخيارات

---

(1) Ibid.

للجمهور للتعبير عن هويته وانتماءاته (على سبيل المثال، من خلال الجمعيات التجارية والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك، ليس فقط من الناحية السياسية أو العرقية أو الدينية) ركيزة أساسية في الحكم الرشيد. مع ذلك، يكتب رولاند باريس، «ليست كل جمعيات المجتمع المدني مفضية إلى سياسات ديمقراطية سلمية، خاصة تلك التي تتبنى العنف... أو التي ترفض فكرة الديمقراطية نفسها.» ويشير إلى طيف من هذه الجمعيات: في الطرف الأول، توجد منظمات مكرّسة لكسر الحواجز الاجتماعية بين الأحزاب المتصارعة حاليًا وسابقًا، وفي الطرف الآخر، توجد تلك التي تعزز الانقسامات. تتمثل الصعوبة التي تواجه الجهات الدولية الفاعلة في التدخل في حالات ما بعد الصراع في دعم المجتمع المدني «الصالح» وتقييد عمل «السيئ». يقول باريس: «على وجه الخصوص، يتعين على وكالات بناء السلام تقديم دعم مالي ولوجستي أكبر للجمعيات العابرة للفصائل... من جماعات الضغط السياسية إلى النقابات العمالية والنوادي الاجتماعية الخاصة.»[1]

على الرغم من قناعاته، تجدر الإشارة إلى أنه حتى باريس لا يشير إلى مركزية النساء في نشاط المجتمع المدني العابر للنزاع في المجتمعات التي مزقتها الحرب. مثلًا، تُعتبر رابطة النساء من أجل السلام والحرية في العالم (WILPF) من أقدم منظمات السلام في العالم، وقد تشكّلت في 1915 من قبل مجموعة من النساء من جميع أنحاء أوروبا لمنع الحرب العالمية الأولى. وتنشط الرابطة اليوم في أكثر من 37 بلد. وتتواجد «نساء بالسواد»، المولودة من أزمة البلقان، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وكذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية. لم تتغيّر رسالة السلام ومعارضة العنف. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تعداد منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان، لا شك بأنه قطاع متنامٍ، لا سيما فيما يتعلق بالنساء. تتراوح هذه المنظمات من كيانات وطنية رفيعة المستوى إلى منظمات تطوعية صغيرة قائمة على المجتمع، تشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة، من الضغط السياسي ورفع الوعي العام إلى وقفات السلام والحوار المجتمعي والوساطة وبناء الثقة، وتوفر الخدمات الاجتماعية

(1) Paris, At War›s End, pp. 194 195 ـ.

وتأهيل المقاتلين السابقين، وتدعم برامج توليد الدخل، وتعزز السلام بكل طريقة ممكنة، كما يتضح من العديد من مرشحات جائزة نوبل البالغ عددهن 1000 امرأة. قد يكون للمسائل التي يعالجنها تداعيات سياسية عميقة ويمكن تسييسها بسهولة لفرض الانقسامات. لكنهن يسعين لعدم تسييس الأمور ومعالجة قضايا المعاناة وتشجيع المصالحة والتركيز على الوجه الإنساني للقضية، والتي يمكن أن يتردد صداها بقوة مع الجمهور ككل. باختصار، يلخصون معظم ما يسميه باريس المجتمع المدني الصالح.

منذ انعقاد مؤتمر بيجين 1995 ومع صدور قرار مجلس الأمن 1325، جلبت النساء طاقة جديدة وتركيز والتزامًا ببناء السلام، والعمل عبر المجتمعات المتحاربة، والتواصل على المستوى الإقليمي، وإيجاد برنامج مشترك عالميًا. وبحلول عام 2004 في أفغانستان، كانت الشبكة النسائية الأفغانية تضم حوالي 72 منظمة و3000 عضو.[1] في رواندا، تضم «مع المرأة» 40 منظمة عضو.[2] في كولومبيا، عملت 266 منظمة معًا لأكثر من أربع سنوات لتطوير تحالف تحرير المرأة.[3] في العراق، تواصل الشبكات حول البلاد التي تربطها صلات بالناشطات في الخارج العمل، ويشير اتساعها إلى اتجاه نحو مزيد من الجهود النشطة والمتطورة بين المنظمات النسائية لمعالجة قضايا السلام والأمن والحقوق والتنمية بشكل تعاوني، وعلى المستويات العالمية والإقليمية والمحلية في آن. وتشير التقديرات الإخبارية من أماكن مثل فلسطين إلى إدارة النساء لغالبية هذه المنظمات،[4] وتشكّلن جزءًا مهمًا من موظفي المنظمات التي لا تركز على النساء بشكل صريح.

تشعر العديد من النساء، في البلدان المتأثرة بالحرب خاصة، باضطرارهن للعمل، وينظرن إلى ساحة سياسية رسمية مفلسة أخلاقيًا، يهيمن عليها الرجال الذين عادةً ما لا يرحبون بالمرأة. يوفّر المجتمع المدني مساحة عامة بديلة لمعالجة الهواجس دون التخلّي

(1) Information provided on the Afghan Women›s Network site at http:|| www.afghanwomensnetwork.org, retrieved July 20, 2006.

(2) Powley, Strengthening Governance, p. 28.

(3) Rojas, In the Midst of War.

(4) Based on discussions with NGO leaders in Ramallah, Palestine, 2002.

عن أفكارهن، ويقمن بالتأثير على القطاع الرسمي. هذه المساحة بين السياسة الرسمية والأطر المجتمعية التقليدية التي تعبّر عن الهوية ـ العشائر والقبائل والأديان ـ تُعتبر منطقة مريحة للعديد من النساء، حيث يبتعدن عن عن القيود الاجتماعية والسياسية للالتقاء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. علاوة على ذلك، فإن المساحة التي تشغلها النساء في المجتمع المدني لا يتم التنافس عليها في الغالب من قبل القادة الذكور التقليديين. وذلك لسبب واحد، نظرًا لأن العديد من هذه المنظمات تعمل طوعًا أو بموارد محدودة، فهي ليست ذات أهمية كبيرة لمن يبحثون عن مصدر دخل كبير. بالطبع، يمكن أن يتغير ذلك مع زيادة الموارد، ولكن بوجه عام، في الدول المتأثرة بالصراع، يكون للنساء وجود رئيسي في المجتمع المدني. وقد يكون لهذا الوجود عواقب سلبية: يمكن أن تخلق ندرة التمويل، على سبيل المثال، منافسة بين المجموعات ويمكن للانتماءات السياسية أو القائمة على الهوية أو الطبقة أن تكون مصدر توتر. ومع ذلك، فإن ظهور أصوات النساء ووجودهن في المجتمع المدني والساحة العامة يدل عمومًا على وجود مجتمع أكثر انفتاحًا.

تكتسب العديد من النساء ثقة المغامرة في السياسة الرسمية من خلال هذه الجهود. في العراق اليوم، والسلفادور أو غواتيمالا أو جنوب أفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي، يلعب المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، دور الحاضن لعديد من النساء. في العام 1999، عبّرت مو سوتشوا، وزيرة شؤون المرأة والمحاربين القدامى السابقة، عن رحلتها السياسية الخاصة، فقالت:

«أدركت أن أصواتنا، كنساء، لم تُسمع على أعلى المستويات. لم يكن هناك أي نساء تقريبًا في القمة، واللواتي كن في القمة لا تتكلّمن لأن عدد الرجال يفوقهن بكثير. حينئذ، أدركت الحاجة لانخراطي في السياسة، وتعرّضت للسياسة. قبلها، كنت أرى السياسة لعبة قذرة، لعبة الرجال. من خلال تدريبي في النوع الاجتماعي والمؤتمرات المختلفة، أدركت أن السياسة ليست قذرة إلا إذا أردت تجعلها كذلك. يمكنك حقًا تنظيف السياسة، واسترجاع تعريفها. بالنسبة لي، تعني السياسة امتلاك القدرة على التغيير ـ ويمكن أن يكون التغيير نحو الأفضل أو الأسوأ بالنسبة للناس. بالنسبة لي وللنساء اللواتي ينخرطن في السياسة على وجه الخصوص، عندما نغيّر، فذلك كي يتمتع الناس بحياة أفضل.» [1]

(1) Mu Sochua interview, 1999, part of which is published in Sanam Anderlini, Women at the Peace Table (New York: UNIFEM, 2000).

التضمين والمشاركة: كيف تعمل النساء

يُعتبر التضمين من العلامات البارزة الأخرى لممارسات النساء السياسية في ساحات ما بعد الصراع. ومن دون تعميم، فاللواتي ينخرطن في السياسة انطلاقًا من المجتمع المدني ويتبعن نهجًا تضمينيًا في عملهن، غالبًا ما يفعلن ذلك نتيجة مباشرة لتجاربهن مع الإقصاء. وهذا واضح في مجموعة متنوعة من السياقات. في كمبوديا وجنوب أفريقيا ورواندا، على سبيل المثال، لم يكن التضمين مبدأ تسعى النساء إلى إدراجه في الدستور فحسب، بل وسيلة للعمل أثناء التعبئة حول عمليات التشاور والصياغة.

قادت بعثة الأمم المتحدة إلى كمبوديا عملية صياغة الدستور في أوائل التسعينيات، لكن المجتمع المدني المحلي لعب دورًا محوريًا في تنظيم المناقشات العامة، والاجتماع مع ممثلي الجمعية الوطنية، وتقديم المقترحات لإدراجها في الدستور. تقول تيدا خوس، مديرة منظمة غير حكومية، في العام 2004: «كنا... نناقش ما أردنا رؤيته ونكتب أفكارنا. ثم نلتقي بأعضاء البرلمان كل يوم ونتحدث معهم عن أفكارنا... ركّزنا على الحريات... التعبير وحرية التعبير... الحريات الديمقراطية... واستمعوا إلينا.»[1] شكّلت النساء الأفراد والمنظمات غير الحكومية والائتلافات التي تقودها النساء القوة الدافعة وراء نشاط المجتمع المدني. جلبن قضايا الإنصاف إلى الطاولة واستعرضن دساتير مجموعة متنوعة من البلدان للتعبير عن اهتماماتهن. تضيف خوس، «كان... لدينا ورش عمل ومنتديات، وأخذنا ععدًا منها إلى المحافظات وأجرينا الحوارات.» قامت المجموعة بتعبئة حركة السلام المبعثرة للانخراط في صنع السياسات. «تحركنا معًا»، تتذكر سوشوا. «أصبح التوجه نحو القضية، لأن النساء بدأن في تعريف السلام.» يعكس الدستور الذي ظهر تنوع القضايا والآراء. تقول خوس إنه ليبرالي للغاية. وينص على حماية حقوق الإنسان والتحرر من جميع أشكال التمييز. وعلى الرغم من استمرار نزاع كمبوديا في السنوات التي تلت ذلك مع إرث الحرب والعنف والفساد والصدمات، فإن الدستور يمثل أيضًا مثالية ورؤية لمجتمع يتم تجاهه

(1) McGrew, Frieson, and Chan, Good Governance, pp. 8 9 _.

يطمح إليه العديد من الكمبوديين، مثل اتفاقيات السلام الغواتيمالية التي تمت مناقشتها في الفصل الثالث.

في رواندا، نتج الدستور الجديد المطروح عام 2003 أيضًا عن مشاورة واسعة النطاق على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. ومثل نظرائهن الكمبوديات، نشطت الروانديات في اللجنة الدستورية المؤلفة من اثني عشر عضوًا والتي نظمت العملية الاستشارية. كانت الحركة النسائية، التي تضم منظمات المجتمع المدني والشخصيات السياسية البارزة في الحكومة والبرلمان، محورية في ضمان التواصل الفعال مع النساء على جميع المستويات. كتبت باولي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، «شاركت نساء من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية في منتدى وطني.» وبالإضافة إلى عضوات البرلمان والقياديات على المستوى الوطني، شاركت مزارعات و«ممثلات عن مجموعات المصالح الخاصة، مثل النساء المكفوفات، نيابة عن ذوي الإعاقة الجسدية، والطالبات، وغيرهن من الشابات.» كفلت التحضيرات السابقة للاجتماعات الوطنية مستوى من الثقة والمعرفة بين الممثلين، مما مكنهن من التعبير عن مجموعة متنوعة من الاهتمامات في الوثيقة. أصدرت النساء بيانات حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة في الميراث والتعليم، وإدراج اتفاقية سيداو في القانون الوطني، ووضع كوتا 30 في المئة للنساء في البرلمان. وتقول باولي إن ممثلة المزارعات استفسرت عن القروض والخدمات المصرفية لقاعدتها. وأوصت مديرة دار للأيتام بقيام «الدستور بإنشاء لجنة مسؤولة عن الشباب الضعفاء.»[1] كما أثارت إحدى البرلمانيات الهواجس حول اختصاص الكنيسة في بعض الإجراءات القانونية. وقد أتت المساواة لجميع الروانديين، والقضاء على الانقسامات العرقية والإقليمية وتعزيز الوحدة الوطنية، من بين أهم المبادئ الأساسية للدستور الذي تم اعتماده في استفتاء في أيار/ مايو 2003.

كانت العملية الدستورية في أفغانستان أقصر، وتركّز نشاط المرأة هناك إلى حد كبير على المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، خلال حكم اللويا جيرغا الدستورية في ديسمبر

(1) Powley, Strengthening Governance, pp. 26 27 –.

2003، تحالفت النساء مع مجموعات الأقليات العرقية مثل الأوزبكية، للتأكيد على اكتساب الأوزبكية مكانة كلغة رسمية في المناطق التي تتحدث بها على نطاق واسع. عزز الاستعداد للاعتراف بجماعات الأقليات والوصول إليها من موقف النساء، مع انتشار الاعتراف بالشبه بين التمييز القائم على الجندر وذلك القائم على العرق. وتؤكد سلطان أنه على الرغم من أن دعم الأقليات لا يسري على النساء الأفغانيات كافة، إلا أن الحركة النسائية الجماعية «أصدرت وأيدت الجهود الرامية إلى الاعتراف بتعدد الأعراق وحماية حقوق الأقليات في أفغانستان.[1]

كما كانت هناك نساء أفغانيات رائدات في الكفاح من أجل تعزيز مبادئ وممارسات حقوق الإنسان حول البلاد. تم تعيين سيما سمر، التي اكتسبت مكانة بارزة كوزير لشؤون المرأة، رئيسة للّجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان المنشأة حديثًا في العام 2002. وشملت سلطتها الواسعة العدالة الانتقالية وتعليم حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل. عند تأسيسها، كان خمسة من المفوضين الأحد عشر من النساء. تكتب سلطان، «بالإضافة إلى القيادة الرمزية لأداة حقوق الإنسان في البلاد، فقد أثبتت النساء الأفغانيات أيضًا... أنهن حليفات قيّمات في الجهود المبذولة للاعتراف بالصراعات العرقية في البلاد وإدارتها.»[2]

قبلها بعقد من الزمن في جنوب أفريقيا، وضعت النساء بصماتهن على المفاوضات التي أدت إلى إنهاء الفصل العنصري والانتقال إلى الديمقراطية. توحّدن عبر الطيف السياسي تحت مظلة الائتلاف الوطني للمرأة في العام 1992، حيث انتقين الفرص لضمان إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في الاتفاقات التي تم التوصل إليها وكذلك تبني الدستور وجدول الأعمال التشريعي التنوع الطبيعي لمجتمع جنوب أفريقيا. في العام 1999 تتذكّر شيريل كارولوس كيف ضغط التحالف النسائي بقوة لانفتاح الدستور والحكومة وقبول المجموعات المستبعدة تقليديًا. هذا ويكرس الدستور بحزم حقوق الأقليات وهو صريح في حظر التمييز على أساس مجموعة واسعة من القضايا من الجندر والعرق والطبقة إلى الجنسانية، والحمل، والإعاقة

(1) Sultan, From Rhetoric to Reality, pp. 22 23 ..

(2) Ibid.

الجسدية والعقلية، وغيرها. كما ينفرد في التعبير عن الحاجة لضمان اتخاذ القرارات التشاركية على أعلى المستويات. وكان الائتلاف الوطني للمرأة هو المحرك وراء هذه المبادئ. وفقًا لكارولوس، «لقد ناضلن بنجاح من أجل آليات المشاركة في الدستور والتي تتطلب من الحكومة أن تنظر في الآراء حول السياسات من السكان ككل.»[1]

حلّت هذه المبادئ في صدارة جدول الأعمال التشريعي لأول برلمان ديمقراطي في جنوب أفريقيا، وخاصة في النقاش حول سياسة الأمن القومي وتطويرها. في معظم الظروف، تكتنف قضايا الأمن القومي بالسرية وتبقى بين الخبراء العسكريين والأمنيين. أما في جنوب أفريقيا، عندما اقترب نيلسون مانديلا والحزب الوطني الإفريقي من الانتصار على نظام الفصل العنصري، واجهوا احتمال وراثة الجيش والأجهزة الأمنية التي يهيمن عليها البيض، والتي كانت من المحرضين الرئيسيين على العنف والقمع ضد الغالبية السوداء. وعلى الرغم من أن مبادئ الحكم المدني على الجيش وإنشاء قوات متعددة الأعراق كانت من ركائز أساسية لسياسات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، فقد ترك مسألة أكبر مفتوحة، وهي تحديد أولويات الأمن القومي الجديدة.

اتخذت قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، بالشراكة مع كبار الأكاديميين والناشطين المناهضين للتجنيد، وكثير منهم من النساء، خطوة استثنائية لإعادة النظر في مفاهيم الأمن القومي المقبولة. فتواصلوا مع المجتمع المدني لطرح أسئلة بسيطة مثل «ماذا يعني الأمن؟ وما هي التهديدات التي تواجه الأمة؟» وبهذه الطريقة، لم يتم توسيع مفاهيم الأمن لتشمل قضايا الصحة والتعليم والبيئة والفقر وغيرها المتمحورة حول الإنسان أو الناس فحسب، ولكنها أكسبت النقاش طابعه الديمقراطي.

بحلول 1994، كان لجنوب أفريقيا إطار معياري جديد لسياسة الأمن القومي حيث مبادئ الأمن الإنساني أساسية في النموذج الجديد. على مستوى السياسة، تم إلغاء الطابع العسكري للأمن. وحافظت اللجنة البرلمانية الفرعية للدفاع على روابط قوية مع مجموعات المجتمع المدني، حيث سمحت بتقديم الإحاطات وتبادل الآراء والتفاعلات العامة. لكن الضغط المعاكس من التقليديين كان لا مفر منه، وبحلول

(1) Anderlini, Women at the Peace Table, pp. 32 33 ـ.

1996، عُرضت على اللجنة مراجعة حول الدفاع الوطني وتوصيات للاحتياجات العسكرية للبلاد.

استذكر الجنرال الراحل روكي ويليامز في مقابلة أجريت عام 2003 الدفعة الأولية التي قام بها موظفو الخدمة المدنية والعسكريون في حقبة الفصل العنصري لإدارة عملية تشاورية مقيّدة حول الدفاع والجيش. مرة أخرى، قادت النساء المعركة لرفض هذا الواقع. كانت ثاني موديسي، رئيسة لجنة الدفاع المشتركة البرلمانية بين عامي 1999 و2004، قوة رئيسية في المطالبة بعملية استشارية وطنية: «طلب وزير الدفاع من اللجنة [البرلمانية] قبول خطة المراجعة... قلنا، إذهب إلى الناس.»[1] وقد عمل وليامز مع موديسي لضمان عملية استشارية ذات قاعدة عريضة.

تم نقل الناس بالحافلات والطائرات من المناطق الريفية إلى اجتماعات مجلس المدينة والتجمعات العامة حول البلاد التي ترعاها الحكومة باستخدام المعدات العسكرية. جلبت الحركة النسائية أصوات النساء، وتناولت مجموعة من القضايا المهملة، تتراوح من التدهور البيئي واستخدام الأراضي العسكرية إلى التحرش الجنسي وعدم المساواة بين الجنسين في القوات. طرحت أسئلة حول التكاليف والنفقات. وأدلى قطاع الأمن ومن لهم مصالح معه برأيهم أيضًا. النتيجة النهائية لم تكن مثالية كما أمل المعادون للعسكرة. ومع ذلك، اكتسب المسار أهمية عميقة. فحصول الناس على فرصة للتعبير عن آرائهم وإدماجهم في النقاش حول موضوع حساس للغاية أدى إلى تجدد المصداقية وزيادة ثقة الجمهور في قطاع الأمن ككل وفي وقت حرج. يمكن القول، من دون موديسي والتزامها بمبادئ المشاركة والإدماج، لما كانت المراجعة بهذه الفعالية.[2]

الترابط والتعاون عبر الأحزاب

في مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب، يكتب هوارد وولب وزملاؤه، «على الأطراف

(1) Sanam Naraghi Anderlini, Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector. The Vital Contributions of South African Women (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004), p. 23.

(2) Ibid.

المتحاربة التوصّل لتفاهم يفضي بأنه على الرغم من التناقض في بعض المصالح... [لديها] مصالح مشتركة، مشتركة ومترابطة بالعمق. ونتيجة لذلك، سيكسب كلاهما من خلال التعاون أكثر من الكفاح العسكري.»[1] لا يصعب فهم محاولة الانتقال هذه من نموذج الربح الصفري إلى حل مربح للجانبين وتقوم بتدريسها المنظمات غير الحكومية الآخذة في التوسّع في مجال حل النزاعات والتعايش وصنع السلام. ورغم أن المرأة لا تكون دائمًا الهدفً المحدد لهذه الجهود، إلا أنها تبدو أكثر استعدادًا لممارستها حتى على أعلى المستويات.

في جنوب أفريقيا ورواندا وكمبوديا، ومؤخرًا في الصومال والعراق، قادت النساء طريق تشكيل مؤتمرات عابرة للأحزاب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، التي عادة ما تؤثر على النساء بشكل أكبر. في جنوب أفريقيا، مهد التحالف الوطني للمرأة الطريق للتعاون عبر الأحزاب. في العام 1993، عندما تم إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي (TEC) للعمل مع الكيانات الحكومية المحلية والوطنية لتيسير عملية الانتقال، كانت لجنة فرعية معنية بوضع النساء من بين اللجان المواضيعية السبع المشكلة لمعالجة القضايا الحرجة. لكنها كانت فريدة من نوعها في امتدادها عبر القطاعات الأخرى كافة. كانت اللجنة الفرعية مكان التقاء للنساء من مختلف الأحزاب السياسية والمضي قدمًا بجدول أعمال مشترك، وقد مُنحا سلطة رسمية لمراجعة وضمان مراعاة الفوارق الجندرية في أعمال وتقارير اللجان الأخرى.

خلال السنوات الانتقالية في رواندا، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووكالات دولية أخرى، شكّلت البرلمانيات مجموعة حزبية مشتركة ما بين الأحزاب، عُرفت باسم «منتدى النساء البرلمانيات»، وهو أول تجمع من نوعه في البلاد. متحدثة في عام 2003، أوضحت عضوة البرلمان كوني بويزا سيكامانا: «عندما يتعلق الأمر بالمنتدى، نتّحد بصفتنا نساء، بغض النظر عن الأحزاب السياسية... [نفكر في] التحديات التي تحيط بنا كنساء.»[2] يستعرض المنتدى قوانين ضمان المساواة بين

(1) Wolpe et al., «Rebuilding Peace.»

(2) Quoted in Powley, Strengthening Governance, p. 27. 56. Ibid., pp. 28 29 _.

الجنسين ويقترح التعديلات على القوانين التمييزية، كما عقد اجتماعات وتدريبات للمجموعات النسائية لتوعيتهن وإسداء المشورة حول القضايا القانونية.

هذه المحاولة للانتقال من نموذج الربح الصفري إلى حل مربح للجانبين مفهومة جيدًا وتدرسها على نطاق واسع عالم المنظمات غير الحكومية الآخذ في الاتساع والمشترك في حل النزاعات والتعايش وصنع السلام. رغم أن المرأة ليست دائمًا هدفًا محددًا لهذه الجهود، إلا أنها تبدو أكثر استعدادًا لممارستها حتى على أعلى المستويات.

في جنوب إفريقيا ورواندا وكمبوديا، وفي الآونة الأخيرة في الصومال والعراق، قادت النساء الطريق في تشكيل مؤتمرات حزبية مشتركة حول قضايا ذات اهتمام مشترك، وعادة ما تكون الأمور التي تؤثر على النساء أكثر من غيرها. في جنوب إفريقيا، مهد التحالف الوطني للمرأة الطريق للتعاون عبر الأحزاب. في عام 1993، عندما تم إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي (TEC) للعمل مع الكيانات الحكومية المحلية والوطنية لتيسير عملية الانتقال، كانت لجنة فرعية معنية بوضع المرأة من بين اللجان المواضيعية السبع المشكلة لمعالجة القضايا الحرجة. لكنها كانت فريدة من نوعها في متناولها عبر كل القطاعات الأخرى. كانت اللجنة الفرعية مكانًا للنساء من مختلف الأحزاب السياسية للالتقاء والمضي قدمًا في جدول أعمال مشترك، وكان لها ولاية رسمية لمراجعة وضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين في أعمال وتقارير اللجان الأخرى.

في رواندا، خلال السنوات الانتقالية، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووكالات دولية أخرى، شكلت البرلمانيات مجموعة حزبية مشتركة بين الأحزاب. وكان هذا الاسم هو «منتدى النساء البرلمانيات»، وهو أول تجمع من نوعه في رواندا. متحدثة في عام 2003، أوضحت عضوة البرلمان (كنيست) كوني بويزا سيكامانا، «عندما يتعلق الأمر بالمنتدى، نتحد بصفتنا نساء، بغض النظر عن الأحزاب السياسية... [نفكر في] التحديات التي تحيط بنا كنساء». 55 ـ يستعرض المنتدى القوانين لضمان المساواة بين الجنسين ويقدم تعديلات على القوانين التمييزية. كما

عقدت اجتماعات وتدريبات للمجموعات النسائية لتوعية وإسداء المشورة لهم حول القضايا القانونية.

لا تنظر عضوات المنتدى إلى إسهاماتهن من حيث تغيير المواقف الثقافية السلبية تجاه النساء فحسب، بل كذلك من حيث تأثيرها على «مفهوم وتفكير المجتمع الرواندي.» على سبيل المثال، قاد المنتدى جهودًا لإلغاء القوانين التي تحظر وراثة المرأة للأرض. لقد كانت محاولة لتعزيز حقوق المرأة والاعتراف بأن عدم التوازن الديموغرافي والنسبة المئوية المرتفعة للنساء بين السكان تؤكّد أهمية ألّا تؤدّي إعادة الإعمار على المدى الطويل إلى تعريض الأمهات والبنات والأخوات وعائلاتهن، لإخلاء منازلهن والوقوع في مزيد من العوز. عند التقرّب من زملائك الرجال، تقول إحدى البرلمانيات، «[نقول]، حسنًا، تعتقد أنه يحق للرجال وحدهم أن يرثوا، وليس البنات. ولكن كرجل، لديك أم قد تفقد ممتلكات والدك لأن [أعمامك] سيأخذون كل شيء. هل ترغب في ذلك؟ عندما تظل القضايا مجردة... النساء والرجال يصبحون متمايزين، ولكنهم يفهمونها في اللحظة التي تقومين بتشخيصها.»[1]

بحكم وجوده في بيئة سياسية صعبة تتمحور حول العرق، لم يكن على المنتدى أن يمارس التعاون فحسب، بل كان يرمز أيضًا للمصالحة بالنسبة لكثيرين، بمن فيهم أعضاء البرلمان الآخرون. «عملن عبر الأحزاب والخطوط العرقية. كن هناك كقائدات نسائيات،» تكتب باولي نقلاً عن عضو ذكر في حزب العمل. «مساهمتهن ضرورية... إنها مهمة للمصالحة.»[2] وبإلهام من عمال المنتدى، أنشأ النواب الروانديون لاحقًا هيأتين أخريين عابرتين للأحزاب حول القضايا السكانية والسلام الإقليمي.

في كمبوديا، حيث ينتشر الانقسام والعنف السياسي، حتى بعد سنوات من اتفاق السلام، نجحت منظمات غير حكومية مثل منظمة «نساء من أجل الازدهار»، بقيادة بوك ناندا، في إدارة برامج لا تمكن المشاركة السياسية للمرأة فحسب، بل تشجع أيضًا التعاون العابر لأحزاب في البلديات والمحافظات. تركز «نساء من أجل الازدهار» على

(1) Ibid., pp. 28 29 ـ.

(2) Ibid.

الصعوبات التي تواجه النساء في جميع الأحزاب، وتقدّم لهن التدريب والتوجيه حول قضايا متنوعة، من التحدث أمام الجمهور إلى كتابة الخطابات والاستجابة لمطالب الناخبين والعمل مع الزملاء الذكور الذين يبدون دعمًا أقل. وعلى غرار المنتدى البرلماني في رواندا، كانت المنظمة وسيلة لتعزيز الصوت السياسي للمرأة ونموذج للتعاون السياسي على أجل المستويات العليا. وقد درّبت «نساء من أجل الازدهار» أكثر من 5500 مرشحة في الفترة التي سبقت انتخابات المجالس البلدية لعام 2002.[1] ومن بين 954 فائزة بمقعد (8 في المئة من المجموع)، كان الثلث قد تلقى التدريب من «نساء من أجل الازدهار» وواصلن تعاونهن في المجال الرسمي. في كمبوديا وأماكن أخرى، ترى حفنة من النساء المنخرطات في عالم سياسي محفوف بالمخاطر أن التعاون بين الأحزاب يؤمّن الاستمرار وهو تكتيك لإيجاد توافق في الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يدعم صندوق الأمم المتحدة للمرأة الاستراتيجية التعاونية في البلدان الخارجة من الصراع مثله مثل الهيئات الدولية الأخرى. وإدراكاً منه بأن النساء يمثلن أقلية حتى في الحالات التي تُفرض فيها الكوتا، يرى الصندوق في المقاربة العابرة للأحزاب وسيلة لتحقيق التآزر في جهودهن، جماعيًا، يمكن أن يكون تأثيرهن أكبر من تأثير الأفراد الذين يشقون طريقهم عبر النظام. لكن التحدّى يمكن في الحصول على الأعداد والحضور والحفاظ عليها في جميع هياكل صنع القرار.

الأولويات التشريعية: ماذا تدعم النساء

تميل النساء إلى شمل الجميع والاعتراف بفعالية التعاون، ولكن ما الذي تمثله المرأة؟ فأولوياتهن تختلف عبر الزمان والمكان وتتماشى عادة مع المشكلات التي تواجه بلدانهن. في كمبوديا، كما ناقشنا سابقًا، حيث يمثل الفساد الهاجس الرئيسي، لا تُعد النساء رموزًا لمكافحة الفساد فحسب، بل هن من بين الناشطات البارزات في مكافحة الفساد من خلال عملهن في منظمات المجتمع المدني. في رواندا، حيث كانت المصالحة هي محور الاهتمام، كانت النساء في الحكومة والمجتمع المدني في

(1) Cambodian Women Running for Peace, E ـ joumal, USAID, August 2005.

طليعة القضية. في أفغانستان، شاركن في قضايا التعليم والعمل الصحي والتنمية. عبر أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، حيث كان الدفاع والأمن القومي من بين أكثر القضايا حساسية، فقد شاركن فيها أيضًا.

في السنوات القليلة التي أعقبت المرحلة الانتقالية في جنوب أفريقيا، كانت النساء أقوى المدافعات عن السياسة الوطنية التي تركز على الأمن الإنساني. وبعيد مراجعة الدفاع، اقترح برنامج المشتريات التابع للجيش إلى مجلس الوزراء في العام 1999 شراء معدات عسكرية بقيمة 4.5 مليار دولار من ستة مقاولين. البرلمان لم يوافق على الاقتراح. احتجت منظمات المجتمع المدني، وكانت النساء في الصدارة، على الإنفاق، قائلة إن البلاد لا تواجه أي تهديدات خارجية. في البرلمان، تحدثت النساء عبر الطيف السياسي. تتذكر سوزان فوس، نائبة عن حزب إنكاثا للحرية، «عندما تحدثت [النساء]، لم يكن الأمر يتعلق بالمروحيات والتعامل مع المعدات القديمة، كان يتعلق بمبلغ الأموال التي يتم إنفاقها على الجيش عندما تكون البلاد في حاجة إليها.»[1] استقالت فعاليات نسائية رئيسة احتجاجا على ما اعتبرنه تبييضًا للفساد بين شخصيات قيادية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ومن بينهن كانت بريغز غوفيندر، وهي عضو قديم في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وتم اختيارها كأفضل عضو في البرلمان في العام 2002. «لا تستطيع جنوب إفريقيا تحمل مثل هذه النفقات العسكرية المرتفعة على الأسلحة في حين أن أربعة ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لا يحصلون على العلاج والرعاية،» تضيف غوفيندر، التي ذهبت إلى أبعد من ذلك في خطاب الوداع الرسمي، حيث قالت: «في هذا العالم المعولم، فإن الحرب تحقق هوامش ربح لا يحققها السلام. علينا القول بصوت عال لا! لا! لا! لن نقبل أن يتم تخفيض قيمة الحياة البشرية بسهولة والاستغناء عنها.»[2]

لكن بشكل عام، يقل اهتمام النساء اللواتي يدخلن السياسة بالأمن والدفاع أو الشؤون الخارجية أو غير ذلك من القضايا التي يُترض أنها محايدة بين الجنسين.

---

(1) Anderlini, Negotiating the Transition, pp. 27 28 ..

(2) Ibid..

للإنصاف، قد يؤدي الافتقار إلى المعرفة والثقة إلى الابتعاد عن هذه القطاعات. ومع ذلك، إذا تم تقديم المساعدة، وعُرضت القضايا بطريقة تُكسب المرأة الثقة، فإنها تشارك حتمًا. على سبيل المثال، نسمع صدى تجربة جنوب أفريقيا مع نساء فيجي، ومواجهتهن لمراجعة الدفاع الوطني في 2004. وبعد ثلاثة أيام فقط من المناقشات، التقت مجموعة من القيادات النسائية بمسؤولين حكوميين للتشكيك في المراجعة وتقديم توصيات محددة. عكست وثائق المراجعة النهائية عددًا من المخاوف والإجراءات التي لاحظتها النساء.[1] وفي العام 2003، كانت المرأة العراقية حريصة أيضًا على المشاركة في المناقشات المتعلقة بالأمن، فسعت للمشاركة في عملية فحص مرشحي الجيش والشرطة الجدد، واخترن نهجًا عمليًا للغاية. وكما قالت سياسية من بغداد في 2003: «في أحيائنا، نعرف الرجال الذين عملوا مع صدام والذين لم يفعلوا ذلك. يمكننا المساعدة في اختيارهم. حاولنا الالتقاء بسلطة التحالف المؤقتة لمناقشة الأمر، لكنهم رفضوا اللقاء بنا.»[2] لم يتم اعتبار النساء كمساهمات في الوضع الأمني، بالرغم من أن فعالية اقتراحهن ونجاعته العالية.

من الطبيعي أن تولي النساء الجدد في السياسة اهتمامًا خاصًا بالعوامل الهيكلية، وخاصة التشريعات والقوانين والممارسات العرفية التي تعيق حياة المرأة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى القناعات الشخصية والجذور في نشاط حقوق المرأة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر كثيرات أن العنف والتمييز في الفضائين الخاص والعام جزءًا من سلسلة متصلة؛ كمشرعات، تشعرن بضرورة فعل شيء ما. تعزز المساعدة الدولية (المقدمة كجزء من مشاريع المرأة في الوكالات الرئيسية) دعم المرأة لقضايا المرأة. نظرًا لمحدودية الموارد، غالبًا ما تركز التدخلات على جدول أعمال للقضايا الاجتماعية والسياسية التي تعتبر أكثر إلحاحًا لحياة المرأة اليومية، عوض اتباع نهج أكثر شمولية؛ وبالتالي، يمكن أن تصبح القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة أولوية. لكن مسائل العنف أو الاتجار أو الدعارة لا تمس القواعد والمعايير الثقافية العميقة الجذور والمحرمات لوحدها، بل ترتبط أيضًا بقضايا أكثر تعقيدًا تتعلق بالأمن ومنع الجريمة والتنمية

(1) The author cofacilitated the workshop in Suva, Fiji, 2003.

(2) Discussion with the author, Washington, DC, November 2003.

الاقتصادية. إذا تم النظر إلى هذه القضايا على أنها «قضايا المرأة» فحسب، ستكون منفصلة عن السياق الأوسع، ولن تتم معالجة الأسباب والنتائج (مثل ارتباط الدعارة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وقضايا الصحة العامة) بشكل مناسب.

تواجه عديد من النساء في السياسة تحدّي الحصول على دعم وفهم كافيين للروابط. وبعبارة أخرى، يتعين عليهن إظهار أن السياسات الحكومية التي تمنع المساواة في الوصول إلى الصحة والتعليم أو القوانين والعادات التي تديم إقصاء النساء أو تمكن مرتكبي العنف من التصرف دون عقاب ترتبط بأسباب الصراع في المجتمع ككل. وبالتالي، فإن محاولات تغيير قوانين الزواج وممارسات الميراث على مستوى واحد لا تفيد النساء بشكل مباشر فحسب، بل يمكن أن تساعد في تبديد التوترات التي تثيرها القضايا الاجتماعية والثقافية.

أظهرت دراسة حول ليبيريا بعد الحرب قام بها البنك الدولي في 2005 هذه الروابط. كانت الممارسات الزوجية التقليدية، بما في ذلك تعدد الزوجات الذي يمارسه زعماء القبائل أو «الرجال الكبار» وقضايا المهر من بين الأسباب الجذرية لتهميش الشباب وميلهم للانضمام إلى حركات التمرد وحرب العصابات. يقول التقرير: «لقد وجد الشباب الفقراء صعوبة في دفع المهر. وقد شجّع «الرجال الكبار «زوجاتهم على ممارسة الجنس وطالبوا بالتعويضات من أي شاب يقبض عليه.[1] أصبح الشبان في الواقع عمال سخرة مع غياب فرصة مراكمة الثروة وتوفّر مدخرات كافية لدفع المهر أو امتلاك الأرض أو أن يصبحوا «رجالًا». ظلّوا مضطهدين بشكل دائم. في هذا السياق، ليس من المستغرب أن ينضم أعداد منهم إلى حركات التمرد التي بشرت بخطاب المساواة ووعد «الرجولة».

عادة ما تأتي مطالب حظر تعدد الزوجات والمهر، الأمر الذي يجعل المرأة رهينة فعلية لدى زوجها، من ناشطات حقوق المرأة ويُنظر إليها كقضايا نسائية. لكن، وكما تكشف دراسة البنك الدولي، فإن هذه القضايا الاجتماعية، التي تبدو ذات أهمية ثانوية، يمكن أن تكون حاسمة إما في إذكاء الصراع، أو، إذا تمت معالجتها، في كسر

(1) Paul Richards et al., «Community Cohesion in Liberia: A Post ـ War Rapid Social Assessment,» World Bank, Social Development Papers 31443, no. 21, January 2005, pp. 17 18 ـ.

حلقة الفقر والإقصاء التي تحاصر الشباب. يقول السفير الولايات المتحدة السابق دون شتاينبرغ، إن القضايا التي غالبًا ما يتم إحالتها كقضايا نسائية، والتي تُعتبر «ناعمة» وأقل أهمية من القضايا الأمنية «الصعبة»، هي في الواقع من بين أصعب القضايا التي يجب حلها. على الرغم من أنها وثيقة الصلة بعمل بناء السلام، إلا أنها تظل من بين أكثر الجوانب إهمالا في تلك العملية.

وأخيرًا، فإن التركيز على اللامساواة والتمييز ضد المرأة في أحد المجالات يؤدي حتمًا إلى مناقشتها في مجالات أخرى. كما في جنوب أفريقيا، يمكن بسهولة الربط بين الإنفاق الدفاعي واحتياجات قطاعات التعليم والرعاية الصحية والرفاه. يمكن للمرأة أن تفتح الباب، والسعي لبناء العلاقات والثقة الشخصية والجماعية في الدفع بجدول الأعمال قدمًا. كان العمل في أمريكا اللاتينية خطوة فعالة نحو مشاركة المرأة في مجموعة كاملة من قضايا السياسة والحوكمة. لكن التحول لا يبدو دائمًا واضحًا أو مستدامًا. تتنوع الأسباب: كثير من النساء هن أقل اهتمامًا أو لا ترتحن للقضايا «الصعبة»؛ يواجهن ردة فعل من الزملاء والقادة الذكور؛ يحصلن على دعم أقل، سواء بالنسبة للقدرات أو المساعدة الفنية، من الجهات الدولية الفاعلة للمشاركة في تلك القضايا. تظهر أيضًا فجوة كبيرة بين الأجيال، فقد يسعى الجيل الأول من السياسيين الخارجين عادةً من النزاع إلى معالجة القضايا الأساسية، ولكن إذا لم يستمر الزخم في الجيل التالي، يحتمل أن يتوقف التقدم. تكتسب النساء وجودًا في السياسة، لكنهن محاصرات فعليًا في مجالات معيّنة ويغيب صوتهن في مجالات أخرى.

خلاصة

توفر فترة ما بعد الصراع المباشرة نافذة حرجة من الفرص للمرأة للدخول والمشاركة في الساحة السياسية الرسمية. وعند نجاحهن في الحصول على موطئ قدم، لم ترمز النساء إلى التغيير فحسب، بل بدأنه، وغالبًا ما كن أول من طور هياكل العمل التعاونية ومتعددة الأحزاب. تميل النساء إلى الشمول في ممارساتهن، خاصة فيما يتعلق بالشراكات مع المجتمع المدني. ويتصدين لعديد من التحديات العميقة والصعبة التي تواجه دولهن، من الفساد إلى إصلاح قطاع التنمية والأمن، ويقمن بتوسيع نطاق

جدول الأعمال لتلبية احتياجات وشواغل القطاعات المستبعدة اجتماعيًا من السكان، ولا سيما النساء، ويواجهن تحديات كبيرة.

لكن هناك دائمًا سؤال، أي نساء؟ كان للنضال من أجل مشاركة المرأة في السياسة، والتي تقودها عادة النخبة المتعلمة والنسوية، والعلمانية في كثير من الأحيان، والتي تؤدي بشكل متزايد إلى وضع كوتا للانتخابات والمناصب البرلمانية وحتى التنفيذية، نتائج متباينة. فالقوى التي تناضل الناشطات ضدها، سواء القوميات في البوسنة أو الجماعات الدينية المحافظة في الشرق الأوسط، تعلمت أيضًا كيف تستفيد من هذه التدابير. تخلق هذه التطورات توترًا ضمن مجموعة الناشطين والمناصرين المبدأيين. بالنسبة لناشطة السلام المخضرمة كورا فايس، فإن قضية المرأة وحدها لا تكفي: «علينا الابتعاد عن فكرة أن المِبْيَضين يؤهلون الشخص للمشاركة.»[1] لا يمكن افتراض أن تكون النساء اللواتي يدخلن السياسة نتيجة الكوتا أو غيرها من الآليات أكثر وعياً ودعمًا لحقوق الإنسان والمساواة وغيرها من المبادئ. في الواقع، سواء في العراق أو البوسنة أو الولايات المتحدة، فإن شبح النساء الذين تم تعيينهن لتنفيذ أيديولوجيات أحزابهن السياسية على حساب العدالة الاجتماعية والسلام والمساواة لأمر مزعج. لذلك، على الرغم من أهمية الوجود المتزايد للمرأة، ويمكن أن تكون له قيمة رمزية وحقيقية في تعزيز السلام الدائم، لا ينبغي افتراض أي من هذه القيم. تشير فايس إلى الحاجة إلى تحديد ودعم النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والسلام والمساواة.

يوافق آخرون من حيث المبدأ، لكنهم يلاحظون أنه في الواقع، كلما زادت الشروط والتوقعات الموضوعة على النساء، يزداد اقصاءهن. إن قصص النساء المحافظات اللواتي غيّرن مواقفهن بمجرد تعرضهن للتمييز، أو النساء في العراق وأماكن أخرى الأكثر مرونة ورغبة من زملائهن الذكور في البحث عن حلول منصفة، هي دروس مفيدة. وكما يلاحظ جاسيفيتش، فإن وجودهن مهم في حد ذاته، لكنه لا يكفي.

يساعد دفع المجتمع المدني والوكالات والبرامج التي تركز على النساء في فتح المجال أمامهن. لكن التغيير المستمر يأتي من خلال مزيج من القيادة السياسية

(1) Discussion with the author, New York, July 2005.

والتحوّلات المجتمعية العميقة والقيادات النسائية الأصيلة على المستوى الوطني. لكن هذه الظروف لا توجد في الكثير من البلدان. ففي إيران، تقاوم العناصر المحافظة داخل النظام إصلاح القوانين التمييزية ضد الفتيات والنساء، لكن هناك تقدّم في المجتمع ككل. أصبح متوسط سن الزواج 21 للنساء، رغم سماح القانون بالزواج في سن الثالثة عشر. على النقيض من ذلك، في أفغانستان المجاورة، قد تكون التشريعات مؤيدة للمساواة، لكن القيم التقليدية لا تزال عميقة للغاية. في ليبيريا، في المقابل، لا يتم التشكيك في سلطة ومصداقية جونسون ـ سيرليف، ولكن مع مستويات معرفة القراءة والكتابة بين النساء لا تتعدّى 15 في المئة والتمييز العميق، قد تكون المكاسب التي حققتها قصيرة الأجل. من دون تقديم الخدمات لتحسين حياة الناس العاديين وإجراء التحولات المجتمعية اللازمة، قد تكون فترة ولايتها وتأثيرها هشة.

لا يمكن التقليل من شأن القوى الثقافية الأساسية التي تميل نحو الاستبداد والأبوية. في بلد مثل رواندا. حيث يتم إمساك زمام الأمور السياسية بإحكام من القمة، يصعب قياس عمق الالتزام الحقيقي بمشاركة المرأة في السياسة. هل ستستمر المكاسب التي تحققت منذ 1995 إذا ترك الرئيس بول كاجامي منصبه؟ إلى أي مدى يستغل القادة السياسيون النساء لتعزيز أهدافهم؟ ما هي مخاطر ردة الفعل العكسية عندما تصبح المشاركة السياسية للمرأة مسيسة بشكل مفرط وتستخدم في لعبة القوة بين المعارضين و/ أو ضد الجهات الدولية الفاعلة؟

قد تغلق نافذة النساء هذه عندما يبتعد المجتمع عن معايير الحرب ويقترب باتجاه معايير السلم. غالبًا ما تكون هناك رغبة جماعية ضمنية لاستعادة ماض أسطوري عندما كانت الحياة جيدة وكانت المعايير الاجتماعية معروفة، ينطوي على العودة إلى القيم التقليدية، والأهم من ذلك إعادة تأكيد الأدوار الجندرية المحافظة. مع تأكيد الرجال على وجودهم في المجال العام بوصفهم صناع القرار وأرباب عائلاتهم، تعاني النساء المعروفات في الفضاء العام والسياسي من ردود فعل عنيفة وقيود على القضايا التي يمكن معالجتها. يمكن أن تكون النتيجة الصافية هي عكس المكاسب التي تحققت أثناء الصراع ودفعهن مرة أخرى إلى المطبخ. وبالتالي، يتمثل تحد رئيسي في كيفية توسيع المنجزات التي تحققت خلال السنوات الانتقالية. وتقدم أميركا اللاتينية دروسًا دقيقة في هذا الصدد.

تتعلّق قضية رئيسة أخرى بكيفية تحقيق المرأة للتوازن ودمج أجندة صنع السلام وجدول أعمالها السياسي مع الأجندة الحتمية لتعزيز حقوقها. ليس من غير المألوف أن تجد مجموعات نسائية دعمت ترشيح النساء أنه بمجرد دخولهن النظام، قد لا تقوم مرشّحاتهن بمتابعة أو دعم مبادرات المساواة بين الجنسين تلقائيًا. فالعديد من السياسيين الجدد يسيرون على خيط رفيع: يمكن أن يتعارض النضال لكسب الشرعية والمصداقية بين نظرائهم (الرجال بشكل أساسي) ودوائرهم الانتخابية المحلية مع مصالحهم في تعزيز حقوق المرأة (التي هي مصلحة البعض أو شريحة محدودة من دائرتهم الانتخابية). إنهم بحاجة إلى إثبات الروابط بين قضايا الثقافة والتمييز وقضايا التنمية وبناء السلام. على حد تعبير امرأة جنوب أفريقية ومقاتلة سابقة تحولت إلى العمل السياسي، «لا يمكن تخلي المرأة عن السياسة لأن هذا هو المكان الذي يتم فيه اتخاذ القرارات... تحتاج المرأة إلى تطوير الثقة بالنفس للقتال من أجل حقوقها. يجب على النساء احترم التقاليد والثقافة، لكن ألّا تدعها تُستخدم كسلاح ضدها، فكل القضايا قضايا نسائية.»[1]

ويمكن أن تواجه النساء صعوبة فيما يتعلق بجوهر أجندتهم السياسية أيضًا، قد يشكّلن قوة اعتدال، لكن عند إتيانهن بأولويات تشريعية مختلفة وسعيهن لإصلاح الطرق التي تُدار بها الأعمال السياسية، فقد يسلّطن الضوء على القضايا المعقدة والفجوات في الممارسات الحالية. وهذا قد يتعارض مع جدول أعمال المجتمع الدولي، ناهيك عن النظراء الوطنيين أصحاب المصالح الراسخة. على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، ابتعد خطاب الأمن القومي مرة أخرى عن مُثُل الأمن الإنساني، ويعزى ذلك جزئيًا إلى إعادة تأكيد المصالح الصناعية والعسكرية في المجال السياسي. في كمبوديا، تتعارض التغييرات التي تطرأ على مواقف النساء أو كفاحهن من أجل تغيير الوضع السياسي مع التيارات الرئيسي في البلاد. لذلك، تُعد المكاسب قصيرة

(1) Quoted in Dyan Mazurana, African Women in Armed Opposition Groups in Africa and the Promotion of International Humanitarian Law and Human Rights, Reports of a Workshop (Geneva: PSIO and Geneva Call, November 2005), p. 46, available at http://www.genevacall.org/resources/publications.htm.

الأجل ذات أهمية بالغة للاستدامة على المدى الطويل، ولكن في كثير من الأحيان، يمكن لثقل العمل كالمعتاد أو الطبيعة المتقلبة للمساعدات الدولية إغلاق هذه النافذة.

ما الذي يمكن أو ينبغي فعله لتوسيع المساحة للنساء؟ أولًا، تحتاج النساء في داخل الساحة السياسية إلى الدعم وبناء القدرات. قد يفتقرن (مثل نظرائهن الذكور) إلى المعرفة اللازمة لمتابعة مجمل القضايا الاقتصادية أو الأمنية أو الخارجية. وفي كثير من الأحيان، تختار النساء «القضايا السهلة» (أو يتم نفيهن إليها) في المجال الاجتماعي، والتي يسهل تهميشها، وبالتالي الحد من مواردها. لكن الفعالية في الصحة والتعليم تتطلب، على الأقل، التمويل الكافي. وهذا يعني المشاركة في صنع القرار في كل مجال من مجالات الحكومة، وخاصة المجالات ذات الميزانية الكبيرة مثل الدفاع والبنية التحتية. ويمكن للجهات الفاعلة الخارجية توفير الموارد التقنية والمالية لبناء معارف المرأة وقدراتها، كما تساعد التبادلات والتواصل العالمي بين السياسيات على تعزيز قدراتهن. كما يكتسب التشجيع من قبل النساء في المجتمع المدني والتفاعل معهن أهمية بالغة، حيث يمكن لهذه الدائرة أن توفر مساعدة داعمة وتقنية كبيرة، وهناك ضرورة أيضًا للانتماءات والهيئات النسائية العابرة للأحزاب.

ثانيًا، يجب التخفيف من التوقعات الجماعية للنساء. حتى في حالة الكوتا التي تسمح بمشاركة المرأة بشكل أكثر فعالية، فإن الأرقام الفعلية لا تزال قليلة نسبيًا مقارنة بمشاركة الرجال. ومع ذلك، هناك توقع بإمكان 25 أو 30 في المائة من الهيئة التشريعية التأثير على الأغلبية. لكن دون تغييرات مؤسسية وثقافية أوسع، فإن العديد من النساء في الساحة السياسية يجري إعدادهن للفشل. الكوتا هي وسيلة لتحقيق غاية، ولكن في كثير من الأحيان يُنظر إليها كغاية في حد ذاتها.

ثالثًا، تعتمد الاستدامة على مزيج من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لا يكفي تعليم الفتيات وافتراض تحقيقهن التغيير. يجب الإعلان عن المنافع والقيمة الاقتصادية التي يمكن للمرأة المتعلمة فعليًا تقديمها إلى المجتمع وأسرهن. علاوة على ذلك، يجب أن تتبنى النظم التعليمية مبادئ الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وأن تدمجها، كي يقوم الناس بتقدير النساء والفتيات على قدم المساواة مع

الرجال والفتيان منذ البداية. طالما تُعتبر المرأة مواطنة من الدرجة الثانية بشكل عام، سيتم تقييد وصولها إلى الساحة السياسية وفعاليتها فيها.

تحتاج مسألة القيادة النسائية أيضًا إلى مزيد من الاستكشاف. فالنساء في السياسة، كما هو الحال في الساحات العامة الأخرى، لا تدركن هويتهن الجندرية أو يقمن باستغلالها تمامًا في عملية اكتساب السلطة أو التفاوض أو ممارسة النفوذ. ومع ذلك، فإن مسألة ما تجلبه النساء تظل مهمة، وتخضعن، أكثر من الرجال، إلى التدقيق في الأداء وإحداث الفرق وإثبات الكفاءة. في البيئات السياسية التي يهيمن عليها الرجال، ما لم تدرك النساء أوجه التشابه عبر الزمان والمكان، والصعوبات التي يواجهنها، وكيف تمكنت ألأخريات من التغلب عليها، يمكنهن الفشل بسهولة. من المهم أيضًا للآخرين تقدير ما تعنيه القيادة «الأنثوية» وآثارها الإيجابية والسلبية، وأفضل السبل للاستفادة من نقاط القوة لدى الرجال والنساء والحد من نقاط الضعف.

على الدعم الخارجي أيضًا تجاوز المدى القصير، التجميلي، والفني لمعالجة العوامل النظامية والثقافية التي تحد من مشاركة النساء. على سبيل المثال، أصبح إنشاء وزارات شؤون المرأة أو الوظائف ذات الصلة ممارسة شائعة، لكن نتائجها وآثارها تتباين بشكل كبير من بلد إلى آخر. فهي تعتمد على نزوات الزعماء السياسيين في كثير من الأحيان، أو قدرة الفرد الذي يديرها، أو استعداد الصناديق الدولية لتمويلها. وقد تكون أنظمة الكوتا من الأدوات المفيدة، لكنها تحتاج إلى الدعم المحلي، ويجب ضبط الدعم الخارجي بعناية لتجنب ردة فعل عنيفة. على الجهات الفاعلة الدولية الاستماع إلى ما تقوله النساء المحليات في مناطق النزاع، فهن يفهمن ثقافتهن ويعرفن طريقة إبحارها بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو الأشخاص في المؤسسات الوطنية أو الدولية الذين يتبنون بسهولة خطاب مشاركة المرأة على دوام الاستعداد لدعم التحولات الجذرية المحتملة في مضمون وعملية وهيكل الحكم. وهكذا، فمن ناحية، هناك توقع ضمني بانسجام النساء مع الهياكل والمسارات القائمة. ومن ناحية أخرى، يتم التبشير بالنساء كعوامل تغيير وقياديات تحويليات. ومع ذلك، فإن الصعوبات التي تطرحها

المؤسسات والقواعد الحالية بالنسبة للمرأة (التصويت في وقت متأخر من الليل، والمناقشات العدوانية، وشبكات الصبيان الكبار، على سبيل المثال لا الحصر) يتم إهمالها في الغالب. يمكن أن تكون هذه المشكلات اليومية موهنة، فمعظم النساء، بغض النظر عن مكانتهن السياسية، ما زلن يتحملن مسؤولية الرعاية في المنزل.

ما لم تكن هناك رغبة في معالجة هذه الديناميات الاجتماعية والجندرية الأساسية ـ ما يُعتبر مسؤولية الرجل أو المرأة، وكيف ينظر المجتمع والأسرة إلى النساء في السياسة ويتعاملون معها، وكيف يصورهن الإعلام، وهكذا ـ يمكن أن تكون النتيجة النهائية إما فشل المرأة أو انسحابها. على حد تعبير روكي ويليامز من جنوب أفريقيا، فإن التحولات التنظيمية والسياسية والمؤسسية ضرورية، لكن التحول الثقافي هو الأصعب. يجب أن تكون البيئة، سواء أكانت عسكرية أم برلمانية، أكثر احتراماً للمرأة، وأن تقدر القيم التي تضيفها، وأن تدعم تقدمها. وتقول وليامز في 2003، «في النهاية، إذا لم يشعر الناس بأنهم في وطنهم في تلك البيئة أو المؤسسة، فإنها لم تنجح.»[1]

يفتح الصراع الفضاء، وعلى الرغم من الدمار الذي يحدثه العنف، فإنه يوفر فرصة لتغيير مجتمعي عميق. النساء الداخلات في السياسة يجلبن نَفَسًا جديدًا. يمكن أن يكونوا تحويليين، وكثيراً ما يكونون كذلك، في قيادتهن ووضع جدول الأعمال والالتزام بالسلام. لكن لن يتمكّن من القيام بذلك فرادى. لتحقيق النجاح، تحتجن إلى نقلة نوعية وتغيير عميق الجذور في الثقافة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. وتبقى الأسئلة: هل الفاعلون الدوليون أو صناع السياسة الوطنيين على استعداد للإقرار بالاسهامات المحتملة للمرأة في السلام والأمن؟ هل سيساعدون في توسيع الفرص التي توفرها فترة ما بعد الصراع أم سيتركون النافذة مغلقة؟

(1) Anderlini, Negotiating the Transition, p. 25.

العدالة الانتقالية والمصالحة

كان السجناء يَخشَون النظر إلى ضحاياهم... ولكن مع الوقت جاؤوا وطلبوا السماح، لأننا شجّعناهم على ذلك. المساجين الذين أطلقِ سراحهم يساعدوننا في جلب الماء، وترميم منازلنا، وأعمال البَستَنة. وفي المقابل نعطيهم الطعام. - إمرأة رواندية، ترمّلت خلال مجزرة عام 1994

مفوض لجنة الحقيقة والمصالحة: هل لديكِ أية اسئلة للمفوضية؟

اوغوستا أمارا: أريد الحديث عن تعليمي. أريدكم أن تساعدوني في الدراسة لأنني أريد أن أتعلَّم. أريدكم أن تساعدوا أمي لأنني خسرت والدي.

المفوض: هل تريدين أن تقوم الحكومة بشيءٍ من أجلك؟

اوغوستا امارا: أجل، أريد مساعدتها في تعليمي.

مقتطف من نسخة مفوضية سيراليون للحقيقة والمصالحة. تعرضَت امارا في صغرها للخطف والإغتصاب من قِبل الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون.

كامبردج، ماساشوستس عام 2003: «أي نوعٍ من السلام لدينا إذا أصبح الرجال الذين اغتصبوا وقتلوا النساء موجودين في الحكومة؟» كلودين تايني بيبي، ناشطة سلام كونغولية، طرحت هذا السؤال في بداية ورشة عمل حول العدالة الإنتقالية. المُشَاركات كنّ ناشطات سلام من فلسطين، البوسنة، كولومبيا، كوسوفو، ورواندا، وغواتيمالا، وبوروندي. كان لصدى كلماتها أثر كبير في نفوسهن بسبب تجاربهن، الشخصية منها، والمكتسبة عن طريق عملهن وتعاملهن مع النساء في مجتمعاتهن. تلك المجموعة كانت على درايةٍ بتعقيدات هذه المواضيع الحسّاسة. فتمّ فتحُ صندوق باندورا.

بالنسبة للضحايا كان التَوق للعدالةِ واضحاً، ليس في سبيل الإنتقام، ولكن في سبيل التجارب التي لم تَضمحِل. «الذكريات تأتي كموجةٍ تلو الأخرى»، قالت إحدى النساء. بالرغم من ذلك، تعلّمن وضع مشاعرهن جانباً لمعالجة المواضيع بشكلٍ أوسع. فمن جهةٍ كانت البراغماتية السياسية عامل دفعٍ مألوفاً لديهن؛ فكان من الأفضل منح عفوٍ شامل لإنهاء الحرب وتحمّل الحصانة على مشاهدة العنف يستشري. ومن جهةٍ أخرى، وافقن جميعهن على أن إنهاء الحصانة واستبدالها بالمساءلة على جرائم ارتُكبت خلال الحرب ستساعد في تحقيق العدالة وإنهاء دائرة العنف المبنية على الانتقام والعقاب.

بمعنى آخر، قُلن أن السلام الحقيقي والمستدام ممكن من خلال العدالة فقط. ولكن في سياق الحروب الحديثة، من هم الضحايا؟ هم ليسوا فقط الذين اختفوا أو قُتلوا. الضحايا يتزايدون في صفوف الأبرياء المبتورة اطرافهم، المولودين نتيجة الإغتصاب، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ ففي نظر الكثيرين، هم الأحياء الأموات. من هم الجُناة؟ في ليبيريا، وسيراليون، والنيبال، وأوغندا، على سبيل المثال، يتضّمن الجناة أطفالاً تم اختطافهم والإعتداء عليهم، واغتصابهم في كثير من الأحيان، واجبارهم على القتل والتشويه. أولئك جُناةٌ وضحايا في الوقت عينه. إنتهاء الحرب لم تجلب الوضوح أو السلوى. فعلى المغتصب والضحية، القاتل والناجي العيش جنباً إلى جنب من جديد.

المطالبة بالعدالة والمساءلة أمرٌ بديهي، ولكن أولئك الذين يعيشون واقع الحرب يدرِكون تعقيدات هذه الأمور. هم يعيشون في عالمٍ ضبابي حيث إتهام مجرم الحرب ليس كافياً لمعالجة الاحتياجات العَمَلية اليومية للضحايا الناجين. في هذا السياق هناك حاجة لأن تأخذ العدالة مجراها بأشكالٍ مختلفة.

نستكشف في هذا الفصل إسهامات النساء في عمليات العدالة الإنتقالية، ودورهن في المحاكم بشكل أساسي ولجان الحقيقة والمصالحة (TRCs). لن نحاول إنكار دور النساء في إرتكاب أعمال العنف، والتواطؤ على أو الصمت عن الجرائم. فهذه الأمور تحدث في واقع الحرب. كما لا ننكر وجود ضحايا للنساء. فقد تناولت كتبٌ أخرى هذا الموضوع بشكلٍ موسّع كما ستتم الإشارة إليه في سياق المحاكم

المذكورة. المناقشات هنا تسلط الضوء على وجود ونشاط النساء في تطوير الآليات الساعية إلى العدالة وتعزيز المصالحة الوطنية، والوصول الى شيءٍ يشبه الخاتمة في أعقاب الصراع.

سوف نتعمق في قدرة النساء على توسيع وتغيير مادة النقاشات، وكيف يؤثرن على العمليات والمؤسسات، كما سنركز على مضامين مشاركتهن على نتائج المحاكم واللجان التي انشئت لمعالجة الجرائم المرتكَبة أثناء الصراع. وهنا نشير إلى محدوديات الجهود الدولية الموجودة والتي تؤكد على العدالة الجنائية والإصلاحات القانونية والقضائية. ومن خلال تجارب النساء سنضيء على قصور الآليات المتبعة في معالجة الاحتياجات العملية للضحايا ـ كالتعويض أو الدعم والرعاية، والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، والحصول على فرص التمرّس والتوظيف. تلبية هذه الإحتياجات لها تبعات حميدة على بناء السلام، كما تمكّن الضحايا من المضي قدماً. سنناقش ضرورة احتضان عملية العدالة الانتقالية للعدالة الاجتماعية لتتيح لهؤلاء الأكثر تضررا الفرصة للعيش الكريم، بعيداً عن التمييز والنبذ.

العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية هي التعبير المُستَعمل لوصف الأليات القضائية وأحياناً غير القضائية المُستَحدثة مؤقتاً لمعالجة إرث الحرب والحكم الدكتاتوري. فأصبحت العدالة الانتقالية ركيزة أساسية في إطار المجتمع الدولي لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وهي تتضمن، نظرياً، محاولات لمعالجة الإنقسامات في المجتمع الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف، وتوَفِّر العدالة للضحايا والمُساءَلة للجناة، وتُمكِّن «قول الحقيقة» لإنشاء سجل تاريخي دقيق عن الأحداث وتتيح للأفراد والمجتمع بأسره الحصول على خاتمة. كما أنها تستعيد أو تؤسس حكم القانون، تُصلح المؤسسات بهدف تلافي انتهاكات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، على العدالة الإنتقالية تعزيز التعايش والسِلم المستدام[1]. كلها امورٌ صعبة. وما يزيد من

(1)ملاحظات

تم نشر أجزاء من هذا الفصل في كتاب Sanam Naraghi Anderlini،

تعقيدها أن العدالة الانتقالية تتضمن كلاً من العدالة والمصالحة، وهي مفاهيم تبدو متناقضة تمامًا مع بعضها البعض، باستثناء هدف إنهاء دورة العنف والدمار.

في الواقع، تركزت مشاركات المجتمع الدولي في العدالة الإنتقالية على العمليات القضائية مثل المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) ورواندا (RCTY)، ومحكمة سييرا ليون الخصوصاً، والمحكمة الخصوصاً العراقية. وكان التركيز في هذه العمليات على العدالة الجزائية. بعبارة أخرى، محاكمة ومحاسبة الجناة على أفعالهم السابقة وفرض العقوبة أو الإجراءات التصحيحية عن الأفعال الخاطئة. بشكلٍ عام كان التركيز منصباً على القادة وكبار الرُتب في مختلف الكيانات المسلّحة، بدلاً من الجنود والأتباع الذين تورطوا بشكلٍ مباشر في أعمال العنف.

إلى حدٍ ما يمكن تَفهُم الأسباب، فالحرب موضوع شائك، ومحاولة إدانة كل شخص شارك في جريمة أمرٌ غير واقعي. ولكن عند التدقيق في الموضوع، خصوصاً فيما يتعلق بالضحايا والناجين، نجد أن إقرار الحصانة للأغلبية الساحقة أمراً غير مقبول. ولكن هؤلاء لا يملكون القرار. إن القوة الدافعة وراء إنشاء محاكم جرائم الحرب هي الوقاية. من خلال دعم هذه المؤسسات، يعتزم المجتمع الدولي بعث رسالة إلى آخرين يشاركون في المذابح وأمراء الحرب المستقبليين بأن يومهم في المحكمة سيأتي أيضًا.

هل كان للمحاكم الأثر المُعلن؟ يصعُب التوافق على جواب. ظهرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الساحة العالمية لما يقارب العقد من الزمن، ومع ذلك لم تمنع تدمير دارفور. وفي أوغندا اتهام المحكمة الجنائية الدولية جوزيف كوني، قائد جيش الرب للمقاومة (LRA)، لقي ردات فعلٍ متفاوتة من قبل المحليين الذين عانوا على يديه. من الأقوال

"Women and Peace Through Justice." Development 48, no. 3 (2005): 103 - 110

للحصول على وصف أكثر تفصيلا تحقق من كتاب

Sanam Naraghi Anderlini et al, «Transitional Justice and Reconciliation,» in Inclusive Security, Sustainable Peace. A Toolkit for Advocacy and Action (Washington DC: Hunt Alternatives Fund, International Alert, 2004)

التي رددتها المجتمعات المحلية التي دمرها جيش الرب كانت السلام أولاً ومن ثم العدالة. وبحسب ما ورد، فضلت بعض مجموعات المجتمع المدني أحكام العفو لإخراج ال ـ جيش الرب من الأدغال، لكن هذا يتعارض مع أحكام المحكمة الجنائية الدولية. في شباط/ فبراير 2007 وكَّل زعماء جيش الرب محامين لتمثيلهم في المحكمة الجنائية الدولية. في وقت كتابة هذا الكتاب لم يكن قد تم حل الوضع بالكامل. بالرغم من توقيع حكومة أوغندا وجيش الرب على اتفاق لوقف إطلاق النار وغيرها من البروتوكولات، إلا أن العملية غير منتهية. في النهاية، لو مُنح كوني الحصانة من قبل الحكومة الأوغندية لتأثرت مصداقية المحكمة الجنائية الدولية.[1]

إن فعاليّة هذه المحاكم مَوضِع تساؤل فيما يتعلق بالقضايا المحدَّدة التي تعالجها. فمنذ عام 1997 عندما قُدِمَت أول قضية للمحاكمة وحتى أيار/ مايو 2005 أَصْدَرَت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومركزها تنزانيا 19 حكماً.[2] بالرغم من أن وتيرة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان أفضل، إلا أن المحكمة خَلَقت مزيجاً من الإحباط واللامبالاة بين المواطنين البلقان. ومنذ آذار/ مارس 2006 اتَهَمت 161 شخصاً. ولكن الأحكام التي صدرَت هي نصف الحكاية فقط، خصوصاً حين نأخذ بعين الإعتبار مواضيع السلام والمصالحة. في عام 2004 أشارت العالمة والناشطة جولي ميرتس إلى خيبة الأمل التي شعر بها البوسنيون تجاه المحكمة في لاهاي. المحاكم التي تقام في بلاد بعيدة، وغالباً بلغةٍ غير مألوفة، لا تمنح شعوراً بالملكية للمحليين. فالقليل منهم شعروا بالتواصل والقبول أو إعترفوا بأهمية هذه المحاكم. كما كان هناك غضب تجاه انحياز المحكمة الظاهر مع بقاء عدد كبير من قادة الحرب احراراً[3].

---

(1) للحصول على نظرة عامة على الوضع، انظر إلى إيمي روس
«Catch 22 ـ in Uganda: The LRA, the ICC, and the Peace Process,» Jurist, July 17, 2006
http:||jurist.law.pitt.edu/forumy|200607||catch ـ 22 ـ in ـ uganda ـ lra ـ icc ـ and ـ peace.php

(2) المعلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
http:||www.ictr.org/default.htm retrieved July 26, 2006

(3) Julie Mertus, Women's Participation in the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY): Transitional Justice for Bosnia and Herzegovina (Washington, DC: Women Waging Peace Policy Commission, 2004).

وفي رواندا التنافر أوضح. فالمتهمون ينتظرون في السجون في تنزانيا، والكثير منهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ويتَلَقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات تقدمة المجتمع الدولي. في الوقت عينه ضحاياهم، وأكثرهم من الفتيات والنساء، يموتون ببطء من الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية التي أصيبوا بها عندما تم اغتصابهن. إن أيدي وجيوب المجتمع الدولي نادراً ما تكون سخية بعونها للضحايا[1].

ومع ذلك، فإن ناشطي حقوق الإنسان يقولون إن أمراء الحرب، مثل تشارلز تايلور (Charles Taylor) لا يفلتون من الجرائم كما فعل الذين سبقوهم. وهذه خطوة في الإتجاه الصحيح. كما أن المحاكم ساهمت بشكلٍ كبير بتطوير القانون الدولي، كما نناقش تالياً. فمجرد وجود هذه المحاكم كشف الكثير من المحدوديات والتعقيدات التي تُعرقل محاولات إحلال العدل في مناطق بعد الصراع. في البوسنة على سبيل المثال مَهّد عدم الرضا الطريق لإنشاء غرفة جرائم الحرب، ومركزها في البوسنة والهرسك. أُنشأت المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الممثل السامي غرفة جرائم الحرب في 2005، مع هدف تسليم قيادتها إلى البوسنيين. وهذه هي التطورات الإيجابية في هذا المجال.

تُقدم لجان الحقيقة والمصالحة نهجًا بديلاً عن الحكومات الوطنية المنبثقة من الحرب الأهلية وتَلقى هذه اللجان ترحيباً أكثر من الحكومات الوطنية. على الرغم من أن بعض هذه اللجان لها تفويض قضائي، إلا أنها معروفة بتوفير مساحة

يستمد الكثير من النقاش حول مشاركة المرأة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من عمل ميرتوس. تمت مناقشة القضية أيضًا في كتاب آدم سميث

«Trying War Crimes Locally,» New Republic, April 2006

http:\\www.globalpolicy.org

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر إلى

Human Rights Watch, «Struggling to Survive: Barriers to Justice for Rape Victims in Rwanda,» Human Rights Watch 16, no.10 (A) (September 2004)

متوفر على الرابط

http:\\hrw.org/reports\2004\rwanda09042\.htm

للمواطنين العاديين ليتقدموا ويَرووا قصَصهم، في محاولة لإظهار «الحقيقة». كما تُعطى الفرصة للجُناة بالإعتراف بأفعالهم السابقة. في السياق الجنوب أفريقي، تمكنت لجنة الحقيقة والمصالحة من تقديم العفو، وبُذلت جهود واضحة لتعزيز المصالحة من خلال عملياتها. لكن المصالحة تكون أقرب إلى تمويهٍ يسمح للحكومة، والجيش، أو النُخبة المتورطة في إنتهاك حقوق الإنسان بالتهرب من العقاب. إن غياب الإجراءات القانونية الصارمة من بين أسباب التَحيز الدولي تجاه الإجراءات القضائية الرسمية بدلاً من اللجان.

يتضح التحيز من حيث الموارد المخصصة لهذه الآليات، مقارنةً بالموارد المخصصة للمصالحة أو حتى أشكال العدالة التصالحية. إن ميزانيات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقارب 90 إلى 100 مليون دولار أمريكي في السنة، والمَحكمتان تعملان منذ أواخر التسعينات[1]. وافق المجتمع الدولي على منح 25 مليون دولار أميركي في السنة لمحكمة سييرا ليون الخصوصاً، ولكن المصاريف الأولية استدعت زيادة المبلغ إلى 34 مليون دولار. في كانون الأول/ ديسمبر 2004 وافقت الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا على ميزانية قدرها 56 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لإنشاء محكمة خصوصاً لمحاكمة كبار قادة الخمير الحمر[2]. في المقابل، تكافح لجنة سييرا ليون بميزانية تبلغ حوالي خمسة ملايين دولار.

بالمقارنة مع ما يقَّدر بنحو خمسة مليارات دولار اللازمة لعمليات حفظ السلام

---

(1) وفقًا للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، كانت ميزانية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام 2001 96 مليون دولار وميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام 2000 كانت 86 مليون دولار.

Committee on International Relations, US Congress, How Well Are International Criminal Tribunals Working? New Advisory, February 2002.

متوفر على الرابط

http.||wwwc.house.gov retrieved July 26, 2006

(2) Anthony Dworkin, «Cambodian War Crimes Tribunal Given Go ـ Ahead» Crimes of War Project

متوفر على الرابط

http.||www.crimesofwar.org retrieved June 27, 2006

الدولية في 2005 ـ 2006، أو تكلفة يوم واحد من الحرب في العراق ـ 195 مليون دولار، من دون حسبان المبالغ المصروفة على إعادة الإعمار، فإن المبالغ التي تُنفق على المحاكم الدولية متواضعة[1]. ولكن مقارنةً باقتصاد البلدان التي يركزون عليها، وسُبل عيش الضحايا الذين يهدفون إلى تمثيلهم، أو المَبالغ المخصصة للجان الحقيقة والمصالحة، أو دعم الضحايا، يمكن أن تبدو الأرقام بالدولار مُبالغاً فيها إلى حدٍ كبير.

يمتد صدى هذه الوقائع عبر الحدود الوطنية والدولية. وبمراجعة تطورات العدالة الإنتقالية، أشارت الصحافية هيلينا كوبان إلى أنه بحلول عام 2005، قادت تجارب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا العديد من مؤيدي نظرية المقاضاة إلى الاعتراف بأن أدواتهم قد لا تكون مناسبة في مناطق ما بعد النزاع. هناك تقارب بين المجالات المختلفة. تَكتَسب المبادرات اللاعنفية لحل النزاعات زخماً، وتتوسع ممارسات التنمية لمعالجة قضايا الإفلات من العقاب على مستوى القاعدة الشعبية وسيادة القانون[2]. تشير كوبان إلى زيادة الاعتراف بالحاجة إلى استخلاص تفضيلات الجهات الفاعلة المحلية، ولكن مثل الكثير من الجهود الأخرى في فترة ما بعد الصراع، يبقى هذا العمل غير مكتمل.

النساء غير المرئيات وآليات العدالة الدولية

تَغييب النساء عن عمليات العدالة الإنتقالية أمرٌ يجب معالجته بالطريقة المناسبة. قبل المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لم تَتنبه محاكم جرائم الحرب ولجان الحقيقة إلى البُعد الجندري للعنف السياسي والحرب. لم تأت المحاكم الدولية في نورمبرغ وطوكيو على ذكر الاغتصاب، على

---

(1) لمزيد من المعلومات

The Real Cost of the Iraq War to American Taxpayers

متوفر على الرابط

http:\\www.democrats.org retrieved July 26, 2006

(2) Helena Cobban, UNU Conference on Transitional Justice, Just World News, January30, 2005

متوفر على الرابط

http:\\justworldnews.org/archives\001104\html

الرغم من أن آلاف النساء الكوريات، المعروفات باسم «نساء المتعة»، أُجبرن على ممارسة الدعارة من قِبَل الجيش الياباني. وفي معاهدات جنيف أشير إلى الإغتصاب «كجريمة شرف». حتى في تقارير لجنة الحقيقة السلفادورية في عام 1993 تم استبعاد الاغتصاب لأنه لم يُعتبر «جريمة ذات دوافع سياسية». وفي حالة غواتيمالا، تم إدراج الاغتصاب في إطار أعمال التعذيب[1].

أحد أسباب الصمت العام عن الجرائم الجنسية سببه قِلة الإبلاغ. فتواجه الضحية خياراً صعبًا. الكشف عن الحقيقة يمكن أن يؤدي إلى العار والنَبْذ من قِبل مجتمعاتهم. في كثيرٍ من الأحيان يتم إلقاء اللوم على النساء والفتيات في أعمال العنف التي يتعرضن لها وتزيد عائلاتهن الوضع سوءًا باتهامهن بجلب العار. فعلى سبيل المثال، في عام 2006 في العراق كان نشطاء حقوق المرأة قلقين من عدم معالجة المحكمة الخصوصاً للإغتصاب والعنف الجنسي الذي مارسه نظام صدام حسين البَعثي، بالرغم من وجود أدلة كافية على هذه الجرائم[2].

إلى جانب المخاوف الأوسع نطاقاً حول شرعية المحكمة والعنف المحيط بها، فإن الصعوبة التي تواجهها المرأة ثقافية إلى حد كبير. يُعتبر الاغتصاب أكثر الأعمال المشينة التي يمكن أن تتعرض لها العائلة، وتُحَمّل المرأة الضحية المسؤولية. الإبلاغ عن الإغتصاب يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الصدمة والانتقام وزيادة القابلية للتعرض لهجوم. نعم، الصمت يعني أن الجريمة لا تزال غير مرئية، وأن مرتكبيها يبقون أحراراً في المجتمع عينه كضحياهم في أغلب الأحيان، مع عدم وجود وسيلة للانتصاف القانوني للضحية أو الحماية أو الحصول على تعويضات قانونية.

بالإضافة إلى الحواجز الثقافية، هناك تحديات عملية. في الأماكن حيث الجرائم القائمة على أساس الجنس منتشرة، كما هو الحال في البيرو، وغواتيمالا، وسييرا ليون، والبوسنة، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت مُهّمة تحديد

---

(1) Anderlini et al., Transitional Justice

(2) مواضيع أثيرت مع الكاتبة من قبل ناشطات عراقيات في مجال حقوق المرأة بما في ذلك أقارب الضحايا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006

ومحاكمة كل مُرتكب لها مهمة شاقة. كما أن تشجيع الضحايا على التحدث وتقديم الحماية لهم في المحاكم والدعم في مجتمعاتهم بعد ذلك أثبت أنه يفوق قدرة معظم الوكالات الدولية. تنبُع الصعوبات أيضًا من نَقص الحساسية تجاه تجارب النساء في المنتديات الدولية التي تُعالج قضايا السلام والأمن، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بغياب النساء عن طاولة السلام، حيث يتم تداول قضايا جرائم الحرب وأحكام العفو. وغالبًا ما يشير نشطاء حقوق المرأة إلى أن رجالاً يسامحون الرجال على الجرائم المرتكبة ضد النساء.[1] الواقع أكثر إقلاقاً في حالات مثل العراق، لأن من هم على الطاولة لا يتعرفون على الجرائم الجنسية وغيرها من جرائم العنف ضد المرأة أو يتجاهلونها عمداً. وبالتالي لا تنشأ الحاجة إلى الاعتراف بها أو معالجتها أو حتى مغفرتها. الجهل المتعمد يفوز.

كَسْر الحواجز

بالرغم من ذلك حصلت تطورات مهمة. ففي عام 1990، النساء جعلن وجودَهن واضحاً وملموساً في تطوير آليات العدالة الانتقالية في إفريقيا وأوروبا. وفي عام 1992، قامت جماعات حقوق المرأة، إلى جانب جماعات حقوق الإنسان الأخرى، بالتحريض على إنهاء الاغتصاب المَنهَجي العلني والاعتداء الجنسي على النساء في البلقان[2]. أنباء عن معسكرات الاغتصاب وصلت إلى منظومة الأمم المتحدة. كتبت ميرتس، «بحلول كانون الأول/ ديسمبر 1992... أصدر مجلس الأمن بيانًا يدين الاغتصاب في زمن الحرب، ويصف عمليات الاغتصاب بأنها ضخمة، منظمة، ومنهجية.» هل حفّزت معسكرات الاغتصاب وهذا الشكل الخسيس للتطهير العرقي العمل الدولي لتشكيل محكمة؟ في أذهان الكثيرين الذين شاركوا في العملية في وقتها الترابط واضح بين الإثنين. تروي غابرييل كيرك ماكدونالد، أول أميركية تعمل كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كيف قرر المجتمع الدولي «عندما

(1) أثيرت هذه النقطة في مناقشات مختلفة مع المؤلف من جانب الكونغوليات، الكمبوديات، والنيباليات المنخرطات في أعمال حقوق الإنسان.

(2) تلحظ ميرتوس أن التحالف النسائي ضد الجرائم ضد المرأة في يوغوسلافيا السابقة كان لاعباً رئيسياً. التحالف لم يعد موجودًا في هذا الشكل.

شاهد هذه الطريقة المروعة للتطهير العرقي محاكمة مرتكبيها، حتى وإن بدا هذا المجتمع الدولي غير قادر أو غير راغب في وقف الحرب»[1]. يشير قرار مجلس الأمن 808 إشارةً واضحة إلى طريقة «معاملة النساء المُسلمات في يوغسلافيا» عندما أُعلن عن إنشاء محكمة لمقاضاة جرائم الحرب[2].

الاعتراف بالاغتصاب كاستراتيجية للتطهير العرقي والحرب مهد الطريق أمام ناشطات حقوق المرأة البوسنيات والدوليات للمطالبة بمعاملة العنف الجنسي أثناء الحرب كانتهاكٍ خطيرٍ للقانون الدولي وليس مجرد نتيجة ثانوية للحرب. بحلول عام 1993، عندما كان مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتشكل، اكتسبت الحركة وصولاً عالميًا عبر الإنترنت وشبكات التضامن، كما تقول ميرتس. وبينما كان مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة يصوغ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كان نشطاء حقوق المرأة من بين المناصرين الرئيسيين الذين شكلوا المؤسسة.

هناك ستُ قضايا رئيسة: (1) مشاركة مناصري حقوق المرأة في المفاوضات الخصوصاً بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ (2) إدراج لغة معنية بحماية الشهود والعدالة؛ (3) مقاضاة الاغتصاب في زمن الحرب وغيره من أنواع العنف الجنسي أثناء النزاع؛ (4) إنهاء الإفلات من العقاب في حالات العنف الجنسي وردع مرتكبيها؛ (5) تقديم نموذج لمعالجة الأبعاد الجَندرية لجرائم الحرب في المحاكم الجنائية الدولية في المستقبل؛ (6) استخدام الحدث كوسيلة لتثقيف الجمهور حول حقوق المرأة وزيادة الوعي حول الطبيعة المُروّعة للجرائم المُرتَكَبة ضدها[3].

ضغطت الناشطات في مجال حقوق المرأة لإدراج أخصائيين ذوي خبرة في العنف

---

(1) Mertus, Women's Participation, p. 4.

(2) قرار مجلس الأمن 808 (1993)
متوفر على الرابط
http://www.ohr.int

(3) Mertus, Women's Participation

والجرائم الجنسانية في هيكل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ساهم هذا الضغط في تعيين بعض النساء من ذوات الخبرة في المجالات ذات الصلة. كما أثار الوعي بالأبعاد الجندرية لجرائم الحرب بين الموظفين بشكل عام.

بالتوازي، ولكن بعيدًا عن أعين العالم، لعبت منظمات رواندا النسائية دوراً محوريًا في لفت الانتباه إلى تجارب النساء أثناء الإبادة الجماعية، وخصوصاً استخدام الاغتصاب كسلاح. في عام 1998، قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحت رئاسة قاضية من جنوب إفريقيا، نافانيثام بيلاي، بسابقة دولية ليس فقط من خلال تعريف الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية وأداة للإبادة الجماعية، ولكن أيضًا عن طريق تقديم أول إدانة على هذه الأرضية في قضية رئيس البلدية السابق جان بول أكايسو[1]. وقالت القاضية بيلاي بعد النطق بالحكم «لطالما إعتُبِرَ الاغتصاب أحد غنائم الحرب، أما الآن فقد أصبح جريمة حرب، ولم يعد غنيمة»[2]. هذه القضية وحدها شكّلت سابقة ليس فقط للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ولكن أيضًا لنظام المحكمة الجنائية الدولية، كما سنناقش لاحقًا.

بينما كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تتشكل، أُسسَت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، التي وِلِدَت بموجب الدستور المؤقت وسُنَّت من خلال قانون الترويج للشفاء الوطني والمصالحة لعام 1995. ظاهرياً لم تولِ اللجنة اهتمامًا خاصًا لتجارب النساء. لم تكن هناك حصص أو مخصصات رسمية لضَم المرأة بين قياداتها ومفوضيها. وبالرغم من ذلك ولأن عملية الانتقال في جنوب إفريقيا تميَّزت بجهودٍ لضمان إدراج كل القطاعات ولأن النساء حشدت حركة فعالة، كان للمرأة وجود بأعدادٍ كبيرة: 41 في المائة من المفوضين كانوا من النساء، من بينهم 43 في

(1) يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول القضية وآثارها في

Kelly Dawn Askin, «Gender Crimes Jurisprudence in the ICTR,» Journal of International Criminal Justice3, no.4 (2005): 1007 - 1018

(2) نقلت في ربيع 2006 في

Emily Newburger, «The Bus Driver's Daughter,» Harvard Law Bulletin

متوفر على الرابط

http://www.law.harvard.edu

المائة من السود، 29 في المئة من البِيض، و14 في المئة مختلطة العرق، و14 في المئة من أصل هندي. في عام 2005، اشادت بوملا غوبودو ماديكزيلا بالالتزام بـ «الشفافية» التي أدت إلى هذا التوازن في الأرقام.[1]

بحلول أواخر التسعينات، كان من الواضح أن هناك تغييرًا كبيرًا يحدث وأن النساء كنّ في قلبه. ماذا جَلبن؟ هل نجحن في إبراز الجرائم المُرتَكَبة ضد المرأة؟ كيف ساهمن في مضمون وعملية هذه المؤسسات والأهداف الأسمى للعدالة الانتقالية؟ تركز المناقشة أدناه على الأهداف الرئيسة التي تسعى عمليات وآليات العدالة الانتقالية إلى تحقيقها، وهي الكشف عن حقيقة الانتهاكات أثناء النزاع؛و الإصلاح القضائي والمؤَسسي في التشريعات والإجراءات والممارسات؛ وتعزيز المصالحة. يركز النقاش على تأثير مشاركة النساء، كقاضيات ومحاميات وموظفات وشاهدات ومناصرات من المجتمع المدني، على هيئات الحقيقة والمحاكم التي أُنشِئت منذ أوائل التسعينات.

الكشف عن الحقيقة «الكاملة»:

أصوات النساء وتجاربهن

إن الكشف عن الحقيقة الكاملة والاعتراف بإرث الانتهاكات أمر أساسي لآليات العدالة الانتقالية ـ المحاكم أو اللجان. إن الاغْفَال والجَهل في آليات العدالة الانتقالية للتجارب التباينية بين النساء والرجال (أي من منظور جندري) أدت في كثيرٍ من الحالات الى مفعول عكسي. تَشْرح جوليسا مانتيلا مستشارة النوع الاجتماعي في لجنة الحقيقة والمصالحة في البيرو الآثار بإيجاز.[2]

في البيرو عملت اللجنة وفق افتراضات معينة. وانطوت القضايا على ضحية واحدة، وعادة ما يكون رجلاً إختفى، وجريمة واحدة ـ الاختفاء أو القتل المُحتمل.

---

(1) Pumla Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions to the South African Truth and Reconciliation Commission (Washington, DC: Women Waging Peace Policy Commission, 2005).

(2) تحدثت مانتيلا عن تجربتها في مبادرة الأمن الشامل وفي المحادثات الشخصية مع الكاتبة، واشنطن العاصمة، أبريل 2005

وتشير مانتيلا أنه بدون منظور جندري هناك ضحية واحدة فقط. ولكن عندما يتم توسيع العدسة لعرض الجريمة من وجهة نظر كلٍّ من الرجال والنساء، نجد أنه لكل شخص اختفى غالبًا ما تكون هناك أم أو زوجة تبحث عنه. «تعرضت تلك النساء للاعتداء الجنسي والجسدي في كثيرٍ من الأحيان، بما في ذلك الاغتصاب. لذا، فبدلاً من جريمةٍ واحدة وضحيةٍ واحدة نواجه ثلاث ضحايا وشكلَين أو ثلاثة أشكال من الجرائم».[1]

في حالة النساء اللواتي تَعَرّضن للاختفاء والقتل نتيجةَ أنشطتهن وانتماءاتهن السياسية في البيرو، كما هو الحال في غواتيمالا، فقد تعرضن في كثير من الأحيان للاغتصاب قبل القتل. في غواتيمالا، تم تعقيم النساء من السكان الأصليين قسراً. تُوضِح هذه الأمثلة الصارخة مدى التمييز بين الجنسين في قضية انتهاك حقوق الإنسان، وكيف يمكن أن تؤثر على نطاق التحقيق، وطبيعة الخبرة اللازمة لإصدار الأحكام وما إلى ذلك.

بدأت مانتيلا العمل بعقدٍ لمدة ثلاثة أشهر لإدماج «النوع الاجتماعي/ الجندر» في أعمال وتقارير لجنة الحقيقة والمصالحة في البيرو، وسرعان ما اكتشفت الكم الهائل من العمل الذي ينتظرها. كان الصمت المحيط بالعنف الجنسي والاغتصاب المُرتَكب ضد النساء بالدرجة الأولى، ولكن كذلك ضد الرجال أيضاً، يُصِم الآذان. بالإضافة إلى المحظورات الاجتماعية التي جعلت مناقشة الاغتصاب صعبة بالنسبة للكثيرين، وجدت مانتيلا ندرة في المعلومات حول العنف الجنسي. فالمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان لم تقم بتوثيق حالات كهذه. كان لدى اللجنة موارد محدودة لمعالجة القضايا. كما كانت المعرفة بالتجارب المختلفة على الأرجح لدى الرجال والنساء خلال فترة التحقيق محدودة أيضًا. مانتيلا وفريقها المكون من اثنين عملوا لسد الثغرات. «حتماً كان علينا أن نعمل حسب الأولوية» تتذكر مانتيلا قائلة، «لم نتمكن من معالجة بعض القضايا مثل العنف الجنسي ضد الرجال بالموارد المتوفرة لدينا.» تم تناول هذه القضايا في إطار التعذيب (الفصل 3 من تقرير اللجنة). ولكن من بين القضايا التي عالجوها،

(1) المرجع نفسه

أي تجارب النساء في إنتهاك حقوقهن، طوَّر الفريق استراتيجيات مبتكرة للتواصل مع المجتمعات الريفية. قاموا بنشر كتيب كاريكاتوري يناقش فيه الرجال الحاجة إلى معالجة العنف ضد المرأة. وأنشأوا مراكز تنسيق جنسانية في المكاتب المحلية للجنة للمساعدة في تثبيت الثقة والتمكن من جمع الشهادات. كما تواصلوا مع الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية التي تُشكلها في الغالب أمهات وأقارب أولئك الذين اختفوا لجمع المعلومات. هذه المنظمات لم تكن كمجموعات حقوق الإنسان النموذجية، لكنها وفَّرت الكثير من المعلومات التي كانت مفقودة. كانت مساهماتها في التحقيق حاسمة لإظهار «الحقيقة الكاملة».

امتَّدَت الثلاثة أشهر لتبقى مانتيلا لعامين، وما زال هناك العديد من الثغرات. لكن وجودها ومثابرتها كسرا الصمت حيال الاغتصاب فكَشفت بُعدًا واسعًا ومعقدًا للحقيقة وساهمت في اعتراف البيرو بالعنف المتفشي ضد المرأة في جميع أنحاء البلاد. وفقًا للناشطة في الحركة النسوية ماروجا باريغ، فإن فضح العنف الجنسي أثناء النزاع «ساعد في ربط الصلة» بين الإثنين وكَسر الصمت بشأن «الاعتداءات الجنسية اليومية التي تعانيها النساء في بيوتهن وفي الشوارع» وفَتَح نافذة على «الخطاب الجنسي الذي تهيمن عليه الكنيسة.[1]»

في جنوب إفريقيا أيضًا وعلى الرغم من التوازن غير المسبوق بين الرجال والنساء في هياكل لجنة الحقيقة والمصالحة، فإن الاعتراف بالحاجة إلى إعطاء النساء مساحة لوصف الجرائم المرتكبة ضدهن ـ الجنسية وغيرها ـ كان فكرة ثانوية. كانت مُفَوَّضات اللجنة حساسات تجاه البُعد الجندري لانتهاك حقوق الإنسان وسَعَين لإدراج تجارب النساء، إلا أن المنتدى لم يساعد على كشف أشكال سوء المعاملة، التي شعرت النساء بأنها مواضيع محرّمة، ولم يعترف بالصدمة النفسية والمشّقة التي تحملتها النساء كجزء لا يتجزأ من تجربة الفصل العنصري اليومية. كما كان هناك انتقاد أيضًا من ناشطي

---

(1) Vasuki Nesiah, Gender and the Truth Commission Mandates(New York: International Center for Transitional Justice, 2005)

متوفر على الرابط

http://www.ictj.org

حقوق المرأة الذين جادلوا بأن النساء الشاهدات لم يأتين للحديث عن تجاربهن الخاصة بهن بل عن تجارب أزواجهن وإخوانهن وأبنائهن، مما عزز فكرة أن النساء كن ضحايا ثانويات، وأنهن كن أقل تأثرًا بالأحداث وبالتالي كانت قصصهن ومساهماتهن في القضية أقل أهمية من قصص الرجال.[1]

رداً على ذلك، أنشأت لجنة الحقيقة والمصالحة جلسات استماع خاصة بالنساء، واستخدمت برامج التوعية على مستوى البلاد لتشجيع النساء على التقدم بشهاداتهن. تم تشكيل لجنة من النساء «من أجل تشجيع النساء على التحدث بحرية عن تجربتهن في انتهاكات حقوق الإنسان» قالت غوبودو ماديكيزيلا.[2] كانت هناك 17 شهادة في الجلسات، اثنتان منها لرجلين. ركزت الشهادات على تجارب النساء المختلفة في منطقة جوهانسبيرغ خلال سنوات الفصل العنصري بهدف إظهار «صورة أكثر اكتمالا للطريقة التي تَعرَّض فيها كل من الرجال والنساء لانتهاكات حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا» كما قالت غوبودو ماديكيزيلا. مثَّلت هذه الشهادات التجارب الحية لآلاف الآخرين، انها قصص فردية ذات إمتداد عالمي. لم تسع جلسات الاستماع إلى إبراز وتوثيق تجارب النساء فقط، بل أيضًا للاعتراف بأن مساهماتهن ومعاناتهن مساوية لإسهامات الرجال. في الواقع، اعترفت الجلسات بأشكال العنف الإعتيادية واليومية في الغالب ـ عمليات التهجير الجماعي، المضايقة، الانفصال عن العائلات، والإيذاء البدني والجنسي من قبل (الرجال السود والبيض) ـ إلى جانب العنف الاستثنائي المُتَمثل في التعذيب، والخطف، والقتل. سعت جلسات الإستماع أيضا إلى إعطاء المرأة هويتها ومساحتها الخصوصيةً. كتبت غوبودو ماديكيزيلا عن شيلا ماسوتي، أول امرأة تدلي بشهادتها في جلسات الاستماع، قائلة تم تحديد هويتها من قبل الرجال منذ صغرها وحتى زواجها. ولكن في جلسات الاستماع عبّرت ماسوتي عن أهمية وجودها وتحدثها عن نفسها. « أنا دائمًا إما ابنة زيف... أو زوجة مايك ماسوتي... ولكن الآن أشعر أنني أنا وهذا هو السبب في وجودي هنا.»[3]

---

(1) لوحظت هذه النقطة من قبل غوبودو ماديكيزيلا مع الإشارة إلى تقديمات غير منشورة إلى لجنة الحقيقة والمصالحة من قبل شيلا مينتجيس وبيث غولد بلاتس

(2) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, pp.16 -17ـ

(3) المرجع نفسه، ص 18

إن معالجة وإعطاء وزن متساوٍ للبعدين ـ العنف «الجندري» الاستثنائي والأشكال الأقل وضوحًا والأكثر انتشارًا منه ـ كان مهمة صعبة في جلسات الاستماع الخاصة. العديد من النساء، وخصوصاً المقاتلات اللواتي اختبرن سوء المعاملة لم يتقدمن للإدلاء بشهاداتهن، فقد كافحت تلك النساء لخلق هوية لحماية أنفسهن في مواجهة الإيذاء الجنسي والتحرش من الرجال في صفوفهن وكذلك من قبل نظام الفصل العنصري. الإدلاء بشهاداتهن عرض هويتهن للخطر وعرضهن لخطر فقدان المصداقية في المجال العام. كانت إحدى المقاتلات السابقات غير راغبة في مواجهة المعتدين عليها والمخاطرة بصدمة العودة إلى حالة العجز التي شعرت بها أثناء الأسر.[1]

في هذا السياق، اتخذت شهادة إيفون ختواني، ناشطة سياسية متمرسة، بعدًا جديدًا عندما تقدمت إلى «قول الحقيقة كاملة». كتبت فاسوكي نسيبا أنها تحدثت عن نشاطها وإسهاماتها في النضال، وعن التحقيقات والحبس الانفرادي، والضرب والتعذيب وحرق المنازل؛ وهي أمورٌ ذكرها الآخرون أيضًا. لكن ختواني تحدثت أيضا عن اغتصابٍ على أيدي شرطي. كما هو الحال في أي مكان آخر، كان الاغتصاب في جنوب إفريقيا سمة من سمات المشهد التعسفي. حتى الآن، القليل من النساء تَحَدثن عن ذلك بشكل علني، مما شكل معضلة للجنة الحقيقة والمصالحة. فمن ناحية أراد المفوضون الاعتراف بأن الاغتصاب قد حدث على نطاقٍ واسع، ومن ناحية أخرى لم تتحدث الشهادات والشهود عن ذلك. أصبحت قصة ختواني قضية الاغتصاب التي تمثل قصص الآخرين. لكن خلال إعادة روايتها وإعادة تشكيلها، تم تشويه هذه القصة. كتبت نسيبا «كانت قصة ختواني أمام اللجنة قصة عن المرونة والبقاء والاستمرار في الالتزام السياسي بالكفاح ضد الفصل العنصري. وإنه لمن المأساوي اختصار هذه الحقيقة المُلهِمة والشُجاعة عن تجربتها في انتهاكات حقوق الإنسان إلى قصة اغتصابها فقط.»[2]

في استعراضها المتعمق لشهادات النساء، تنتقد عالمة الأنثروبولوجيا فيونا روس

(1) أثيرت هذه النقطة في محادثة مع المؤلفة من قبل مقاتل سابق واحد على الأقل، كيب تاون، 2003

(2) Nesiah, Gender and Truth Commission, pp. 4 - 5

اللجنة لاختزالها تجارب النساء في إطار الضحية فقط.[1] بحكم ولايتها المحدودة، والإنشطار بين الجاني والضحية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، لم تتبن اللجنة عمق تعقيد هذه التجارب. ومع ذلك، فيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي، فإن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا وبعدها في البيرو كانت في وضع صعب. لإثبات حقيقة العنف الجنسي، هناك حاجة إلى جمع عدد من الحالات. لكن القليل من الناجين مستعدون للمخاطرة بالحديث عن هذه التجارب. نتيجةً لذلك، تم إستخدام الحالات القليلة التي عُرِف عنها والتي بالإمكان محاكمتها كأمثلة على الحالات التي بقيت في طي الكتمان. كل قصة فردية تُستَخدم لتمثيل حقيقة أكثرَ عمومية. ومع ذلك من خلال تجريد الحالات الفردية من سياقها الأوسع يمكن للّجنة إلحاق الأذى عن غير قصد بأعمال «قول الحقيقة» وبالنساء الفرديات اللواتي لديهن الشجاعة للحديث عن تجاربهن. كما تقول نسيبا «التحدي الذي يواجهنا هو مساعدة اللجان المستقبلية لتمكين أصوات النساء في المجال العام وتمثيل تجربة المرأة في انتهاك حقوق الإنسان بطرق أكثر تعقيدًا ـ إدراك أنهن لسن مجرد نقاط على رسم بياني تساعد في دعم الإحصاءات حول الاعتداء الجنسي، هن أيضاً ناشطات ذوات ردود معقدة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان.»[2]

على الرغم من كل عيوبها، فإن بعض التجارب المُكتَسَبة في حالة جنوب إفريقيا كان لها صدى واسع. فلجنة الحقيقة والمصالحة في سييرا ليون عالجت بشكل واضح الاغتصاب والعنف الجنسي ضد المرأة. ضَغَطت النساء داخل وخارج عملية لجنة سييرا ليون، كأطراف فاعلة في المجتمع المدني وفي الأمم المتحدة، إلى تسليط الضوء على المدى الواسع الذي استَخْدَمت فيه جميع الأطراف الاغتصاب والاعتداء الجنسي. كما كتبت ناشطة حقوق المرأة والباحثة بنيفر نوروجي «صراع سييرا ليون يستحضر صورًا للأيدي والأذرع المقطوعة... ومع ذلك، فإن العنف الجنسي إرتُكِب على نطاق أوسع بكثير».[3] نقلًا عن مصادر في الأمم المتحدة، تشير نوروجي إلى

---

(1) Fiona Ross, Bearing Witness: Women and the Truth and Reconciliation Commission in South Africa (London: Pluto, 2003)

(2) Nesiah, Gender and Truth Commission, p. 5.

(3) Binaifer Nowrojee, «Making the Invisible War Crime Visible: Postconflict Justice for Sierra Leone's Rape Victims,» Harvard Journal of Human Rights 8 (Spring, 2005): 87 - 105.

أن حوالي 72 في المائة من النساء والفتيات تعرضن لانتهاكات حقوق الإنسان، وتعرض 50 في المائة منهن للعنف الجنسي أو الاغتصاب أو الاغتصاب الجماعي أو الاغتصاب بواسطة أدوات مثل العِصي والمِظلات.[1] على إمتداد الحرب بقيت هذه الجرائم غير مرئية إلى حدٍ كبير ولم يتم الإبلاغ عنها. غيرت الجلسات النسائية الخاصة هذا الواقع عندما سَمحَت للنساء بمشاركة قصصهن في مكان آمن محاطات بمؤيدات لهن. ولكن تلحظ نسيبا خطر إختصار التجربة الكاملة في فعل الاغتصاب. في سييرا ليون، كشفت المعلومات والقصص عن الاغتصاب وغيرها من الفظائع: مشاهدة قتل الأقارب، وشق بطون الحوامل، وذبح الأطفال، والاختطاف، والإكراه على «الزواج» من أولئك الذين قتلوا عائلتهن، والعبودية الجنسية للفتيات الصغيرات.

يتناول تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في سييرا ليون تجربة المرأة في استنتاجاته الأولية بالإضافة إلى تكريس قسم كامل لهذه القضايا. وبشكلٍ مشابه تلحظ لجنة تيمور ليشتي الرابط بين النزاع والعنف اليومي في حياة الناس العاديين وخصوصاً النساء. تقول نسيبا أن تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة «يوضح كيف أن النزوح القسري أدى إلى مجموعة من الأضرار التي لحقت بالنساء من الجوع، إلى تزايد الضعف، إلى الاعتداء الجنسي: من العمل القسري إلى الحرمان من الحريات الأساسية؛ إن حرمان المرأة من الحقوق المدنية والسياسية مرتبط بشكلٍ معقد بإنكار حقوقها الاجتماعية والاقتصادية».[2]

في الحالات التي كانت النساء حاضرات فيها كمناصرات، وموظفات باللجنة، وربما الأهم من ذلك كشاهدات كن أساسيات لعملية كشف الحقائق الخفية حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاع. وكما تقول نوروجي حين تستعيد أحداث اليوم

---

(1) من الصعب قياس المدى الكامل للعنف الجنسي والاغتصاب، لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراع. وجدت دراسة أجرتها منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان عام 2000 وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون أنه من بين 991 أسرة من النازحين داخليا الذين تم استفتائهم عشوائيا، في 94 في المائة من الحالات كان هناك فرد واحد على الأقل من الأسرة قد تعرض لإساءات خطيرة. واحد من كل ثمانية أفراد من الأسرة (13 بالمائة) تعرضوا للعنف الجنسي. التقرير متوفر على الرابط
http://physiciansforhumanrights.org

(2) Nesiah, Gender and Truth Commission, p. 3.

الأول من جلسات الاستماع الخاصة بالنساء في سييرا ليون في مارس / آذار 2003، كانت الغرفة مكتظة «كان يمكن سماع أصوات الشهيق والدموع طوال الجلسة بينما روَت ضحايا الاغتصاب المختبئات خلف عازل تجاربهن المروعة للمفوضات. وأخيراً وصل صوت الضحايا إلى الأمة ».[1]

ما رأته النساء ولم يستطع الرجال رؤيته

إن مشاركة النساء ذوات الخبرة في مجال حقوق المرأة والقضايا الجندرية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فتح الباب أمام المزيد من النساء ليكن شاهدات يقدمن معلومات قيمة للمحكمة عن حوادث وأفراد قيد التحقيق. في البداية، رافق العديد من النساء أزواجهن الذين كانوا هم الشهود الرئيسيين. إلا أن طاقم المحكمة لاحظ أن الزوجات غالباً ما يُقدِمن معلوماتٍ أكثر من الأزواج. على حد تعبير أحد المحققين «النساء يرَين الأشياء التي لا يراها الرجال».[2] المضمون هنا مجازي وحَرْفي. فمن خلال «تجاربهن الحية، والأدوار الاجتماعية، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي/ الجندر»، شاهدت النساء أو لاحظن أشياء لم يرها الرجال. ومن ناحية أخرى، بينما كان الرجال معصوبي الأعين في معسكرات الاعتقال أثناء الحرب، أو بينما أجبروا على مواجهة الأرض، أو احتُجزوا في غرف بلا نوافذ، كانت النساء في أماكن يمكنهن فيها رؤية الأشياء والتعرف على الأشخاص المتورطين. لذلك، «هن حرفيا رأين الأشياء التي لم يتمكن الرجال من رؤيتها « كما تقول ميرتس. في البداية تم إحضار النساء كشاهدات في قضايا الاعتداء الجنسي. لكن نانسي باترسون تقول « مع مرور الوقت علمت المحكمة أن النساء يمكن أن يكن شاهدات محوريات في جميع أنواع القضايا».[3] على الرغم من الاعتراف بفائدة النساء كشاهدات، فإن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا تزال تعاني بعض القصور: بحلول عام 2004 كان 21 في المائة فقط من الشهود من الإناث.[4] التجربة كانت مماثلة بالنسبة إلى

---

(1) Nowrojee, «Making the Invisible War Crime Visible.»

(2) Mertus, Women's Participation, pp. 11 13 ـ

(3) المرجع نفسه p. viii

(4) المرجع نفسه ص. 15

النساء الروانديات أثناء الإبادة الجماعية عام 1994: النساء اللواتي إختبئن أو كن ضحايا للاغتصاب والعبودية الجنسية. في مراحلها المبكرة استهدفت الإبادة الجماعية الرجال أكثر من النساء. وبالتالي نجا المزيد من النساء وعشن ليروين الأحداث. وتقول بيرناديت، وهي إمرأة فقدت زوجها ونجت مع بناتها الثلاث: «لقد جاءوا وأخرجوا زوجي وقتلوه. ثم عادوا إلى المنزل لقتلنا. فقال أحدهم لا تقتلوهن فلديها بنات فقط.» [1] تم الاعتراف بأهمية تلك النساء في الأشهر والسنوات التي تَلَت الإبادة الجماعية عندما قام أولئك الذين ارتكبوا الإبادة بمحاولاتٍ لإسكاتهن.[2] لعبت الزوجات والأقارب الإناث لمرتكبي الإبادة الجماعية اللواتي شهدن الفظائع عن قرب دورا هاما. البعض منهن قَدَّمن أدلة وطلبوا العفو من الضحايا. والبعض حتى أقنعوا أقاربهن الذكور بالتقدم ومواجهة العدالة.[3]

كتبت ميرتس نقلاً عن موظَفِي المحكمة الجِنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة «أنه ينبغي على المحاكم المُستقبلية أن تُفكر في الشهود النساء من البداية، وتتذكر أن لديهن معلوماتٍ قيِّمة عن مجموعة متنوعة من الجرائم.»[4]

الإصلاح المؤسسي وسيادة القانون

«إن مشاركة المرأة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مثال جيد لحالةٍ غَيَّر فيها وجود المرأة مجرى التاريخ».[5] لا يزال يتردد صدى هذه الملاحظة التي أدلت بها باترشيا سلرز، مستشارة الجندر لدى مكتب المدعي العام، في سنة 2004.

---

(1) مقابلة غير منشورة، كيغالي، مايو/ ايار 2004، تقدمة مبادرة الأمن الشامل (المعروفة سابقًا باسم نساء يخضن السلام).

(2) تم الإبلاغ عن ضعف الشهود منذ الإبادة الجماعية في عام 1994. وقد نوقش هذا في كتاب
Aimable Twahirwa, «Rwanda: Justice Eludes Many 1994 Genocide Survivors,» Inter Press Service, July 31, 2006

متوفر على الرابط

http://www.peacewomen.org

(3) Mertus, Women's Participation, p. 15.

(4) المرجع نفسه ص. viii

(5) المرجع نفسه ص. 13

أدَّت مشاركة المرأة خصوصاً داخل هياكل المحاكم واللجان إلى إصلاحات مهمة في سير العمليات فيها، وفي مضمون القانون الوطني والدولي والإجتهاد القضائي. النساء المعنيات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ويوغوسلافيا السابقة ولجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا فَتَحن آفاقًا جديدة بعدة طرق، وأخريات في البيرو وسييرا ليون وأماكن أخرى بَنَين على هذه المكاسب.

تغيير القانون الجنائي الدولي ومسار التاريخ

لو لم تكن هناك امرأة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في السنوات الأولى، فعلى الأرجح لما كانت هناك أي إتهامات للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، كما يتذكر ريتشارد غولدستون، رئيس هيئة الإدعاء السابق.[1]

لو لم يضغط دعاة حقوق المرأة من أجل التغيير في الفقه القانوني الدولي باستخدام استراتيجيات متعددة، فلما حدثت أية تغيرات.

كانت القضية الرئيسية للحركة النسائية لحقوق الإنسان، في وقت تشكيل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكتابة نظامها الأساسي، الاعتراف بالاغتصاب كانتهاك مباشر للقانون الدولي وجريمة خطيرة، وليس مجرد نتيجة ثانوية لجرائم أخرى أو مجرد «جريمة شرف» أو اعتداء على الكرامة الشخصية. الفرق حاسم هنا على مستويات عدة، كما تَلْحَظ كاترين نيارتشوس، خصوصاً عندما يُعتَبر الاغتصاب ضررًا لسمعة الفرد أو شرفه، فيُعامَل على أنَّه أمر غير خطير ولا يستحق أن يلاحَق قضائياً كالإصابات الجسدية على سبيل المثال. كما أنَّه يُعتبر جريمة ضد الأسرة أو العشيرة أو القبيلة أو المجتمع، مما يعزز ضمنيًا مفاهيم المرأة كملكية وليست كفرد يتمتع بحقوق.

تتنوع الاستراتيجيات التي تتبناها الجماعات النسائية؛ فالبعض اختار الكفاح من أجل تعريف الاغتصاب كشكلٍ من أشكال الإبادة الجماعية أو التعذيب أو التشويه. بينما دفع آخرون للاعتراف بالاغتصاب كشكلٍ من أشكال العنف. حصلت أيضًا

(1) المرجع نفسه ص.17

مناقشات حول الاغتصاب بغرض الإبادة ـ حيث أَيَّدَ بعض المناصرون هذه الصيغة، بينما حذَّر اخرون من صعوبة إثبات النيَّة وتخوفوا من فقدان التركيز على الضحايا الأفراد الذين ربما تعرضوا للاغتصاب خارج استراتيجية الإبادة الجماعية الأوسع نطاقاً. في نهاية المطاف، كانت الاختلافات تكتيكية. الكثيرون رأوا أنه لضمان معالجة الاغتصاب يجب تغطية كل الزوايا والمقاربات الممكنة. كما ضغطوا من أجل توسيع مفهوم المسؤولية عن الاغتصاب والعنف الجنسي، كما كتبت ميرتس. وهكذا فإن مسؤولية الإغتصاب لا تقع فقط على أولئك الذين خطَّطوا، وأمروا، وارتكبوا الفعل، ولكن أيضًا على أولئك الذين حرَّضوا وساعدوا في تخطيط وإعداد وتنفيذ الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القادة الذين علموا بالجريمة أو «كان لديهم سبب للمعرفة» مسؤولون أيضًا. هذا في حد ذاته كان أمراً غير مسبوق، إذ لم يعد كبار المسؤولين قادرين على حماية أنفسهم على أساس الجهل. تقول ميرتس أن هذا النص في قانون المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أسَّس لعددٍ من القرارات التاريخية التي وسَّعت «مفهوم العنف الجنسي بموجب القانون الدولي». وأضافت أن «كل قضية تحمل بصمة النساء... كقضاة، ومدعيات عامات، ومحققات وشاهدات، وكذلك كمناصرات وراء الكواليس.»[1] إنّ قضية صاحب المقهى الصربي دسكو تادك الذي «ساعد وحرض» على التشويه الجنسي لرجل أدَّت إلى الاعتراف بالاعتداء الجنسي على أنه معاملة لا إنسانية وانتهاك لاتفاقيات جنيف. كما شكَّلت هذه القضية سابقة للتأكيد على أن جريمة إغتصاب ارتكبتها جهات غير حكومية تُعتبر أيضاً جريمة حرب. وشملت القرارات الأخرى تحميل القادة المسؤولية عن معرفتهم وفشلهم في وقف حوادث الاغتصاب؛ كما الاعتراف بالاغتصاب كشكلٍ من أشكال التعذيب؛ والاعتراف باغتصاب شخص واحد كانتهاك للقانون الدولي. على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قدَّمت أول قضية اغتصاب كجريمة حرب، إلا أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كانت أول محكمة تُقَدّم دعوى جنائية دولية تستند حصريًا إلى جرائم جنسية؛ وكانت أيضًا أول محكمة تحاكم قضايا العنف الجنسي ضد الرجال.

(1) المرجع نفسه ص.19

بالإضافة إلى تصنيف الاغتصاب والاعتداء الجنسي كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اعتَمدَت المحكمة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات أيضاً. لعبت القاضية غابرييل كيرك ماكدونالد دوراً محورياً في صياغة القواعد التي تحمي ضحايا الانتهاك الجنسي مما ساعد الشاهدات بشكلٍ كبير.

تشير ميرتس إلى أن القاعدة 96 على سبيل المثال تنص على أنه في حالة الاعتداء الجنسي لا ضرورة لتأييد شهادة الضحية؛ كما لا يمكن للدفاع إستخدام الموافقة تحت التهديد أو الإكراه أو التاريخ الجنسي السابق للضحية ضده. تتضمن القواعد الأخرى التي تم تبني تطبيقها بشكلٍ عمومي، وهي ذات أهمية خصوصاً بالنسبة للنساء وفي حالات الاغتصاب، الحفاظ على سرية هوية الضحية أثناء التحقيقات؛ واستخدام الأدلة المبنية على الإفادات لتَجْنِيب الضحايا والشهود صعوبة السفر إلى لاهاي؛ والسماح للمحكمة باتخاذ تدابير إضافية لحماية هوية الشهود والضحايا، بما في ذلك عدم الكشف عن السِجلَّات، والجلسات المُغلَقة، واستخدام أجهزة تغيير الصورة والصوت.

وأخيراً، تدعو القاعدة 34 إلى إنشاء وحدة لدعم الضحايا وتقديم الخدمات والمشورة للشهود والضحايا، ولا سيما المتورطين في قضايا الاعتداء الجنسي والاغتصاب. وذُكِر بالتحديد الحاجة إلى موظفات مؤهلات لإدارة الوحدة، وتوفير الرعاية للأطفال والمعالين والأشخاص المرافقين، وكذلك المساعدة في نقل الشهود والرسوم الثابتة للتكاليف المتكَبَدة أثناء وجودهم خارج المنزل.

استُخدمت السابقة التي وضعتها المحاكم المخصصة لرواندا ويوغوسلافيا السابقة من قبل مناصري حقوق المرأة الدوليين، ولا سيما المجموعة النسائية من أجل العدل بين الجنسين للتأثير على تصميم المحكمة الجنائية الدولية ونظامها الأساسي.[1] يعترف قانون المحكمة الجنائية الدولية بالاغتصاب والاستعباد الجنسي والدعارة

(1) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية متوفر على الرابط
http:||www.un.org/law/icc/statute/romefra.htm

القسرية والحمل والتعقيم القسريين، وكذلك أشكال العنف الجنسي الأخرى كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. يتم إدراج الاتجار بالبشر ضمن فئة الاستعباد الجنسي، ويُدرج الاضطهاد القائم على الجندر كجريمة ضد الإنسانية.

أثَّرت هذه التطورات أيضًا على إنشاء آليات العدالة الانتقالية لسييرا ليون. ينص النظام الأساسي للمحكمة الخاصة في سييرا ليون على إدراج الاغتصاب والاستعباد الجنسي والدعارة القسرية والحمل القسري وأي شكلٍ آخر من أشكال العنف الجنسي كجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لاتفاقيات جنيف، كما يَعتَبر بوضوح إساءة معاملة الفتيات دون سن 14 عامًا واختطاف الفتيات «لأغراض غير أخلاقية» كجرائم تحاكمها المحكمة.

تحسين الممارسة والحماية:

تحقيقات الضحايا ودعم الشهود

إن كتابة النظام الأساسي ووضع قواعد إجرائية مهَّد الطريق لكيفية مقاربة القضايا، والتحقيق فيها، والفصل فيها. مرة أخرى، أدَّى وجود النساء كموظفات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة الحقيقة والمصالحة في كل من جنوب إفريقيا والبيرو وسييرا ليون إلى تغييرات وتطورات كبيرة في طريقة معاملة الضحايا والشهود وكذلك في إجراءات التحقيق. كما ذُكر سابقًا كانت باتريشا سلر مسؤولة عن بلورة مقاربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالجندر وإدانتها، لا سيما الجرائم الجنسية. وكانت رائدة في الإبتكار. على سبيل المثال، تم تعيين فرق التحقيق في البداية لمدن محددة في معسكرات الاعتقال. على الرغم من أنهم كانوا مُكَلَفين بالتحقيق في الجرائم الجنسية، إلا أن الفِرَق التي كانت مكونة من ذكور بأغلبية ساحقة لم تتمكن من الوصول إلى معلومات. في مقابلة أجراها في عام 2003، أوضح القاضي ريتشارد غولدستون المعضلة قائلاً «واجهنا صعوبة كبيرة في توظيف المحققات لأننا كنا نُصر على أن يكون لديهن 10 سنوات من الخبرة». [1] لكن حفنة من الدول فقط لديها محققات من الشرطة يتمتعن بخبرة كهذه.

(1) Mertus, Women's Participation, p. 12.

كما كان القليل من المحققين الذكور ذوي خبرة في التحقيق في الجرائم الجنسية. للتغلب على المشكلة، أنشأت المحكمة «فريق التحقيق الجنسي» مكوناً حصرا من النساء اللواتي عملن جنباً إلى جنب مع فِرَقٍ أخرى لضمان عدم إغفال قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي. وقالت رئيسة الفريق نانسي باترسون في عام 2004 أنه في غضون بضع سنوات ازداد الوعي بشكل كبير بين المحققين بكيفية التحقيق في الجرائم الجنسية ومحاكمتها، وبالتالي لم تعد هناك حاجة إلى الفريق المتخصص.[1]

كان لوجود النساء بين القضاة والمحامين والموظفين أثر تفاضلي ملحوظ. في أعقاب مقابلاتها مع موظفين رئيسِيين، أشارت ميرتس إلى أن الشهود الذكور يتحدثون بحرية أكبر أمام القضاة الإناث، ويُبدي محامو الدفاع الذكور احتراما أكثر للشاهدات عندما تترأس قاضية المحكمة. لقد تغيرت طريقة معاملة الشهود نتيجةَ اشتراك النساء في عملية المحكمة، وبشكلٍ خاص تحسنت برامج حماية الشهود ودعم الضحايا. تَذكُر ميرتس تجارب الموظفين خلال الأيام الأولى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عندما تم إستقبال الشهود «دون تحضير أي شيء يتعلَّق براحَتِهم وأمْنِهم الجسدي والنفسي.» بالنسبة لموظفي الحماية، كانت مهمة تحديد هوية الشهود، وتجهيزهم بستراتٍ واقية من الرصاص، ونقلهم إلى كرواتيا لإعداد الأوراق اللازمة وإذن السفر ونقلهم مرة أخرى إلى البوسنة للتسليم إلى لاهاي، كانت مهمة صعبة. ولكن بمجرد وصولهم، لم تكن غُرَف الانتظار القليلة الموجودة مجهَّزة بالحمامات ولم يكن هناك أي طعام أو شراب. باختصار كان هناك اعتراف ضئيل باحتياجات الشهود أو حِسّهم بالكرامة.

ولكن مع مرور الوقت ومع وجود موظفين مدربين في وحدة دعم الضحايا، تم وضع تغييرات موضع التنفيذ. من وجهة نظر لوجستية، أدَّت المبادرات البسيطة مثل توفير رعاية الأطفال وغيرها من رعاية الأسرة إلى زيادة عدد الشهود الإناث. والأهم من ذلك أصبح هناك اعتراف أكبر بالصدمة التي عانى ومازال يعاني منها الشهود والضحايا، وبالتالي إزداد الاهتمام باحتياجاتهم. هناك أيضًا فهم أفضل لدوافع العديد

(1) المرجع نفسه

من الشهود الذين يوافقون على الحضور إلى المحكمة، والاعتراف بأنه بغض النظر عن دوافعهم، يحتاج الشهود إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الإجراءات قبل مثولهم أمام المحكمة. هناك بالطبع مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثّر على الشهود، بما في ذلك خطر إعادة التعرض للصدمة، والافتقار إلى الحماية عند عودتهم إلى بيوتهم، وهلم جرّا. لا يزال هناك الكثير لتحقيقه، ولكن الاعتراف بالتعقيدات العملية والعاطفية التي يتحملها الشهود يُعَد خطوة مهمة.

في جنوب إفريقيا، حدَّد قانون لجنة الحقيقة والمصالحة أن تكون العملية مراعية للضحية، ولكنّه لم يُقَدّم المزيد من التوجيهات. قال مفوضٌ سابق «إن تفسيرنا لمصطلح مراعية للضحية، يعني... لنا نحن المفوضين الذكور... كان يعني ببساطة توفير البيئة التي تسمح للشهود بالإدلاء بشهادتهم... لكن النساء في اللجنة قلن لا، كان على اللجنة... تقديم الدعم العاطفي للشهود في جميع الأوقات. «[1]

وأدركت المفوضات أن العديد من الشهود يتحدثون عن الصدمات الخاصة بهم لأول مرة. تم إنشاء نظام من جلسات الإحاطة حيث التقى مستشارو اللجنة بالشهود قبل وبعد إدلائهم بالشهادة. تم نسج خيوط العناية عبر العملية بأكملها.

و بينما أنهى الشهود شهاداتهم عبَّرت تعليقات المفوضين عن مستوى أعمق من الفهم والتواصل. المفوضة غلينداوايلدشُت قالت، «لاحظت أن النساء فعلن ذلك بشكلٍ جيد. في أقوالهن وأسئلتهن حتى لو كن يبحثن عن توضيحات... حاولن دائمًا أن يتواصلن مع شعور الشاهد.»[2]

يشير البعض الآخر إلى أن الرجال كانوا مهتمين بمشاعر الشهود ولكنهم لم يركّزوا على هذا الجانب بالطريقة ذاتها كالنساء. لم تكن النساء مهتمات فقط بحقائق القضية، ولكنهن أدركن الحاجة إلى السماح للشهود بالتحدث عن مشاعرهم حول الوضع، وتحرير أنفسهم من العبء الذي يحملونه، ومعرفة أنه تم سَماعَهم. يقول عضو آخر في اللجنة أن النساء كن الذراع «الحاضن» للجنة الحقيقة والمصالحة.[3]

---

(1) Gobodo - Madikezela, Women's Contributions, p. 10.

(2) المرجع نفسه

(3) المرجع نفسه

كانت غوبودو ماديكيزيلا مُنَسّقة لجنة الحقيقة والمصالحة في الكيب الغربية. قالت المنسقة أن النساء وازنّ الطبيعة شبه القانونية للعملية من خلال وضع لمسة أكثر إنسانية. كانت مسؤوليتها التواصل مع المجتمعات. «واجهتنا مشكلة في اللجنة، فقد بدأت جلسات الاستماع العلنية منذ شهرين.... من دون أي وجود لأصحاب البشرة البيضاء». كان تحديها هو إشراكهم في هذه العملية. وإدراكًا منها للطرق التي تقدمت بها النساء السود للحديث عن أبنائهن قاربت غوبودو ماديكيزيلا النساء البيض، أمهات العساكر المجندين على أمل أنهن أيضا يردن أن يروين قصص أبنائهن. وأكدت أن جلب قصة من الجانب الآخر كان جذريًا في ذلك الوقت. لكن التأثير عزز مصداقية لجنة الحقيقة والمصالحة وسلَّط الضوء على تجارب الأشخاص البيض تحت نظام الفصل العنصري. أتوا لرواية قصصهم وحضور جلسات الاستماع. كان الوضع غير مثالي.فمن جهة كان هناك قلق من أن إيذاء الأشخاص البيض كان ممثلاً بشكل مفرط، ومن جهة أخرى، حضر عدد قليل جدًا منهم الجلسات. ومع ذلك، فإن جهود التوعية عزَّزت فكرة تقديم الحقيقة كاملة كما نوقش أعلاه من خلال الاعتراف بألم وصدمة الجانب الآخر. فمجرد عقد لجنة الحقيقة والمصالحة لجلسات استماع علنية في المجتمعات ذات الغالبية البيضاء كان رمزًا للحاجة الملحة لبناء الجسور.

في سييرا ليون، تم تطبيق الدروس المستفادة من جنوب إفريقيا على نطاق واسع خصوصاً فيما يتعلق بالإضاءة على تجارب النساء. واستفادت المناصرات النساء من التطورات الدولية لتشكيل آليات العدالة الانتقالية في سييرا ليون (أي المحكمة ولجنة الحقيقة والمصالحة) وضَغَطن لإنشاء وحدة خاصة للتحقيق في جرائم الحرب من منظور جنساني. تم إنشاء فرقة عمل من النساء لجمع ممثلات من الشرطة والإعلام والمهنيات القانونيات وفاعلات في المجتمع المدني والأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات ومراعاة الجانب الجنساني في سياق لجنة الحقيقة. كان التأثير ملحوظاً. تنص المادة 6 (2) ب من قانون تمكين لجنة الحقيقة والمصالحة في سييرا ليون على أن تولي اللجنة اهتمامًا خاصًا «لموضوع الإساءات الجنسية وتجارب الأطفال داخل النزاع المسلَّح».

ومرة أخرى، مهَّدت مشاركة الناشطين الدوليين والوطنيين الطريق أمام التغييرات

الجوهرية كما التغييرات الإجرائية الحاسمة اللازمة للنظر في هذه الجرائم، والأهم من ذلك تَمكين المرأة من التقدم للشهادة. نتج هذا جزئيًا عن مشاركة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) الذي استضاف زعماء دوليين لمدة ثلاثة أيام في مهمة لتقصي الحقائق للَفْتِ الانتباه إلى مِحنة النساء؛ وأَصدر تقريرا عن القضايا. كانت هذه وسيلة فعَّالة لإثارة اهتمامٍ أوسع بمسألة النساء المهمَّشة في غالب الأحيان. كانت مشاركة ياسمين سوكا، إحدى مفوَضات جنوب إفريقيا التي جلبت معها دروسَ جنوب إفريقيا إلى سييرا ليون، بالغة الأهمية. أثارت سوكا مسألة الأبعاد الجنسانية لعملية لجنة الحقيقة والمصالحة، ودعت أيضًا إلى تدريب الموظفين على فهم التجارب المختلفة للنساء والرجال، وزيادة الحساسية تجاه الشهود والضحايا، خصوصاً أولئك الذين عانوا من الاعتداء الجنسي. قدَّم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وUrgent Action Fund، وهي منظمة غير حكومية صغيرة، الدعم المالي والتقني لتدريب المفوضين والموظفين.

تصرفت لجنة الحقيقة والمصالحة بحذر خلال جمع الشهادات اعترافًا منها بالضغوط الاجتماعية والصدمات النفسية التي واجهتها النساء اللواتي تقدمن للإدلاء بإفاداتهن. تمَّت مراجعة عملية أخذ الإفادات بالكامل؛ وتم تبني مبدأ مراعاة الضحية؛ وعمل المحققون على خلق شعور بالثقة والراحة للشهود والضحايا. قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتمويل متخصصين لدعم مدوِنِي الإفادات في التعامل مع الحكايات المروِّعة التي كانوا يسمعونها، ووضعوا مبادئ توجيهية حول كيفية أخذ الإفادات، وتم اختبارها في منطقتين. من بين القضايا التي عالجتها الإرشادات كانت الظروف التي تجري تحتها المقابلات. على سبيل المثال الاجتماعات اقتصرت على الضحية ومُدوِّن الإفادة فقط. لم يتم تشجيع حضور الآباء والأزواج، إلا إذا طالبت الضحية صراحة بحضورهم. وتحدَّث ضحايا الاغتصاب تلقائيًا مع مدوني الإفادات النساء، إلا إذا كُنَّ على استعداد للتحدث إلى الرجال. حوالي أربعين في المئة من مدوني الإفادات كانوا من النساء وتم تدريبهن على العمل مع النساء المصابات بالصدمات الجنسية.[1]

(1) Pumla Gobodo Madikezela, «Sierra Leone's TRC: Contributions and Gains Made by Women» (working title), unpublished mimeo (New York: UNIFEM, 2006).

تشكر المؤلفة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على إتاحته الوصول إلى هذه الوثيقة

اللواتي أَردْنَ الإدلاء بشهاداتهن خلال جلسات الإستماع العلنية فعلن ذلك، أما الأخريات فتكلمن بصراحة لكن خلف شاشةٍ عازلة من دون الكشف عن هويتهن. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من الافتراضات الأولية بأن النساء لن يتقدمن للحديث عن العنف الذي تعرَّضن له، المئات من النسوة تقدمن للكلام. أردن أن يشاركن قصصهن، وأن يتم الإعتراف بهن، وعند الإمكان أن يحصلن على إعتذار. إن مشاركة النساء تناقض الأفكار والحجج النمطية المبنية على المعايير الثقافية التي ترى أن النساء يحْجُمن عن الكلام عن الإغتصاب والعنف. لكن مع توفر الظروف الملائمة، العديد من النساء مستعدات للكلام. البعض الآخر منهن، ربما الغالبية الساحقة قد تختار عدم المشاركة، وهذا من حقهن أيضاً.[1] التحدي هو خلق الظروف التي تمنح النساء والناجين الآخرين خياراً قابلاً للتطبيق.

هذه المناقشات والتطورات التي تحيط بمعاملة الشهود الذين تقدموا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، والتي أثَّرت على العمليات الخاصة ببلد آخر، قد أثَّرت في المحكمة الجنائية الدولية. ويتناول نظامها الأساسي عدداً من المسائل المؤسسية والإجرائية التي ينبغي أن تُحسّن معاملة الشهود والضحايا في حال تنفيذها. وهي تشمل برامج حماية الشهود (تتضمن التدابير الأمنية والوقائية) وتقديم المشورة من خلال إنشاء وحدة الشهود والضحايا. يجب أن يكون لدى موظفي الوحدة خبرة في إدارة الصدمات، بما في ذلك الصدمات المتعلقة بالعنف الجنسي. ومن بنود المحكمة أيضاً حماية الشهود خلال تقديم الأدلة، لا سيما في حالات العنف الجنسي والجندري. في محاولة لحماية السلامة الجسدية والنفسية والعاطفية للشهود وكرامتهم، يمكن تقديم الأدلة من خلال الوسائل الإلكترونية أو «عبر الكاميرا» (في غرف القضاة أو في أماكن خاصة أخرى). يمكن

(1) لمناقشة حول استعداد الضحايا للتقدم والمواقف في سيرا ليون تجاه الغفران والنسيان أنظر إلى:
Rosalind Shaw, «Rethinking Truth and Reconciliation Commissions: Lessons from Sierra Leone,» US Institute of Peace Special Report No. 130 (Washington, DC: USIP, February 2005)
متوفر على الرابط
http://www.usip.org

للمحكمة أيضا أن تمنح تعويضا أو إعادة تأهيل.[1] تقديراً لحاجة الضحايا للتحدث علناً وقيمة عملية للجنة الحقيقة والمصالحة، يَسمَح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للضحايا برواية قصصهم كما يحلو لهم، بدلاً من المثول كشهود تقليديين يتم استجوابهم في إطار المحكمة المرهِق غالباً.[2]

يتوقع من القضاة في المحكمة الجنائية الدولية أن يكون لديهم خبرة في الجندر (أي الوعي والخبرة وفهم التمايز في الجرائم المرتكبة ضد الرجال والنساء وأثرها). يجب أن يكون هناك تمثيل عادل للرجال والنساء بين الموظفين والقضاة. أحد الأحكام التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير هو أن الدول التي تعيد النظر في قانون المحكمة الجنائية الدولية هي، كما تقول منظمة العفو الدولية، «مُلزَمَة بالتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وملاحقتها.»[3] إذا كانت هذه الدول غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية فرض ولايتها. هذا يُلزم الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتعديل أو سن قوانين جديدة تتوافق مع المعايير الدولية. وهذا أمر مهم بشكل خاص في سياق العنف ضد المرأة، حيث أن التشريعات الوطنية المتعلقة بتجريم مثل هذه الأشكال من العنف غالباً ما تكون متهاونة أو غير فعَّالة أو حتى غير موجودة. بإختصار، إن مشاركة المرأة في هياكل آليات العدالة الانتقالية منذ أوائل التسعينات أسفرت عن تطورات مهمة في مضمون وممارسة القانون الجنائي الدولي والعدالة. تم دمج الدروس المستفادة من كل حالة في الهياكل اللاحقة، كل منها يهدف إلى التحسين على الماضي. وقد تُوِّج

(1) لمزيد من المعلومات حول طريقة عمل المحكمة، تحقق من الرابط

http.||www.iccwomen.org

retrieved May 9, 2005

(2) Human Rights Watch, «International Justice for Women: ICC Marks a New Era,» Human Rights Watch Backgrounder, July 2002

متوفر على الرابط

http.||www.hrw.org

(3) Amnesty International, International Criminal Court Guidelines for Effective Implementation of the Rome Statute ـ An Introduction, September 2004,

متوفر على الرابط

http.||web.amnesty.org

الكثير منها في قانون المحكمة الجنائية الدولية. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كان سيتم توفير الموارد لها وتنفيذها بالكامل.

المصالحة كعدالة انتقالية

«المصالحة»، يكتب الباحث بايان أكهافان، «هي أكثر من مجرد سرد للحقائق الموضوعية، ومع ذلك، فإن المصالحة تتطلب حقيقة مشتَرَكة ـ رواية أخلاقية أو تفسيرية ـ تناشد الرابط الإنساني المشترك».[1] تردد غوبودو ماديكزيلا هذه الفكرة قائلة، «إنها تركز على العامل البشري، على المعلومات الواقعية وكذلك على المحتوى العاطفي. من أجل تحقيق المصالحة، يجب الاعتراف بكلٍّ من هذين المكونين من قصص الناس».[2]

إن فكرة الحقائق المشتركة والاعتراف بالآخر أساسية لعملية بناء السلام وإتخاذ الخطوات نحو المصالحة في كل سياق. تذكر عالمة الأنثروبولوجيا كيمبرلي فادن «سياسات المصالحة الدقيقة» في مجتمع صغير في البيرو،حيث «القرويون يفرِّقون بين المغفرة والمصالحة». المغفرة مسألة أكثر شخصية وعاطفية. يجب أن يطلب الجناة «العفو» أمام المجتمع. ويجب أن ياتي الطلب «من القلب أو من الفم إلى الخارج». لا يمكن إجبار أي شخص على مسامحة الآخر. لكن المصالحة تُعتبر مسألة تعايش. «استعادة التواصل الاجتماعي والثقة اللازمة للتعاون مع الآخرين في مشاريع الحياة الجَماعية.» لكن الاثنين متشابكان. ونقلت فادن عن القرويين الذين تحدثوا في عام 2001 (في بداية عملية لجنة الحقيقة والمصالحة في البيرو): «إذا أراد الجنود التصالح معنا، فدعهم يأتون إلى هنا ويعتذرون ويتوبون على ما فعلوه».[3]

اكتسب إدراج المصالحة والاهتمام بها كعنصر رئيسي ونتيجة لعمليات العدالة الانتقالية مكانة بارزة من خلال قضية جنوب إفريقيا. ركَّزت اللجان السابقة، ولا سيما

---

(1) Payam Akhavan, «Justice in the Hague, Peace in the Former Yugoslavia? A Commentary on the United Nations War Crimes Tribunal,» Human Rights Quarterly 20, no. 4 (1998): 737 - 816

(2) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, p.11.

(3) Kimberly Theidon, «Justice in Transition: The Micropolitics of Reconciliation in Postwar Peru,» Journal of Conflict Resolution 50, no.3 (June 2006): 1 - 25

تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية، على الحقيقة، وعلى اكتشاف الحقائق والأحداث المرتبطة بحالات الاختفاء، والتعذيب، ومقتل المدنيين والمعارضين. كان الافتراض هو أن الحقيقة ضرورية للتعافي وربما حتى المصالحة. لكن الأخيرة لم تحظ باهتمامٍ كبير سَواء من اللجان أو كمسألة سياسة وطنية. بطريقةٍ مماثلة، وبعد جنوب إفريقيا، تمَّت إضافة حرف الـ «R» ليمثل كلمة Reconciliation إلى الـ TRC أي لجنة الحقيقة والمصالحة في اللجان التي تم تشكيلها. لكنها عادةً ما تكون مسألة مصلحة سياسية أكثر من كونها جهدًا حقيقيا ومنسقا لتحقيق المصالحة، وبالتالي، مسألة المغفرة/ السماح الأكثر تعقيداً.

في جنوب إفريقيا، كان التأسيس للمصالحة الوطنية من بين الأهداف الرئيسية للجنة الحقيقة والمصالحة. يشير الدستور المؤقت وقانون لجنة الحقيقة والمصالحة إلى فلسفة الأوبنتو (Ubuntu) لدى السكان الأصليين، وهي إحدى القيم الشائعة في جنوب إفريقيا. كتبت غوبودو ماديكيزيلا أن الاوبنتو مبدأ من مبادئ المجتمع والأخلاق والتضامن الجماعي، وتشير إلى أن «الشخص هو شخص من خلال أشخاص آخرين». في سياق لجنة الحقيقة والمصالحة إستُخدم هذا المصطلح لتعزيز التفاهم لا الثأر؛ التعويض لا الانتقام؛ التعاطف أو «وضع نفسك في مكان الآخر»؛ الاعتراف بأدوارهم وأفعالهم في السياق الاجتماعي الأوسع؛ ولكن ليس الإيذاء. أوبونتو ومفهوم المصالحة تجذَّرا في أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة بعدة طرق، لا سيما بإتاحة الوقت والمساحة المتساوية للناس للتعبير عن مشاعرهم وإخبار قصصهم كما يرغبون بدلاً من نقل سلسلة من الحقائق، أو الاستجابة لمطالب المحامي أو المدعي العام.

انتقد المراقبون نهج جنوب إفريقيا للمصالحة والتسامح من أعلى إلى أسفل، مشيرين إلى أنه لا يمكن إصدار أمر أو إجبار الناس على المصالحة أو التسامح، وأن الأمر يتعلق بالخيار الشخصي. ومع ذلك، فإن استعداد نيلسون مانديلا لمسامحة مضطهديه وسجَّانيه بعد 27 عامًا في السجن بالإضافة إلى المصداقية الأخلاقية لرئيس الأساقفة ديزموند توتو ودعوته إلى المغفرة، تعد بمثابة رمز مهم وإلهام للأمة. كما تشير الأفكار الواردة أدناه، إن الطبيعة الشخصية للقضايا المطروحة والتمثيل والسلطة التي أعطتها للرجال والنساء ذات أهمية لكثيرٍ ممن شاركوا في لجنة الحقيقة والمصالحة.

تقول غوبودو ماديكيزيلا نقلاً عن تايني مايا، وهي عضوةٌ في اللجنة الإقليمية سعت إلى التعريف إلى الجانب العاطفي للشهادات، «ما كان يقلقني عندما يدلي أحد الشهود بشهادة هو كيفية جعله أو جعلها يشعر/ تشعر بأن هذا هو وقتهم. أننا لم نرغب فقط في الحصول على الحقائق، كنا مهتمين أيضًا بشأن شعورهم.»[1] تعكس وجهة نظرها موظفات أخريات في لجنة الحقيقة والمصالحة في جميع أنحاء البلاد. «كان هناك لطف في الطريقة التي عملنا بها مع بعضنا البعض ومع العامة. أود أن أقول أن هذا هو ‹الوعي الأنثوي›.» مارسيلا نايدو، مديرة لجنة الحقيقة والمصالحة في كيب تاون والمسؤولة عن جلسات الاستماع العامة في ويسترن كيب تقول «لقد كان من المهم بالنسبة لي أن أحاول أن أجعل الآخرين يشعرون بالراحة تجاه أنفسهم بدلاً من جعلهم يشعرون بالذنب... إنه مجرد جزء من الرعاية... إنها روح الرعاية لدى النساء».[2]

طبيعة التفاعل بين مفوضي لجنة الحقيقة والمصالحة والشهود وفقًا لـ غوبودو ماديكيزيلا خلقت مساحة ليس فقط لتحويل الضحايا والناجين ـ أن يُسمعوا ويَرفعوا العبء عن أنفسهم ـ ولكن أيضًا لأولئك الذين تسببوا في المعاناة والخسارة. كما عزَّزَ الرجال، ولا سيما رئيس الأساقفة توتو، مساحة التعاطف؛ لكن كان للوجود الفاعل للمرأة سمة مميزة في هذه العملية. كانت النساء أكثر استعدادا لإظهار الرأفة والتعاطف. تقول غوبودو ماديكيزيلا أن «جزءًا من السبب في فشل بعض التدخلات لحل النزاع بالوصول إلى أي حوار مهم حول المصالحة هو أن هناك القليل من التركيز على كيفية إنشاء بيئة تُمكّن الجناة من الإعتراف بالخطأ. هذا الاعتراف هو ما يشجّع الضحية على الإنخراط والوصول إلى العفو.» [3]

الخوف من الإنهيار أو البكاء في مكان عام أو إظهار المشاعر أكبر لدى الرجال؛ من المهم جداً أن تكون البيئة مناسبة للوصول إلى المسامحة، والتعاطف مع الضحايا والجناة.

---

(1) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, p.10

(2) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, p.11

(3) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, p.15

الشاهدات لعبن دوراً أساسياً في المحافظة على الجو الذي سمح للتعبير عن المشاعر، واتخاذ الخطوات تجاه المصالحة عبر أفعال المسامحة الشخصية والرمزية للغاية. الرجال الذين تقدَّموا تحدثوا بالمجمل عن تجربتهم الخاصة في إنتهاك حقوق الإنسان؛ بينما النساء تحدثن عن معاناة أولادهن ـ الأبناء بالغالب ـ وأزواجهن. كما ذكر سابقاً، إنتقد الإعلام والكثير من مناصري حقوق المرأة لجنة الحقيقة والمصالحة على هذا الموضوع، قائلين أنه تم تمثيل النساء بصورة نمطية «كالفريق الباكي» وكأشياء ثانوية، وكأن تجاربهن لم تكن مهمة. مع ذلك، أشارت مقابلات مع شاهدات سابقات من البيض والسود إلى فَهم وتمثيل واضح لديهن. الكثيرات نظرن إلى مشاركتهن في جلسات الإستماع كفرصة للتحدث علنا وعن أشخاص مهمين لهن. كما رأينها كفرصة واضحة للوصول إلى نساءٍ أخريات من البيض والسود لمشاركة تجاربهن وإعادة البعد الإنساني إلى ابنائهن، ومواجهة وقائع الماضي، والمضي قدماً معاً.

غوبودو ماديكيزيلا تقول عن لسان نومسا، وهي امرأة سوداء تم تعذيب وقتل ابنها، «عندما صعدت إلى هناك، لم أرغب بالحديث عن نفسي، فكيف لهذا أن يسلط الضوء على قصة ابني؟ كيف سيساعدني على شفاء فراغ الصمت؟ كيف سيحث الأمهات الأخريات على سماع ما عاناه ابناؤنا؟ خصوصاً الأمهات اللواتي عشن حياةً طبيعية، واللواتي نشأ ابنائهن بطريقةٍ طبيعية.» تكمل نومسا قائلة «إنك تدعو الأخرين للمشاركة في...تَذَكُر ولدك...وضع نفسك خلف الآخرين أمرٌ تسطيع النساء القيام به، يعطين الأولوية للأخرين من أجل المصلحة العامة، هذا ما نستطيع القيام به.»

تشارك آن ماري، والدة جندي أبيض قُتل، أفكار نومسا، «ما الفائدة من الكلام عن نفسي؟...أريد الكلام عن ابني ليتسنى لجميع النساء البيض اللواتي خسرن ابنائهن في الجيش أن يعرفن أن وقت الصمت قد مضى وانتهى، كي يدركن أن لجنة الحقيقة لم تكن للسود فقط ولكن للبيض أيضاً. الرجال تكلموا عن أنفسهم...فهكذا هم الرجال... ولكن النساء قادرات على أخذ خطوة إلى الوراء والقول: كيف يمكننا أن نجعل هذه القصة قصتنا جميعاً؟»[1]

(1) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, pp.14 15 ـ

نومسا وآن ماري ترمزان إلى الطرق المختلفة التي شاركت بها النساء في اللجنة. بالنسبة لنومسا كانت وسيلة للوصول إلى الأمهات بغض النظر عن عِرقِهم. أما في حالة آن ماري، فإن شهادتها واستعدادها للكلام كوالدة بيضاء أدّى إلى «تجاوب هائل من البيض الذين توافدو بأعدادٍ كبيرة» مما زاد من مصداقية وشمولية لجنة الحقيقة والمصالحة. هن وغيرهن من النساء اخترن كلماتهن بوعي وعن قصد. فهنَّ آمنَّ بمبدأ المصالحة والحاجة «لجلب الأخرين معهن» عَبْرَ منبر لجنة الحقيقة والمصالحة.

هذا الإستعداد للتواصل والإيمان بالاوبونتو وإعطاء مدى إنساني «للآخر»، خصوصاً الجناة، كان واضحاً خلال جلسات الاستماع الخاصة بالنساء. مع أن معظمهن سردن تجاربهن الشخصية مع العنف، إلا أن الكثيرات ذكرن في شهاداتهن الأفعال اللطيفة من قِبل آمري السجن ورجال الشرطة مما أبرز انسانيتهم وتعاطفهم في خضم مؤسسات ودولة غير إنسانية. قالت إحدى الشاهدات أن شرطي هرب دواء للربو من أجلها. «لن أنسى اسمه، تلجارد»، قالت في 2004. إن تَذَكُر اسمه هو تقديرٌ لإنسانيته، كما تقول غوبودو ماديكيزيلا. الإعتراف بمقدرة الجناة على إظهار الرأفة مهم في عملية العدالة الإنتقالية، «لأنها تُشجع ضحايا الإنتهاكات ذات الدوافع السياسية لإظهار التسامح والرحمة في تعاملهم مع الأشخاص الذين تصرَّفو نيابةً عن حكومة غير دمقراطية.»

أظهرت أخريات استعدادهن ورغبتهن بمسامحة أولئك الذين اعتدوا عليهن وحتى أولئك الذين اغتصبوهن. «ارغب برؤيته يأتي للإعتذار...ارغب أن أراه يتقدم لطلب السماح» قالت إحدى النساء؛ «لقد سامحته باليوم عينه، ولكن لازلت ارغب برؤيته يفعل.» عبَّرت إمرأة أخرى تم ضربها واغتصابها عن المشاعر عينها. «لم يأت قط لطلب السماح...باستطاعتي مسامحته. اتمنى لو يأتي إليَّ لطلب المغفرة.» تحدثت أخريات عن رغبتهن بمسامحة الذين اعتدوا على عائلاتهن، لكنهن لم يعرفن مع من يتحدثن.

بالنسبة للجناة طلب السماح وسيلة لاستعادة جزء من انسانيتهم أضاعوه أو كبتوه في ظل نظام وحشي. بالنسبة للضحايا السماح بحد ذاته يقويّهم. هو وسيلة للخروج من حالة الضحية والسير

باتجاه التعافي. تكتب غوبودو ماديكيزيلا عن تجربة إحدى النساء قائلة، «لم يكن هدفها التقليص من إنسانية الجاني عبر العقوبة الجزائية؛ كان هدفها الأساسي إشراكه لتجد السلام الداخلي.»[1]

كما في أماكن أخرى، تُقدم رواندا مثالا بارزاً عن المصالحة بقيادة النساء. أثَّرت الإبادة الجماعية في عام 1994 على البلاد بشكلٍ لا يمكن مقارنته بأي نزاع آخر في السنوات الأخيرة. فحوالي 10 بالمئة من مجموع سكان البلاد أُهلكوا، وأغلبهم من التوتسي والهوتو المعتدلين. في أعقاب ذلك، سيطر التوتسي على البلاد من خلال الجبهة الوطنية الرواندية. ما يزيد عن 110000 شخص، معظمهم من الرجال، تم اعتقالهم بتهم مرتبطة بالإبادة الجماعية. لكن النظام القضائي المحلي لم يستطع التعامل مع هذا الأمر. فمن أصل 785 قاضياً لم يبق سوى 20 بعد الإبادة. وبعد عقد على الإبادة لم تتم محاكمة سوى 5000 متهم. عملت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ببطء شديد.

في ذلك الوقت لملمت النساء الشتات في جميع أنحاء البلاد. فأعدن بناء المجتمعات، وأمنَّ المنازل لما يقارب 500 , 000 يتيم. تكاتفن لبناء المستقبل. الجميع، نساءً ورجالا، يتحدثون علناً عن ثقتهم بقيادة النساء في عقب الإبادة الجماعية.[2]

اعترفت حكومة الوحدة الوطنية التي حكمت من 1994 إلى 2003 بأهمية النساء، وعملت على جذبهن إلى السياسة، كما عينت النساء لقيادة لجنة الوحدة والمصالحة.

الكثيرات كنَّ أعضاء في احزاب مختلفة، ولكنهن تعاونَّ تحت مظلة مناصرة المرأة/ تويسي هاموي (Pro ـ Femmes/Twese Hamwe) التي تم ذكرها في الفصل الخامس. أحد شروط الإنتساب إلى Pro ـ Femmes في أعقاب الإبادة كان الأنشطة المتعلقة بالسلام. تمكنت النساء من قيادة جهود المصالحة عبر منتدى النساء البرلمانيات وتَجَمُّع القيادات النسائية ونادي الوحدة (القائدات وزوجات القادة)؛

---

(1) Gobodo ـ Madikezela, Women's Contributions, p.20

(2) Elizabeth Powley Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2003), pp 24 26 ـ

فكنَّ المجموعة الأولى التي تَعبُر رسميا الخطوط العرقية والسياسية، وتربط بين الشخصي والسياسي.

أكثر رموز المصالحة بروزاً كانت النساء على المستوى القاعدي. في 1996 ـ 1997 بينما كانت حكومة الوحدة الوطنية تحارب متمردي الهوتو المتطرفين في شمال رواندا، تحولت النساء المحليات، قريبات المقاتلين المناهضين للحكومة، إلى وسيطات يتملقن لأبنائهن وأزواجهن لإقناعهم بوضع أسلحتهم جانباً من جهة، ومن جهة أخرى يحذرن القوات الأمنية من هجمات وشيكة، ويسعين للحصول على ضمانات أنه لن يتم أذية رجالهن.[1]

النساء الأكثر فقراً هن من جسدن المصالحة. فعلى مستوى المجتمع حاولت أرامل الضحايا وزوجات مجرمي الإبادة الجماعية التكيف مع ضغوطات الفقر والنبذ الاجتماعي كنساء يرأسن مسؤوليات منازلهن لوحدهن، ولكنهن سرعان ما اجتمعن متخطين الخطوط العرقية، أولا كأفراد ومن ثم كمجموعات تحت مظلة شاملة. في مقابلة في 2004، قالت إحدى النساء.

جمعيتنا هي للنساء ربات الأسر، أرامل الإبادة الجماعية، النساء اللواتي سجن أزواجهن أو لجأوا خارج البلاد، والأطفال المسؤولين عن أُسَرِهم، ولدينا أيضًا بعض الرجال، حوالي اثنين أو ثلاثة...ما جمعنا هو الفقر. معظمنا كان يعرف الأخر قبل الحرب... ولكن من كان يعمل بيننا لم يتمتع براحة البال بينما كان جيراننا يتضورون جوعًا لأن ليس لديهم آباء أو أزواج يوَفِرون لهم قوتهم. لذلك اجتمعن كنساء يتشاركن المشاكل ذاتها كي نتمكن من مساعدة بعضنا عن طريق إقراض بعضنا البعض المال... بدأنا مشاريع تدر الإيرادات وقام السويسريون بتمويلنا عبر شراء أدوات السكرتارية لنا. قدمنا خدمات السكرتارية مما أمن العمل للذين لم يكن لديهم وظيفة بيننا. كما انشأنا مخبزاً، فتأمن العمل لبعض منّا أيضا. نجني القليل من المال، ولكن لا أحد ينام جائعاً.[2]

الضحايا مستعدون للمسامحة، وزوجات مرتكبي الإبادة الجماعية لعبن دوراً هاماً

(1) المرجع نفسه

(2) مقابلة غير منشورة تقدمة مبادرة الأمن الشامل (المعروفة سابقًا باسم نساء يخضن السلام)، 2006

في طلب الغفران نيابة عن أزواجهن وتشجيعهن على الإعتراف أيضاً. في مقابلة له في عام 2003 في مقاطعة ميرنغي كيبنغو، قال أحد السجناء السابقين الذي شجّعَتهُ زوجته على الإعتراف أن «النساء يساعدن السجناء على تخطي العار والخوف في سبيل الإعتراف.» يتشارك هذا الرأي اخرون، خصوصاً ممثلي جمعية أرامل الإبادة الجماعية (Agahozo ـ AVEGA) إحدى الأرامل قالت، «كان يخاف السجناء من النظر حتى إلى الضحايا، لكن مع مرور الوقت تقدموا بطلب السماح لأننا شجعناهم على ذلك. أولئك الذين أُطلق سراحهم يساعدوننا في جلب الماء، ترميم منازلنا، وأعمال البستنة. في المقابل نعطيهم الطعام.»[1]

هذه المبادرات حصلت على امتداد البلاد. في مقابلة مع قس كاثوليكي مسؤول عن لجنة السلام والعدالة في أبرشية كابوي في سنة 2003 في مقاطعة غيتاراما تحدث عن التفاعلات بين النساء في الريف. «في بوتري النساء اللواتي قَتلَ أزواجهن رجال النساء الأخريات اجتمعن، حوالي 20 إمرأة، وذهبن إلى النساء الأخريات وقلن ‹رجاءً، نحن آسفات؛ نعلم أن أزواجنا قتلوا أزواجكن، نحن نطلب السماح بصدق، يمكننا إعطاءكن الدعم الجسدي بأي طريقة تحتاجونها.› بعد مرور بعض الوقت، جلست الناجيات من الإبادة مع بعضهن وقلن ‹هذه النسوة، زوجات مرتكبي الإبادة، يأتين لجمع الطعام كل يوم، ترك أولادهن المدرسة، ماذا يمكننا أن نفعل؟› فجمعن الأموال واعطوها لتلك النسوة وقلن ‹نحن آسفات أن عليكن المجيء كل يوم من مكان بعيد لجمع الطعام. نأمل أن يساعدكن هذا المال›».[2] من دون النساء، يقول المراقبون، لكانت المصالحة في رواندا مستحيلة.

المنظمات النسائية غير الحكومية والمجتمع المدني

كما ذكر سابقاً، مجموعات المجتمع المدني النسائية على المستويين الوطني والدولي ساهمت بشكلٍ جوهري في التغيرات والتطورات في هياكل العدالة الانتقالية

(1) المرجع نفسه

(2) مقابلة غير منشورة أُجريت نيابة عن Women Waging Peace Policy Commission، قدمت إلى المؤلفة من قبل مبادرة الأمن الشامل، 2006

الرسمية. كما كانت هذه المجموعات شريكاً مهمة في السعي إلى العدالة والمصالحة. من البوسنة إلى جنوب أفريقيا، من البيرو إلى سييرا ليون، شكَّلت المنظمات النسائية غير الحكومية دعماً مهماً للمؤسسة، خصوصاً المنظمات التي تحقق في الإختفاءات، وتوثّق انتهاكات حقوق الإنسان، وتزيد الوعي بين النساء في المجتمعات، أو تؤمّن الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والشهود. في العديد من الحالات، كان التواصل الأولي مع النساء عرضيًا تقريبًا. في البيرو، كما تقول مانتيلا، في أغلب الأحيان كانت الأمهات، والزوجات، والبنات اللواتي جمعن المعلومات وأوصلنها إلى لجنة الحقيقة والمصالحة وليس منظمات حقوق الإنسان التقليدية أو الهيئات الحكومية. في أماكن أخرى، أدى مزيج من الملكية المحلية والتمويل المحدود إلى علاقات تعاون بين الهياكل والمجتمع المدني. في سييرا ليون، أدى النقص العام في التمويل إلى شراكات مبتكرة مع منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني. قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق العمل العاجل (UAF) بتمويل ورش عمل للمنظمات النسائية في سييرا ليون لإعلامهن بالعمليات والحصول على آرائهن حول أفضل الطرق لجلب خبرات النساء إلى لجان الحقيقة والمصالحة. لعبت هذه المنظمات دوراً أساسياً في الوصول إلى الضحايا، وساعدت في تحضير النساء للإدلاء بإفاداتهن. كما ساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في صياغة المبادئ التوجيهية للجنة.

في البوسنة، قامت المنظمات النسائية، خصوصاً التي تعمل مع الضحايا، بإنشاء قناة مباشرة بين المحكمة والشهود، فأمنت المعلومات ودعمت التحقيقات. وفقاً لميرتس «أوضح محققو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا أنه لولا عمل المنظمات غير الحكومية المحلية لما توفر سوى القليل من الشهود على حالات العنف الجنسي، وكثير من الحالات الأخرى.»[1] في عام 2003 ولأول مرَّة حصلت مجموعة من المعالجات النفسانيات وعالمات النفس البوسنيات على تمويل خاص (خارج ميزانية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا) لزيارة المحكمة في لا هاي. تشكَّلت المجموعة من عدة نساء أمضين سنوات في تقديم الإستشارات لضحايا جرائم الحرب وتحضير العديد

(1) Mertus, Women's Participation, p. 22.

منهم كشهود. هذه الزيارة كشفت عن هول الفرص الضائعة وإمكانات للشراكة وغيرت رأي المجموعة عن واقع تجارب الضحايا كشهود. كما منحتهم أفكارًا لتحسين حماية الشهود بما في ذلك التغييرات اللازمة في القوانين الوطنية. أخيرًا النساء العائدات أصبحن سفيرات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البوسنة نفسها. على مر السنين أدى ضعف التواصل إلى خيبة الأمل وتوقعات غير واقعية بين السكان البوسنيين. لكن، ميرتس تقول، إن زيارة المجموعة كانت مؤشراً على كيف يمكن لزيادة الاتصال بالمجتمع المدني أن يعزز فعالية وشرعية هذه المحاكم بين السكان التي تسعى إلى خدمتهم.[1]

من الصعب تحديد الأرقام والتأثير، ولكن كما يقول مرساد جكيفك إن النساء دوماً في طليعة المصالحة. بتذكره تجربته الخاصة في البوسنة، جكيفك يضيف أن النساء سبَّاقات في التجمع والتحدث والتفكير. فعلن ذلك كأفراد وعبر تشكيل المنظمات غير الحكومية. عندما يكون الجو مشحونًا، فإن أقل جهد هو عمل شجاع. وبالمثل، فإن مبادرات المرأة في مجتمعاتها المحلية إذا تم الاعتراف بها وتعزيزها يمكن أن تكون نافذة لقناة فعالة لتعزيز المصالحة والتعايش على نطاق أوسع.[2] ومع ذلك، فإن إمكاناتهن لا تزال غير مُقدَّرة بالكامل من قبل الغرباء.

العدالة الإنتقالية:

من الجهود الدولية إلى الممارسات المحلية

إن إشراك المرأة في عمليات العدالة الانتقالية، والآليات الرسمية، وجهود المجتمع المدني له قيمة عميقة تشريعية وقضائية وحتى اجتماعية. لقد كسرن المحظورات وكفلن إزالة عباءة الخفاء والصمت المحيطة بالجرائم القائمة على الجندر في الحرب. بقيامهن بهذا لَفتن الانتباه إلى التعقيد الشاسع وغير المعترف به سابقًا لحياة الضحايا في أعقاب الحرب والعنف. وببساطة، فإن الضحايا ليسوا الموتى أو أقربائهم فحسب، بل هم أيضًا أولئك الذين تعرَّضوا للتشويه والاغتصاب، وأيضًا من ولدوا

(1) المرجع نفسه ص.23

(2) مناقشات مع المؤلفة، واشنطن،أيار/ مايو 2006

نتيجة الاغتصاب ويعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز أو غيرها من الأمراض الفتاكة. هم المنبوذون اجتماعيا والذين تعرضوا للصدمة. إنهم أولئك الذين يتعين عليهم مواصلة العيش مع الماضي.

إن تعزيز سيادة القانون وثقافة حقوق الإنسان كتدابير لمنع وكسر دائرة العنف أمر ضروري لعملية بناء السلام. يمكن أن تكون آليات العدالة الانتقالية حافزا في هذا المجال. لكن في الغالب لم يكن لهذه المؤسسات تأثير يذكر على الحياة المباشرة لأغلبية الضحايا والأفراد الأكثر عرضة للخطر. تميل المحاكم واللجان إلى جعل الذنب شيئًا فرديًا، وغالبًا ما تُركّز على الشخصيات الأكثر قوة أو أولئك الذين يُعتبرون الأكثر مسؤولية. ومع ذلك، في حين أن محاكمات صدام حسين وتشارلز تايلور وآخرين من أمثالهم تُمثِل خطوة مهمة في العدالة الجنائية، فإنها تمثل أيضًا إفلات مئات الأشخاص الأقل أهمية من العقاب. على حد تعبير امرأة عراقية شاهدت تعيين قاتل ابنها كرئيس بلدية من قبل مسؤولين عسكريين أمريكيين في عام 2003، فإن أشباه «صدام الصغار» ما زالوا احرار.[1] لا يمكن للمحاكم واللجان التي تشكل الأدوات الأساسية للعدالة الانتقالية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. وبالتالي، فإن الغالبية العظمى من الناس الذين يَغتَصبون ويُرهِبون المدنيين يفعلون ذلك دون عقاب. إن العدد الكبير لمرتكبي الجرائم يجعل الأمر شبه مستحيل. في البوسنة تشير تقديرات الاتحاد الأوروبي إلى أن حوالي 20 ألف امرأة تعرضن للاغتصاب.[2] في تيمور ليشتي قُتل حوالي 200 ألف رجل خلال الاحتلال الإندونيسي، تاركين 45 في المئة من النساء كأرامل.[3] انتشر الاغتصاب والاعتداء الجنسي على نطاق واسع في جميع أنحاء النزاع. وكما هو الحال في البلدان الأخرى المتأثرة بالصراعات، يُعَد فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز تهديداً خطيراً. وبالمثل، تشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن نحو 40 ألف امرأة قد تعرَّضن للاغتصاب من عام 1999 إلى عام 2005.

---

(1) مناقشات مع المؤلفة، واشنطن، نيسان/ أبريل 2003

(2) للمزيد من المعلومات زر الموجز القطري للبوسنة والهرسك على الرابط التالي

http.||www.womenwarpeace.org retrieved July 26, 2006

(3) للمزيد من المعلومات زر الموجز القطري لتيمور ليشتي على الرابط التالي

http.||www.womenwarpeace.org

وما يصل إلى 30 في المائة من الناجيات من الاغتصاب تُرجَّح اصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية.[1]

لا يوجد نظام قضائي قادر على التعامل مع مثل هذه الأرقام، ولا يوجد مجتمع يخرج من الحرب ويحاول الشفاء والمصالحة والتحرك نحو السلام قادر على النظر في محاكمة الآلاف (الرجال بأغلبية ساحقة) المتورطين في مثل هذه الجرائم. حتى الضحايا غالباً ما يكونون مستعدين للعيش دون نيل مهاجميهم للعقاب، إما خوفًا من الانتقام أو لأنهم يعتقدون أن المحاكمات ستُعَرّض السلام الهش للخطر. ويبقى السؤال كيف يمكن سد الهوة بين إفلات الجناة التام من العقاب والحاجة إلى العدالة للضحايا؟

من وجهة نظر براغماتية أخلاقية، ما الذي يمكن أو ينبغي القيام به لتمكين ضحايا جرائم الحرب ـ سواء الاغتصاب أو الحمل القسري أو التشويه أو غير ذلك من التجارب الموهنة جسديًا أو نفسانيًا ـ على العيش حياة طبيعية مرة أخرى، والحصول على الخدمات دون التعرض للتهميش والتمييز والانتهاك؟ ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه بناء السلام الدولي وبرامج إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في تمكين الناس من تحقيق مستوى من الأمن والكرامة الأساسيين؟ إذا كان هذا الهدف مثاليًا للغاية، فما هي المخاطر التي تهدد استدامة عمليات السلام على المدى الطويل إذا كانت هذه المجموعات وخصوصاً أطفالها يعيشون على هامش المجتمع؟

بعيداً عن الهياكل الرسمية، يمكن أن تكون الجهود المجتمعية أو التقليدية الرامية إلى التسامح والمصالحة مهمة في تحقيق الخاتمة. في شمال أوغندا، حيث شَنَّ جيش الرب للمقاومة حربًا عنيفة ضد السكان المدنيين، تُستخدم طقوس الغفران التقليدية لتطهير المقاتلين السابقين وتمكينهم من العودة إلى المجتمع.[2] في سييرا ليون أيضاً تم استخدام الطقوس التقليدية لتطهير ومسامحة الجنود الأطفال السابقين وخصوصاً

(1) منظمة العفو الدولية جمهورية الكونغو الديمقراطية، الموجز القطري على الرابط التالي
http.||web.amnesty.org retrieved July26, 2006.

(2) Marc Lacey, «Victims of Uganda Atrocities Choose a Path of Forgiveness,» New York Times, April 18, 2005.

الفتيات اللواتي تعتبر افعالهن العنيفة من المُحرَّمات. في بعض الحالات، يختار الناس الممارسات التقليدية التي تكون أكثر انسجامًا مع «التسامح والنسيان» بدلاً من تعبير «الكشف هو الشفاء» الذي جاء مع جهود جنوب إفريقيا.[1] هذا الأمر وليد الضرورة. ومن ناحية هناك فهم ضمني بأنه في سياق هذه الحروب التي تم فيها اختطاف الأطفال وإجبارهم على القتال تصبح الخطوط الفاصلة بين الضحية والجاني ضبابية. ومن ناحية أخرى، فإن ضحايا العنف ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ يعرفون جيدًا أن العدالة لن تتحقق، وأن عليهم التعايش مع المعتدين السابقين. الإستسلام، والخوف من العقاب، والرغبة في تجاوز حالة الضحية هي من بين القوى الدافعة.

تذكر عالمة الأنثروبولوجيا روزاليند شو رد فعل المجتمعات المحلية في سييرا ليون بأنه كان هناك دعم ساحق لمحاكمة «الكبار الكبار الذين أرسلوا الأطفال للقيام بأشياء سيئة».[2] لكنها تضيف أن عجز الهياكل الوطنية وحتى مجتمع المنظمات غير الحكومية عن تبني طقوس الشفاء والتسامح البديلة أو الرغبة في الصمت ساهم في رفض البعض للجنة الحقيقة والمصالحة.

في رواندا اتبعت الحكومة نجهاً مختلفاً، طموحاً، ومثيراً للجدل من خلال السعي لمعالجة المشاركة الجماهيرية الجماعية وتأثير الإبادة الجماعية. قبع حوالي 110 ألف شخص في السجون بظروفٍ سيئة جداً منذ عام 1994 بتهم مرتبطة بالإبادة. مع افتقار المحاكم الوطنية للقدرة على النظر في القضايا، وبطء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اقترحت الحكومة في عام 1998 حلاً بديلاً في شكل محاكم غاكاكا Gacaca التقليدية القائمة على المجتمع. إن صلاحية محاكم الغاكاكا تقدم نوع عدالة تشاركي. فهي تجمع بين الناجين والجناة والشهود لإثبات حقيقة الأحداث. يحكم على المذنبين بأشكال من خدمة المجتمع كوسيلة لتقديم التعويضات وإعادة إدماجهم في المجتمع. تحذير رئيسي: لا يمكن لهذه المحاكم محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم من «الفئة الأولى» (أي أخطر المجرمين، مثل مخططي وزعماء الإبادة الجماعية،

(1) للمزيد من النقاشات أنظر

Shaw, «Rethinking Truth and Reconciliation Commissions

(2) المرجع نفسه

والقتلة المعروفين، والذين ارتكبوا جرائم الاغتصاب أو التعذيب الجنسي). [1] تسعى آلية محاكم الغاكاكا إلى خلق مزيج من العدالة التصالحية والتعويضات والمصالحة.

استخدمت الحكومة محاكم الغاكاكا لفترةٍ من الزمن. فمنذ تموز/ يوليو 2006 توسعت من 106 محاكم إلى ما يكفي لتغطية البلد كله. حوالي 40 ألف شخصاً حوكموا وجمعت المعلومات من جميع أنحاء البلد. أشارت البيانات إلى أنه مع أولئك الموجودين في السجن، تمت تسمية 766،489 شخصًا كمشتبه بهم وكمتواطئين في الإبادة الجماعية إلى حد ما. من بين أولئك وضع 72539 في الفئة الأولى، و397103 في الفئة الثانية، و296847 في الفئة الثالثة. في كانون الثاني/ يناير 2007 أكثر من 9 آلاف محكمة غاكاكا كانت تعمل على مستوى الخلية (أصغر مستوى إداري) وأكثر من 1500 على المستوى القطاعي. وفقًا لتقارير وسائل الإعلام، تخطط الحكومة الرواندية لإنهاء العملية بحلول نهاية عام 2007. [2]

هناك نقد كثير يحيط بنظام الغاكاكا بدءا من أولئك الذين يجادلون بأن لها دوافع سياسية وتمثل عدالة المنتصر، لأولئك الذين يعبرون عن قلقهم إزاء عدم وجود معايير دولية لها، وانعدام الحماية للشهود (قُتل عدد منهم قبل الإدلاء بشهادتهم) الميل إلى الإدلاء بشهادات زائفة مقابل عقوبات أخف، وخطر القيام باعتقالات جديدة، وإعادة فتح جروح الإبادة الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف بالاغتصاب والتعذيب الجنسي كجرائم خطيرة خارج نطاق سلطة الغاكاكا له دلالات إيجابية وسلبية. فهي إيجابية من ناحية الاعتراف بهذه الأفعال كجرائم شنيعة يجب أن تحاكم في المحاكم الجنائية؛ ولكن سلبية من ناحية أن العديد من الضحايا لن يستفيدوا من التعويضات المحتملة وغيرها من الآليات التي تُؤَمِنها محاكم الغاكاكا. أخيرًا، يؤدي تشديد الحيز السياسي في رواندا وتهميش الحكومة لأحزاب المعارضة إلى المزيد من النقد وقد يفاقم التوترات العرقية مرة أخرى [3].

(1) للمزيد من المعلومات عن محاكم الغاكاكا أنظر إلى Gacaca Courts in Rwanda متوفر على الرابط التالي http:||www.penalreform.org/english/theme_gacaca.htm retrieved July 26, 2006.

(2) Godwin Agaba, «Gacaca Courts to Change Structure,»Kigali Times, January 7, 2007, http:|| allafrica.com

(3) Stephanie Wolters, «The Gacaca process,» African Security Review 14, no. 3(2005) http:||www.iss.co.za

قد يأتي النظام بنتائج عكسية، لكن الحاجة إلى تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية للعدالة بشكلٍ ما أمر معترف به على نطاق واسع.

على الرغم من نقاط ضعفها، تقر الغاكاكا أيضًا بأن الآلاف كانوا متورطين في أعمال العنف، وأن لكل ضحية الحق في العدالة، وربما الأهم من ذلك أنه يجب توسيع العدالة وجعلها متاحة للجميع في مجتمعاتهم. كما لا ينبغي أن تشمل سرد الحقائق فقط، بل أيضًا عناصر العدالة الاجتماعية وخدمة المجتمع والتعويضات لعدد كبير من الضحايا، ليس فقط لحفنة قادرة على أو راغبة بالمثول أمام المحكمة. على الرغم من أن وعد التعويضات مثير للجدل في نظر الكثيرين، إلا أنه يمكن أن يكون حاسمًا في الوصول إلى خاتمة نفسية وتقديم مساعدة عملية للضحايا الذين يعيشون مع عواقب العنف. بالنسبة للعديد من الناجين، تعتبر معاقبة مرتكبي الجرائم إحدى عناصر العدالة، ولكنها ليست الأولوية بالضرورة. في البيرو على سبيل المثال، تقول مانتيلا أن العديد من الناجيات من الاغتصاب يفضلن تلقي إعالة والاعتراف بالأبوة للأطفال المولودين من الاغتصاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى الرعاية الصحية والجسدية والعقلية كما التوظيف والتعليم أمور ضرورية لتمكين الضحايا من إعادة بناء حياتهم بأنفسهم.

تدل الإفادات من لجنة الحقيقة والمصالحة في سييرا ليون إلى مسائل ممثلة. خلال كلامها أمام اللجنة في فري تاون قالت اوغوستا امارا، ضحية شابة للخطف والإغتصاب، «أريد الحديث عن تعليمي.» يمثل طلب اوغوستا رغبات الضحايا. فتابعت الكلام بعد أن سنحت لها المحكمة الفرصة للإضافة إلى شهادتها، «أريدكم أن تساعدوني في تعليمي لأنني أريد أن أتعلم...أريدكم أن تساعدوا والدتي لأنني خسرت أبي.» يشير المفوض سوكا إلى أن اللجنة لديها تفويض محدود، لكن يسأل «هل تريدين من الحكومة أن تفعل أي شيء من أجلك؟» تعيد اوغوستا مطلبها «أجل، أريدهم أن يساعدوا في تعليمي.» [1]

---

(1) Augusta Amara, transcript of testimony, Appendix 3 ـ Trasncripts of TRC Public Hearings, 2004, pp. 103 - 113
http://trcsierraleone.org

هناك شرخ ملحوظ بين معاملة المجتمع الدولي لضحايا جرائم الحرب، سواء كانوا رجالًا أم نساء، والاهتمام الذي يُولى لمرتكبي تلك الجرائم. الموارد التي وضعت لإنشاء المحاكم واللجان في تناقض صارخ مع تلك الموجهة إلى الضحايا. في سييرا ليون على سبيل المثال في آب/ أغسطس 2005، دعا تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة حكومة سيراليون إلى إنشاء صندوق وطني للتعويضات للضحايا، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم هذا الصندوق. بعد مرور عام، لم يكن الصندوق قد وجد بعد. [1] بحلول نيسان/ أبريل 2007، ساهم صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة بثلاثة ملايين دولار فقط للبدء في دفع تعويضات لآلاف من معاقي الحرب وغيرهم من الضحايا [2].

بالإضافة الى ذلك، وكما نُوقش في الفصل الثالث، الموارد متوفرة بسهولةٍ أكبر للمقاتلين السابقين في سبيل نزع السلاح والتسريح أكثر من توجيهها إلى أولئك الذين وقعوا ضحية لهم، أو أولئك الذين يشاركون في العمل الشاق لبناء الثقة والمصالحة. إن تغيير الممارسات القضائية لتعزيز قيم حقوق الإنسان هي خطوة مهمة. ومع ذلك، ما لم يتم توسيع مفاهيم حقوق الإنسان والعدالة لتلبية احتياجات البقاء لدى الناس، بما في ذلك قضايا الصحة والرعاية والوصول إلى التعليم، والعمالة ـ وتعزيز العدالة الاجتماعية وحل أسباب الصراع الجذرية ـ ستبقى آليات العدالة الانتقالية والمحاكم ولجان الحقيقة والمصالحة وغيرها تشوبها العيوب.

الخاتمة

هل يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة؟ نعم، فهذا الأمر يحدث كل يوم. هل هو سلام دائم وإيجابي؟ بالتأكيد ليس للناجين من العنف. العدالة ضرورية ولكن ليس عدالة قاعة المحكمة فقط. ترمز المحاكم والمحكمة الجنائية الدولية إلى تقدم حقيقي في الكفاح من أجل تسليط الضوء على جرائم الحرب، حتى لو لم تستطع إنهاء جميع أشكال الإفلات

---

(1) The World Organization Against Torture, Sierra Leone Victims of War Remain Without Reparations, June 26. 2005
http.||www.crin.org retrieved July 27, 2006.

(2) «Sierra Leone TRC Receives $3M to Pay Reparation,» Panapress, April 24, 2007, http.||www.panapress.com

من العقاب. استطاعت لجان الحقيقة والمصالحة التعرف إلى حدٍ ما على ضبابية الخطوط الفاصلة بين الناجي والضحية والجاني. الاهتمام بالمصالحة ومسألة المغفرة مهما كان مليئاً بالعيوب يعتبر تطوراً مهماً. يعد الاعتراف بالاغتصاب والعنف الجنسي كاستراتيجيتين للحرب علامة مهمة على التقدم. كذلك المحاولات لاستيعاب كلية تجارب الناس، وليس فقط التركيز على العنف الجسدي، ولكن أيضًا إعطاء مساحة لأولئك الذين يرغبون في التحدث عن صدماتهم في النزوح، والطفولة المفقودة، وأحلام المستقبل.

كما يعد الاعتراف بآليات وطقوس المصالحة الموجودة عبر التقاليد وإعطاء مساحة لها من الخطوات الهامة.

طوال هذه العملية، لعبت المرأة دورًا مهمًا في تعزيز فعالية المؤسسات بشكل جوهري وإجرائي. كقضاة ومحاميات، وموظفات خبيرات لدى المحاكم، وشاهدات ساهمن بشكل فردي وجماعي في نظرية وممارسة العدالة الانتقالية. كناشطات في المجتمع المدني قمن بإشراك المجتمع الدولي والحكومات الوطنية، كما ارسين نهجاً إنساني المحور في العمل من خلال توفير الرعاية والدعم والحماية للضحايا. هن أيضاً ركزن على جهود المصالحة المجتمعية الطويلة الأجل. ربما الأهم من ذلك أنهن لفتن الانتباه إلى الثغرات الموجودة لا سيما فيما يتعلق باحتياجات الضحايا البعيدة المدى.

إذا كان الهدف هو تحسين السلام والعدالة المستدامين، يجب على المجتمع الدولي بما في ذلك الدول والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والناشطين الذين يدعمون ويمولون آليات العدالة الانتقالية سماع أصوات الضحايا والناجين والاستجابة لها. إن اتهام مجرمي الحرب لا يلبي الاحتياجات العاجلة والطويلة الأجل للمشوهين، والمغتصَبين، والأيتام، والمصابين بالإيدز. حتى تقديم التعويضات الرمزية غير كافي. يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز حدود الإجرام والقانون لاحتضان العدالة الاجتماعية. بالنسبة للنساء والرجال والأولاد والبنات الذين يعيشون مع ذكريات « تأتي كموجةٍ تلو الأخرى «، يجب أن تشمل العدالة الاعتراف باحتياجاتهم المستقبلية وإنسانيتهم، وتقديم الدعم والرعاية والحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرصة لاكتساب المهارات.

بأقل تقدير العدالة تعني التحرر من التمييز والنبذ حتى يتمكنوا كغيرهم من الاعتناء بأنفسهم بعيداً عن وصمة وتجربة الضحية، ويكون لديهم أمل في حياة كريمة.

المجتمع الدولي: كيف لا يزال النظام يخذل النساء

«كلّ ما أعلمه أن العالم قد خرج عن صوابه في تعامله مع المرأة وقضاياها. يجدر بي الاعتراف أنني أعيش في حالة دائمة من الغضب المشتعل تجاه ما تمر به المرأة، أنه بودّي خنق المسؤولين عن الحالة التي تعيشها وضرب أولئك الذين انتظروا فترةً طويلة للغاية لتحريك ساكنًا. أولئك الذين يمكنهم اختلاق عددٍ لا يحصى من الأسباب لإشعال حروبهم ولكنهم لا يملكون الأدوات الكافية لتحسين الحالة الإنسانية جمعاء.»

ـ ستيفن لويس، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمرض الإيدز في أفريقيا، العام 2005.

«بينما يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن، يشدد في الوقت عينه على أهمية الدفع قدمًا بالتنفيذ الكامل والفّعال للقرار رقم 1325 (2000).»[1] هذا ما تنص عليه الفقرة الثالثة من بيان رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول في العام 2005. تجسد هذه الكلمات ضعف الجهود الدولية التي تُبذل بهدف حماية المرأة من آثار الحروب والصراعات الناشئة وعجز المحاولات التي لا تزال تفشل بإشراكها كجزءٍ فاعل في عمليات السلام.

بعد مجرد أشهرٍ قليلة على هذا البيان، قدم السفير أمير باري جونز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، تقريره إلى مجلس الأمن عقب عودته من السودان في يونيو/ حزيران 2006، والذي فيه شرح التالي:

«لا يمكننا إلا أن نعجب بشجاعة النساء اللواتي يواجهن أعباء حياة دارفور الهائلة ومصاعب العيش في مخيمات تشاد. بكل ما أوتين من قوة صامتة، ينقلن المياه

(1) UN Security Council Presidential Statement, S/PRST\20055\, October 2005, available at http:\\www.reliefweb.int/rw, retrieved July 26, 2006.

وكرامتهن فوق الأكتاف. يبحثن عن الحطب لتدفئة أولادهن. يتحملن كل العنف والاعتداءات التي يتعرضن لها، من ميليشيا الجنجويد وغيرهم. وفي الوقت عينه يربين أجيال وأجيال بدون دعم يذكر من الذكور. كثيرًا ما يمر على سمعنا قرار مجلس الأمن (1325) حول المرأة والسلام والأمن. ذلك القرار التاريخي الذي يتناول دور المرأة كضحية مستهدفة عن سبق إصرار. لكن على أرض الواقع وبعيدًا عن كل ما هو حبر على ورق، لا تتلقى النساء الدعم والتمكين اللازمين لإشراكها في الحياة السياسية، دورٌ يعتبر حقًّا مستحقًا لا بد منه لاستعادة المنطقة استقرارها. بالتالي فإن الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار رقم 1325 باتت صارخة وملحة.... وبالفعل، فإن المرأة السودانية قد حددت أصلا سلسلة من الإجراءات للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف.»[1]

عامًا بعد عام، يتم احراز التقدم ويسلط الضوء على صمود المرأة وإبداعاتها وكرامتها الشامخة رغم كل الصعاب، في المحافل الدولية ومن قبل الجمعيات العالمية. القرار رقم 1325 كان بالفعل معلمًا بارزًا، فهو الإطار القانوني والسياسي الذي بموجبه تُلزم الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى والبيروقراطيون الذين يديرون هذه الأنظمة بمعالجة وضع النساء في الحرب ـ من حيث تقويتهن ودعمهن وحمايتهن على وجه الدوام.

قليلٌ من الناس يشككون في الدور التحفيزي الذي لعبه القرار منذ العام 2000، ومما لا شك فيه أن سلة من التغييرات قد طرأت. تحدث تغييرات. فنرى أن داخل نظام الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية، يوجد العديد من الوحدات أو الأفراد الذين يأخذون على عاتقهم مهمة «تعميم مراعاة المنظور الجنساني» أو التركيز (لنكون أكثر دقة) على النساء، ليس فقط في القضايا التنموية التقليدية ولكن أيضًا في مجال السلام والأمن المتنامي دومًا.

في العام 2004، طلب مجلس الأمن مجموعة «خطط عمل» من منظومة الأمم المتحدة كسيناريوهات محتملة لتنفيذ أحكام قراره. أنتجت الوكالات كافة خطة عمل

---

(1) Emyr Jones Parry, Report to the Security Council on the Council›s Mission to Sudan, Addis Ababa and Chad, June 15, 2006, available at http:||www.darfurpeaceanddevelopment.org, retrieved July 26, 2006.

على مستوى نظام الأمم المتحدة أجمع. جلس المسؤولون الذين هم دومًا في انشغال في ورشات العمل، والكثير منهم على مضض، واستمعوا إلى أحكام القرار 1325 لأول مرة. تم كتابة الأوراق البحثية والتقارير وإلقاء الخطب وتقديم دورات تدريبية وحضور مؤتمرات وإعداد كتيبات ووضع ميزانيات محدودة... لكن المجلس نفسه لم يضع سقف معايير عالٍ للتنفيذ. فمن العام 2000 وصولًا إلى العام 2006، لم يتم الاشارة الى القرار 1325 في قرارات مجلس الأمن إلا بنسبة 25.52% (أي على مستوى 69 بلد من أصل 239).[1] ومنذ ولادة هذا القرار، لم تفعل الكيانات الدولية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم) شيئًا يذكر لتعزيز مشاركة المرأة كوسيطة. في مراجعة سريعة لسنة 2005، يتراءى لنا إلى أنه من بين نطاق عمليات السلام الجارية أو التي اختتمت مؤخرًا في ذلك الوقت، لا سيما تلك التي جرت في السودان وإقليم آتشيه في إندونيسيا، كانت العملية الأوغندية فقط هي التي توسطت فيها امرأة، وهي بيتي بيغومبي.[2] وبحلول العام 2007، لم تعد تشارك بيغومبي كدورها الوسيطي بشكل مباشر. وعادة ما يتم تبرير هذا الدور شبه المنعدم للمرأة باستخدام حجة خبرتها المحدودة. ومعظم محاولات إصلاح الوضع كانت سطحية. فعادة ما تسبق كلمة امرأة عبارتي مؤهلة ومناسبة. لكن كما تقول كورا فايس، «هل سبق وطُلب من الرجال أن يكونوا مؤهلين لهذه الوظائف؟».[3]

على الصعيد الوطني، يتواصل استبعاد النساء من محادثات السلام. تواصل قوات حفظ السلام والجيوش والجماعات المتمردة استغلال النساء جنسياً. وتواصل برامج إعادة الإعمار والتمويل بعد الصراع، إلى حد كبير، غض النظر عن كيان النساء ووجودهن. يتم إحراز تقدم مشهود فيما يخص القرار 1325 على نفس خطى التقدمات الملحوظة في التطبيق الفعلي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية للدفاع عن

(1) See Peacewomen 1325 Monitor, 1325 Resolution Watch, Country Index, available at http://www.peacewomen.org.

(2) Antonia Potter, We the Women: Why Conflict Mediation Is Not a Job for Men (Geneva: Center for Humanitarian Dialogue, 2005).

(3) مراسلات خاصة مع الكاتبة، شباط/ فبراير 2007.

حقوق الإنسان. لكن معظم النساء، ولا سيما أولئك اللواتي يعشن في المناطق المتأثرة بالنزاعات، أكن ناشطات حقوقية أم لا، بالكاد يتلمسن هذه المحاولات أو يشعرن بالتغيير التي تحاول خلقه.

في هذا الفصل، أحاول الابتعاد قدر المستطاع عن مساهمات النساء والقيود التي تعترض نشاطات المرأة، للتركيز عوضًا على ضعف مبادرات النظام الدولي في الوفاء بالتزاماته وواجباته تجاه المرأة والنهوض بها. سأعالج التحديات المفاهيمية والتنظيمية، والتحديات المؤسساتية والبنيوية، ومتلازمة اللامبالاة والنسيان المتفشية في أرجاء المؤسسات الدولية. وفي نهاية تحليلي، سأتناول بعض الخطوات الأساسية لتجاوز التصورات الحالية بهدف ضمان التزام دائم تجاه النساء فيما يخص مجالي الأمن والسلام.

إشكال مفهومي

إن مشاركة المرأة في إحلال السلام ومعالجة القضايا المتعلقة بالأمن، بالرغم من محدودية هذا الدور، تضرب النظام الوستفالي العالمي المعاصر وكافة مبادئ نظريات العلاقات الدولية، على رأسها مبدأ عدم التدخل وسيادة الدول، عرض الحائط. لكن الخطاب المتحور حول المرأة والسلام والأمن لم يكن الأول في شن تلك الضربة. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان قد سبقه بأشواط. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة تعرف عن نفسها كمنظمة تضم دولًا أعضاء، تحمل راية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. من المهد ولد نظام الأمم المتحدة محاطًا بمفاهيم الحد الأدنى للسلام بين الدول من جهة، ومن جهةٍ أخرى بمفاهيم السلام القصوى بين الدول وفي داخلها برفقة مبادئ التنمية واحترام حقوق الإنسان.

في العام 1999، وجه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان خطابه لمجلس الأمن، متناولًا هذه الازدواجية بشكلٍ أكثر من مباشر:

«ما دمتُ الأمين العام، فإن الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة تعنى بالإنسان، سنجعل منه محور أعمالنا ونشاطاتنا.. لا يحق لأي حكومة أن تختبئ خلف الأمن القومي وتقدم على انتهاك الحقوق والحريات

الأساسية لشعوبها تحت رايته. سواء كنت تنتمي إلى أقلية أو جماعةٍ أغلبية، فحقوقك وحرياتك الأساسية كإنسان مقدسة كل التقديس. وممّا لا شك فيه أن هذه القاعدة الدولية دائمة التطور ستشكل تحدًّيا جوهريًّا للأمم المتحدة. لكن في الوقت عينه، ما من مكان يسمح للشكّ أننا سنخون كل المثل التي نفحت الإلهام في عملية تأسيس الأمم المتحدة، إذا ما فشلنا في هذا التحدي وسمحنا لمنظمتنا بأن تصبح المهرب لممارسي التطهير العرقي والقتل الجماعي.» (1)

بمجرد أن نطق بها كوفي أنان، صنفته كلماته كأحد مناصري الأمن البشري الذين يدركون الحقائق المتغيرة في الأمن العالمي في أعقاب الحرب الباردة، وازدياد النزاعات الحادة، والإبادة الجماعية في رواندا، بالإضافة إلى مجموعةٍ من العوامل الأخرى (بما في ذلك السياسات الانمائية الهيكلية في الثمانينات) التي جلبت الخراب على الاقتصادات وزادت الفقر في العديد من البلدان. هذا العالم المتطور والمعقد من الصراع الذي يضم جهات فاعلة غير حكومية قاتلت في القرى والمدن واستهدفت المدنيين والأهداف المدنية، دفع في نهاية المطاف إلى دراسة عن كثب لطبيعة الحروب. نتيجة للتهديدات الأمنية غير التقليدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتدهور البيئي العابر للحدود الوطنية، عمل هذا العالم المعقد على تغذية خطاب جديد يربط بين كل من التنمية والسلام والأمن تحت الجناح الواسع للأمن البشري. هذا كان تحولًّا نمطيًا بعيًدا عن المفاهيم العسكرية الأمنية التقليدية للدولة نحو مفهوم أكثر تركيزًا على الناس وأكثر درايةً بالظروف الداخلية للدول.

يقدم الأمن الإنساني، المفهوم الذي صاغه أولاً برنامج الأمم المتحدة للتنمية ثم أسهب في شرحه وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسورثي، الإطار الذي يمكن من خلاله الجمع بين قضايا السياسة والأمن من ناحية وبين قضايا التنمية من ناحية أخرى. فكما كتب Axworthy في العام 1999:

«الأمن البشري في جوهره يشير إلى سلامة الأشخاص من

---

(1) Kofi Annan, «No Government Has the Right to Hide Behind National Sovereignty in Order to Violate Human Rights,» Guardian Unlimited, April 7, 1999, available at http://www.guardian.co.uk.

التهديدات العنيفة وغير العنيفة على حدٍّ سواء. هو الحالة التي فيها يتمتع المرء بالحرية التامة من التهديدات الواسعة النطاق التي قد تمس بحقوقهم كبشر أو سلامتهم أو حتى حياتهم.. إنه طريقة بديلة لرؤية العالم، مع اتخاذ البشر كنقطة مرجعية بدلاً من التركيز على وجه الحصر، على أمن الأراضي أو الحكومات. مثله مثل مفاهيم الأمن الأخرى ـ كالأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي ـ فالأمن البشري يتعلق بالحماية. يستلزم الأمن البشري اتخاذ تدابير وقائية للحد من درجة العرضة للمخاطر والتقليل منها، واتخاذ إجراءات تصحيحية عندما تفشل الوقاية.

لا ينبغي التفكير في مجموعة الأخطار المحتملة التي تهدد الأمن البشري من منظار ضيق. بينما أنه من الواضح أن سلامة الناس معرضة لخطر كبير في حالات النزاع المسلح، فإن مقاربة الأمن الإنساني ليست مرادفة للعمل الإنساني بهذه البساطة. فمفهوم الأمن البشري يكرس الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وإلى المساعدة في ضمان سلامة الناس في المستقبل. هناك أيضًا أبعاد متعلقة بالأمن الإنساني تشتمل عليها مجموعة واسعة من التحديات، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتدهور البيئي والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية. إن الاضطرابات الاجتماعية والعنف الواسع النطاق الذي يصاحب الأزمات الاقتصادية في كثير من الأحيان يدل على أن هناك أرضية اقتصادية واضحة للأمن البشري. والاختبار الذي سيفيدنا بتحديد ما إذا كان من المفيد وضع إطار لأي مشكلة من منظور الأمن الإنساني هو درجة الخطورة التي تقف عرةً لسلامة البشر.» [1]

كما هو مذكور في الفصل الأول من هذا الكتاب، تم تكييف مفهوم الأمن الإنساني وتوضيحه أكثر في التقرير الذي قدمه كوفي أنان في العام 2005 المعنون «في حرية أكبر: نحو الأمن والتنمية وحقوق الإنسان للجميع»؛ والذي ينص على حقوق الناس في العيش في مأمن من العوز والفقر، والتحرر من الخوف والقمع (بما في ذلك التهديد بالإرهاب أو باستخدام القوة)، وحرية العيش بكرامة.... إذ يشير التقرير إلى أنه

(1) Lloyd Axworthy, Human Security: Safety for People in a Changing World (Ottawa: Canadian Ministry of Foreign Affairs, 1999), available at https://www.securitehumaine.gc.ca.

« لم يحدث في أي وقت من تاريخ البشرية أن كانت مصائر كل امرأة ورجل وطفل في العالم كله مترابطة كما هي عليه الآن. نحن متحدون بالضرورات الأخلاقية والمصالح العملية»، داعيًا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تولي زمام مسؤولياتها.[1]

يتماشى مفهوم الأمن البشري مع تحديات وقيود القانون الدولي المتعلقة بالأفراد النازحين داخليا. فوفقًا للقانون الدولي، يتمتع اللاجئون (أي الأشخاص الذين يهربون عبر الحدود) بالحق في الحماية من قبَل المجتمع الدولي، لكن الأفراد النازحين داخليًّا الذين بقوا داخل حدود دولتهم ليس لهم حق الرجوع القانوني على المستوى الدولي. كان عدد النازحين داخليًا يزداد في العام 1992 عندما تم تعيين رجل الدولة السلوفيني فرانسيس دينج ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمشردين داخلياً. على مر السنين، قاد دينج عملية تطوير المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي وسعى إلى تغيير الطريق الذي ينتهجه مبدأ سيادة الدولة والحق في عدم التدخل وتوجيهه نحو خطابٍ يقرّ بمسؤولية الدول في حماية المواطنين. في خطاب ألقاه دينج في اجتماع وزاري في العام 2000، سلط الضوء على أهمية نموذج الأمن الإنساني: «يوفر الأمن الإنساني إطارًا مفاهيميًا ملائمًا لمواجهة التحدي العالمي المتمثل في التشرد الداخلي... [إنه] يوفر الغطاء الراعي لعملية نص مفهوم السيادة على أنها مسؤولية تمارس العين الساهرة للمجتمع الدولي بهدف مساءلة الدول من جهة، وتقديم يد العون لها من جهةٍ أخرى لضمان السلامة الجسدية والنفسية والمعنوية والمادية لكل من يخضع/ تخضع لولايتها». كما أشار دينج إلى أن «الأمن البشري يوفر إطارًا مناسبًا لضم الجهات الفاعلة غير الحكومية تحت طائلة معايير المساءلة.»[2]

تأتي إشارة دينج السالف ذكرها إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية في سياق الجماعات المعارضة المسلحة وغيرها. لكن من خلال تجاوز هياكل الدولة، يتيح إطار العمل لأصوات المجتمع المدني البديلة أن يكون لها مساحة في النقاشات وعملية اتخاذ القرارات.

---

(1) Kofi Annan, In Larger Freedom: Towards Security, Development and Human Rights for All (New York: United Nations, 2005), paragraph 220.

(2) Francis Deng, «Human Security and the Global Challenge of Displacement,» speech, Ministerial Meeting on Human Security, May 11, 2000, available at http://www.brookings.edu.

بالنسبة للنساء بشكل خاص، يحظى نموذج الأمن الإنساني بأهمية في حالتين. أولاً، كما نوقش في الفصل الخامس الذي يتناول أفريقيا الجنوبية، يمكن أن تكون القضايا الأمنية التي طُرحت وتمت معالجتها في إطار هذا النموذج هي تلك التي تتعلق بها النساء. ولا يمكن لأي قدر من المعدات العسكرية أن يحل مشاكل الفقر أو فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أو يوقف التدهور البيئي وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة. حتى الجريمة في المجتمعات المحلية والعنف المنزلي والاتجار بالبشر وتعاطي المخدرات والبطالة والنزعات نحو التطرف الديني؛ جميعها لا يمكن معالجته بواسطة قوات الأمن وحدها. الدولة قادرة على قيادة الجهود لحل هذه المشاكل، ولا بد لها من استلام زمام القيادة بمساندة شعبها. ثانياً، يخلق النموذج مساحةً لخطاب أكثر شمولية، حيث يمكن المرأة من المشاركة المباشرة.

على الرغم من فوائد هذا النهج، لم نشهد أي تحول معياري بعد. علمًا أن مفهوم الأمن البشري يحظى بالعديد من المؤيدين على المستويين المفاهيمي والسياسي اللذين تجسدا في الدراسات الأكاديمية المتعمقة والاهتمام العالي المستوى، لكنه لم يحل محل نماذج الدولة التقليدية أو الأمن القومي. كانت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة والتدخلات العسكرية اللاحقة التي قامت بها أميركا بمثابة انتكاسة في هذا المجال المفاهيمي. لا تزال تدفع منظومة الأمم المتحدة (والمنظمات الإقليمية التابعة) إرادة الدول الأعضاء فيها، وليس احتياجات مواطنيها في حد ذاتها. ونتيجة لذلك، وللأسباب نفسها التي تجعل منظومة الأمم المتحدة المنقسمة سياسيًّا غير قادرةٍ على التدخل في أزمة زيمبابوي أو إحداث وقع مسموع فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران أو في أي مكان آخر، فالأمم المتحدة لا تستطيع إجبار دولها الأعضاء على اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بإشراك المرأة في العمليات المتعلقة بالسلام وبإحلاله.

القرار 1325: أهو حصان طروادة؟

يجسد القرار 1325 حصان طروادة في سياقنا هذا، طبعًا من منظور بلاغي. فينبعث القرار من مجلس الأمن ويدعو الدول الأعضاء إلى التحرك. ومن ثم يدعو بكل صراحة إلى التشاور مع الجماعات النسائية المجتمعية وإشراكها في تنفيذ اتفاقات السلام. كما

أنه يدعو الدول الأعضاء إلى تعيين المزيد من النساء في مناصب صنع القرار المتعلقة بمنع النزاعات وحلها وإعادة الإعمار. ولا ننسى أن هذا القرار يشير أيضًا بشكل واضح إلى احتياجات المرأة في سياق الانتخابات والعمليات القضائية وغيرها من المؤسسات. قد يهب من يخالفني الرأي قائلين إنه على الرغم من اعتماد القرار 1325 بالإجماع، فإنه يأتي بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، على عكس الفصل السابع. لذلك، لا يمكن فرض تنفيذ هذا القرار ولا يمكن معاقبة عدم الامتثال. ومع ذلك، ووفقًا للمادة 25 من الميثاق، نقرأ التالي: «يوافق أعضاء الأمم المتحدة على قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقًا لهذا الميثاق». القرار 1325 بمثابة جسرٍ، وإن كانت طريقه ضيقة، بين النموذج البسيط المتمحور حول الدولة ونموذج الأمن الأكثر تركيزًا على الناس.

ربما لم يتم الاعتراف بأهمية القرار تمامًا لحظة ولادته في العام 2000. تلقى القرار دعمًا من بلدان ككندا وناميبيا وبنغلاديش وجامايكا التي توافق على قرارات متعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، أو بحماية المدنيين، أو بالمبدأ أن الإيدز يشكل تهديدًا للأمن. لكن الدول الأخرى، على رأسهم روسيا، وقفت متصديةً بحجة أن هكذا قضايا مماثلة خارج نطاق أعمال مجلس الأمن. لكن في نهاية المطاف، نجحت الرسالة التي بعثتها النساء، بمثابتهن بانيات للسلام العالمي من جهة وكضحايا يعملن على إضفاء لمسة بشرية على النزاعات التي تعمّ بها الساحة الدولية من جهةٍ أخرى، في الوصول إلى مجلس الأمن وتمكنت من ترك وقعٍ خلفها. محاولات تصوير النساء كضحايا باتت الآن في نفس الكفّة مع مبادرات تصويرهن كبانيات السلام ورسالة خير للعالم وربما أيضًا حل إن كان جزئيًّا للحروب المروعة التي يخوضها مجلس الأمن. وهنا جاء موقف ناميبيا والتفاتها إلى الأبعاد الجندرية لعمليات بناء السلام واهتمامها بترسيخ إعلان ويندهوك في الوقت المناسب، مشكّلًا داعمًا مباشرًا للتقييم الذي أجراه مجلس الأمن حول عمليات حفظ السلام وتقديم الدعم.

استدرك المناصرون والمدافعون مدى أهمية النظر إلى المرأة ككيان سلمي وليس كتهديدٍ مستمرّ للوضع الراهن أو النظام الدولي. فما كان من إحدى الناشطات إلّا الابتسام والقول أن «النساء هم نساء في نهاية المطاف»، بينما تحاول استحضار صور

الأمهات في الأرجنتين وسري لانكا اللواتي لسن فعلًا مجرّد مربّيات أجيالٍ بسيطات. كل هذا الكلام حول اعتبار المرأة جزءًا لا يتجزأ من عمليات السلام، تمامًا كالخطابات المتمحورة حول دور المجتمع المدني وأهمية مجموعات حقوق الإنسان، لم يصل إلى مسمع الدول الأعضاء في مجلس الأمن ولا زال غير قادرٍ على تحريك ذاك الاحساس بالعجلة بين صفوفهم.

اشتمل القرار على أربعة موضوعات متميزة وواسعة النطاق: (1) حاجة النساء للحماية في الحالات المتأثرة بالنزاع، (2) النساء كمشاركات في عمليات السلام، (3) تعميم المنظور الجندري في عمليات السلام، (4) تعميم مراعاة المنظور الجندري في نظام الأمم المتحدة وإعداد التقارير. لكن على الأرجح، لم يكن أعضاء المجلس على دراية تامة بالطريقة التي ستتبعها الجماعات النسائية في المجتمع المدني والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة لإحياء القرار 1325.

لذلك، وعلى المستوى المعياري، تندرج مسألة إشراك المرأة في صلب عملية شد الحبال بين مفاهيم السلام والأمن المتعارضة. من ناحية، هناك وجهة نظر الحد الأدنى، التي تركز على الدولة، حيث التدخلات الدولية محدودة والحكومات هي الملك. ومن ناحية أخرى، هناك نهج الحد الأعلى الذي يركز على الناس ويتضمن المثل العليا للتنمية وحقوق الإنسان والإدماج. ويساهم الافتقار إلى الوضوح المعياري في الافتقار إلى التنفيذ الفعال.

إن إهمال حماية النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع ومشاركتها في عمليات السلام، سواء بشكل صريح أو مضمور، يرجع أيضًا إلى الرفض الصريح بين بعض الجهات الفاعلة والمؤسسات للمبدأ الأساسي المتعلّق بحقوق المرأة وأدوارها في مسائل السلام والأمن. يجادل البعض بأن حفظ السلام يتعلق بتحقيق الأمن وليس حقوق المرأة. وغالبًا ما تبقى مسألة الأمن والسلام معلقة. يشير آخرون إلى تكاثر القضايا التي يجب معالجتها. وعلى حد تعبير أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة، «اليوم نساء، وغدًا نوع مهدد بالانقراض.»[1] بغض النظر عن السياسات والولايات التي توجهها.

(1) نقاش مع المؤلفة، نيو يورك، حزيران/ يونيو 2006.

وأخيرًا، يغلب الموقف القائل بأن تعزيز مشاركة المرأة يشبه الهندسة الاجتماعية وفرض القيم الغربية على المجتمعات غير الغربية. وهذه لمفارقة مضاعفة. أولاً، جاءت روح ومطلب قرار مجلس الأمن رقم 1325 من المجتمعات غير الغربية والنساء اللائي قاومن الحرب، ولم تقوده دولة غربية. ثانياً، إن دفع النظام الدولي نحو الديمقراطية وتحرير الأسواق في البلدان الفقيرة، ووجوده في دول ما بعد الصراع، له تأثير اجتماعي عميق. ومع ذلك، فإن الاتهامات المتعلقة بالهندسة الاجتماعية على هذه الجبهة ستقابل بالكثير من الرفض والتبرير وهز الرأس.

رغم بطئه، فإن التغيير في النظام الدولي قادم. وبحلول العام 2006، كانت المملكة المتحدة والسويد وبلدان أخرى قد وضعت خططها وسياساتها الخاصة بتنفيذ القرار. في إسرائيل، قام الكنيست بتعديل قانون المساواة في حقوق المرأة، حيث كلف الحكومة بإشراك النساء في أي مفاوضات بشأن بناء السلام وحل النزاعات. وحول العالم، تتناول الدول الجزرية في المحيط الهادئ، بقيادة فيجي، القضايا في عالمها الخاص. وعلى مر السنين، قام الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية والهيئات الإقليمية الأخرى إما بتكييف أحكام القرار أو اعتماد سياساتها الخاصة التي تجسد روح القرار.

داخل منظومة الأمم المتحدة أيضًا، بدأت الخطط والبرامج بتفعيل الاهتمام باحتياجات النساء في الأزمات الإنسانية والطوارئ وعمليات السلام وأثناء حفظ السلام وما بعد الصراع. على سبيل المثال، تتضمن خطة إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة تدابير للمشاركة الفعالة مع المجموعات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات وإنتاج تحليلات للحالة الجندرية. وإذا تم تنفيذه، فسيضمن وضع معايير عالية فيما يتعلق بحماية ومشاركة المرأة أيضًا عندما تعمل الأمم المتحدة كوسيط في عمليات السلام.

في الممارسة العملية، كانت خطواتها بطيئة ولكنها مهمة. على سبيل المثال، كانت الشراكة مع شبكة سلام نساء غرب إفريقيا في نهر مانو مفيدة للجميع. تأسست في العام 2000 وفازت بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2004، وتضم الشبكة

عضوية متنوعة من النساء من القاعدة إلى النخبة في سيراليون وغينيا وليبيريا، مهمتهن منع وإنهاء الحرب في المنطقة دون الإقليمية. ونظرًا لهويتها المحلية والإقليمية ووجودها على أرض الواقع، فإن MARWOPNET كانت شريكًا فعالًا للأمم المتحدة في توعية الجمهور بالعنف في غينيا وتعزيز السلام في سيراليون وليبيريا،[1] ويمكنها قول وفعل الكثير الذي لا تقدر عليه الجهات الفاعلة الخارجية. من خلال دعمها، لم تتابع الأمم المتحدة مهمتها في تعزيز السلام الإقليمي فحسب، بل ساعدت أيضًا في تعزيز مصداقية الشبكة وتضخيم صوتها.

تدفع خطط العمل والتوجيهات بالإدارات والوكالات إلى التركيز على أحكام القرار التي لا تؤدي فقط إلى توليد الوعي ما بين فريق العمل وخلق روابط التعاون فيما بينهم، بل أيضًا إلى التطبيق الفعلي للمبادرات المستهدفة. التوجيه للمبادرات المستهدفة. ساعدت الشراكة بين إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة وشبكات نساء نهر مانو للسلام في سيراليون وليبيريا وغينيا (MARWOPNET) على تحديد مكانة داخل الإدارة فيما يتعلق بالأطر التي تحد علاقة الذراع السياسي للأمم المتحدة ونطاق مشاركاتها. يُظهر التواصل أيضًا أن التعاون مع المجتمع المدني لا يهدد سلطة الدولة. لا بل الأهم من ذلك، باستخدام القرار 1325 كنقطة دخول، فإن منظومة الأمم المتحدة قادرة على التعامل مع قطاعات المجتمع الملتزمة بالعمل من أجل السلام بل أي أجندات خفية. وعندما تكون الشراكات فعالة، يمكن لمجموعات المجتمع المدني أن تكون داعم قوي لمنظومة الأمم المتحدة، مما سيعزز من مصداقيتها وشرعيتها في نظر الجمهور ككل. لا يمكن تغيير نموذجي السلام والأمن الدولي بين ليلةٍ وضحاها، ولكن من خلال خطاب السياسة ومثل هذه المبادرات المذكورة، التغيير ليس باستحالة إن طُبّق تدريجيًا.

يشتمل التحدي على جعل عملية تطبيق القرار 1325 جزءًا من العمل المعتاد ضمن لائحة أعمال الأمم المتحدة على المدى الطويل. بالتالي سيؤدي ذلك إلى إعادة

(1) For more information, see Modem Lawson ـ Betum, «Women and Conflict Prevention in West Africa,» in Conflict Prevention and Transformation: Women›s Vital Contributions, Jolynn Shoemaker (ed.) (Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005), pp. 29 32 ـ.

تسليط الضوء على الحكومات الوطنية وإرادتها في تبني القرار وتنفيذه. باستطاعة الأمم المتحدة، لا بل عليها أن تحدد معايير التطبيق لتشجيع الدول الأعضاء على الامتثال والالتزام بالمعايير والمبادئ العليا لحقوق الإنسان والمساواة، إلّا إذا كان أولئك الأعضاء غير راغبين في تبنّي ملكية هذه المبادئ وتثبيتها في تشريعاتهم الوطنية وخطاباتهم وسياساتهم المطبقة في الساحة الدولية.

الارتباك المفاهيمي: الأيديولوجيات الجندرية مقابل المنطق العام

موجة الارتباك إزاء المصطلحات الجندرية لا تساعد في الدفع بالتوصل إلى إجماع حول القضايا المعيارية. على الرغم من أن القرار 1325 يظهر اهتمامًا واضحًا بالنساء وقضايا السلام والأمن، إلا أنه ينضم إلى مجموعة من التوجهات السياسية والاتفاقيات والخطاب الأوسع نطاقًا المليء بالعبارات والمفاهيم المتعلقة بكلمة الجندر، أو النوع الاجتماعي. ظهر هذا المصطلح في ساحة التنمية الدولية خلال الثمانينات عقب فشل النهج التنموي «دور المرأة في التنمية» (WID) الذي ارتكز الى حدٍّ كبير على هدف إشراك النساء في الحلقة الاقتصادية الانتاجية، لكن من دون العمل بالتوازي على مكافحة أوجه عدم المساواة الهيكلية (كانعدام قوة المرأة السياسية) والقانونية بالإضافة إلى الاعراف الثقافية التي تحول دون تطور المرأة. لذا كان الانتقال الى تطبيق منهج «النوع الاجتماعي والتنمية» محاولة من مناصري حقوق المرأة لتحويل الانتباه بعيدًا عن العناصر البيولوجية وإعادة التركيز على هوية النساء والرجال المركبة اجتماعيًا التي ترسم حدود الأدوار والقدرات والتحديات وإمكانيات النمو والتنمية. وكان هذا التحول المنهجي أيضًا بمثابة اعترافٍ بعدم تجانس النساء (أي قضايا العرق والطبقة التي تؤثر على النساء)، مع تسليط الضوء في الوقت عينه على عدم المساواة في القوة بين الرجال والنساء. واعتبر التركيز على القضايا الجندرية وسيلة لفهم تقسيم العمل وتوزيع القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعزز أو تقيّد حياة النساء والرجال.

توسعت المصطلحات الجنسانية وتشربها خطاب التنمية الدولي في التسعينيات، واكتسبت مصداقية في مؤتمر بيجين 1995. وبحلول 1997، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تعريفه لتعميم مراعاة المنظور الجندري:

إن تعميم مراعاة المنظور الجندري هو عملية تقييم الآثار المترتبة على النساء والرجال على أي عمل مخطط له، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، في أي مجال وعلى جميع المستويات. إنها استراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات النساء والرجال جزءًا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يستفيد النساء والرجال على قدم المساواة، مع مراعاة عدم توسّع اللامساواة. أما الهدف النهائي من التعميم فهو تحقيق المساواة بين الجنسين.[1]

تؤكّد منظمة العمل الدولية أن «تعميم (مراعاة المنظور الجندري، يتضمن نشاطات وعمل إيجابي محدد حسب الجندر، حيث يكون النساء أو الرجال في موقع غير مؤات. ويمكن للتدخلات الخاصة بالجنسين أن تستهدف النساء بشكل حصري، أو الرجال والنساء معاً، أو الرجال فقط، لتمكين مشاركتهم في جهود التنمية والاستفادة منها على قدم المساواة. هذه تدابير مؤقتة ضرورية تهدف إلى مكافحة العواقب المباشرة وغير المباشرة للتمييز في الماضي.»[2]

على الرغم من أن كل ما يدور حول تعميم مراعاة المنظور الجندري يتعلق بمعالجة مسألة القضاء على التمييز والتجارب التفاضلية بين النساء والرجال، لكنه كان ولا يزال يتعلق بالمرأة في الغالب. عندما يكون تحقيق المساواة بين الجنسين هدفًا محددًا، يكون التركيز المستمر على النساء أمرًا مفهومًا، بالنظر إلى التمييز الذي تتعرض له المرأة في جميع مناحي الحياة. ومع ذلك، فبدون الاهتمام الكافي بمحركات عدم المساواة، ولماذا وكيف يتم إدامة النظام الأبوي، أو الضغوط الاجتماعية والتهديدات ونقاط الضعف التي يواجهها الرجال، لن يتم معالجة جذور المشكلة بشكل كاف. وكما نوقش في الفصل الخامس، في المواقف المتأثرة بالنزاع بشكل خاص، فإن الاهتمام بوضع الرجال أمر أساسي في معالجة التمييز ضد المرأة، ويمكن أن يرتبط الاثنان بأسباب النزاع.

ويتضح نفس الاتجاه في مناقشات المنظورات الجندرية، فهي تتعلق بالمرأة، لا

(1) International Labour Organization, Definition of Gender Mainstreaming, available at http://www.ilo.org, retrieved July 26, 2006.

(2) Ibid.

محالة. فمثلًا، ليس من غير المألوف أن يتم استجواب قائدة سياسية، خاصةً قائدة من منطقة نزاع، حول القضايا المتعلقة بمحفظة أعمالها فحسب، بل حول تجاربها الشخصية كقائدة امرأة، ووضع وحالة وتجارب النساء بشكل عام. وبالمثل، فإن المشاورات مع النساء في مناطق النزاع ـ بغض النظر عما إذا كن محاميات أو طبيبات أو عاملات اجتماعيات أو غير ذلك ـ سوف تشير إلى احتياجاتهن وأدوارهن كنساء. يعتبر ذلك اكتساب منظور جندري ـ لكنه منظور يقتصر على المرأة. فنادراً ما يُسأل زعيم سياسي ذكر عن وضع أو احتياجات الرجال في مجتمعه، وعندما يتم التشاور مع الرجال، فعادة ما يتعلق ذلك بقضايا عامة، لا حول تجارب الرجال في الصراع أو عملية السلام كرجال.

على الرغم من وضوح الاختلافات بين مصطلحي «الجندر/ النوع الاجتماعي» و«المرأة» من الناحية النظرية، إلا أنهما غالباً ما يستخدمان بطريقة متبادلة. والوضع لا تساعده المدافعات عن حقوق المرأة وغيرهن ممن قفزوا إلى عربة الجندر. إذا لم يكن تعميم مراعاة المنظور الجندري والتوازن بين الجنسين كافيين، فقد ظهرت مصطلحات مثل العدالة بين الجنسين والبنية الجنسانية في الوثائق السياسية وفي الخطاب. بل يذهب أنصار الصوابية السياسية إلى الحديث عن جماعات جندرية وحقوق جندرية، كما لو كان الحديث عن المجموعات النسائية أو حقوق المرأة أو المساواة في الوصول إلى العدالة أمرًا غير مستحب إلى حد ما.

أدى هذا الخلط والتوسع في المصطلحات إلى تحويل ما يجب أن يكون ممارسة واضحة وصحيحة إلى مجموعة من المشكلات غير المفهومة على ما يبدو. تسببت هذه العملية في إرباك المؤسسات، وضاعت في كثير من الأحيان في الترجمة عبر اللغات والثقافات. يتذكر أحد الموظفين السابقين في الأمم المتحدة، «أثناء ورشة عمل في كمبوديا، في كل مرة تم فيها استخدام مصطلح «تعميم مراعاة المنظور الجندري» وترجمته إلى لغة الخمير، سقط المشاركون أرضًامن الضحك.»[1] وسرعان ما اتضح أن أقرب ترجمة للمصطلح في الخمير كان «الرجال والنساء يقفزون معًا في جدول من الماء».

(1) نقاش مع المؤلفة، فيجي، حزيران/ يونيو 2006.

لا تقل المصطلحات إشكالية بين ممارسي التنمية والمحللين السياسيين وخبراء حفظ السلام وغيرهم من المتحدثين باللغة الإنجليزية أو غير ذلك، ممن يلتزمون بسياسات تعميم مراعاة المنظور الجندري ولكنهم غير متأكدين مما يعنيه ذلك أو كيفية القيام به. وقد عبّر عن ذلك التقييم المستقل للعام 2005 لبرنامج تعميم مراعاة المنظور الجندري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل لا لبس فيه: «اختلاف التفسيرات حول» تعميم مراعاة المنظور الجندري» يخلق البلبلة ويعيق التقدم.»[1] بالنسبة للبعض، يتعلق الحديث عن النوع الاجتماعي بزيادة أعداد النساء ووضعهن في مكان العمل. ويرى آخرون أن الجندر مرتبط بالمرأة والقضايا الإنجابية أو العنف المنزلي.[2]

في الواقع، يتعلّق ذلك بضمان تنفيذ المشاريع والبرامج بشكل فعال، ما يمكن شرحه في أربع خطوات أساسية.[3] أولًا، يعتبر تعميم منظور النوع الاجتماعي أحد طرق تجنب إلحاق الأذى. بمعنى آخر، يجب ألا يؤذي التدخل ـ سواء أكان توفير الإمدادات الغذائية الأساسية أو تقييم الظروف ـ بأي شكل من الأشكال الرجال أو النساء عن قصد. ثانياً، إنه وسيلة لضمان ألا يديم التدخل الممارسات الضارة عن غير قصد. بمعنى آخر، بدافع الجهل بالسياقات والثقافات المحلية، ينبغي على الجهات الفاعلة الخارجية الحرص على عدم تعزيز وتمكين الجماعات أو الأفراد الذين يديمون الاستبعاد ويزيدون من نقاط الضعف والعنف ضد الآخرين، لا سيما النساء. على الرغم من أن هذا يبدو واضحًا، إلا أنه يحدث كثيرًا. يتشاور الغرباء مع قادة القرية أو المجتمع (عادة الرجال) الذين قد لا يكون لديهم أي معرفة أو لا مصلحة في تسليط الضوء على احتياجات النساء. ثالثًا، يتعلق الأمر ببساطة بالبرمجة الجيدة. يساعد

---

(1) UN Development Programme, Evaluation of Gender Mainstreaming in UNDP (New York: United Nations, 2005), p. ix.

(2) The discussion in this section is based on the author›s interactions with personnel from a cross ـ section of agencies, 2004 2006 ـ.

(3) This reflects a similar format provided in the OCHAIASC›s «Gender Handbook,» to which the author contributed. United Nations Inter ـ Agency Standing Committee, Women, Girls, Boys and Men: Different Needs, Equal opportunities (New York: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2006).

التحليل الجندري وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في تحديد المستفيدين واحتياجاتهم وكذلك الفرص والقيود المحتملة التي يواجهونها. وهذا له أهمية في كل قطاع، سواء كان ذلك تخطيط وتنفيذ الانتخابات، أو توفير الإمدادات للمخيمات، أو توزيع المواد الغذائية، أو التحقيق في جرائم الحرب. لدى النساء والرجال احتياجات مختلفة ومستويات مختلفة من الوصول. إذا لم يتم دمج هذه المعلومات في تخطيط البرامج، ستكون النتيجة معيبة دائمًا. وبالتالي، إذا كانت الوظيفة الحالية هي توفير اللوازم الطبية، فيمكن أن يساعد تعميم مراعاة المنظور الجندري في ضمان تلبية الاحتياجات الطبية التفاضلية للنساء والرجال وتوفير اللوازم ذات الصلة. يمكن أيضًا تسليط الضوء على أكثر الطرق فعالية للوصول إلى أوسع شريحة من السكان. على سبيل المثال، من المرجح أن تصل عيادة متنقلة مزودة بموظفين طبيبات إلى نساء في مجتمع إسلامي تقليدي أكثر من منشأة ثابتة يعمل بها رجال. أخيرًا، يساهم التعميم أيضًا في تعزيز المساواة وحقوق الإنسان الأساسية والقيم المكرسة دوليًا.

لكن عندما يأتي التوضيح ويتم شرح أهمية تحليل النوع الاجتماعي في حفظ السلام أو منع نشوب النزاعات أو غيرها من القضايا، يستجيب معظم الممارسين بشكل إيجابي. «هذا هو المنطق السليم. إذ إنه يتعلق بالبرمجة الجيدة.»[1] لكنهم يشيرون أيضًا إلى الطبيعة المخادعة لأنصار النوع الاجتماعي. إذا كان الجندر يتعلق بالرجال والنساء، كما يقولون، فلماذا يركز العمل الجنساني دائمًا على النساء؟

ومن المفارقات أن اختلاط المصطلحات والافتراض القائل بأن قضايا النوع الاجتماعي تتعلق بالمرأة فقط، أدى إلى تراجع المرأة والجندر إلى هوامش خطاب السلام والأمن. ومع ذلك، فإن تحليل النوع الاجتماعي مهم للغاية في سياق السلام والأمن. يمكن أن يعطي الاهتمام بالمعايير المجتمعية والوضع المتغير أو المتدهور للرجال والنساء نظرة تفصيلية حول ديناميات الصراع وبناء السلام ويشير إلى فرص لمنع الأزمات وتخفيفها وحلها من الأسفل إلى الأعلى. لكن كما أسبق ذكره، لدى المرأة أيضًا إسهامات كبيرة في قضايا السلام والأمن. بصفتنا أكاديميين

(١) Discussions with UN personnel, New York, September 2005. 19. UNIFEM, About UNIFEM, available at www.unifem.org.

وصناع سياسات وممارسين، نحتاج إلى الوضوح في المفردات والمصطلحات التي نستخدمها. إذا كنا نركز على النساء، يجب أن نتحدث عن النساء. إذا كنا نعالج البعد الجندري للقضايا، فينبغي أن نضمن مراعاة الرجال والنساء. بالنسبة للأشخاص ـ النساء أو الرجال أو الفتيات أو الأولاد ـ الذين يعيشون في مناطق الصراع، هناك الكثير على المحك ولا يمكن تجاهل احتياجاتهم وشواغلهم ونقاط قوتهم واستعدادهم لبناء السلام، أو تنحيتها جانباً بسبب الإحباط أو الارتباك حول المصطلحات المستخدمة.

التعقيدات المؤسسية والعملية

يأتي تعزيز التناقضات المعيارية والمفاهيمية من خلال المؤسسات. على المستوى العملي التشغيلي، تسهم عدة عوامل في استمرار تهميش المرأة في البرمجة المتعلقة بالسلام والأمن. أولًا، بقدر ما يكون هناك اهتمام، تم دمج القضايا المتعلقة بالمرأة بشكل كبير في العمل الإنمائي للمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية. ثانيًا، لا يزال دمج المنظورات الحساسة للصراع في مبادرات التنمية عمومًا من التحديات، ناهيك عن المنظور الجدري. ثالثًا، لا تتوفر معلومات كافية ونوعية، وغالبًا ما يتم تحريف ما هو موجود على المستوى الميداني إلى حد اختفائه. رابعًا، لا تزال القيادة متقطعة، وخامسًا، يستمر النقص في التنسيق الفعال داخل الوكالات والجهات المانحة وفيما بينها، مما يديم بطء وتيرة التغيير.

التمويل ووضع المرأة في غيتو

من ناحية، تفترض السياسات تعميم المنظور الجندري في جميع أعمال كل قطاع من أسرة الأمم المتحدة أو المانحين الثنائيين وغيرهم. من ناحية أخرى، أدى عدم رؤية هذا النهج والافتقار الخاص إلى الاهتمام بالمرأة إلى مزيج عشوائي من الكيانات داخل النظام، مكلف بالاهتمام بالنساء وتقدمهن. داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالتنمية، يتولى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة القيادة على المستوى الميداني، وهو جزء من الهيكل الأكبر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكنه يعمل بشكل مستقل.

يوفر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المساعدة المالية والتقنية للبرامج والاستراتيجيات المبتكرة لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ويركز الصندوق، الذي يضع النهوض بحقوق الإنسان للمرأة في صميم جميع جهوده، في أنشطته على أربعة مجالات استراتيجية: (1) الحد من الفقر المؤنث، (2) إنهاء العنف ضد المرأة، (3) عكس انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بين النساء والفتيات، و(4) تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي في أوقات السلم والحرب.[1]

ثانياً، هناك هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي «تهدف لضمان مشاركة المرأة كشريك على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب المساعي الإنسانية... تعمل الهيئة على تشجيع النساء بوصفهن مشاركات متساويات ومستفيدات في التنمية المستدامة والسلام والأمن والحكم وحقوق الإنسان. وكجزء من مهامها، فهي تسعى جاهدة لتحفيز تعميم مراعاة المنظور الجندري داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.»[2] تعمل الهيئة مع مكتب المستشار الخاص المعني بقضايا الجنسين، الذي يتمثل «هدفه الرئيسي في تعزيز التنفيذ الفعال لإعلان الألفية وإعلان بيجين ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين في عام 1995 والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن بيجين5+.»[3]

ثالثًا، هناك المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، الذي يقول أنه هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المكلفة على المستوى الدولي بتعزيز وتنفيذ برامج البحث والتدريب للمساهمة في النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.[4] رابعًا، تهتم اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا بقضايا

---

(1) UNIFEM, About UNIFEM, available at www.unifem.org.

(2) Division for the Advancement of Women, About DAW. For more information, see www.un.org\womenwatch/daw.

(3) Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women, About OSAGI. For more information, see http:\\www.un.org/women watch/osagi/aboutosagi.htm.

(4) UN International Research and Training Institute for the Advancement of Women, About INSTRAW. For more information, see http:\\www.un _ instraw. org.

النساء من خلال الاستهداف والمستفيدين. وأخيرًا، وبوصفه وكالة التنمية التابعة للأمم المتحدة، من الواضح أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية كبيرة أيضًا.

إن الطبيعة المتباينة (ولكن المتداخلة بوضوح) لهذه الكيانات لا تؤدي إلى خلق الارتباك والصراع على مراكز النفوذ فحسب، بل تعطي الانطباع الخاطئ أن هناك الكثير الذي يتم فعله من أجل النساء. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من شعار تعميم مراعاة المنظور الجندري في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، فإن وجود الكيانات التي تركز على النساء غالبًا ما يؤدي إلى انتقال الأموال المتعلقة بالنوع الاجتماعي (أي النساء) إليها. ومع ذلك، فإن التمويل المطلوب غير متاح أبدًا. كما قال ستيفن لويس، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بأفريقيا وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، «تمويل التنفيذ غير متوفر بعد، ولا يوجد إلحاح على احتياجات وحقوق المرأة.»[1]

وإدراكًا لهذه المعضلة، اقترحت بعض البلدان المانحة من حين لآخر حل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأمثاله ودمجها في الهيئات الأكبر. ولكن بالنظر إلى السجل الضعيف بشأن تلبية احتياجات المرأة بشكل عام، هناك تخوّف أن يختفي التركيز المحدود على النساء بغياب الوكالات نسائية مكرسة. وأشار آخرون، وخاصة ستيفن لويس، إلى ندرة القيادة والدعم من جانب النساء، «في إطار تعددية الأطراف، وهذا داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث يكمن أفضل أمل للقيادة، يجب أن يكون هناك تغيير في تمثيل المرأة»، كما أشار في نيسان/ أبريل 2005، داعيًا إلى إنشاء كيان رئيسي جديد مع زيادة الموارد التي تضع النساء بقوة في المركز.[2] اكتسبت فكرة الوكالة الكبرى المكرسة للمرأة أهمية خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة وقد تصبح حقيقة واقعة، وفي نوفمبر 2006، أقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بإصلاح الأمم المتحدة الفكرة. لكن، ألا يمكن لذلك أن يزيد من عزل قضايا النساء وأن يؤدي إلى مزيد من الإهمال من جانب الآخرين؟ ما هي الضمانات أن يتم تمويل الوكالة بما فيه الكفاية؟ قد تكون للوكالة أهمية

---

(1) Stephen Lewis, «Text of a Speech by Stephen Lewis, Delivered at the University of Pennsylvania›s Summit on Global Issues in Women›s Health,» New York, April 26, 2005, available at http://www.realizingrights.org, retrieved July 26, 2006.

(2) Ibid.

على الورق، ولكن في الممارسة على أرض الواقع، كيف ستسّق جهودها مع الآخرين؟ ويبقى السؤال: كيف نضمن أن يوفّر النظام الدولي الدعم والفرص الشاملة لضمان أن تتم معالجة مشاركة النساء واحتياجاتهن ونقاط قوتهن ووجهات نظرهن بشكل منهجي، في كل مجال من مجالات العمل ومن الجميع؟

ينعكس الهيكل على نطاق المنظومة داخل المؤسسات. أصبحت الوحدات الجندرية والمستشارين في الشؤون الجندرية ومراكز التنسيق الجندرية شائعة داخل منظومة الأمم المتحدة وبين المانحين الثنائيين والمؤسسات الإقليمية. وقد يتحدث تفويضهم عن القضايا الجندرية، لكن برامجهم مكرسة تقريبًا بالكامل للمرأة ـ تمكينها وحمايتها من العنف والمشاركة في الانتخابات وما إلى ذلك. أسباب هذا التركيز واضحة. لتحقيق المساواة، هناك حاجة إلى الاهتمام الكبير والتدخل والعمل الإيجابي. ومع ذلك، يمكن القول إن كان تركيز العمل على النساء أو أحكام القرار 1325 أو قضايا المساواة، فينبغي أن تعكس العناوين والألقاب ذلك بشكل أكثر دقة.

لكن وجود وحدة أو موظف مخصص هو سيف ذو حدين. في كثير من الحالات، بدونها، سيتم غض النظر عن حالة المرأة بالكامل. ومع ذلك، فإن الخطر يكمن في أنه عندما يكون هناك موظف أو وحدة مخصصة للشؤون الجندرية، فإن تفسير ذلك عبر الوكالات (بين الموظفين والإدارة) هو أن القضايا الجندرية (أي قضايا المرأة) يعالجها شخص آخر. وهكذا، على الرغم من الناحية النظرية، يجب أن يأخذ الموظفون المسؤولون عن الشؤون السياسية أو حقوق الإنسان أو التنمية في الاعتبار الاحتياجات والظروف المختلفة للرجال والنساء (أي المنظور الجندري)، لكنهم في الواقع لا يفهمون ذلك أو يفكرون أن الأبعاد الجندرية ليست من أولوياتهم ولا من مسؤوليتهم.

الترابط بين التنمية والأمن

يشبه توزيع قنوات القضايا المتعلقة بالمرأة الطرق التي تم بها الفصل بين القضايا السياسية والإنمائية وحقوق الإنسان والأمن وغيرها.[1] ففي السنوات التي تلت نهاية

(1) Sanam Naraghi Anderlini, Mainstreaming Gender in Conflict Analysis: Issues and Recommendations, Social Development Papers, No. 33, February 2006 (Washington, DC: World Bank, 2006).

الحرب الباردة، أصبح أهل التنمية مدركون بشكل متزايد العلاقات المعقدة التي لا تنفصم بين الصراع والسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. بحكم التعريف، تهدف برامج التنمية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين سبل العيش. ولكن، إذا أسيء فهم مبادرات التنمية، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية أو السياسية القائمة والصراع المحتوم. من الواضح أن الصراع، وخاصة النزاع المسلح، يضر بشدة بجهود التنمية. كنتيجة لذلك، وعلى مر السنين، تم تبني مبدأ «عدم الإضرار» الذي صاغته ماري أندرسون على نطاق واسع من قبل مجتمع التنمية.[1] ومؤخرًا، تم توجيه الاهتمام أيضًا لضمان ألا تؤدّي جهود التنمية إلى الضرر فحسب بل أن تلعب أيضًا الدور الإيجابي في المساعدة على تخفيف التوترات ومعالجة المصادر الهيكلية للصراع وتعزيز السلام المستدام.

تتشابك مقاربة «عدم الإضرار» بالنهج القائم على الحقوق تجاه التنمية، والذي يضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في قلب نموذج التنمية، تحت فرضية أن للناس في كل مكان الحق في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولديهم الحق في التمكين والمشاركة في صنع القرار، بدلاً من أن يكونوا متلقين سلبيين للخيارات التي تم تحديدها لهم. تدور هذه المقاربة حول تعزيز المواطنة الفعالة، بحيث يكون للناس حقوق وتوقعات ومسؤوليات. في العام 1998، صرّح كوفي عنان أن المقاربة تُلزم المجتمع «بالاستجابة للحقوق غير القابلة للتصرف للأفراد... وتمكينهم من المطالبة بالعدالة كحق لا كصدقة.»[2] وقام الأكاديمي هوغو سميث بتطوير هذه الفكرة سنة 2002.

«يمكن للكلام عن الحقوق أن يؤدّي لتسييس التنمية بين أوحال الميدان والأخلاقيات العالية. تعطي حقوق الإنسان لغة العقد السياسي في مسائل الفقر والظلم والعنف المسلح. الحديث عن الحقوق يمنع أن يتم النظر إلى الناس وكأنهم محتاجين أو ضحايا ومستفيدين. بدلاً من ذلك، فهو يمكّن هؤلاء الأشخاص أنفسهم من معرفة وتقديم أنفسهم كأشخاص محترمين وكريمين يمكنهم تقديم

(1) Mary B. Anderson, Do No Harm: How Aid Can Support Peace - or War (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999).

(2) Quoted in Background to the Rights - based Approach to Development, Australian Council for International Development, available at www.acfid.asn. au/campaigns.

مطالب عادلة من السلطة وتحديد مهامها فيما يتعلق بالسلع الأخلاقية والسياسية.» [1]

في الواقع، تتسرب قضايا حقوق الإنسان والسلام والأمن إلى عمليات وكالات التنمية التقليدية، ويقابل توزيع الجهود سعيًا نحو اتباع مقاربة أكثر شمولية تراعي قضايا النزاع والحقوق. تحاول وكالات التنمية الرئيسية، على سبيل المثال، دمج الحساسية تجاه النزاع في إجراءاتها التقييمية والتشغيلية. وقد طورت مجموعة من أدوات تحليل الصراع والإنذار المبكر لتحقيق هذا الهدف. لكن التأثير والتنفيذ أمر آخر.

وتشير تحليلات الأوضاع التي تتضمن تقييمًا للمتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى المشكلات الجديدة التي تستوجب الاهتمام. ونادرًا ما يمكن إجراء مثل هذه التحليلات في فراغ. وعادة ما تضع الوكالات أولويات البرمجة باستخدام وسائل بديلة للتقييم، أو أن تكون البرامج الجارية هي جهود متعددة السنوات لا يمكن تغييرها أو إيقافها بشكل غير متوقع. علاوة على ذلك، بالنظر إلى الحداثة النسبية لمقاربات الصراع في أعمال التنمية، فإن معظم الوكالات لم تدمج بعد خبرات الصراع بالكامل في مجالات عملها الرئيسية. نتيجةً لذلك، قد يقدم فريق من محللي الصراعات إرشادات إلى زملائهم في مجال التنمية، لكنهم لا يملكون دائمًا الموارد (الفنية أو المالية أو البشرية) لمتابعة تقييمهم وتوصياتهم. فالممارسات الراسخة والحساسية تجاه تسييس قضايا التنمية ـ خطر مهني لدى ممارسي التنمية ـ تضاعف التحدي، ولا يزال خطاب التنمية الحساسة للصراع غير متطابق بالكامل مع الواقع.

كما ورد سابقًا، يعاني الرجال والنساء من الصراع وهم يتعاملون (أو لا يتعاملون) بطرق مختلفة جدًا، مما يفرض تحديات مهمة على الجهات الفاعلة في مجال التنمية العاملة في المجتمعات المتأثرة بالصراع. يجب فهم أدوار الجنسين خلال مراحل الصراع للحصول على تقييم شامل للوضع والاستجابة بشكل كاف من خلال البرمجة والسياسة. ومع ذلك، إذا لم يكن دمج قضايا الصراع والتنمية أمرًا معقدًا بدرجة كافية،

---

(1) Hugo Slim, «A Response to Peter Uvin, Making Moral Low Ground: Rights as a Struggle for Justice and Abolition of Development,» PRAXIS, Fletcher Journal of Development Studies XVII, 2002.

فمن المؤكد أن إضافة المقاربات الجندرية هي أمر صعب. من الناحية المثالية، ينبغي أن تكون ممارسة التنمية مراعية للفوارق بين الجنسين. وبما أن هذا ليس هو الحال، فإن التحدي يكمن في دمج الصراع وحساسية النوع الاجتماعي في الممارسات الإنمائية في وقت واحد. لكن ذلك، على حد تعبير أحد الممارسين، «أكبر من أن يتحقق.»[1]

تسهم عوامل مختلفة في دورة الخفاء. أولًا، يمكن للمحللين إغفال أو تجاهل المعلومات من خلال الإهمال غير المقصود وعدم فهم الروابط بين الصراع والسلام وتجارب الرجال والنساء. ثانيًا، وعلى الرغم من أن أطر التحليل تهدف إلى توفير تقييم متوازن لأسباب الصراع ومخففاته، إلا أن التركيز في كثير من الأحيان يكون على الأول. وبسبب الخلط بين الجندر والمرأة، هناك ميل إلى تجاهل الأبعاد الجندرية لأسباب النزاع. بمعنى آخر، قد تنشأ البطالة بين الشباب الذكور كمساهم في النزاع، لكن لا يُنظر إليها كمسألة جندرية. وعلى نفس المنوال، نادراً ما تكون تجارب النساء هي سبب الصراع، وبالتالي فهي غير مرئية في التقييمات. كما يتم تجاهل ديناميات العلاقات بين الجنسين ومفاهيم الذكورة والأنوثة التي يمكن أن تغذي الصراع أو تفاقمه.

من شأن إضفاء نفس الاهتمام بتخفيف الصراع أن يوفر تقييماً أكثر دقة للوضع داخل البلد وأن يشير، عند الاقتضاء، إلى قوى بديلة وعوامل إيجابية. في كثير من الحالات، تلك هي النساء. في جزر سليمان، على سبيل المثال، تلعب النساء دورًا رئيسيًا في استهداف إدمان الكحول، والذي يعد حافزًا للكثير من العنف الطائفي. كما اكتشفت الباحثتان كارولين موسر وكاثي مكلوين في بحثهما المجتمعي التشاركي في المناطق التي تعاني من العصابات وغيرها من أشكال العنف، كما هو الحال في كولومبيا، أن الجمعيات النسائية هي أكثر المؤسسات إيجابية فيما يتعلق بمنع العنف.[2]

في إطار الجهود المبذولة لمعالجة الثغرات الموجودة في الأطر القائمة، استعرضت

(1) نقاش مع المؤلفة، واشنطن العاصمة، تموز/ يوليو 2005.

(2) For more on this, see Caroline Moser and Cathy McIlwaine, «Violence in Colombia and Guatemala: Community Perceptions of Interrelationships with Social Capital,» paper prepared for the International Conference on Crime and Violence: Causes and Policy Responses, Bogotá, Colombia, 2000, available at http://lnweb18.worldbank.org.

بعض المؤسسات، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأصدرت وثائق إضافية مع مبادئ توجيهية محددة لاستخلاص الأبعاد الجندرية للتحليل والممارسة.[1] ولكن يبقى السؤال ما إذا كانت هذه المؤسسات تتبع جدول الأعمال بشكل منهجي، أو ما إذا كانت المبادئ التوجيهية ستنضم إلى تقارير أخرى مكدسة بدقة على رفوف المكاتب، لاستخدامها من قبل مجموعة من خبراء النوع الاجتماعي وحدهم.

فجوة المعلومات وفخ الخفية

يؤدّي شح البيانات حول الآثار الجندرية للتنمية أو النزاع أو الفقر أو الأزمات إلى تفاقم الضعف المؤسسي. مثلًا، وبالرغم من التأكيدات حول «تأنيث الفقر» في حالات الصراع، لا توجد بيانات كمية كافية لتأييد هذه الفكرة بشكل كامل، وحتى تعريف العبارة غير واضح، وهناك أمثلة نوعية لا حصر لها، وحكايات، ومعلومات مهمة حول العوامل التي تربط بين الفقر والصراع والمرأة، ولكن البيانات الكمية محدودة. فبدون المعلومات الإحصائية، فإن مؤسسات مثل البنك الدولي والعديد من الدول المانحة غير قادرة وغير راغبة في تركيز الاهتمام والموارد على مسألة المرأة. الأمر بحاجة إلى الدعم والتمويل لتطوير وسائل فعالة لالتقاط البيانات الكمية، لكنها غير قادرة على توليد التمويل اللازم. ففي اجتماع للمانحين في 2007 بشأن ليبيريا، سعت الحكومة النرويجية إلى كسر هذه الدوامة عن طريق التبرع بأموال لجمع البيانات،[2] يبقى أن نرى كيف سيتم تصنيفها حسب الجنس.

وبالمثل، هناك دراسات مهمة تشير إلى تمكين المرأة أثناء النزاع. فتأثير أنشطة المرأة، ووضعها المتغير تجاه الرجال، وقدراتها القيادية المحتملة في المجتمعات المحلية غير معروفة على نطاق واسع، ولا يتم فهمها أو الاستفادة منها في التخطيط البرنامجي. فالجهات الفاعلة متعددة الأطراف الرئيسية تستخدم المعلومات المحدودة المتوفرة بالفعل.

---

(1) The author was involved in assessments and the development of guidelines for the World Bank and UNDP, 2005 - 2006.

(2) The information was shared at a public event, «Priorities for Liberia›s Reconstruction,» at the Woodrow Wilson Center for International Scholars, Washington, DC, February 14, 2007.

كما تظهر الفجوة في المعلومات في تقارير البلدان التي تنتجها الوكالات الدولية للاستهلاك الداخلي أو الخارجي. مرارًا وتكرارًا، لم يتم توثيق المعلومات المتعلقة بتفاضلات الأمن وحقوق الإنسان والحكم التي تحدثها الأزمة على النساء والرجال. وبالمثل، فإن جهود النساء والرجال العاديين أو كيانات المجتمع المدني المنظمة لمقاومة انتشار العنف لم يتم ذكرها أو تحليلها بشكل فعال. لا يزال هناك ميل لإدراج فقرة حول النوع الاجتماعي في نهاية التقارير والقول بأنها مدمجة.

لا شك أن المعلومات التفصيلية أو البيانات الكمية ليست متاحة دائمًا في خضم الأزمات. ولكن هناك الكثير من المصادر ـ وخاصة جمعيات حقوق الإنسان للمرأة والمنظمات غير الحكومية الموجهة نحو السلام ومراكز البحوث ـ تقوم بجمع المعلومات وتحليلها. يمكن أن تسهم هذه المصادر في الحصول على فهم أكثر دقة للوضع الحالي. ويعد استخدام معلوماتها من الأمور البالغة الأهمية في مختلف جوانب صنع السياسات والإغاثة في حالات الطوارئ والبرمجة طويلة الأمد. وكما ينصح كتيب الأمم المتحدة لعام 2006 حول الاستجابات الإنسانية، «ما لم نعرف من هم السكان المتضررون، رجالاً أو نساء، فتيات أم فتيان، صغارًا أم كبارًا، ومن بينهم أضعف الفئات أو الأقوى، فإن الاستجابات التي نطورها قد تكون خارج الهدف.»[1] وبالمثل، يقر المشاركون في إجراء الانتخابات وتوفير الأمن والجوانب الأخرى لحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع بأن البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليلات الحالة التي تسلط الضوء على الأدوار والقدرات ونقاط الضعف لدى الرجال والنساء ستفيد برامجهم. ومع ذلك، فإن المعلومات لا يتم التقاطها أو ما هو أسوأ من ذلك، يتم تجميعها والإبلاغ عنها من قبل وحدة / مستشار النوع الاجتماعي ثم يتم تحريرها من قبل الآخرين أثناء تحرك التقرير في مرحلة مبكرة. يتم شرح الاستبعاد بعدة طرق: كان مكتوبًا بشكل سيئ؛ نحن بحاجة إلى مساحة لقضايا أخرى؛ أو ببساطة نسينا.[2] «مرارًا وتكرارًا، يبدو أن المعلومات المتعلقة بالمرأة تتبخر»، كما تقول سارة ماجواير، كبيرة مستشاري حقوق الإنسان السابقة في وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.[3]

---

(1) United Nations Inter ـ Agency Standing Committee, Women, Girls, Boys and Men.

(2) طُرحت هذه الملاحظات من خلال تواصل المؤلفة مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات حول تغييب وضع النساء في التحليل والتقارير.

(3) نقاش مع المؤلفة، لندن، حزيران/ يونيو 2006.

مهما كانت أسباب استبعاد المعلومات المتعلقة بالمرأة أو التغاضي عنها، فإن النتيجة الصافية هي إدامة دورة الخفاء. إذا كانت المعلومات غير متوفرة، فلن يتم أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج المقررة. في أحسن الأحوال، قد يتم تطوير مشروع جانبي، لكنه سيكون منفصلًا عن جهود البرمجة الرئيسية. يؤدي استبعاد النساء من السياسات والبرامج بدوره إلى خفيتهن في إعداد التقارير والتقييمات. لذلك تستمر الدورة، وتبقى الأكوان المتوازية منفصلة.

تخلق أجندة النساء والسلام والأمن لغزًا بيروقراطيًا، يأتي من العالم الواقعي حيث تندمج التنمية والسياسة والأمن والقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان والثقافة وتتدفق سوية. ولكن داخل البيروقراطيات مثل الأمم المتحدة، لا يمكن لأي وكالة واحدة أن تأخذ زمام المبادرة في جدول أعمال النساء والسلام والأمن في مجملها. حتى الآن، لم يتم تعيين أي شخص لأخذ زمام المبادرة في تنسيق القضايا أو الهيئات. على عكس أجندة الأطفال والنزاع المسلح أو القضايا المتعلقة بالنازحين، لا يوجد لدى جدول أعمال النساء والسلام والأمن ممثل مخصص له الوسائل والمصداقية لإجراء البحوث والدعوة للسياسات والاجتماع مع الآخرين. هؤلاء الممثلين الكبار ليسوا دائماً فاعلين في دفع جدول الأعمال والملفات، وربما سببوا المزيد من المنافسة. لكنها يمكن أن تكون نقطة محورية مهمة. البديل هو أن القضايا هي مسؤولية الجميع وبالتالي لا أحد.

بالطبع، هناك ميزة لتوزيع المسؤولية: مع انتشار الاهتمام عبر الوكالات وداخلها، يظهر أيضًا شعور بالملكية. على سبيل المثال، لم يكن الصندوق جهة فاعلة رئيسية في خطاب نظام حماية الأجور في سنواته الأولى، ولكن بحلول عام 2006، ظهر كقوة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة. هذا ويقوم عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة بتطوير مشاريع تتعلق بأحكام القرار 1325. لكن هناك عيبًا كبيرًا أيضًا وهو تفكيك الجهود. على الرغم من وجود تداخل في بعض المجالات، مثل قيادة المرأة وحكمها، إلا أن القضايا الأخرى لا تحظى إلا باهتمام ضئيل أو معدوم، وهناك القليل من مراقبة الأنشطة، ولا توجد طريقة متضافرة تشارك بها الجهات الفاعلة الرئيسية (بما في ذلك الأمين العام أو الوكالات الرئيسية أو أعضاء الأمم المتحدة) لمساءلة الدول التي لديها قيود مالية وتؤثر في التعيينات العليا عن مجالات مسؤوليتها.

ومع الحكومات الوطنية اللامبالية والمقاومة أحيانًا، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تشير بسهولة إلى الدول الأعضاء كسبب لعدم التنفيذ.

قيادة لمرة واحدة في السنة

لا يساعد الموقف غياب الالتزام المنهجي من قبل القادة التنظيميين والمانحين وغيرهم. ويمكن لإشراك الموظفين رفيعي المستوى أن يحدث الفرق. إذا تم إعطاء الأولوية لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وتخصيص الموارد، والمطالبة بالمساءلة والمعلومات، فستتسرب الرسالة إلى الأسفل عبر الوكالات. إذا لم يتم ذلك، سيتم التخفيف من المشكلة ووضعها جانباً. في كثير من الأحيان، يجد هؤلاء الأفراد والوحدات المكرسة لإنهاء التمييز ضد المرأة أو الترويج لأحكام القرار 1325 أنفسهم معزولين ومهمشين وفي بعض الأحيان يكونون عرضة للسخرية.

لا يمكن للخطابات التي تتم مرة كل عام أن تحل محل التركيز المستمر والاهتمام بوضع المرأة في كل صراع. القيادة ليست مسؤولية دولة واحدة أو كبار موظفي الأمم المتحدة. يجب أن تأتي من جميع مستويات الإدارة، والفرق القطرية، والممثل الخاص للأمين العام، من خلال العمل الذي يهتم بحماية المرأة ومشاركتها. إنه ينطوي على أخذ زمام المبادرة لإنشاء الروابط: على سبيل المثال، إذ أشارت دراسة للبنك الدولي في عام 1999 إلى أن مشاركة المرأة في صنع القرار تقلل من الفساد، لماذا لم يصبح تمكين المرأة أولوية منهجية في أجندة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد؟

وبالمثل، إذا كان الاستغلال الجنسي للنساء وإساءة معاملتهن من قبل الموظفين الدوليين لحفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني يعتبران من الأمور التي لا تطاق، فلماذا تستمر بالحدوث؟ وإذا كانت زيادة أعداد النساء في بعثات حفظ السلام وسيلة ملموسة للقضاء على هذا الاستغلال، فلماذا لا يزال هناك عدد قليل للغاية من النساء المرتبطات بعمليات السلام؟ إن غياب النساء المؤهلات في قوات الأمن هو العذر الذي يعطى في كثير من الأحيان. لكنه عذر أقبح من ذنب. تحت ضغط مجتمع المنظمات غير الحكومية، أقنعت إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الهند، وهي بلد رئيسي مساهم بقوات حفظ السلام، بنشر وحدة شرطة نسائية في

ليبيريا في العام 2006. النساء في جميع أنحاء إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية مهتمات في العمل في بعثات السلام، لأسباب ليس أقلها الحزم المالية الجذابة المقدمة والتحسين الوظيفي الذي ينتج عنه. إذا كان النظام صادقًا في التزامه بنشر النساء وحماية المجتمعات المضيفة، فيجب أن تتغير جهود التوظيف وفقًا لذلك. وهذا قد قد يعني الإعلان في ساحات بديلة، والعمل مع المنظمات النسائية لرفع مستوى الوعي، وتحديد البلدان التي لديها مجموعات قوية من النساء في القوات العسكرية وقوات الشرطة، أو تقديم حوافز للبلدان المساهمة بقوات والتي تضم نسبًا أعلى من النساء في وحدات حفظ السلام التابعة لها. يمكن وضع مجموعة متنوعة من المبادرات.

في بعض الأحيان، لا يتم اتخاذ أبسط الخطوات الرمزية. على سبيل المثال، يدعو القرار 1325 منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى تعيين مزيد من النساء في المناصب العليا. وفي حديثه إلى مجلس الأمن في عام 2000، بدا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مؤيدًا لذلك بكل تأكيد:

«نعلم جميعًا أن حل الصراع وحفظ الأمن وبناء السلام يتطلب مقاربات خلاقة ومرنة. في كل هذه المجالات، رأينا أمثلة عن نساء يلعبن دوراً مهماً ـ ليس أقلها في قارتي، أفريقيا. ومع ذلك، فإن مساهمة المرأة المحتملة في السلام والأمن لا يتم تقييمها بشكل كاف. لا يزال تمثيل المرأة ناقصًا بشكل كبير على مستوى صنع القرار، من منع الصراع إلى حل النزاع إلى المصالحة بعد الصراع... نحن هنا اليوم لأننا مصممون على تغيير ذلك... أنا هنا اليوم لأطلب منك أن تفعل كل ما في وسعك للمساعدة في ضمان حماية النساء والفتيات في حالات النزاع وتقديم مرتكبي العنف ضد المرأة في النزاع إلى العدالة وأن المرأة قادرة على شغل مكانها الصحيح والمتساوي على طاولة صنع القرار في مسائل السلام والأمن.» [1]

ثم كرر التزامه بعد خمس سنوات في اليوم العالمي للمرأة: «في القمة العالمية لعام 2005، أعلن قادة العالم أن تقدم المرأة هو تقدم للجميع. وفي هذا اليوم العالمي للمرأة، دعونا نعيد تكريس أنفسنا لإظهار الحقيقة وراء هذه الكلمات. دعونا نتأكد من أن نصف سكان العالم يشغلون مكانهم الصحيح في صنع القرار في العالم.»

---

(1) United Nations, Press Release SG/SM\7598, October 24, 2000.

لكن طوال هذا الوقت، لم يعيّن عنان سوى امرأتين في مجموعة الدول التي تأثرت بالنزاع، وتحديدًا في جورجيا وبوروندي. وفي نهاية فترة ولايته، لم تكن هناك أي امرأة من بين ثماني عشرة مجموعة من الممثلين الخاصين في المناطق المتأثرة بالنزاع. سنة بعد سنة، عندما تنشأ الفرص، يتم تجاوز النساء، وسواء أكان ذلك إهمالًا متعمدًا أو غير مقصود، فإن النتيجة هي ذاتها. الرسالة المرسلة والمستلمة هي أنه بغض النظر عن ما تحتاجه المرأة أو تفعله، أو كيف «ستجلب درجة من التعقل» إلى الوضع، هناك دائمًا مشاكل أكثر إلحاحًا.

ضعف التنسيق

على الرغم من وجود مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات وآليات تنسيق ضمن البيروقراطيات، يلاحظ النقص المستمر في التنسيق. يشيد تقييم أجري عام 2007 حول التآزر المحتمل بين إدارة عمليات حفظ السلام والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، بكلا الهيئتين لما أحرزتاه من تقدم في رفع مستوى القضايا الجندرية في السياسات والأدوات من حيث صلتها بحالات الصراع وحالات الطوارئ. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أنه «من غير الواضح مدى دمج القرار 1325 في برامج المفوضية وأنشطتها،»[1] ويدعو إلى مزيد من التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين الكيانين. تدعو التوصيات الرئيسية المنبثقة من التقرير إلى زيادة التخطيط والاستراتيجيات المشتركة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتبادل الأدوات وخطط العمل.

يؤثر الفصل بين السياسة والممارسة، وبين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، وبين الخطاب والموارد، السائد في الوكالات الدولية، على النساء على أرض الواقع. فعلى مستوى السياسة العامة، تؤيد الجهات الفاعلة الرئيسية إشراك المرأة في تخطيط وتنفيذ البرامج. وكان هناك كم هائل من المبادئ التوجيهية السياسية والكتيبات التي

(1) Women›s Commission for Refugee Women and Children, Room to Maneuver: Lessons from Gender Mainstreaming in the UN›s Department of Peacekeeping Operations (New York: WCRWC, January 2007).

أصدرتها الهيئات الدولية. على سبيل المثال، تنص سياسات البنك الدولي على أن هدفها هو تقليل الفوارق بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء. يدعي البنك أنه يصمم سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين بطرق متنوعة، من خلال تحديد الحواجز التي تواجهها المرأة، وتقييم تكاليف وفوائد الاستراتيجيات لمعالجة هذه الحواجز، وضمان التنفيذ الفعال للبرنامج، وإنشاء نظم فعالة للرصد والتقييم المصنفة حسب نوع الجنس.[1] ومع ذلك، لا يوجد منهج أو فهم منهجي للقضايا المتعلقة بالمرأة في حالات ما بعد الصراع، على الرغم من أن البنك قد شارك بشكل كبير في مسارات ما بعد الحرب.

حتى الوكالات الرئيسية التي تدرك الحاجة إلى دعم المجموعات النسائية في مناطق النزاع، فهي لم تطور وسائل كافية لصرف ورصد المنح الصغيرة، وبالتالي، حتى لو كانت هناك بعض الإرادة لدعم المجموعات النسائية، فإن الجمود يعترض طريقه. قامت وحدة منع النزاعات وإعادة الإعمار التابعة للبنك الدولي، والتي كانت من الداعمين الرئيسيين للحساسية الجندرية، بإدارة صندوق ما بعد الصراع حتى عام 2007. لكن وفقًا للباحثتين أندريا زوكرمان ومارسيا غرينبرغ، «بين عامي 1997 و2004، ما يقدر بنحو 3 في المائة فقط من منح الصندوق (حوالي 5 في المائة من إجمالي التمويل) استهدف النساء كمجموعة محددة.»[2]

متلازمة ثلاثية

بالنسبة للمراقبين والناشطات العاملات خارج هذه الهياكل، فإن القضايا المعيارية والمفاهيمية، بالإضافة إلى القصور الذاتي الذي يميز البيروقراطيات في كثير من الأحيان، تعبّر عن نفسها من خلال متلازمة ثلاثية من اللامبالاة، والممارسة الغرضية، وفقدان الذاكرة.

---

(1) World Bank, Gender and Development, http://www.worldbank.org/gender/module/overview/bank.htm.

(2) Marcia Greenberg and Andrea Zuckerman, «The Gender Dimensions of Post - Conflict Reconstruction: An Analytical Framework,» Gender and Development: An Oxfam Journal 12, no. 3 (2004), available at http://www.genderaction.org.

بصرف النظر عن السياسات والخطب الجياشة، فإن التقاعس عن العمل والافتقار إلى القيادة في المؤسسات الرئيسية يعطي انطباعًا بأن المرأة ليست مهمة. ويشير تقييم أجري في 2005 لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعميم المنظور الجندري إلى غياب الاتساق. «في العام 2001، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد أن المساواة بين الجنسين لا تزال التزاما أساسيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي... لكن ميزانية البرنامج الجندري العالمي للفترة 2000 ـ 2004 شكّلت خُمس الميزانية السابقة... في عام 2002... ولم يقم البرنامج بالتركيز على تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي أو تعزيز المساواة بين الجنسين كأولويات له في عملية إدارة التغيير.»[1]

لا يزال يُنظر إلى معالجة حماية المرأة ومشاركتها في صنع القرار كفكرة ثانوية اختيارية. إنها فكرة جيدة إذا كان الوقت أو السياق أو الموقف يسمح بذلك، لكن نادرًا ما تؤخذ باعتبارها قضية ذات أهمية كافية. وتتسرب هذه اللامبالاة إلى جميع مستويات الممارسة. هذا واضح في الطرق التي يتم بها جمع أو تحرير المعلومات المتعلقة بالمرأة؛ ما إذا كانت الاجتماعات مع المنظمات النسائية مدرجة في جدول أعمال البعثات الدولية؛ كيف يتم تلبية احتياجات المرأة في اتفاقات السلام وغيرها من الوثائق؛ إذا كانت السياسات والبرامج السائدة تأخذ في الاعتبار الظروف المختلفة للمرأة؛ وكيف يتم تخصيص الموارد. مقارنة بمجالات الممارسة الأخرى، لا يوجد تردد مثلًا في أمور الإدارة المالية الدقيقة. ولا يعود الأمر إلى المديرين الفرديين أو الموظفين لتحديد ما إذا كان سيتم الالتزام بمعايير الميزانية أم لا. هي إلزامية. يجب أن ينطبق نفس المبدأ على مسألة حماية المرأة ومشاركتها والأهداف الأوسع لتعميم مراعاة المنظور الجندري والمساواة بين الجنسين في البيئات المتأثرة بالنزاع.

غالبًا ما يختبئ اللامبالاة وراء حجاب الحساسية الثقافية. «المرأة مهمة للغاية، ولكن في هذه الثقافة، وفي ظل هذه الظروف، لا نستطيع،» كما يعبّر عنه الكثير من كبار

---

(1) UN Development Programme, Evaluation of Gender Mainstreaming in UNDP, p. vi.

الموظفين، وخاصة الرجال في الهيئات الوطنية والدولية.[1] يصبح «كارت الثقافة» وسيلة فعالة لتجنب مسألة المرأة والاستمرار بالعمل على طول مسار لا يستثنيهم فحسب، بل يؤدّي للضرر بالمجتمع. إنه عذر ينشأ باستمرار في سياق المفاوضات، وبرامج نزع السلاح والتسريح، ومبادرات العدالة الانتقالية، والحوكمة، والجوانب الأخرى لبناء السلام. كما ذكرنا سابقًا، نادراً ما تكون الحساسية الثقافية مصدر قلق عند الترويج للديمقراطية (أي الانتخابات) أو تحرير السوق.

علاوة على ذلك، فإن النساء ـ خاصة الخارجات من النشاط القاعدي والمجتمعي ـ هن الأكثر حساسية لسياقهن الثقافي، كما يمكنهن تمييز الطرق والوسائل التي يجب أن تعالج بها المشكلات لتجنب رد الفعل العكسي. على سبيل المثال، كما ذُكر سابقًا، شعرت النساء الأفغانيات بالقلق عندما أصبح نزع البرقع مرادفًا لنضالهن من أجل الحقوق والمساواة، فهذا لم ينحرف عن القضايا الأكثر أهمية فحسب، بل كان هدفًا سهلاً للعناصر الأكثر تقليدية في مجتمعهن. هذه ليست مجرد قضية في المجتمعات الإسلامية. في كمبوديا، أدركت الوزيرة السابقة مو سوشوا أنه من خلال ارتدائها الملابس والتصرف وفقًا للثقافة الكمبودية، تمكنت من إطلاق سياسات كانت ستعتبر غير مقبولة ثقافيًا في حال لم تفعل ذلك.

هناك رسالة شائعة من العديد من الناشطات وهي أن البيئة التي يعملن بها والقضايا التي يناضلن فيها هي أمور بالغة الأهمية، بحيث لا يمكن تشويه مصداقيتها لمجرد الصورة أو الزي أو الجهل بالأعراف الاجتماعية أو اللامبالاة من جانب الغرباء. إذا كانت تلك النساء على استعداد للدخول في المعركة، فإن أقل ما يجب أن تفعله الجهات الدولية هو الاعتراف بهن واحترامهن ودعمهن.

الممارسة الغرضية

غالبًا ما يشير أولئك الغاضبون من اتهامات استشراء اللامبالاة إلى مجالات التقدم

---

(1) The author has had numerous conversations with staff from multilateral and bilateral donor agencies. The intolerance of local culture (in Afghanistan, Nepal, etc.) was used as an excuse for not including or engaging women directly in postconflict programming.

التي يمكن العثور عليها في كل مؤسسة في جيوب من الابتكار والممارسة الجيدة. ولكن لا توجد ممارسة منهجية أو دمج للقضايا في الأنشطة والبرامج الرئيسية للمؤسسات. كما ذكر أعلاه، هناك القليل من التنسيق، ولكن الممارسة الغرضية واضحة في عدد من الطرق الأخرى.

مشاريع تجريبية ولا برامج: تكثر المبادرات والمشاريع الصغيرة التي تديرها الوكالات المختلفة والتي تركز على النساء. لكن نادرًا ما يتم توسيع نطاقها. على سبيل المثال، غالباً ما يُشار إلى مشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مشاركة المرأة في جمع الأسلحة في ألبانيا (الذي تمت مناقشته في الفصل 4) كمثال على الممارسة الجيدة، ومع ذلك لا يوجد ما يشير إلى أن عناصر المشروع قد تم تكرارها على الإطلاق، أو تكييفها، أو إدماجها بفعالية في مكان آخر.[1] وبالمثل، على الرغم من الدعوات التي لا نهاية لها للمشاركة والأسبقية المحددة في مختلف البلدان، فإن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام لا تزال غير معتادة. يتم اختراع العجلة مرارًا وتكرارًا، وتفشل المبادرات التي تجري لمرة واحدة في الإقلاع.

لدينا امرأة (شابة) قادرة جدًا، أو الإمرأة المهووسة بالجندر: يمكن في كثير من الأحيان تتبع جهود المؤسسات الكبرى إلى أفراد لديهم اهتمام أو تفان في القضايا. عادةً ما تكون النساء صغيرات السن أو في مناصب صغيرة، أو من قدامى النظام اللواتي اصطدمن بالسقف الزجاجي، ويعتبرن صريحات أو صعبات للغاية. في كثير من الحالات، يصبح الأشخاص الذين يضطلعون بمهمة تعميم مراعاة المنظور الجنساني جهات اتصال. بعبارة أخرى، يُكلف الفرد (عادةً امرأة) بمجموعة إضافية من المسؤوليات ولكن لا يتم منحه تعويض إضافي أو وقت للقيام بذلك. يقمن بوظيفتين بسعر واحد. هناك نقاط محورية لقضايا أخرى أيضًا، لكن من السخف الاعتقاد بأن شخصًا ما يجب أن يكون مسؤولاً عن ضمان (أو لديه الخبرة اللازمة) أن تقوم كل سياسة وبرنامج ووثيقة ينتجها قسمه بتلبية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال.

---

(1) For a summary of the project, see UNDP, «From Recovery to Transition: Women, the Untapped Resource,» Essentials, no. 11, available at http://www.undp.org.

منذ عام 2000، وبدعم من الجهات المانحة الأكثر تقدمية، تم إنشاء وظائف استشارية حول النوع الاجتماعي في بعض وكالات الأمم المتحدة وعبر المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، توفر مساحة لحفنة من المهنيين، معظمهم من النساء اللائي طورن خبرة في قضايا المرأة والسلام والأمن. لكن التناقضات تسود. هذه الوظائف موجودة، لكن الموظفين غالباً ما يواجهون تحديًا مزدوجًا يتمثل في الاضطرار إلى إثبات أهمية وفوائد المنظور الجندري أو إشراك المرأة، وفي الوقت نفسه يتم تهميشهم من قبل المؤسسة لتركيزهم بشكل مفرط على تلك القضايا. هذه العزلة والتصور بأن المؤسسة لا تقدر قيمة الخبرة يمكن أن يؤدي إلى الرقابة الذاتية من قبل الموظفين، وخاصة النساء اللواتي قد يشعرن بالقلق إزاء المسار الوظيفي مسدود. في بعض الأحيان، يبدو أنه لكل شخص يدخل في المعركة، يتنحى شخص آخر جانبًا، محترقًا، ومرهقًا، وخائب الأمل، بسبب عجز ونفاق النظم والمؤسسات.

بطبيعة الحال، عندما تكون هناك قصص نجاح، كما في حالة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فإن الإدارات المسؤولة تسارع إلى تبنيها. ويتم تجاهل المعارك الشاقة التي يواجهها الموظفون الفرديون لإدراج النساء في جدول الأعمال لضمان الموارد المتاحة لهن لإنجاز العمل. كما أن غياب المتابعة المستمرة لا يتم ذكره. وقد يؤدي رحيل الفرد عادةً إلى تباطؤ أو حتى إغلاق البرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أوراق من الحائط للحائط: تتمتع المنشورات وبيانات السياسة والخطب المطبوعة مثل تلك المذكورة أعلاه بعمر افتراضي طويل، وتعطي الانطباع بأن أولويات والتزامات حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين واضحة. ومع ذلك، فمن المرجح أن يتم إعداد التقارير وإنتاجها من قِبل الوحدات الجندرية الصغيرة عادةً، حيث يتم إلقاء الخطب في مناسبات معينة ـ ولا سيما اليوم العالمي للمرأة أو الذكرى السنوية للقرار 1325. إنها مبادرات فردية، ترد في سياق اليوم الذي انطلقت فيه، مع تأثير ضئيل على العمل السائد للمؤسسات المعنية.

تقشّف الممولين ونظرية التقشف: تديم ممارسات التمويل والجهات المانحة

الممارسة الغرضية في العديد من الحالات. قد تكون الحكومة من المؤيدين الرئيسيين للقرار 1325 وداعمًا قويًا للكيانات المكرسة للنهوض بالمرأة. ومع ذلك، فإن الجهات المانحة نفسها لا تطبق سياساتها الخاصة بشكل منهجي في تفاعلاتها مع الوكالات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة أو في تفاعلاتها الثنائية. وهكذا، من ناحية، قد تتبنى الحاجة إلى المشاركة السياسية للمرأة، ومن ناحية أخرى، تقدّم أموالًا كبيرة للوكالات الرئيسية أو الحكومات المكلفة بدعم الحكم الرشيد أو إعادة الإعمار، لكنها لا تركّز على تعزيز تكافؤ الفرص للنساء في السياسة كمعيار لتوفير الأموال أو في الأولويات العامة للاعبين الرئيسيين.

وبالمثل في اجتماعات المانحين الدوليين، يُطلب من الحكومات الوطنية تحديد الأولويات، ومن ثم يقدم المانحون تعهداتهم، ومع ذلك تعد احتياجات النساء من بين الأوليات التي يتم التخلص منها في المشاورات. هذا يأتي جزئياً بسبب الافتقار إلى الفهم، ونادراً ما يتم وضع الأولويات المذكورة مع عدسة جندرية كاملة. بعبارة أخرى، قد تدعم الحكومة إصلاح قطاع الأمن كأولوية رئيسية لبناء السلام، ولكن عند تحديد المخاوف من المرجح أن يكون التركيز على التهديد المتصوَّر للمقاتلين السابقين من الرجال أو احتياجات العسكريين على حساب مواجهة تحديات ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى القطاع. وبالمثل، فإن البرمجة الاقتصادية أو استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر لا تدمج بشكل منهجي الاحتياجات والقدرات التفاضلية للنساء والرجال في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا يتم تطبيق خطاب المساواة بين الجنسين أو تعميم مراعاة المنظور الجندري حيث يُفترض ذلك.

كما يديم الافتقار إلى التمويل المنتظم للوظائف الاستشارية الجندرية هذه الظرفية. يمكن للوكالات متعددة الأطراف والثنائية تحقيق الكثير إذا كان هناك التزام بالموظفين. وعادة ما يقود مستشارو النوع الاجتماعي الكثير من التقدم. ومع ذلك، غالبًا ما لا يتم تضمين هذه المناصب الاستشارية في ميزانيات الوكالات العادية. الأموال المخصصة لتدريب الموظفين أو البرنامج العادي هي في حدها الأدنى. إن إن هذا النهج المتقلب تجاه تعميم مراعاة المنظور الجندري على نطاق أوسع أو حتى التركيز المحدد على حماية المرأة ومشاركتها يخالف الأهداف المعلنة للمجتمع الدولي.

يتم تخييب أمل النساء في مناطق النزاع بشدة عندما لا يتوافق الخطاب مع الموارد اللازمة.

الكعكة والبيضة: قد تكون الممارسات الغرضية مفضّلة في المشروعات الفردية ومحاولات اللحظة الأخيرة التي تظهر في بعض الأحيان. يعد التعيين المؤقت لمستشار الشؤون الجندرية لوضع النوع الاجتماعي في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو، كما هو موصوف في الفصل السادس، مثالاً كلاسيكيًا. وبالمثل، فإن مشروع دعم المشاركة السياسية للمرأة، والصندوق الصغير، وورشة العمل الفردية، والفقرة الإلزامية الآن المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التقارير، تغذي فكرة الشعور بالرضا عن شيء ما يجري القيام به. لكن هذه المبادرات لا يمكن أن تحدث فرقًا إذا لم يستوعب اللاعبون الرئيسيون دروسًا مهمة حول الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة. كما قال أحد الممارسين، إنه يشبه تحضير كعكة. لا يمكنك إضافة بيضة عندما يكون الخليط في الفرن. يجب عليك مزجها من البداية. القيام بذلك يغير طبيعة الكعكة.[1]

فقدان الذاكرة

أخيرًا، هناك فقدان ذاكرة مؤسسي واسع النطاق، وضياع الممارسات الجيدة أو عدم توثيقها جيدًا أو نقلها. في السلفادور، على سبيل المثال، خاطب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي شمل مجموعة من الجهات الدولية الفاعلة النساء إلى حد ما. بعد عشر سنوات، كان الكثير من المؤسسات نفسها تعمل في سيراليون، لكنها فشلت في تنفيذ نفس السياسات.

يعد الافتقار إلى التوثيق القوي وتدوين النجاحات والإخفاقات في التجربة عائقًا كبيرًا في هذا المجال، داخل المؤسسات وفيما بينها. في كثير من الحالات، تتواصل المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي بشكل سيئ. وبالتالي لا تكون الدروس من مكان ما متاحة بسهولة لموظفين في مكان آخر. ومما يضاعف أثر نقص الوثائق هو الافتراض بين بعض الممارسين بأنه لا يمكن تكرار المبادرات أو تكييفها عبر المناطق. على سبيل المثال، في حالة رواندا، فإن العديد من الممارسين الدوليين والموظفين السابقين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذين شاركوا في أعقاب الإبادة الجماعية يعترفون

(1) Comment made during a presentation at the Center for Strategic and International Studies, 2004.

بسهولة بعمل النساء ومساهماتهن، ويشيرون إلى نجاح مبادرة المرأة الرواندية، وهو صندوق صغير مخصص لدعم تعافي المرأة. ولكن عندما يسألون لماذا لم يتم إنشاء صناديق مماثلة في سياقات أخرى، يسارعون بتصنيفها على أنها خاصة برواندا[1] بالرغم من أن مبادرة المرأة الرواندية كانت نسخة طبق الأصل من صندوق مماثل أنشئ في البوسنة قبل عام واحد فقط في عام 1996.

الاعتماد على الاستشاريين على المدى القصير لا يساعد في مسألة نقص الذاكرة المؤسسية. في كثير من الأحيان، يأتون للمساعدة في التخطيط أو البرمجة، ومع ذلك قد لا يتمكنون من الوصول إلى المعلومات السابقة أو تأثير المبادرات الأخرى. كموظفين لفترات قصيرة، يسلبون أيضًا الكثير من المعرفة عند مغادرتهم. بمعنى آخر، يبدو أن المبادرات التي تستهدف النساء أو تهدف إلى ضمان المعاملة العادلة للمرأة لا تخضع للمراقبة أو المراجعة أو الجمع بطريقة منهجية لتمكين تبادل الخبرات والتحسين.

تساعد التقييمات وورش العمل لمرة واحدة والتخطيط للعمل بشأن قضايا الجندر في لفت انتباه الإدارة إليها. ولكن إذا لم يتم متابعة النتائج والتوصيات المقدمة بشكل شامل أو في الوقت المناسب، يكون التأثير الصافي ضئيلًا. يجادل قدامى البيروقراطية الدولية في بعض الأحيان أن هذه المشاكل موجودة في جميع المجالات. ولكن هذا ليس بعذر جيد ولا هو صحيح تمام. عندما تكون هناك قيادة أو التزام من المانحين، تكون الجهود المنظمة أكثر وضوحًا. أما بالنسبة للنساء، فإن الإحجام عن التوقف والمراجعة والتجديد، يعني أن الممارسة المخصصة وفقدان الذاكرة يمكن أن تسود.

المضي قدما لإحداث الفرق

هل تغيرت الأمور منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2000؟ الجواب بلا شك نعم. على الصعيد الدولي، هناك وعي أكبر لا بالتحديات المحددة التي تواجه المرأة فحسب، بل أيضًا لدورها ومساهماتها في إعادة البناء. بدأت بعض الوكالات في مراجعة برامجها

(1) Author›s discussion with former USAID senior staff, Washington, DC, 2006.

لضمان الحساسية للمرأة في وقت مبكر من عملياتها. يتم تدريب المزيد من الموظفين على مثل هذه القضايا، ويتم تطوير الأدوات التحليلية لتقييم الاحتياجات وتأثير الصراع لتسليط الضوء على التجارب التفاضلية للرجال والنساء.[1] لكن التحديات المعيارية والمؤسسية لا تزال قائمة. يمكن القول إن الحكومات الوطنية ـ الجهات المانحة والمستفيدة من المساعدة ـ الأعضاء في كيانات متعددة الأطراف وتشكل مجتمعة المجتمع الدولي ـ هم الجناة الرئيسيون. إن غياب قيادة متسقة يعني أن عبء ضمان الرؤية لا يزال يتحمله حفنة من المنظمات غير الحكومية والكيانات الأصغر ضمن المؤسسات متعددة الأطراف. فقد كانت الجهات الفاعلة الرئيسية في إعادة الإعمار بعد الصراع، والوكالات متعددة الأطراف، وحتى المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالتنمية والإنسانية، بطيئة في معالجة القضايا بشكل شامل ومنهجي. الموارد المتاحة لا تزال محدودة للغاية. لقد تم إحراز تقدم، لكنه بعيد عن أن يكون مستدامًا أو مؤسسيًا.

يستمر الارتباك المفاهيمي والاصطلاح الجندري بتشكيل عقبات. تحتاج المؤسسات إلى مراجعة وتنقيح استخدامها للمصطلحات والعناوين. هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالسلطات والوصف الوظيفي. يجب التمييز بين البرامج التي تركز على المرأة (والبرامج التي تركز على الرجال) وتلك التي تسعى إلى تعميم مشاركة المرأة في المجالات الموجهة نحو الذكور تقليديًا. إذا كانت المساواة بين الجنسين هي الهدف، فيجب أن تظهر آثارها في جميع السياسات والميزانيات والبرمجة ويجب أن يتلقى الموظفون تدريباً عليها، ويجب أن تقيِّم مراجعات أدائهم معارفهم وممارساتهم في التحليل والبرمجة المراعية للاعتبارات الجندرية.

كما أنه لا يكفي إدراج فقرة حول النوع الاجتماعي في التقارير أو تمويل عدد قليل

(1) تتضمّن الأمثلة على الاهتمام بتدريب الموظفين ما يلي. في الفترة 2005 ـ 2006، عقدت إدارات الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام داخل منظومة الأمم المتحدة ورش عمل لحوالي 300 من الموظفين. كما عقدت وحدة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في المملكة المتحدة تدريباً لنحو خمسة وخمسين موظفاً عبر الوكالات الحكومية. وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدات تدريبية، كما بدأ الصندوق بحلقات عمل.

من المشاريع والادعاء بأن «الجندر قد تم تعميمه» أو أن المرأة يتم دمجها بالكامل. يجب أن يكون هناك تحول عن فكرة أن الاهتمام بالنساء هو ترف ونحو الاعتراف بأن التحليل الجندري الحقيقي جزء لا يتجزأ من نجاح العمل في مناطق ما بعد الصراع. بكل بساطة، إذا لم يتم التفضيل لضمان تلبية احتياجات الرجال والنساء، كيف يمكن للوكالات ضمان استهداف برامجها بشكل صحيح؟ في العديد من الحالات، سيتطلب تحقيق هذا الهدف دمج المنظورات الجندرية في مجالات البرنامج الحالية، وكذلك مشاريع محددة مصممة خصيصًا للنساء أو الرجال. هذه التغييرات لها آثار على تخصيص الموارد والخبرة اللازمة وطبيعة الشركاء داخل الدولة وما إلى ذلك. بمعنى آخر، قد تكون هناك حاجة لإعادة توجيه كبيرة للبرمجة. وهذا بدوره سيتطلب قيادة والتزاما مثبتين.

كما يعد الاعتراف بالعمل الحالي الذي تقوم به النساء خطوة هامة. من خلال المساعدة وبناء القدرات، يمكن توسيع نطاق مبادراتهن ليكون لها تأثير أوسع وتصبح أكثر استدامة ويجب أن يبدأ ذلك مبكرًا، من الوقت الذي تدرس فيه الجهات الفاعلة الدولية «المنع الهيكلي»، أو عندما تجري محادثات حول المحادثات البارزة لاكتشاف إمكانيات المفاوضات، يجب أن سماع وضمان أصوات النساء. يمكن أن يكون المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، هو حامل المعايير الملتزم بدعم قيمه ومبادئه وسياساته. إذا أرسلت الأمم المتحدة أو كيانات دولية أخرى فرقًا مكونة من رجال أو يغلب عليها الرجال، فلن تكون لديها مصداقية في مطالبة الأحزاب المحلية بتمثيل الإناث بنسبة 30 أو 50 في المائة.

عند التفاوض على لغة اتفاقات السلام، يمكن للأمم المتحدة وشركائها الإقليميين مرة أخرى وضع المعايير ودعم القيم التي يؤيدونها والقرارات التي يجب عليهم اتباعها إن إدراج لغة المساواة بين الرجل والمرأة أو التأكد من أن النصوص التي يتم التفاوض بشأنها تشير إلى أن احتياجات المرأة في عمليات السلام وما بعد الصراع ليست بهذه الصعوبة. هناك قضايا أكثر إثارة للجدل. في كثير من الأحيان، فإن النظام المتعدد الأطراف يشكّل إعاقة؛ بدلاً من الأسبرين وكونه أكبر من مجموع الدول الأعضاء فيه، فإنه يأخذ موقف القاسم المشترك الأدنى.

يمكن للجهات الفاعلة والوكالات الدولية المشاركة في عمليات السلام وما بعد الصراع اتخاذ بعض الخطوات البسيطة، بتكلفة مالية قليلة، لضمان إشراك المرأة. على سبيل المثال، يمكن للتواصل الموجه للجماعات النسائية إلقاء الضوء على عملها وتحديد كادر من النساء مع المعرفة والوصول إلى المجتمعات المحلية القادرة على تحسين عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ. التأكد من أن البعثات وأعضاء الفريق ذوي الخبرة في المجالات السياسية أو الأمنية أو المجالات الأخرى على دراية بآثار عملهم على كل من النساء والرجال يمكن أن يكون محفزًا من حيث المعلومات التي يتم جمعها والبرمجة الناتجة. على سبيل المثال، في عام 2006، أدركت بعثة التقييم الفني التابعة للأمم المتحدة إلى نيبال العيب الشديد الذي تواجهه النساء، وخاصة النساء في الطبقات الدنيا والأقليات العرقية، في الوصول إلى المعلومات حول الانتخابات. من خلال التفاعلات مع شبكات المجتمع المدني النسائية، استكشفوا الشراكات من أجل أساليب بديلة لنشر المعلومات إلى المجتمعات النائية ومجموعة المواد المستهدفة المطلوبة.

يمكن أن تضمن الجهود الاستباقية لجلب ممثلات النساء إلى اجتماعات المانحين الدوليين إسماع أصواتهن على أعلى المستويات وتأكيد أن النظر في القضايا الجندرية لا يكون فقط كجزء من جدول الأعمال، بل تكفله الجهات المانحة على وجه التحديد. قبل كل شيء، يمكن للجهات الفاعلة الرئيسية ضمان تنسيق مثل هذه الجهود (التي يتم بالفعل بذل الكثير منها في بعض الظروف)، بحيث لا تقع المسؤولية على عاتق حفنة من المنظمات الصغيرة مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أو المنظمات غير الحكومية الفردية.

الدعم المالي للمجموعات النسائية هو وسيلة رئيسية أخرى للاعتراف بعملها. لكن لا يكفي تزويد المنظمات بالإرشادات التي تم وضعها في نيويورك أو لندن أو واشنطن العاصمة، وتوقع أن تفي بكل المعايير. على سبيل المثال، تعتبر اللغة حجر عثرة رئيسي للعديد من المنظمات الأصغر والريفية. يجب أن يسمح المانحون بتقديم المقترحات باللغات الوطنية. يجب عليهم تطوير شراكات للمساعدة في تعزيز القدرات الإدارية للمنظمات الأصغر، حتى تتمكن من مواصلة عملها الميداني دون إغراقها بالأعمال

الورقية. في الحالات التي لا تملك فيها المنظمات غير الحكومية المحلية الوسائل للوصول مباشرة إلى الأموال الدولية، يمكن للممثلين الميدانيين والمنظمات غير الحكومية الدولية أن يكونوا قنوات أكثر فاعلية، من خلال إنشاء الصناديق، وصرف المنح، وسد الفجوة بين المانحين الرئيسيين والمنظمات الصغيرة ذات الفعالية العالية. تحدث هذا اللامركزية بين العديد من المانحين الثنائيين والوكالات متعددة الأطراف، ولكن بدون الوعي المطلوب بالمبادرات القاعدية للمرأة والاهتمام بها، يمكن للمجموعات النسائية أن تكون مهمشة في كثير من الأحيان من مبادرات التمويل.

يكتسب تعيين النساء في المناصب العليا قيمة رمزية مهمة. في حالة الأمم المتحدة، مثلًا، عند توليه منصب الأمين العام في 2007، قام الأمين العام بان كي مون بتعيين النساء في ثلاث من بين خمسة مناصب قيادية رئيسية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. هل كانت هذه التعيينات سطحية أو مؤشرًا على التزام حقيقي للقيادة النسائية في النظام؟ من وجهة نظر البلدان المتأثرة بالنزاع، سيكون أحد الاختبارات هو عدد النساء المعينات في منصب الممثل الخاص للأمين العام والمناصب الميدانية العليا.[1] يعتمد هذا بالطبع على المرشحين الذين تقدمت بهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أن لها تأثيرات على الطرق التي يمكن بها للكيانات الدولية (الأمم المتحدة وغيرها) توظيف وتدريب واستبقاء وتقييم المهارات والقدرات والخبرات المتنوعة في كثير من الأحيان التي قد تجلبها النساء. بمعنى آخر، قد يتطلب الأمر إصلاحًا كبيرًا لإدارة الموارد البشرية.

العوائق البيروقراطية موجودة، لكن في نهاية المطاف، ليس من الصعب إيلاء الاهتمام للمرأة، وبالتالي، إجراء تحليل أكثر تفصيلاً. يتعلق الأمر إلى حد كبير بطرح الأسئلة، وإرادة رؤية المجتمعات المتأثرة بالصراع من خلال أعين مختلفة، والاعتراف بأن كل شخص ـ بغض النظر عن الحالة أو الظروف أثناء النزاع ـ لديه صوت وفهم لما

(1) For a more detailed discussion on the recruitment and appointment of women to peacekeeping operations, see United Nations Reform: Improving Peace Operations by Advancing the Role of Women (Washington, DC: Stanley Foundation and Women in International Security, 2007), available at http://www.stanleyfoundation.org.

يحتاج إليه هو أو للبقاء على قيد الحياة والمضي قدما فيها. إنه يتعلق أيضًا بالنظر إلى أبعد من الصور النمطية للمرأة كضحية، واحترام رغبتها والتزامها بالعيش بسلام، مع الاعتراف بأن هذا الالتزام هو من بين أهم مكونات بناء السلام المستدام، وضمان تصميم التدخلات لتعزيز قدراتها.

عندما يتم التنبيه لهذه العوامل، لا يعترض الكثيرون على ضرورة تلبية احتياجات النساء أو إدراجها. هناك بالطبع منتقدون يجادلون بأن التركيز العلني على النساء والتناغم بين الجنسين قد أساء للنساء والرجال، وعلاوة على ذلك، فإن مناصرة النساء والاهتمام بهن قد أثارا الكثير من الناس وأديا إلى رد فعل عنيف أو عناد ضمني في العديد من المؤسسات، تفاقمه القوالب النمطية لأدوار الجنسين وتآمر الرجال والنساء في إدامة تلك المعايير. هناك حاجة لتغيير الأسلوب والنموذج؛ وربما التركيز على «المجموعات المستبعدة» هو نهج أكثر شمولية. ومع ذلك، يمكن أن تميل مناقشات الطبقة أو الإعاقة الطبقية أو أشكال الهوية الأخرى إلى التغاضي عن قضايا النوع الاجتماعي. لكن الاهتمام بالنساء لا يميل إلى لفت الانتباه إلى الرجال فحسب، بل إلى قطاعات أخرى من المجتمع ـ كبار السن والأطفال والقادة التقليديين وما إلى ذلك. إنه يقدم مستوى من الدقة والملمس في تحليل وفهم المجتمعات التي تم تغييرها من جراء الصراع والخروج منه. إذا أخذناها في الحسبان، يمكن أن تساعدنا تجارب النساء في معالجة مصادر النزاع والمساهمة في بناء سلام حقيقي.

كانت أجندة النساء والسلام والأمن تتحدى الوضع الراهن لسنوات عديدة. لكن الوعي البسيط ليست بكاف. رزم وثائق السياسة ضرورية ولكنها غير كافية. الممارسة تحتاج إلى التغيير. يجب أن يكون العبء على جميع الموظفين المحترفين، وليس المستشارين أو الوحدات المعزولة أو المنظمات غير الحكومية وحدها. هناك حاجة إلى موارد تقنية ومالية منهجية. يجب أن تكون الحكومات الوطنية مسؤولة عن إثارة هذه القضايا. يجب على المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يستجيبوا ويظهروا التزاماتهم. ربما تشعر نساء الصومال والسودان وكمبوديا وكولومبيا أخيرًا بالتقدم الذي يتم إحرازه.

Selected Bibliography

- Anderlini, Sanam Naraghi. Mainstreaming Gender in Conflict Analysis: Issues and Recommendations. Social Development Papers No. 33, February 2006. Washington. DC: World Bank, 2006.
- _____,Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector. The Vital Contributions of South African Women. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004, http://www.huntalternatives.org/pages/32_case_studies.cfm.
- _____, Women at the Peace Table: Making a Difference. New York: UNIFEM, 2000.
- Anderlini, Sanam Naraghi, Rita Manchanda, and Shireen Kermali (eds). Women and Violent Conflict: Global Perspectives Conference Report. London: International Alert, 1999.
- Anderson, Mary B. How Aid Can Support Peace or War. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999.
- Anderson, Shelley. "My Only Clan Is Womanhood: Building Women's Peace Identities." International Fellowship on Reconciliation. Alkmaar, Netherlands. May 2005.
- Annan. Kofi. In Larger Freedom, Towards Security, Development, and Human Rights for All. New York: UN, 2005.
- Armstrong, Sally. Veiled Threat: The Hidden Power of Afghan Women. New York: Four Walls, Eight Windows, 2002.

- Association of 1,000 Women for the Nobel Peace Prize 2005. ١٠٠٠ PeaceWomen Across the Globe. Zurich: Scalo, 2005.
- Axworthy, Lloyd. Human Security. Safety for People in a Changing World. Ottawa: Canadian Ministry of Foreign Affairs, 1999.
- Bannon, Ian. and Maria C. Correia. The Other Half of Gender. Men's Issues in Development. Washington, DC: World Bank, 2006.
- Baron-Cohen, Simon. The Essential Difference. The Truth About the Male and Female Brains. New York: Basic Books, 2003.
- Bennet, Olivia, Jo Bexley, and Kitty Warnock (eds.). Arms to Fight, Arms to Protect. Women Speak Out About Conflict. London: Panos, 1995.
- Bloomfield, David, Martina Fischer, and Beatrix Schmelzle (eds.). Berghof Handbook for Conflict Transformation. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004, www.berghof-handbook.net.
- Bouta, Tsjeard, Georg Frerks, and Ian Bannon. Gender, Conflict, and Development. Washington, DC: World Bank, 2005.
- Boutros-Ghali, Boutros. An Agenda for Peace. Preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peacekeeping. New York: UN, 1992, http://www.un.org/docs/SG/agpeace.html.
- Chinkin, Christine. "Peace Agreements as a Means for promoting Gender Equality, and Ensuring Participation of Women." Expert Group Meeting Report. New York: United Nations Division for the Advancement of Women, 2003, http://www.peacewomen.org/resources/peace_Negotiations/EGMChinkin.pdf.
- Chitapi. Norman. "Too Many Cooks Could Spoil Mediation Process," Africa Report, June 6, 2007. London: Institute of War and peace Reporting.

- Cobban, Helena. "UNU conference on Transitional Justice." Just World News. January 30, 2005, http://justworldnews.org/archives/001104.html.
- Cock, Jacklyn. Women and War in South Africa. Cleveland, OH: Pilgrim Press, 1993.
- Cockburn, Cynthia, Publications and ongoing research available at www.cynthiacockburn.org.
- Marks, Susan. Watching the Wind: Conflict Resolution During South Africa's Transition to Democracy. Washington, DC: United States Institute for Peace, 2000.
- Deng, Francis. Human Security and the Global Challenge of Displacement. Speech, Ministerial Meeting on Human Security, May 11, 2000.
- Deng, Francis, and Roberta Cohen. Masses in Flight: The Global Crisis of Internal Displacement. Washington, DC: Brookings Institution, 1998.
- Dollar, David, Raymond Fisman, and Roberta Gatti. Are Women Really the "Fairer" Sex? Corruption and Women in Government. Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series No. 4. Washington, DC: World Bank, 1999.
- Enloe, Cynthia. Bananas, Beaches, and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. London: Pandora Press, HarperCollins, 1989.
- Farr, Vanessa. "Gendering Demilitarization as a Peacebuilding Tool." BICC Paper 20. Bonn, Germany: Bonn International Center for Conversion, 2002, http://www.bicc.de/general/paper20/content.html.
- _____, "The Importance of a Gender Perspective to Successful Disarmament. Demobilization. and Reintegration Processes." Disarmament Forum 4, 2003.

- Fearon, Kate. Women's Work. The Story of the Northern Ireland Coalition. Belfast: Blackstaff Press, 1999.
- Galtung, Johan. Peace by Peaceful Means. Peace and Conflict, Development and Civilization. Oslo: International Peace Research Institute, 1996.
- Gobodo-Madikezela, Pumla. Women's Contributions to the South African Truth and Reconciliation Commission. Washington, DC: Hunt Alternatives Policy Commission, 2005.
- Greenberg, Marcia. and Andrea Zuckerman. "The Gender Dimensions of Post-Conflict Reconstruction: An Analytical Framework." Gender and Development. An Oxfam Journal 12, no. 3 (2004), http://www.genderaction.org/images/ez-mg%20oxfam%20g&d%20gender-pcr.pdf.
- Hill, Felicity. "Engendering Early Warning Mechanisms for Effective Conflict Prevention: The Elusive Role of Women in Early Warning." Conflict Trends, no. 3 (October 2003). Durban, South Africa: African Centre for the Constructive Resolution of Disputes.
- Humphreys, Macartan, and Jeremy Weinstein. What the Fighters Say. A Survey of Ex-Combatants in Sierra Leone. New York: Columbia University, 2004, http://www.columbia.edu/~mh2245/Report1_BW.pdf.
- Hunt, Swanee. This Was Not Our War. Bosnian Women Reclaiming Peace. Durham. NC: Duke University Press, 2004.
- Initiative for Inclusive Security/International Alert. Inclusive Security. Sustainable Peace. A Toolkit for Advocacy in Action. Washington, DC, 2004. http:/ www.huntalternatives.org/pages/87_inclusive_security_toolkit.cfm.
- Initiative for Inclusive Security/Women Waging Peace. Women's Rights and Democracy. Peaceful Transformation in Iran. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005.

- Jacobs. Susie. Ruth Jacobson. and Jen Malchbank (eds.). States of Conflict. Gender, Violence, and Resistance. London: Zed Books, 2000.
- Johnson Sirleaf. Ellen. and Elizabeth Rehn. Women, War, and Peace. The Independent Expert' Assessment of the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-building. New York: UNIFEM. 2002.
- Karami, Nader. "Grand Ayatollah Endorses End to Gender Discrimination." Roozonline, June 5, 2007. available at http://www.roozonline.com/english.
- Kumar, Chetan. "United Nations Catalytic Processes for Peace-building." What Really Works in Preventing and Rebuilding Failed States, Occasional Paper Series, issue 2, December 2006. Washington, DC: Woodrow Wilson Center for International Scholars.
- Kumar, Krishna (ed.). Women and Civil War: Impact, Organization, and Action. Boulder, CO: Lynne Rienner, 200l.
- Manchanda, Rita. Naga Women Making a Difference. Peacebuilding in Northeastern India. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005.
- _____, Women, War, and Peace in South Asia. Beyond Victimhood to Agency. New Delhi: Sage Publications, 2001.
- Mazurana, Dyan. "Women in Armed Opposition Groups in Africa and the Promotion of International Humanitarian Law and Human Rights." Report of a workshop organized in November 2005 in Addis Ababa by Geneva Call and the Program for the Study of International Organization(s), Geneva, 2006.
- Mazurana. Dyan, and Kristopher Carlson. From Combat to Community. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004.
- Mazurana, Dyan. and Susan McKay. Women and Peacebuilding. Essays

on Human Rights and Development ۸. Montreal, Canada: International Center for Human Rights and Democratic Development, 1999.

- McGrew, Laura, Kate Frieson. and Sambath Chan. Good Governance from the Ground Up. Women's Roles in Post-Conflict Cambodia. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004.
- Meintjes, Sheila, Anu Pillay, and Meredith Turshen. The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation. London: Zed Books, 2001.
- Mertus, Julie. War's Offensive on Women: The Humanitarian Challenge in Bosnia, Kosovo, and Afghanistan. Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2000.
- _____, Women's Participation in the International Tribunal for the Former Yugoslavia (ICTY): Transitional Justice for Bosnia and Herzegovina. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004.
- Mertus, Julie, et al. (eds.). The Suitcase: Refugee Voices from Bosnia and Croatia. Berkeley: University of California Press, 1997.
- Miall, Hugh. "Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task." In Berghof Handbook for Conflict Transformation, David Bloomfield, Martina Fischer, Beatrix Schmelzle (eds.). Wiesbaden, Germany: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2004. http://www.berghof-handbook.net.
- Moser, Annalise. Monitoring Peace and Conflict in the Solomon Islands. Report No. 2. New York: UNIFEM, 2005.
- Moser, Caroline. Victime, Perpetrators, or Actors? Gender, Armed Conflict, and Political Violence. London: Zed Books, 2001.
- Nesiah, Vasuki. Gender and Truth Commission Mandates. New York: International Center for Transitional Justice, 2005.

- Newburger Emily. "The Bus Driver's Daughter." Harvard Law Bulletin (Spring 2006), http://law.harvard.edu/alumni/bulletin/2006/spring/feature_3.php.
- Nowrojee, Binaifer. "Making the Invisible War Crime Visible: Postconflict Justice for Sierra Leone's Rape Victims." Harvard Journal of Human Rights 18 (Spring 2005).
- Pampell Conaway, Camille, and Salome Martinez. Adding Value: Women's Contributions to Reintegration and Reconstruction in El-Salvador. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, January 2004.
- Paris, Roland. At War's End: Building Peace After Civil Conflict. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2004.
- Paulson, Joshua. "Mothers of the Plaza de Mayo, Argentina, 1977-1983." In Waging Nonviolent Struggle, Gene Sharp (ed.). Boston: Extending Horizon Books, 2005.
- Pires, Milena. Enhancing Women's Participation in Electoral Processes Post-conflict: The Case of East Timor. January 2004, UN Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women. Experts Group Meeting, EGM/ELEC/2004/EP.6, http://www.un.org/womenwatch/osagi/meetings/2004/EGMelectoral/EP6-Pires.pdf.
- Piza-Lopez, Eugenia, and Susanne Schmeidl. Gender and Conflict Early Warning. A Framework for Action. London and Geneva: International Alert and Swiss Peace Foundation, 2002.
- Potter, Antonia. "We the Women: Why Conflict Mediation is Not Just a Job for Men." Opinion, October 2005. Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue.
- Powley, Elizabeth. Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004.

- Reardon, Betty. Women and Peace: Feminist Visions of Global Security. Albany: SUNY Press, 1993.
- Richards, Paul, et al. "Community Cohesion in Liberia: A Post-War Rapid Social Assessment." World Bank, Social Development Papers 31443, no. 21, January 2015.
- Rojas, Catalina. In the Midst of War: Women's Contribution to Peace in Colombia. Washington. DC: Hunt Alternatives Fund, 2004.
- Ross, Amy. "Catch-22 in Uganda: The LRA, the ICC, and the Peace Process." The Jurist, July 17, 2006.
- Ross, Fiona. Bearing Witness: Women and the Truth and Reconciliation Commission in South Africa. London: Pluto Press, 2003.
- Sharoni. Simona. Gender and the Israeli-Palestinian Conflict: The Politics of Women's Resistance. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1994.
- Shoemaker, Jolynn (ed.). Conflict Prevention and Transformation: Women's Vital Contributions. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2005.
- Slim, Hugo. "A Response to Peter Uvin, Making Moral Low Ground: Rights as a Struggle for Justice and Abolition of Development." PRAXIS, Fletcher Journal of Development Studies 17 (2002).
- Sultan, Masuda. From Rhetoric to Reality: Afghan Women on the Agenda for Peace. Washington, DC: Hunt Alternatives Fund, 2004.
- Tait, Robert. "President's Future in Crisis as MPs Rebel and Economic Crisis Grows." Guardian Unlimited, January 16, 2007, http://www.guardian.co.uk/iran/story/0,,1991316,00.html.
- Theidon, Kimberly. "Justice in Transition: The Micropolitics of Reconciliation in Postwar Peru." Journal of Conflict Resolution 50, no. 3 (June 2006).

- Tickner, J. Ann. Gender in International Relations: Feminist Perspectives on Achieving Global Security. New York: Columbia University Press, 1992.
- Turshen, Meredith, and Clotilde Twagiramariya (eds.). What Women Do in Wartime: Gender and Conflict in Africa. London: Zed Books, 1998.
- United Nations Development Fund for Women. Getting It Right, Doing It Right: Gender and Disarmament, Demobilization and Reintegration. New York, 2004.
- _____, Securing the Peace: Guiding the International Community Towards Women's Effective Participation Throughout Peace Processes. New York: UNIFEM, October 2005.
- United Nations Development Programme. "Evaluation of Gender Mainstreaming in UNDP." New York, 2006.
- _____, "Women: The Untapped Resource." Essentictls ١١, 2003.
- United Nations Inter-Agency Standing Committee. Women, Girls, Boys and Men, Different Needs, Equal Opportunities: A Gender Handbook for Humanitarian Action. New York, December 2006.
- United Nations Security Council. Resolution ١٣٢٥ on Women, Peace, and Security. New York, 2000.
- Victor, Barbara. Army of Roses: Inside the World of Palestinian Suicide Bombers. Rodale Press, 2003.
- Vlachova, Marie, and Lea Biason (eds.). Women in an Insecure World: Violence Against Women: Facts, Figures and Analysis. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2005.
- Whitworth, Sandra. Men, Militarism, and UN Peacekeeping. Boulder. CO: Lynne Rienner, 2005.

- Wolpe, Howard, et al. “Rebuilding Peace and State Capacity in War-Torn Burundi” Round Table 93, no. 375 (July 2004).
- Women in International Security/Stanley Foundation, United Nations Reform: Improving Peace Operations by Advancing the Role of Women. Washington, DC: WIIS, 2007.
- Women’s Commission for Refugee Women and Children. Room to Maneuver. Lessons from Gender Mainstreaming in the UN’s Department of Peacekeeping. New York: WCRWC, 2007.
- Woodrow Wilson Center for International Scholars. “United Nations Catalytic Processes for Peace-building: What Really Works in Preventing and Rebuilding Failed States.” Occasional Paper Series, issue 2, December 2006.Washington, DC: WWIC.
- catalvtic Processes lbr Peace-building: What Realty Works in preventing and Re- building Failed States.” Occasional paper Series, issue 2. December. 2006. Washington, DC: WWIC.

الفهرس

الفصل الأول: مقدمة 5

حيث يلتقي المحلي بالعالمي 10

إيجاد مساحة ضمن خطاب السياسات 16

الأمن الإنساني 18

تحويل الصراع 19

المساءلة الإنسانية 20

حقوق المرأة 21

هيكلية الكتاب 23

الفصل الثاني: درء النزاع وتحويله اللاعنفي 27

السياق العالمي: التطورات في درء النزاع 31

حدود الأمم المتحدة 34

المؤشرات المعتمدة على النوع الاجتماعي والإنذار المبكّر 37

الكناري في منجم الفحم 39

لا تؤذي 44

نشاطية النساء: منع الحرب، تعزيز التغيير 46

مقاومة العنف والحرب 46

مواجهة الاضطهاد 49

الأمل بالأفضل لا التخطيط للأسوأ 54

مراعاة الفجوات: الوقاية قصيرة المدى والتحوّل البعيد المدى 56

نساء أفريقيا الجنوبية 57

خلاصة 61

الفصل الثالث: الوصول إلى طاولة الحوار 65
النضال لحياة عادية في أوقات الحرب 66
في الشوارع 69
حولنا ومن دوننا: لماذا تغيب النساء عن محادثات السلام الرسمية؟ 72
محادثات السلام: إنهاء الحرب وجلب السلام 74
استبعاد النساء: الأسباب والأعذار 75
رفع الصوت 78
في الكواليس 78
الأحزاب السياسية 84
العمل مع الهيئات الدولية 87
على الطاولة: إحداث الفرق 92
توسيع جدول الأعمال 94
ضمان سماع أصوات الضحايا 98
بناء التوافق: تمتين الأسس 99
بناء الثقة 100
التواصل والتعاطف 102
التحديات والفرص 105
استنتاج 109
الفصل الرابع: نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين 113
ماذا يعني نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟ 116
إضاعة الموضوع بالنسبة للمرأة 122
ردع المفسدين: النساء المقاتلات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج 123
الدفع نحو السلام من الداخل 127
دور المرأة في نزع السلاح وإعادة الإدماج المجتمعي 130
خاتمة 135

الفصل الخامس: الحاكمية والقيادة ما بعد الصراع 141
النساء وتقسيم الكعكة بعد الصراع 145
رفع الحجاب: العامل الفاصل الأفغاني 149
الحكم الرشيد 151
لماذا المرأة مهمة 154
قوة للاعتدال؟ 155
الشرف، الثقة، والفساد 161
رموز التغيير: الأفراد أم الكتلة الحرجة؟ 164
النشاط السياسي في المجتمع المدني: مساحة المرأة 164
التضمين والمشاركة: كيف تعمل النساء 168
الترابط والتعاون عبر الأحزاب 172
الأولويات التشريعية: ماذا تدعم النساء 176
خلاصة 180
العدالة الانتقالية والمصالحة 187
مفوض لجنة الحقيقة والمصالحة: هل لديكِ أية اسئلة للمفوضية؟ 187
العدالة الانتقالية 189
النساء غير المرئيات وآليات العدالة الدولية 194
كَسْر الحواجز 196
الكشف عن الحقيقة «الكاملة» 199
ما رأته النساء ولم يستطع الرجال رؤيته 206
الإصلاح المؤسسي وسيادة القانون 207
تغيير القانون الجنائي الدولي ومسار التاريخ 208
تحسين الممارسة والحماية 211
المصالحة كعدالة انتقالية 218
النساء والمصالحة 220
المنظمات النسائية غير الحكومية والمجتمع المدني 225

العدالة الإنتقالية: 227
الخاتمة 233
المجتمع الدولي: كيف لا يزال النظام يخذل النساء 235
إشكال مفهومي 238
القرار **1325**: أهو حصان طروادة؟ 242
الارتباك المفاهيمي: الأيديولوجيات الجندرية مقابل المنطق العام 247
التعقيدات المؤسسية والعملية 252
التمويل ووضع المرأة في غيتو 252
الترابط بين التنمية والأمن 255
فجوة المعلومات وفخ الخفية 259
قيادة لمرة واحدة في السنة 262
ضعف التنسيق 264
متلازمة ثلاثية 265
اللامبالاة 266
الممارسة الغرضية 267
فقدان الذاكرة 271
المضي قدما لإحداث الفرق 272
Selected Bibliography 279